مجموعة الصرف

الأمثلة البناء

المقصود العزي

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَةٌ

الكتاب: مجموعة الصرف
الطبعة الأولى: ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م
الطبعة الثانية: ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣م
ISBN: 978-605-71788-9-3

Siraç Yayınevi
Balat Mah. Murat Molla Sok. No: 10/1, 34087 Fatih/İstanbul
حي بلاط، زقاق مراد ملا، رقم: ١٠/١ ٣٤٠٨٧ الفاتح/ إستانبول
Sertifika No: 53053 | 0 (212) 521 72 45 | 0 (212) 635 10 10
bilgi@ismailagayayinevi.com | www.siracpazarlama.com

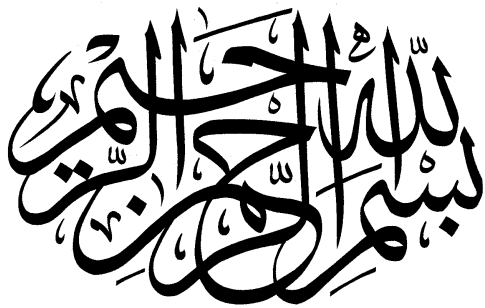
Baskı-Cilt
Sistem Matbaacılık
Yılanlı Ayazma Yolu, No: 8 Davutpaşa, Zeytinburnu/İstanbul
Matbaa Sertifika No: 49687
0 (212) 482 11 01

مجموعة الصرف

الأمثلة البناء

المقصود العزي




بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لك يا الله، يا مَن تقدَّست ذاتُك عن اللفيف والمثال، وتنزَّهت صفاتُك عن النُّقصان والزَّوال، وأكرمت المؤمنين من عبادك بتصحيحِ المآل، وعمَّ لطفُك إيَّانا بإعطاء المُضاعفِ من النَّوال، وجعلت أعِنَّة اختيارنا مصروفةً إلى ما به سلامةُ البال والحال، صلِّ على من أرشدَنا إلى طريقٍ به السلامةُ عن السَّلاسل والأغلال، وعلى آله وأصحابه الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر بأفصح المقال.

وبعد:

فإنَّ اللغة العربية من أقدم لغات العالم المعروفة وأعرقها، ونحوُها وتصريفُها لا يضارعه نحوٌ وتصريفٌ في جماله وغناه، وحسبها أنَّها لغة التنزيل الحكيم، وهي كثيرةُ الفروع، عديدةُ الفنون، تعاقب المصنفون في علومها منذ صدر الإسلام.

وقد كان للقرآن الكريم والسنةِ الطاهرة الفضلُ الكبير في حفظها وانتشارها، ورقيِّها وازدهارها، وتفتُّق أفكار علمائها عن دراساتٍ لغويَّةٍ جمَّةٍ، وأبحاثٍ قيِّمةٍ حيَّةٍ، وظهورِ مؤلَّفاتٍ خالدةٍ؛ فقد كان لا يزال إتقان اللغة وفهم مناحيها سبيلاً إلى فهم خِطاب الشارع الحكيم، وتطبيق أحكامه، وتعتبر اللغة العربية وسيلةً إلى العلوم الشرعية، وأحد أركانها التصريف؛ فبِه يصير القليل من الأفعال كثيراً، كما أنَّ الصرف أمُّ العلوم، والنحو أبوها.

والتَّصريفُ هو ميزانُ العربية، وأشرف شطرَيها وأعمقُها، ولقد وجبتْ دراستُه والعناية بموضوعاته لمن أراد نبوغاً في العربية، وحاجة طلَّاب العلم إليه لا تنكَر. ولقد أدرك العلماءُ القُدماء أهميَّةَ التَّصريفِ ومكانتَه وفضلَه، فقد جاء في مقدمة «المنصف» لابن جني:

(وهذا القبيل من العلمِ يحتاج إليه جميعُ أهل العربيةِ أتمَّ حاجةٍ، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنَّه ميزانُ العربية، وبه تُعرَفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يُؤخَذ جزءٌ كبيرٌ من اللغة بالقياس، ولا يُوصَل إلى ذلك إلا من طريق التصريف)[1].

وقد أكرمَنا الله تعالى بطباعة هذه المجموعة القيِّمة بثوبها الجديد؛ لينتفعَ به طلبةُ العلم في تحصيلهم، ويزدادَ أهل العلم معرفةً فوق معرفتهم، ونسأل اللهَ تعالى النفع العميم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

دار السراج
للنشر والتوزيع
إستانبول

(١) «المنصف»: شرح كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني. انظر: (ص٢).

الأمثلة


وقل رب زدني علما

دراسةٌ عن كتاب «الأمثلة»

عنوان الكتاب وأهميته:

اشتهر الكتاب بعنوانين، الأول: «**الأمثلة في الصرف**»، والثاني: «**الأمثلة المختلفة**»، وهذا ما نجده مبثوثاً في كتب فهارس الكتب المطبوعة والمخطوطة.

وإنَّ متنَ «الأمثلة» يعدُّ أول كتاب يدرَّس للطلبة عند ابتدائِهم تعلُّم اللغة العربية، وقد بدأتْ هذه العادةُ منذ زمن الدولة العثمانية، واستمرَّت حتى يومنا هذا؛ إذ يبدأ الطالب حفظه كاملاً، حيث يسرده بشكل تام مضبوطاً ومصححاً، ثم بعد ذلك يدرس الطالب متن «البناء»، ويليه متن «المقصود»، ثم «تصريف العزي» للزَّنجاني، فإذا أطلق علم الصرف في المدارس أريد به هذه الكتب الأربعة، وتصير خمساً مع كتاب «مراح الأرواح».

اسم المؤلف:

نجد بعد التوسُّع في البحث أنَّ أصحاب الفهارس نصُّوا على كون مؤلِّفه مجهولاً أو أنه غيرُ معروف، وقيل: هو عليُّ بن أبي طالبٍ كما في بعض الشروح، إلا أنه قد ألَّف بعضُ العلماء كتباً على نفسِ العُنوان، إلا أنَّها غيرُ كتابِنا هذا قطعاً.

فممَّن نُسب إليه كتاب صنِّف باسم «الأمثلة»:

ـ عثمان بن مصطفى المعروف بالجركَشي زاده (ت١٢٧٧)[١].

ـ مصطفى بن أبي بكر السِيواسي[٢].

ـ العلَّامة عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجِب (ت ٦٤٦هـ)[٣].

شروحه:

لكتاب «الأمثلة» مجموعةٌ من الشروح النافعة، سوف نذكرها مرتبةً حسب زمن وفاة مؤلفيها، الأقدم فالأقدم.

أ ـ شروحٌ معروفة المؤلف باللغة العربية:

١ ـ «شرح» لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)[٤].

له نسخة وحيدة في مكتبة لا له لي (٣٠٩٢).

---

(١) «هدية العارفين» ١/ ٦٦٢، «معجم المؤلفين» ٦/ ٢٧١، للكتاب نسخة في مكتبة برتو باشا (٥٦٣).

(٢) له نسخة في مكتبة علي أميري عربي (٣٥٢٣).

(٣) كذا في فهرس مكتبة أضنة، وفيها عدد من النسخ باسم «الأمثلة المختلفة» في الأرقام التالية: (١١٠٧) (٣٦٦) (١٢٣٨) (١١٠٧) (١٥٠) (٣٠٨) (٤٠٩) (١٨٠١).

وعثرنا أيضاً على كتاب لابن الحاجب بعنوان: «سبيل المرام في شرح الأمثلة»، فلعله يكون شرحا على المتن المذكور، وهذا الشرح في مكتبة أنطاليا برقم (٥٨٢)، والله أعلم بحقيقة الحال.

(٤) هكذا نسب إلى السعد التفتازاني في فهرس مكتبة لا له لي، ويحتاج إلى تأكد.

٢ ـ «شرح» لمصطفى بن شعبان السُّرُوري الكَليبُولي (ت ٩٦٩هـ)[1]: يعد من أقدم الشروح وأشهرها.

بعض نسخه في المكتبات التركية: بايزيد (٦٧٧٤/ ٢) (٨٩٥١)، ولي الدين أفندي (٣٠٧٤) (٣٢٥٥)، بغدادلي وهبي (١٨٣٨) (١٨٤٢)، جار الله (١٩٢٨) (١٩٧٦)، حاجي محمود أفندي (٥٩٥٥) (٦٠٦٩) (٦١٠٠)، لا له لي (٣٠٦٨) (٣٠٧١)، شهيد علي باشا (٢٥٨٣)، وغيرها.

٣ ـ «شرح» لأحمد بن مصطفى لالي شَلَبي (ت ٩٧١هـ): طبع قديماً في إسطنبول عام ١٣٠٥هـ.

بعض نسخه في المكتبات التركية: بايزيد (٦٦١٥) (٦٥١٢) (٦٥٩٤)، أسعد أفندي (٣١٢٢)، فاتح (٤٧٥٧) (٤٧٥٨)، لا له لي (٣٠٦٩) (٣٠٧٠)، عاطف أفندي (١٣١٥)، حاجي سليم آغا (١٠٩٣)، أنطاليا (٥١٨)، بوردور (١٣١٥)، باليكسير (١٦ ـ ٢)، رشيد أفندي (١١٢١)، وغيرها.

٤ ـ «شرح» لرمضان بن عبد المحسن بِخِشتي (ت ٩٧٩هـ).

له نسخة في مكتبة يازما باغشلار (١٢٣٦).

٥ ـ «شرح» لعبد الله بن محمد المعروف بـ(قُويوجَقلي) (ت ١١٣٥هـ).

نسخه في المكتبات التركية: يازما باغشلار (١٧٧٢)، أنطاليا (٢٧٤٥) (٥٤٢).

٦ ـ «شرح» لمحمد أمين بن عبد الحي الأُسكُوداري (ت ١١٤٩هـ).

له نسخة في مكتبة طيرنوه لي (١٦٩١).

---

(١) «هدية العارفين ٢/ ٤٣٤».

٥ ـ «شرح» لمحمد بن الحاج حميد الكَفَوي (ت ١١٦٨هـ).

طبع في إسطنبول عام ١٢٧٤هـ[١].

نسخه في المكتبات التركية: بغدادلي وهبي (١٨٣١)، أسعد أفندي (٣١٢٣)، فاتح (٤٧٦٧)، خالد أفندي (٤٨٨)، نافذ باشا (١٤٣٥).

٦ ـ «شرح» لداود بن محمد القارْصِي الحنفي (ت ١١٦٩هـ).

أوله (الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح الكلام...)، طبع مع متن البناء في إسطنبول عام ١٢٨١هـ[٢].

نسخه في المكتبات التركية: عبد الغني آغا (٢٧٣)، شلبي عبد الله (٣٩١)، أسعد أفندي (٣١٢٣)، فاتح (٥٣٥٤)، رشيد أفندي (١٤٧٠)، وغيرها.

٧ ـ «شرح» لمحمد بن مصطفى حامد الكفَوي الآقكِرماني (ت ١١٧٤هـ).

له نسخة في مكتبة رستم باشا (١٨٠).

٨ ـ «خزينة الغلمان في شرح الأمثلة المختلفة» لولي الدين بن خليل البِقاعي الحنفي (ت ١١٨٣هـ).

نسخه في المكتبات التركية: بغدادلي وهبي (٢٠٤٦)، يازما باغشلار (١٧٥٨)، قسطموني (٢٤٨١).

---

(١) «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ٢/ ١٥٦٥.

(٢) «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» ١/ ٣١١، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ٢/ ٨٦١، «هدية العارفين» ١/ ٣٦٣.

٩ ـ «الأبكرة المؤتلفة في شرح الأمثلة المختلفة» لعبد القادر الكَفَوي (ت ١٢٣٨هـ)[١].

١٠ ـ «شرح» لعلي مهدي بن حسين الأدِرنه وي المشهور بـ(أسْكيجي زاده) (ت ١٢٤٣هـ)[٢].

وقد ذكر في مقدمة شرحه المصادر التي استفاد منها، وقد طبع قديماً في إسطنبول مراتٍ كثيرةً أعوام (١٢٤٧ ـ ١٢٥١ ـ ١٢٨٦هـ).

بعض نسخه في المكتبات التركية: ولي الدين أفندي (٣٠٥٥)، أسعد أفندي (٣١٢٠)، حسن حسني باشا (١٤٤٥)، حاجي محمود أفندي (٦٠٤٢)، قصيد جي زاده (٥٦٤)، محمد عارف مراد (١٢٠)، مصلى مدرسة (٢٠٤١)، برتو نيال (٦٩٧)، برتو باشا (٥٦٨)، طاهر آغا تكه سي (١٤٧).

١١ ـ «شرح» لمحمد بن علي الرضا الملقب بـ(الباقر) (كان حياً قبل ١٢٦٦هـ).

ضمنه كتابه «جامع الشواهد» الذي شرح فيه شواهد «الأمثلة»، و«تصريف العزي»، و«الشافية»، و«شرح النظام»، وشرحي «العوامل»، و«شرح القطب»، و«شرح الأنموذج» و«الهداية» و«الكافية»، و«شرح الجامي» و«السيوطي»، و«المغني»، و«مختصر التلخيص»، و«المطول»، اختصره من كتابه المسمى بـ«الشواهد الكبرى».

طبع على البلاطة في بلاد العجم عام ١٢٧٥ ـ ١٣١٩هـ[٣].

---

(١) «هدية العارفين» ١/ ٦٠٥، «معجم المؤلفين» ٥/ ٢٩٧.

(٢) «هدية العارفين» ١/ ٧٧٤، «معجم المؤلفين» ٧/ ١٨٣.

(٣) «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» ١/ ٣٤٩، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ٢/ ١٦٣١،

١٢ ـ «زبدة الصرف وشرح الأمثلة» للحاج عبد الكريم أفندي الشهير بـ(انكليز كريم)(ت١٣٠٣هـ).

طبع في إسطنبول عامي (١٢٩٢ ـ ١٣١٣هـ).

١٣ ـ «تعليقاتٌ على الأمثلة» لأحمد بن إسماعيل بن علي جَودت (ت ١٣١٢هـ).

نسخه في المكتبات التركية: كليبولي لي طاهر أفندي (٩٥)، قصيدجي زاده (٦٤٤)، علي أميري عربي (٣٩٦٤) (٣٩٦٥).

١٤ ـ «زهرة الإخوان في بيان اشتقاق الأبنيات»: وهو شرح للأمثلة، لخليل بن حسن.

له نسخة في مكتبة حاجي محمود أفندي (٦٠٨٢).

١٥ ـ «شرح» لمحمد بن أحمد المعروف بـ(موصلي زاده).

له نسخة في مكتبة بغدادلي وهبي (٢١٠٨).

١٦ ـ «شرح» لـكُوسَه زاده عثمان شاكر.

له نسخة في مكتبة حسيب أفندي (٤٨٨).

١٧ ـ «شرح» لمحمد بن الحاج بكر السِّليسْتري.

له نسخة في مكتبة شهيد علي باشا (٢٥٨٨).

ب ـ شروحٌ معروفة المؤلف باللغة العثمانية:

١ ـ «شرح» لمصطفى بن محمد خُلوصي الإسطنبولي (ت ٩٩٣هـ).

نسخه في المكتبات التركية: أنطاليا تكلي أوغلو (٥٥٧)، رشيد أفندي

«معجم المؤلفين» ٩/ ٨٨.

(١١٢٨٧)، أنطاليا (٦٣٢) (٥٥٧).

٢ ـ **«شرح» لكُوسجْ أحمد أفندي الطِّرابْزوني (ت ١١٩٥هـ).**

طبع في إسطنبول أعوام (١٢٥٦ ـ ١٢٦٢ ـ ١٢٨٦).

نسخه في المكتبات التركية: شلبي عبد الله (٣٦٧)، فاتح (٤٧٦١) (٤٧٦٢)، حسن خيري عبد الله (١٣٣)، حميديه (١٣٤٥)، إبراهيم أفندي (٧٩٠)، قاضي زاده برهان (٥٠)، رشيد أفندي (١٣٧٣)، وغيرها.

٣ ـ **«شرح» لإبراهيم بن محمد اليلوجي (ت ١٢٩٣هـ):** طبع في إسطنبول عام ١٢٩٩هـ.

نسخه في المكتبات التركية: إزميرلي حقي (٢٨٨٤)، قاضي زاده برهان (٧٩)، قصيدجي زاده (٦١١)، علي أميري عربي (٣٩٢١).

٤ ـ **«تعريف الأمثلة المختلفة» لحسين بن محمد المَنْدالياتي (ت ١٣٠٥هـ).**

طبع في إسطنبول عام ١٢٨٧هـ، وله نسخة في مكتبة علي أميري عربي (٣٩٤٢).

٥ ـ **«شرح» لمحمد طاهر بن حسين حسني.**

طبع في إسطنبول عام ١٢٥٣هـ، وله نسخة في مكتبة خسرو باشا (٦٩٣).

٦ ـ **«شرح» لعمر بن إبراهيم البوردوري.**

له نسخة في مكتبة بوردور (١٥٨٧ ـ ٦).

٧ ـ **«شرح» لولي الدين ابن حمزة بن إبراهيم.**

له نسخة في مكتبة قسطموني (٥٦٣ ـ ٣) (٥٦٣ ـ ٤).

٨ ـ «شرح» **لأحمد طاهر**: طبع في إسطنبول عام ١٢٨٢هـ.

٩ ـ «**تكميل الأمثلة والبناء**»: طبع في إسطنبول عام ١٢٦٦هـ.

وتمَّ وضع مؤلفاتٍ أخرى في «الأمثلة» بعد إنشاء المكاتب الجديدة في تركيا، وهي:

١ ـ «**الأمثلة الجديدة**» **لإبراهيم حسين رشدي**: طبع في إسطنبول عام ١٢٦٣هـ.

٢ ـ «**الأمثلة الجديدة**» **لمصطفى بن مصطفى الرومي المِيخالِيجي (ت ١٣٠٠هـ)**[1].

طبع في إسطنبول أعوام (١٢٩٣ ـ ١٢٩٨ ـ ١٣١٣ ـ ١٣٢٣ ـ ١٣٣٠). وله نسخة في مكتبة إزميرلي حقي (٣٦٦٧).

٣ ـ «**الأمثلة الجديدة**» **لعلي بك**: طبع في إسطنبول عام ١٣٣٠هـ.

٤ ـ «**الأمثلة الأسهل**» **ليوسف رضا**: طبع في إزمير عام ١٣٢٨هـ.

٥ ـ «**الأمثلة بالسؤال والجواب**» **لخليل وحيد**: طبع في إسطنبول عام ١٣٢٩هـ.

٦ ـ «**الأمثلة الجديدة مرتبة بالسؤال والجواب**» **لحسين حفظي بك**: طبع في إسطنبول عامي (١٣٣٠ ـ ١٣٣٢هـ). وطبعته دار السراج طبعة جيدة.

٧ ـ «**أمثلة الصبيان**» **لضياء الدين يوسف الفِيليبَلي**: طبع في إسطنبول عام ١٣٣٠هـ.

---

(١) «هدية العارفين» ٢/ ٤٥٩.

٨ ـ «شرح الأمثلة» لعلي حيدر المشهور بـ(آقشهرلي زاده).

جـ ـ شروحٌ لمؤلفين مجهولين:[١]

١ ـ «المصرح في شرح الأمثلة»: أوله: (الحمد لله الذي جعَل الصيغةَ سبباً لمعرفة العلوم العربية...).

قال مصنفه في ديباجة الكتاب: «هذا مختصر من شرحي الأول للأمثلة»، ولم يذكر اسمه[٢].

نسخه في المكتبات التركية: سيرز (٣٤٧٣) (٣٤٧٤)، بوردور (١١٦٦ ـ ٤).

٢ ـ «شرح الأمثلة»: أوله: (الحمد لله الذي زين أذهان المبتدئين بالمثال...)، مطبوع. ويوجد في هامش «الأمثلة» القديمة وفي هذا الكتاب.

٣ ـ «زهرة القلوب»: أوله: (الحمد لله بجميع المحامد على جميع النعم...).

نسخه في المكتبات التركية: بغدادلي وهبي (٢٠٤٦)، قليج علي باشا (٩٢٧)، حفيد أفندي (٤١٠ ـ ٢).

٤ ـ «شرح الأمثلة المختلفة في التصريف». له نسخة في مكتبة الملك فيصل برقم (٤٥٠٩ مجاميع).

٥ ـ «مستغني الشروح»: له نسخة في مكتبة إزميرلي حقي (٣٦٢٩ ـ ٢).

٦ ـ «شرح» بالتركية: له نسخة في مركز الملك فيصل برقم (٠٨١٧٨).

---

(١) لعل تتبع هذه النسخ، والاطلاع عليها، ومقارنتها مع مثيلاتها يظهر أنها لمؤلفين غير مجهولين، أو لأحد الشروح التي سبق ذكرها.

(٢) «إيضاح المكنون» ٤/ ٤٩٤.

نسخه الخطية:

يوجد نسخٌ كثيرة للكتاب في مكتبات تركيا، نذكر هنا بعضها:

١. يازما باغشلار، رقم المخطوطة: ٤٣٤٧.

٢. تكلي أوغلو، رقم المخطوطة: ٥٨٥.

٣. تكلي أوغلو، رقم المخطوطة: ٦٤٩ ـ ٥.

٤. آيا صوفيا، رقم المخطوطة: ٤٥٦٦ ـ ١٠.

٥. فاتح، رقم المخطوطة: ٤٨١٧ ـ ٥.

٦. حاجي بشير آغا، رقم المخطوطة: ٦١٣ ـ ٢.

٧. حميديه، رقم المخطوطة: ١٣٣٦ ـ ٥.

٨. لا له لي، رقم المخطوطة: ٣١٢٧ ـ ٥.

٩. كيمانكيش، رقم المخطوطة: ٦٢١.

١٠. نور عثمانيه، رقم المخطوطة: ٤٦٧٢ ـ ٥.

طبعاته:

طُبع الكتابُ قديماً وحديثاً عدداً لا يعدُّ ولا يُحصى من المرَّات، وأكثرُ ما كان يُطبع ضمن مجموعةٍ تعرف بـ«مجموعة الصرف» تشتمل على «الأمثلة»، و«البناء»، و«المقصود»، و«العزي»، و«مراح الأرواح».

ـ طبع في مطبعة بولاق أعوام (١٢٤٤ ـ ١٢٦٢ ـ ١٢٦٧ ـ ١٢٨٠هـ).

ـ والمطبعة الوهبية عامي (١٢٩٩ ـ ١٣٠٥هـ).

ـ والمطبعة الشرفية عام ١٢٩٨هـ.

ـ والآستانة عام ١٢٥٤هـ[١].

ثم توالت الطبعات في العصر الحديث، خصوصاً في كثير من المكتبات التركية إلى وقتنا هذا.

❁❁❁

(١) «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ٢/ ١٩٧٨.

الأمثلة			
نَصَرَ	يَنْصُرُ	نَصْراً	فَهُوَ نَاصِرٌ
فعل ماضى، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتدى بر غائب ار كجمش زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايديور، يا ايدجك بر غائب ار شمديكى حالده، يا كله جك زمانده	مصدر غير ميمى، مفرد، معناسى: ياردم ايتمك	اسم فاعل، مفرد مذكر، معناسى: ياردم ايديجى بر ار
وَذَاكَ مَنْصُورٌ	لَمْ يَنْصُرْ	لَمَّا يَنْصُرْ	مَا يَنْصُرُ
اسم مفعول، مفرد مذكر، معناسى: ياردم اولنمش بر ار	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتمدى بر غائب ار كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتمدى بر غائب ار كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميور بر غائب ار شمديكى حالده
لَا يَنْصُرُ	لَنْ يَنْصُرَ	لِيَنْصُرْ	لَا يَنْصُرْ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميجك بر غائب ار كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم مفرد مذكر غائب، معناسى: البته ياردم ايتميجك بر غائب ار كله جك زمانده	امر غائب، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتسون بر غائب ار كله جك زمانده	نهى غائب، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتمسون بر غائب ار كله جك زمانده

أُنْصُرْ	لَا تَنْصُرْ	مَنْصَرٌ	مِنْصَرٌ
امر حاضر، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايت سن بر حاضر ار كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتمه سن بر حاضر ار كله جك زمانده	اسم زمان، اسم مكان، مصدر ميمى، مفرد، معناسى: ياردم ايده جك بر زمان، ياردم ايده جك بر مكان، بر ياردم ايتمك	اسم آلت، مفرد، معناسى: ياردم ايدجك بر آلت
نَصْرَةً	**نِصْرَةً**	**نُصَيْرٌ**	**نَصْرِيٌّ**
مصدر بناء مره، مفرد، معناسى: بر كره ياردم ايتمك	مصدر بناء نوع، مفرد، معناسى: بر درلو ياردم ايتمك	اسم تصغير، مفرد، معناسى: بر ياردم ايتمجك	اسم منسوب، مفرد مذكر، معناسى: ياردم ايتمكه منسوب بر ار
نَصَّارٌ	**أَنْصَرُ**	**مَا أَنْصَرَهُ**	**أَنْصِرْ بِهِ**
مبالغة اسم فاعل، مفرد مذكر، معناسى: مبالغه ايله ياردم ايديجى بر ار	اسم تفضيل، مفرد مذكر، معناسى: زياده ياردم ايديجى بر ار	فعل تعجب اول، مفرد مذكر غائب، معناسى: عجب ياردم ايتدى بر غائب ار	فعل تعجب ثاني، مفرد مذكر غائب، معناسى: نه عجب ياردم ايتدى بر غائب ار

الأمثلة المطردة من الماضي المعلوم

نَصَرَ	نَصَرَا	نَصَرُوا	نَصَرَتْ
فعل ماضى، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتدى بر غائب ار كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتديلر ايكى غائب ارلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتديلر جمع غائب ارلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتدى بر غائبه عورت كجمش زمانده

نَصَرَتَا	نَصَرْنَ	نَصَرْتَ	نَصَرْتُمَا
فعل ماضى، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتديلر ايكى غائبه عورتلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتديلر جمع غائبه عورتلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتدك سن بر حاضر ار كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتديكز سزلر ايكى حاضر ارلر كجمش زمانده
نَصَرْتُمْ	**نَصَرْتِ**	**نَصَرْتُمَا**	**نَصَرْتُنَّ**
فعل ماضى، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتديكز سزلر جمع حاضر ارلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتدك سن بر حاضره عورت كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتديكز سزلر جمع حاضره عورتلر كجمش زمانده
نَصَرْتُ		**نَصَرْنَا**	
فعل ماضى، بناء معلوم، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم ايتدم بن كجمش زمانده		فعل ماضى، بناء معلوم، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم ايتدك بز كجمش زمانده	

الأمثلة المطردة من الماضي المجهول

نُصِرَ	نُصِرَا	نُصِرُوا	نُصِرَتْ
فعل ماضى، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم اولندى بر غائب ار كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنديلر ايكى غائب ارلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنديلر جمع غائب ارلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولندى بر غائبه عورت كجمش زمانده

نُصِرَتَا	نُصِرْنَ	نُصِرْتَ	نُصِرْتُمَا
فعل ماضى، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنديلر ايكى غائبه عورتلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنديلر جمع غائبه عورتلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولندك سن بر حاضر ار كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنديكز سزلر ايكى حاضر ارلر كجمش زمانده
نُصِرْتُمْ	**نُصِرْتِ**	**نُصِرْتُمَا**	**نُصِرْتُنَّ**
فعل ماضى، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنديكز سزلر جمع حاضر ارلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولندك سن بر حاضره عورت كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كجمش زمانده	فعل ماضى، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنديكز سزلر جمع حاضره عورتلر كجمش زمانده
نُصِرْتُ		**نُصِرْنَا**	
فعل ماضى، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولندم بن كجمش زمانده		فعل ماضى، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولندق بز كجمش زمانده	

الأمثلة المطردة من المضارع المعلوم			
يَنْصُرُ	يَنْصُرَانِ	يَنْصُرُونَ	تَنْصُرُ
فعل مضارع، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسی: یاردم ایدیور یا ایدجك بر غائب ار شمدیکی حالده یا کله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، تثنیه مذکر غائب، معناسی: یاردم ایدیورلر یا ایدجکلر ایکی غائب ارلر شمدیکی حالده یا کله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، جمع مذکر غائب، معناسی: یاردم ایدیورلر یا ایدجکلر جمع غائب ارلر شمدیکی حالده یا کله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایدیور یا ایدجك بر غائبه عورت شمدیکی حالده یا کله جك زمانده
تَنْصُرَانِ	يَنْصُرْنَ	تَنْصُرُ	تَنْصُرَانِ
فعل مضارع، بناء معلوم، تثنیه مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایدیورلر یا ایدجکلر ایکی غائبه عورتلر شمدیکی حالده یا کله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایدیورلر یا ایدجکلر جمع غائبه عورتلر شمدیکی حالده یا کله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، مفرد مذکر مخاطب، معناسی: یاردم ایدیورسك یا ایدجکسك سن بر حاضر ار شمدیکی حالده یا کله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، تثنیه مذکر مخاطب، معناسی: یاردم ایدیورسکز یا ایدجکسکز سزلر ایکی حاضر ارلر شمدیکی حالده یا کله جك زمانده

تَنْصُرُونَ	تَنْصُرِينَ	تَنْصُرَانِ	تَنْصُرْنَ
فعل مضارع، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايديورسكز يا ايدجكسكز سزلر جمع حاضر ارلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايديورسك يا ايدجكسك سن بر حاضره عورت شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايديورسكز يا ايدجكسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايديورسكز يا ايدجكسكز سزلر جمع حاضره عورتلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده
أَنْصُرُ		نَنْصُرُ	
فعل مضارع، بناء معلوم، نفس متكلم، وحده معناسى: ياردم ايديورم يا ايدجكم بن شمديكى حالده يا كله جك زمانده		فعل مضارع، بناء معلوم، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم ايديورز يا ايدجكز بز شمديكى حالده يا كله جك زمانده	

الأمثلة المطردة من المضارع المجهول

يُنْصَرُ	يُنْصَرَانِ	يُنْصَرُونَ	تُنْصَرُ
فعل مضارع، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنيور يا اولنه جق بر غائب ار شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنيورلر يا اولنه جقلر ايكى غائب ارلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنيورلر يا اولنه جقلر جمع غائب ارلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنيور يا اولنه جق بر غائبه عورت شمديكى حالده يا كله جك زمانده

تُنْصَرَانِ	يُنْصَرْنَ	تُنْصَرُ	تُنْصَرَانِ
فعل مضارع، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنيورلر يا اولنه جقلر ايكى غائبه عورتلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنيورلر يا اولنه جقلر جمع غائبه عورتلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنيورسك يا اولنه جقسك سن بر حاضر ار شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنيورسكز يا اولنه جقسكز سزلر ايكى حاضر ارلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده
تُنْصَرُونَ	**تُنْصَرِينَ**	**تُنْصَرَانِ**	**تُنْصَرْنَ**
فعل مضارع، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنيورسكز يا اولنه جقسكز سزلر جمع حاضر ارلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنيورسك يا اولنه جقسك سن بر حاضره عورت شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنيورسكز يا اولنه جقسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده	فعل مضارع، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنيورسكز يا اولنه جقسكز سزلر جمع حاضره عورتلر شمديكى حالده يا كله جك زمانده
أُنْصَرُ		**نُنْصَرُ**	
فعل مضارع، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولنيورم يا اولنه جغم بن شمديكى حالده يا كله جك زمانده		فعل مضارع بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولنيورز يا اولنه جغز بز شمديكى حالده يا كله جك زمانده	

الأمثلة المطردة من المصدر الغير الميمي		
نَصْراً	نَصْرَانِ	نَصْرَاتٌ
مصدر غير ميمى مفرد، معناسى: بر ياردم ايتمك	مصدر غير ميمى تثنيه، معناسى: ايكى ياردم ايتمك	مصدر غير ميمى جمع، معناسى: جمع ياردم ايتمك

الأمثلة المطردة من اسم الفاعل			
نَاصِرٌ	نَاصِرَانِ	نَاصِرُونَ	نُصَّارٌ
اسم فاعل، مفرد مذكر، معناسى: ياردم ايديجى بر ار	اسم فاعل، تثنيه مذكر، معناسى: ياردم ايديجى ايكى ارلر	اسم فاعل، جمع مذكر مصحح، معناسى: ياردم ايديجى جمع ارلر	اسم فاعل، جمع مذكر مكسر، معناسى: ياردم ايديجى جمع ارلر
نُصَّرٌ	نَصَرَةٌ	نَاصِرَةٌ	نَاصِرَتَانِ
اسم فاعل، جمع مذكر مكسر، معناسى: ياردم ايديجى جمع ارلر	اسم فاعل، جمع مذكر مكسر، معناسى: ياردم ايديجى جمع ارلر	اسم فاعل، مفرد مؤنث، معناسى: ياردم ايديجى بر عورت	اسم فاعل، تثنيه مؤنث، معناسى: ياردم ايديجى ايكى عورتلر
نَاصِرَاتٌ		نَوَاصِرُ	
اسم فاعل، جمع مؤنث مصححه، معناسى: ياردم ايديجى جمع عورتلر		اسم فاعل، جمع مؤنث مكسره، معناسى: ياردم ايديجى جمع عورتلر	

الأمثلة المطردة من اسم المفعول			
مَنْصُورٌ	مَنْصُورَانِ	مَنْصُورُونَ	مَنْصُورَةٌ
اسم مفعول، مفرد مذكر، معناسی: یاردم اولنمش بر ار	اسم مفعول، تثنیه مذکر، معناسی: یاردم اولنمش ایکی ارلر	اسم مفعول، جمع مذکر مصحح، معناسی: یاردم اولنمش جمع ارلر	اسم مفعول، مفرد مؤنث، معناسی: یاردم اولنمش بر عورت
مَنْصُورَتَانِ	مَنْصُورَاتٌ	مَنَاصِرُ	
اسم مفعول، تثنیه مؤنث، معناسی: یاردم اولنمش ایکی عورتلر	اسم مفعول، جمع مؤنث مصححه، معناسی: یاردم اولنمش جمع عورتلر	اسم مفعول، جمع مذکر مکسر، معناسی: یاردم اولنمش جمع ارلر	

الأمثلة المطردة من معلوم جحد المطلق			
لَمْ يَنْصُرْ	لَمْ يَنْصُرَا	لَمْ يَنْصُرُوا	لَمْ تَنْصُرْ
فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسی: یاردم ایتمدی بر غائب ار کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، تثنیه مذکر غائب، معناسی: یاردم ایتمدیلر ایکی غائب ارلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، جمع مذکر غائب، معناسی: یاردم ایتمدیلر جمع غائب ارلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایتمدی بر غائبه عورت کجمش زمانده

لَمْ تَنْصُرَا	لَمْ يَنْصُرْنَ	لَمْ تَنْصُرْ	لَمْ تَنْصُرَا
فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتمديلر ايكى غائبه عورتلر كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتمديلر جمع غائبه عورتلر كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتمدك سن بر حاضر ار كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر ايكى حاضر ارلر كجمش زمانده
لَمْ تَنْصُرُوا	**لَمْ تَنْصُرِي**	**لَمْ تَنْصُرَا**	**لَمْ تَنْصُرْنَ**
فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر جمع حاضر ارلر كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمدك سن بر حاضره عورت كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر جمع حاضره عورتلر كجمش زمانده
لَمْ أَنْصُرْ		**لَمْ نَنْصُرْ**	
فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم ايتمدم بن كجمش زمانده		فعل مضارع جحد مطلق، بناء معلوم، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم ايتمدك بز كجمش زمانده	

الأمثلة المطردة من مجهول جحد المطلق			
لَمْ يُنْصَرْ	لَمْ يُنْصَرَا	لَمْ يُنْصَرُوا	لَمْ تُنْصَرْ
فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسی: یاردم اولنمدی بر غائب ار کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، تثنیه مذکر غائب، معناسی: یاردم اولنمدیلر ایکی غائب ارلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، جمع مذکر غائب، معناسی: یاردم اولنمدیلر جمع غائب ارلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسی: یاردم اولنمدی بر غائبه عورت کجمش زمانده
لَمْ تُنْصَرَا	لَمْ يُنْصَرْنَ	لَمْ تُنْصَرْ	لَمْ تُنْصَرَا
فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، تثنیه مؤنث غائبه، معناسی: یاردم اولنمدیلر ایکی غائبه عورتلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسی: یاردم اولنمدیلر جمع غائبه عورتلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، مفرد مذکر مخاطب، معناسی: یاردم اولنمدك سن بر حاضر ار کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، تثنیه مذکر مخاطب، معناسی: یاردم اولنمدیکز سزلر ایکی حاضر ارلر کجمش زمانده
لَمْ تُنْصَرُوا	لَمْ تُنْصَرِي	لَمْ تُنْصَرَا	لَمْ تُنْصَرْنَ
فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، جمع مذکر مخاطب، معناسی: یاردم اولنمدیکز سزلر جمع حاضر ارلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسی: یاردم اولنمدك سن بر حاضره عورت کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، تثنیه مؤنث مخاطبه، معناسی: یاردم اولنمدیکز سزلر ایکی حاضره عورتلر کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسی: یاردم اولنمدیکز سزلر جمع حاضره عورتلر کجمش زمانده

لَمْ أُنْصَرْ	لَمْ نُنْصَرْ
فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسی: یاردم اولنمدم بن کجمش زمانده	فعل مضارع جحد مطلق، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسی: یاردم اولنمدق بز کجمش زمانده

الأمثلة المطردة من معلوم جحد المستغرق

لَمَّا يَنْصُرْ	لَمَّا يَنْصُرَا	لَمَّا يَنْصُرُوا	لَمَّا تَنْصُرْ
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسی: یاردم ایتمدی بر غائب ار کجمش زمانك جمعیسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، تثنیه مذكر غائب، معناسی: یاردم ایتمدیلر ایکی غائب ارلر کجمش زمانك جمعیسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسی: یاردم ایتمدیلر جمع غائب ارلر کجمش زمانك جمعیسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایتمدی بر غائبه عورت کجمش زمانك جمعیسنده
لَمَّا تَنْصُرَا	**لَمَّا يَنْصُرْنَ**	**لَمَّا تَنْصُرْ**	**لَمَّا تَنْصُرَا**
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، تثنیه مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایتمدیلر ایکی غائبه عورتلر کجمش زمانك جمعیسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسی: یاردم ایتمدیلر جمع غائبه عورتلر کجمش زمانك جمعیسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسی: یاردم ایتمدك سن بر حاضر ار کجمش زمانك جمعیسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، تثنیه مذكر مخاطب، معناسی: یاردم ایتمدیکز سزلر ایکی حاضر ارلر کجمش زمانك جمعیسنده

لَمَّا تَنْصُرُوا	لَمَّا تَنْصُرِي	لَمَّا تَنْصُرَا	لَمَّا تَنْصُرْنَ
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر جمع حاضر ارلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمدك سن بر حاضره عورت كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمديكز سزلر جمع حاضره عورتلر كجمش زمانك جمعيسنده

لَمَّا أَنْصُرْ	لَمَّا نَنْصُرْ
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم ايتمدم بن كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء معلوم، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم ايتمدك بز كجمش زمانك جمعيسنده

الأمثلة المطردة من مجهول جحد المستغرق

لَمَّا يُنْصَرْ	لَمَّا يُنْصَرَا	لَمَّا يُنْصَرُوا	لَمَّا تُنْصَرْ
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنمدى بر غائب ار كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنمديلر ايكى غائب ارلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنمديلر جمع غائب ارلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنمدى بر غائبه عورت كجمش زمانك جمعيسنده

لَمَّا تُنْصَرَا	لَمَّا يُنْصَرْنَ	لَمَّا تُنْصَرْ	لَمَّا تُنْصَرَا
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنمديلر ايكى غائبه عورتلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنمديلر جمع غائبه عورتلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنمدك سن بر حاضر ار كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنمديكز سزلر ايكى حاضر ارلر كجمش زمانك جمعيسنده
لَمَّا تُنْصَرُوا	**لَمَّا تُنْصَرِي**	**لَمَّا تُنْصَرَا**	**لَمَّا تُنْصَرْنَ**
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنمديكز سزلر جمع حاضر ارلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنمدك سن بر حاضره عورت كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنمديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كجمش زمانك جمعيسنده	فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنمديكز سزلر جمع حاضره عورتلر كجمش زمانك جمعيسنده
لَمَّا أُنْصَرْ		**لَمَّا نُنْصَرْ**	
فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولنمدم بن كجمش زمانك جمعيسنده		فعل مضارع جحد مستغرق، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولنمدق بز كجمش زمانك جمعيسنده	

الأمثلة المطردة من معلوم نفي الحال			
مَا يَنْصُرُ	مَا يَنْصُرَانِ	مَا يَنْصُرُونَ	مَا تَنْصُرُ
فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميور بر غائب ار شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميورلر ايكى غائب ارلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميورلر جمع غائب ارلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتميور بر غائبه عورت شمديكى حالده
مَا تَنْصُرَانِ	مَا يَنْصُرْنَ	مَا تَنْصُرُ	مَا تَنْصُرَانِ
فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتميورلر ايكى غائبه عورتلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتميورلر جمع غائبه عورتلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميورسك سن بر حاضر ار شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميورسكز سزلر ايكى حاضر ارلر شمديكى حالده
مَا تَنْصُرُونَ	مَا تَنْصُرِينَ	مَا تَنْصُرَانِ	مَا تَنْصُرْنَ
فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميورسكز سزلر جمع حاضر ارلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميورسك سن بر حاضره عورت شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميورسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميورسكز سزلر جمع حاضره عورتلر شمديكى حالده

مَا أَنْصُرُ	مَا نَنْصُرُ
فعل مضارع نفی حال، بناء معلوم، نفس متکلم وحده، معناسی: یاردم ایتمیورم بن شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء معلوم، نفس متکلم مع الغیر، معناسی: یاردم ایتمیورز بز شمدیکی حالده

الأمثلة المطردة من مجهول نفي الحال

مَا يُنْصَرُ	مَا يُنْصَرَانِ	مَا يُنْصَرُونَ	مَا تُنْصَرُ
فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، مفرد مذکر غائب، معناسی: یاردم اولنمیور بر غائب ار شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، تثنیه مذکر غائب، معناسی: یاردم اولنمیورلر ایکی غائب ارلر شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، جمع مذکر غائب، معناسی: یاردم اولنمیورلر جمع غائب ارلر شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسی: یاردم اولنمیور بر غائبه عورت شمدیکی حالده
مَا تُنْصَرَانِ	**مَا يُنْصَرْنَ**	**مَا تُنْصَرُ**	**مَا تُنْصَرَانِ**
فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، تثنیه مؤنث غائبه، معناسی: یاردم اولنمیورلر ایکی غائبه عورتلر شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسی: یاردم اولنمیورلر جمع غائبه عورتلر شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، مفرد مذکر مخاطب، معناسی: یاردم اولنمیورسك سن بر حاضر ار شمدیکی حالده	فعل مضارع نفی حال، بناء مجهول، تثنیه مذکر مخاطب، معناسی: یاردم اولنمیورسکز سزلر ایکی حاضر ارلر شمدیکی حالده

مَا تُنْصَرُونَ	مَا تُنْصَرِينَ	مَا تُنْصَرَانِ	مَا تُنْصَرْنَ
فعل مضارع نفى حال، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنميورسكز سزلر جمع حاضر ارلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميورسك سك بر حاضره عورت شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميورسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميورسكز سزلر جمع حاضره عورتلر شمديكى حالده

مَا أُنْصَرُ	مَا نُنْصَرُ
فعل مضارع نفى حال، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولنميورم بن شمديكى حالده	فعل مضارع نفى حال، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولنميورز بز شمديكى حالده

الأمثلة المطردة من معلوم نفي الاستقبال

لَا يَنْصُرُ	لَا يَنْصُرَانِ	لَا يَنْصُرُونَ	لَا تَنْصُرُ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميه جك بر غائب ار كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميه جكلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتميه جكلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتميه جك بر غائبه عورت كله جك زمانده

لَا تَنْصُرَانِ	لَا يَنْصُرْنَ	لَا تَنْصُرُ	لَا تَنْصُرَانِ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتميه جكلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتميه جكلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميه جكسك سن بر حاضر ار كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميه جكسكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده
لَا تَنْصُرُونَ	**لَا تَنْصُرِينَ**	**لَا تَنْصُرَانِ**	**لَا تَنْصُرْنَ**
فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميه جكسكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميه جكسك سن بر حاضره عورت كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميه جكسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميه جكسكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده
لَا أَنْصُرُ		**لَا نَنْصُرُ**	
فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم ايتميه جكم بن كله جك زمانده		فعل مضارع نفى استقبال، بناء معلوم، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم ايتميه جكز بز كله جك زمانده	

الأمثلة المطردة من مجهول نفي الاستقبال			
لَا يُنْصَرُ	لَا يُنْصَرَانِ	لَا يُنْصَرُونَ	لَا تُنْصَرُ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنميه جق بر غائب ار كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنميه جقلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنميه جقلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنميه جق بر غائبه عورت كله جك زمانده
لَا تُنْصَرَانِ	لَا يُنْصَرْنَ	لَا تُنْصَرُ	لَا تُنْصَرَانِ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنميه جقلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنميه جقلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنميه جقسك سن بر حاضر ار كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنميه جقسكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده
لَا تُنْصَرُونَ	لَا تُنْصَرِينَ	لَا تُنْصَرَانِ	لَا تُنْصَرْنَ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنميه جقسكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميه جقسك سن بر حاضره عورت كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميه جقسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميه جقسكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده

لَا أُنْصَرُ	لَا نُنْصَرُ
فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولنميه جغم بن كله جك زمانده	فعل مضارع نفى استقبال، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولنميه جغز بز كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من معلوم تأكيد نفي الاستقبال

لَنْ يَنْصُرَ	لَنْ يَنْصُرَا	لَنْ يَنْصُرُوا	لَنْ تَنْصُرَ
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: البته ياردم ايتميه جك بر غائب ار كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مذكر غائب، معناسى: البته ياردم ايتميه جكلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسى: البته ياردم ايتميه جكلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: البته ياردم ايتميه جك بر غائبه عورت كله جك زمانده
لَنْ تَنْصُرَا	**لَنْ يَنْصُرْنَ**	**لَنْ تَنْصُرَ**	**لَنْ تَنْصُرَا**
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: البته ياردم ايتميه جكلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: البته ياردم ايتميه جكلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: البته ياردم ايتميه جكسك سن بر حاضر ار كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: البته ياردم ايتميه جكسكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده

لَنْ تَنْصُرُوا	لَنْ تَنْصُرِي	لَنْ تَنْصُرَا	لَنْ تَنْصُرْنَ
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: البته ياردم ايتميه جكسكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: البته ياردم ايتميه جكسك سن بر حاضره عورت كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: البته ياردم ايتميه جكسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: البته ياردم ايتميه جكسكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده

لَنْ أَنْصُرَ	لَنْ نَنْصُرَ
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، نفس متكلم وحده، معناسى: البته ياردم ايتميه جكم بن كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء معلوم، نفس متكلم مع الغير، معناسى: البته ياردم ايتميه جكز بز كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من مجهول تأكيد نفي الاستقبال

لَنْ يُنْصَرَ	لَن يُنْصَرَا	لَن يُنْصَرُوا	لَنْ تُنْصَرَ
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: البته ياردم اولنميه جق بر غائب ار كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: البته ياردم اولنميه جقلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: البته ياردم اولنميه جقلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: البته ياردم اولنميه جق بر غائبه عورت كله جك زمانده

لَنْ تُنْصَرَا	لَنْ يُنْصَرْنَ	لَنْ تُنْصَرَ	لَنْ تُنْصَرَا
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: البته ياردم اولنميه جقلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: البته ياردم اولنميه جقلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: البته ياردم اولنميه جقسك سن بر حاضر ار كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: البته ياردم اولنميه جقسكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده
لَنْ تُنْصَرُوا	**لَنْ تُنْصَرِي**	**لَنْ تُنْصَرَا**	**لَنْ تُنْصَرْنَ**
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: البته ياردم اولنميه جقسكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: البته ياردم اولنميه جقسك سن بر حاضره عورت كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: البته ياردم اولنميه جقسكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: البته ياردم اولنميه جقسكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده
لَنْ أُنْصَرَ		**لَنْ نُنْصَرَ**	
فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: البته ياردم اولنميه جغم بن كله جك زمانده		فعل مضارع تأكيد نفى استقبال، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: البته ياردم اولنميه جغز بز كله جك زمانده	

الأمثلة المطردة من معلوم أمر الغائب

لِيَنْصُرْ	لِيَنْصُرَا	لِيَنْصُرُوا	لِتَنْصُرْ
امر غائب، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتسون بر غائب ار كله جك زمانده	امر غائب، بناء معلوم، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتسونلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	امر غائب، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتسونلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	امر غائب، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتسون بر غائبه عورت كله جك زمانده

لِتَنْصُرَا	لِيَنْصُرْنَ
امر غائب، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتسونلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	امر غائب، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتسونلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من مجهول أمر الغائب

لِيُنْصَرْ	لِيُنْصَرَا	لِيُنْصَرُوا	لِتُنْصَرْ
امر غائب، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنسون بر غائب ار كله جك زمانده	امر غائب، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنسونلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	امر غائب، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنسونلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	امر غائب، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنسون بر غائبه عورت كله جك زمانده

لِتُنْصَرَا	لِيُنْصَرْنَ
امر غائب، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنسونلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	امر غائب، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنسونلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من معلوم نهي الغائب

لَا يَنْصُرْ	لَا يَنْصُرَا	لَا يَنْصُرُوا	لَا تَنْصُرْ
نهى غائب، بناء معلوم، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتمسون بر غائب ار كله جك زمانده	نهى غائب، بناء معلوم، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتمسونلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	نهى غائب، بناء معلوم، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم ايتمسونلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	نهى غائب، بناء معلوم، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتمسون بر غائبه عورت كله جك زمانده

لَا تَنْصُرَا	لَا يَنْصُرْنَ
نهى غائب، بناء معلوم، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتمسونلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	نهى غائب، بناء معلوم، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم ايتمسونلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من مجهول نهي الغائب

لَا يُنْصَرْ	لَا يُنْصَرَا	لَا يُنْصَرُوا	لَا تُنْصَرْ
نهى غائب، بناء مجهول، مفرد مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنمسون بر غائب ار كله جك زمانده	نهى غائب، بناء مجهول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنمسونلر ايكى غائب ارلر كله جك زمانده	نهى غائب، بناء مجهول، جمع مذكر غائب، معناسى: ياردم اولنمسونلر جمع غائب ارلر كله جك زمانده	نهى غائب، بناء مجهول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنمسون بر غائبه عورت كله جك زمانده

لَا تُنْصَرَا	لَا يُنْصَرْنَ
نهى غائب، بناء مجهول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنمسونلر ايكى غائبه عورتلر كله جك زمانده	نهى غائب، بناء مجهول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: ياردم اولنمسونلر جمع غائبه عورتلر كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من معلوم أمر الحاضر

أُنْصُرْ	أُنْصُرَا	أُنْصُرُوا	أُنْصُرِي
امر حاضر، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايت سن بر حاضر ار كله جك زمانده	امر حاضر، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايديكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايديكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايت سن بر حاضره عورت كله جك زمانده

أُنْصُرَا	أُنْصُرْنَ
امر حاضر، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايديكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من مجهول أمر الحاضر

لِتُنْصَرْ	لِتُنْصَرَا	لِتُنْصَرُوا	لِتُنْصَرِي
امر حاضر، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولون سن بر حاضر ار كله جك زمانده	امر حاضر، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولونكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولونكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولون سن بر حاضره عورت كله جك زمانده

لِتُنْصَرَا	لِتُنْصَرْنَ	لِأُنْصَرْ	لِنُنْصَرْ
امر حاضر، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولونكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولونكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده	امر حاضر، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولنه يم بن كله جك زمانده	امر حاضر، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولنه لم بز كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من معلوم نهي الحاضر

لَا تَنْصُرْ	لَا تَنْصُرَا	لَا تَنْصُرُوا	لَا تَنْصُرِي
نهى حاضر، بناء معلوم، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتمه سن بر حاضر ار كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء معلوم، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء معلوم، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم ايتميكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء معلوم، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتمه سن بر حاضره عورت كله جك زمانده

لَا تَنْصُرَا	لَا تَنْصُرْنَ
نهى حاضر، بناء معلوم، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء معلوم، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم ايتميكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من مجهول نهي الحاضر			
لَا تُنْصَرْ	لَا تُنْصَرَا	لَا تُنْصَرُوا	لَا تُنْصَرِي
نهى حاضر، بناء مجهول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنمه سن بر حاضر ار كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء مجهول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنميكز سزلر ايكى حاضر ارلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء مجهول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: ياردم اولنميكز سزلر جمع حاضر ارلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء مجهول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنمه سن بر حاضره عورت كله جك زمانده
لَا تُنْصَرَا	لَا تُنْصَرْنَ	لَا أُنْصَرْ	لَا نُنْصَرْ
نهى حاضر، بناء مجهول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميكز سزلر ايكى حاضره عورتلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء مجهول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: ياردم اولنميكز سزلر جمع حاضره عورتلر كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء مجهول، نفس متكلم وحده، معناسى: ياردم اولنميه يم بن كله جك زمانده	نهى حاضر، بناء مجهول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: ياردم اولنميه لم بز كله جك زمانده

الأمثلة المطردة من اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي		
مَنْصَرٌ	مَنْصَرَانِ	مَنَاصِرُ
اسم زمان، اسم مكان، مصدر ميمى، مفرد، معناسى: ياردم ايده جك بر زمان، ياردم ايده جك بر مكان، بر ياردم ايتمك	اسم زمان، اسم مكان، مصدر ميمى، تثنيه، معناسى: ياردم ايده جك ايكى زمان، ياردم ايده جك ايكى مكان، ايكى ياردم ايتمك	اسم زمان، اسم مكان، مصدر ميمى، جمع، معناسى: ياردم ايده جك جمع زمان ياردم ايده جك جمع مكان جمع ياردم ايتمك

الأمثلة المطردة من اسم الآلة		
مِنْصَرٌ	مِنْصَرَانِ	مَنَاصِرُ
اسم آلت، مفرد، معناسى: ياردم ايده جك بر آلت	اسم آلت، تثنيه، معناسى: ياردم ايده جك ايكى آلت	اسم آلت، جمع، معناسى: ياردم ايده جك جمع آلت
الأمثلة المطردة من بناء المرة		
نَصْرَةً	نَصْرَتَانِ	نَصْرَاتٌ
مصدر بناء مرة، مفرد، معناسى: بر كره ياردم ايتمك	مصدر بناء مرة، تثنيه، معناسى: ايكى كره ياردم ايتمك	مصدر بناء مرة، جمع، معناسى: جمع كره ياردم ايتمك
الأمثلة المطردة من بناء النوع		
نِصْرَةً	نِصْرَتَانِ	نِصْرَاتٌ
مصدر بناء نوع، مفرد، معناسى: بر نوع ياردم ايتمك	مصدر بناء نوع، تثنيه، معناسى: ايكى نوع ياردم ايتمك	مصدر بناء نوع، جمع، معناسى: جمع نوع ياردم ايتمك
الأمثلة المطردة من اسم التصغير		
نُصَيْرٌ	نُصَيْرَانِ	نُصَيْرَاتٌ
اسم تصغير، مفرد، معناسى: بر ياردم ايتمه جك	اسم تصغير، تثنيه، معناسى: ايكى ياردم ايتمه جك	اسم تصغير، جمع، معناسى: جمع ياردم ايتمه جك

الأمثلة المطردة من اسم المنسوب			
نَصْرِيٌّ	نَصْرِيَّانِ	نَصْرِيُّونَ	نَصْرِيَّةٌ
اسم منسوب، مفرد مذكر، معناسی: یاردم ایتمکه منسوب بر ار	اسم منسوب، تثنیه مذکر، معناسی: یاردم ایتمکه منسوب ایکی ارلر	اسم منسوب، جمع مذکر، معناسی: یاردم ایتمکه منسوب جمع ارلر	اسم منسوب، مفرد مؤنث، معناسی: یاردم ایتمکه منسوب بر عورت
نَصْرِيَّتَانِ		نَصْرِيَّاتٌ	
اسم منسوب، تثنیه مؤنث، معناسی: یاردم ایتمکه منسوب ایکی عورتلر		اسم منسوب، جمع مؤنث، معناسی: یاردم ایتمکه منسوب جمع عورتلر	

الأمثلة المطردة من مبالغة اسم الفاعل			
نَصَّارٌ	نَصَّارَانِ	نَصَّارُونَ	نَصَّارَةٌ
مبالغة اسم فاعل، مفرد مذكر، معناسی: مبالغه ایله یاردم ایدیجی بر ار	مبالغة اسم فاعل، تثنیه مذكر، معناسی: مبالغه ایله یاردم ایدیجی ایکی ارلر	مبالغة اسم فاعل، جمع مذكر، معناسی: مبالغه ایله یاردم ایدیجی جمع ارلر	مبالغة اسم فاعل، مفرد مؤنث، معناسی: مبالغه ایله یاردم ایدیجی بر عورت
نَصَّارَتَانِ		نَصَّارَاتٌ	
مبالغة اسم فاعل، تثنیه مؤنث، معناسی: مبالغه ایله یاردم ایدیجی ایکی عورتلر		مبالغة اسم فاعل، جمع مؤنث، معناسی: مبالغه ایله یاردم ایدیجی جمع عورتلر	

الأمثلة المطردة من اسم التفضيل			
أَنْصَرُ	أَنْصَرَانِ	أَنْصَرُونَ	أَنَاصِرُ
اسم تفضيل، مفرد مذكر، معناسى: زياده ياردم ايديجى بر ار	اسم تفضيل، تثنيه مذكر، معناسى: زياده ياردم ايديجى ايكى ارلر	اسم تفضيل، جمع مذكر مصحح، معناسى: زياده ياردم ايديجى جمع ارلر	اسم تفضيل، جمع مذكر مكسر، معناسى: زياده ياردم ايديجى جمع ارلر
نُصْرَى	نُصْرَيَانِ	نُصْرَيَاتٌ	نُصَرُ
اسم تفضيل، مفرد مؤنث، معناسى: زياده ياردم ايديجى بر عورت	اسم تفضيل، تثنيه مؤنث، معناسى: زياده ياردم ايديجى ايكى عورتلر	اسم تفضيل، جمع مؤنث مصححه، معناسى: زياده ياردم ايديجى جمع عورتلر	اسم تفضيل، جمع مؤنث مكسره، معناسى: زياده ياردم ايديجى جمع عورتلر
الأمثلة المطردة من فعل التعجب الأول			
مَا أَنْصَرَهُ	مَا أَنْصَرَهُمَا	مَا أَنْصَرَهُمْ	مَا أَنْصَرَهَا
فعل تعجب اول، مفرد مذكر غائب، معناسى: عجب ياردم ايتدى بر غائب ار	فعل تعجب اول، تثنيه مذكر غائب، معناسى: عجب ياردم ايتديلر ايكى غائب ارلر	فعل تعجب اول، جمع مذكر غائب، معناسى: عجب ياردم ايتديلر جمع غائب ارلر	فعل تعجب اول، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: عجب ياردم ايتدى بر غائبه عورت

مَا أَنْصَرَهُمَا	مَا أَنْصَرَهُنَّ	مَا أَنْصَرَكَ	مَا أَنْصَرَكُمَا
فعل تعجب اول، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: عجب ياردم ايتديلر ايكى غائبه عورتلر	فعل تعجب اول، جمع مؤنث غائبه، معناسى: عجب ياردم ايتديلر جمع غائبه عورتلر	فعل تعجب اول، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: عجب ياردم ايتدك سن بر حاضر ار	فعل تعجب اول، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: عجب ياردم ايتديكز سزلر ايكى حاضر ارلر
مَا أَنْصَرَكُمْ	**مَا أَنْصَرَكِ**	**مَا أَنْصَرَكُمَا**	**مَا أَنْصَرَكُنَّ**
فعل تعجب اول، جمع مذكر مخاطب، معناسى: عجب ياردم ايتديكز سزلر جمع حاضر ارلر	فعل تعجب اول، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: عجب ياردم ايتدك سن بر حاضره عورت	فعل تعجب اول، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: عجب ياردم ايتديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر	فعل تعجب اول، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: عجب ياردم ايتديكز سزلر جمع حاضره عورتلر
مَا أَنْصَرَنِي		**مَا أَنْصَرَنَا**	
فعل تعجب اول، نفس متكلم وحده، معناسى: عجب ياردم ايتدم بن		فعل تعجب اول، نفس متكلم مع الغير، معناسى: عجب ياردم ايتدك بز	

الأمثلة المطردة من فعل التعجب الثاني

أَنْصِرْ بِهِ	أَنْصِرْ بِهِمَا	أَنْصِرْ بِهِمْ	أَنْصِرْ بِهَا
فعل تعجب ثانى، مفرد مذكر غائب، معناسى: نه عجب ياردم ايتدى بر غائب ار	فعل تعجب ثانى، تثنيه مذكر غائب، معناسى: نه عجب ياردم ايتديلر ايكى غائب ارلر	فعل تعجب ثانى، جمع مذكر غائب، معناسى: نه عجب ياردم ايتديلر جمع غائب ارلر	فعل تعجب ثانى، مفرد مؤنث غائبه، معناسى: نه عجب ياردم ايتدى بر غائبه عورت

أَنْصِرْ بِهِمَا	أَنْصِرْ بِهِنَّ	أَنْصِرْ بِكَ	أَنْصِرْ بِكُمَا
فعل تعجب ثانى، تثنيه مؤنث غائبه، معناسى: نه عجب ياردم ايتديلر ايكى غائبه عورتلر	فعل تعجب ثانى، جمع مؤنث غائبه، معناسى: نه عجب ياردم ايتديلر جمع غائبه عورتلر	فعل تعجب ثانى، مفرد مذكر مخاطب، معناسى: نه عجب ياردم ايتدك سن بر حاضر ار	فعل تعجب ثانى، تثنيه مذكر مخاطب، معناسى: نه عجب ياردم ايتديكز سزلر ايكى حاضر ارلر
أَنْصِرْ بِكُمْ	**أَنْصِرْ بِكِ**	**أَنْصِرْ بِكُمَا**	**أَنْصِرْ بِكُنَّ**
فعل تعجب ثانى، جمع مذكر مخاطب، معناسى: نه عجب ياردم ايتديكز سزلر جمع حاضر ارلر	فعل تعجب ثانى، مفرد مؤنث مخاطبه، معناسى: نه عجب ياردم ايتدك سن بر حاضره عورت	فعل تعجب ثانى، تثنيه مؤنث مخاطبه، معناسى: نه عجب ياردم ايتديكز سزلر ايكى حاضره عورتلر	فعل تعجب ثانى، جمع مؤنث مخاطبه، معناسى: نه عجب ياردم ايتديكز سزلر جمع حاضره عورتلر
أَنْصِرْ بِي		**أَنْصِرْ بِنَا**	
فعل تعجب ثانى، نفس متكلم وحده، معناسى: نه عجب ياردم ايتدم بن		فعل تعجب ثانى، نفس متكلم مع الغير، معناسى: نه عجب ياردم ايتدك بز	




وقل رب زدني علما

شرح الأمثلة للشيخ السروري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الأمثلة ميزان العلوم العربية، وصيرها معياراً صحيحاً لمثال المعارف الأدبية، والصلاة على رسوله محمد المضاعف بالقوة النسبية وعلى آله اللفيف مع صحبه المقتبسين من عوارفه الحسبية.

أما بعد: فيقول العبد المضموم رأيه بالكسر سرور المفتوح عليه باب النقص والقصر: قد كنت كتبت في أوائل الشباب حين كوني من عدد الطلاب شرح الأمثلة المختلفة لبعض الأحبة المؤتلفة، وقد ضاع مني نسخة صورته، ولم يتوجه قلبي إلى نسخ نسخة، ومضى علي زمان الحال، ولم أكن متوجهاً إليه في الاستقبال حتى عرض علي بعض الأهالي صورة نسخة الممسوخة وأراد النسخ والاصلاح للنسخة المنسوخة، فقصدت إلى إصلاح المكتوب وتصحيح الأسلوب لئلا يبقى مهموزاً أجوف، وعند معل العين أضعف، وضممت إلى ما فيه نبذاً من الفوائد ونظمت في سلكه بعض الفوائد؛ ليكون مجموعة شافية وفي أصول الصرف كافية، فالآن أشرع في الشرح والبيان متوكلاً على المستعان مورداً عبارة المصنف بعينها وراوياً منبع ينابيع المعاني.

«الأَمْثِلَةُ»: جمع مثال وهو مصدر من المفاعلة بمعنى المفعول هاهنا.

فإن قيل: الأمثلة جمع قلة وهو يستعمل فيما دون العشرة والمذكور هاهنا زائد عليها.

قلنا: كل واحد من الجمعين يستعمل في موضع الآخر كما حقق في موضعه، أو المراد بالمذكور هنا الواحد بالوحدة النوعية، فيناسبه القلة والجمع المحلى باللام يخرج عن حد القلة، هكذا قيل في نظائره وفي كل واحد من الأجوبة شي، وهو أن ما ذكر بيان لما من الوجوه يكون مجوزاً لا مرجحاً لاختيار جمع القلة، والأحسن أن يقال: العلوم المستفاد من المذكور ههنا قليل بالنسبة إلى العلوم المستفاد من سائر الفنون، وللتنبيه عليه اختير جمع القلة.

«المُخْتَلِفَةُ»: ضد المطردة، والفقهاء يفرقون بين الاختلاف والخلاف بأن الأول ما يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والثاني ما يكون كل منهما مختلفان، وقيل: بالعكس.

«نَصَرَ»: فعل ماض، ومعنى الفعل مجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما ووقوعه مسنداً إنما هو باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع وهاهنا إشكال وهو أن الفعل إما اللفظ، أو المعنى لا سبيل إلى الأول؛ لأنه اسم كما هو المشهور ولا إلى الثاني لأن الفعل قسم من الكلمة التي هي من مقولة الألفاظ.

لا يقال: إن الفعل هو اللفظ باعتبار المعنى، لأنا نقول: اسمية الاسم أيضاً باعتبار دلالة لفظه على المعنى، فلا يدل ذلك على الفعلية، والجواب الصحيح أن يقال: في لفظ «نَصَرَ» مثلاً اعتبارين: أحدهما: دلالة مجموع مادته أي: النون والصاد والراء، وهيئته على لفظه، والآخر: دلالة مجموع المادة، والهيئة على معنى، فبالاعتبار الأول اسم وبالاعتبار الثاني فعل.

فإن قيل: فيلزم دلالة الشيء على نفسه؟

قلنا: التغاير الاعتباري كاف في أمثاله؛ لأن الدلالة معتبر بعنوان كونه دالاً والمدلول معتبر بعنوان كونه مدلولاً فافهم واحفظ، فإنه نفيس، وبقي شيء وهو أنه لم خص هذا اللفظ للموزون مع أن الوزن ما يكون مركباً من الفاء والعين واللام لعموم لفظه ومعناه فلم لم يورده أو مثله.

لا يقال: إن تخصيصه لأمور اجتمعت فيه وهي كونه من الباب الأول وكونه صحيحاً وكونه متعدياً، لأنا نقول: ما ذكر من الأمور يوجد في غيره أيضاً، فالأحسن أن يقال: إنه من النصرة التي فيها اليمن.

فإن قيل: لم لم يذكر فاعله ظاهراً؟

قلنا: لعدم تعلق الغرض بنسبته إلى الفاعل البارز بخصوصه، فاكتفى بالمستتر، وهو يجوز أن يعتبر بينهما كما يدل عليه المعنى، وأما عدم اعتبار الضمير المستتر فاعلا له أصلاً فلا أصل له، ولما عرفت معنى الفعل وما يتفرع عليه فاعلم أن الماضي في اللغة: السابق، وفي الاصطلاح: ما دل بأصل الوضع على زمان قبل زمان إخبارك، وقدمه على المضارع، أعني:

«يَنْصُرُ»، لتجرده عن الزيادة مع ما في معناه من التقديم.

فإن قيل: لم لم يجعل (ينصر) ماضياً و(نصر) مضارعاً؟

قلنا: لأن المضارع فرع الماضي باعتبار المدلول لتقدم معنى الماضي، والمزيد عليه فرع المجرد، فأعطيا ما هو حقهما. وإنما قدمهما على المصدر وهو:

«نَصْراً» مع أنه أصل لهما نظراً إلى أنهما قد يعملان فيه فيقدم العامل.

فإن قيل: لم اعتبر جهة أصالة الفعل في العمل، ولم يعتبر جهة أصالة المصدر في الاشتقاق مع أن علم الصرف باحث عنه؟

قلنا: رعاية الارتباط المعنوي بين ما جمع من الأمثلة أمر مهم مهما أمكن، ولا دخل للاشتقاق فيه، فاعتبر العمل للارتباط المعنوي الذي لا يحصل إلا به، يعني إنما اعتبر جهة أصالة الفعل لأن أصالته في العمل متفق عليه بين البصريين والكوفيين بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنه مختلف فيه بينهما، فإذا قدم الفعل حصل الارتباط المعنوي.

فإن قيل: ما القرينة الدالة على اعتبار كون الفعل عاملاً؟

قلنا: القرينة ذكر المصدر منصوباً لا ساكناً لأن الاسم إذا لم يكن معمولاً يذكر ساكناً، والمصدر في اللغة: الموضع الذي يصدر عنه الإبل، وفي الاصطلاح: اسم الحدث الجاري على الفعل، وعرف بعضهم بأنه الاسم الذي اشتق منه الفعل.

فإن قيل: لم قدم المصدر على اسم الفاعل والمفعول؟

قلنا: لأنهما مشتقان من المضارع وبواسطة من المصدر مع أنه لا يوجد فيهما أصالة أخرى كما وجدت في الفعل.

«فَهُوَ نَاصِرٌ»: اسم فاعل، وهو لغة ظاهر، وفي الاصطلاح: اسم اشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وعرفه بعضهم بأنه اسم اشتق لذات من فعل ويجري على فعله.

واعلم أن معنى اسم الفاعل وغيره من الصفات مجموع النسبة والذات المبهمة، فتارةً يعتبر الحدث فيجعل مسنداً، وتارةً يعتبر الذات فيجعل مسنداً إليه، وأما باعتبار مجموع النسبة والذات فلا يقع مسنداً ومسنداً إليه.

فإن قيل: لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول؟

قلنا: لأن الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول، أو لأن الفاعل موجد الفعل غالباً، والمفعول ما يقع الفعل عليه، والإيجاد قبل الوقوع، أو لأن الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول، أو لأن الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمهما، أو لأن الفاعل بمنزلة العلة، أو لأنه أكثر تصرفاً.

فإن قيل: لم أتى بكلمة (هو) في اسم الفاعل وكلمة (ذاك) في اسم المفعول مع أنه لا دخل لهما في المثالية؟

قلنا: للتنبيه على أن الأصل في استعمال الصفات سبق موصوفاتها، أو لئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في المزيدات في الصورة.

فإن قيل: لا التباس في الثلاثي المجرد لأن صيغتهما متغايران فيه.

قلنا: حمل الثلاثي على المزيدات.

فإن قيل: الثلاثي أصل والمزيدات فرع، والأصل لا يحمل عليه.

قلنا: المزيدات كثيرة والثلاثي قليل، والقليل يحمل على الكثير ويتبعه.

فإن قيل: فلم أتى بالفاء في فهو؟

قلنا: الفاء تفريعية دالة على أن اتصاف الفاعل بالفاعلية عقيب صدور الفعل منه، أو لأن الماضي والمضارع والمصدر أصل، وهو فرع لها؛ لأن الفاعل مشتق من المضارع، وهو مشتق من الماضي، وهو مشتق من المصدر، فيكون الكل أصلاً له إما بالذات، وإما بالواسطة فأتى بالفاء إشعاراً بالفرعية وسمعت عن بعض الأساتذة

أنه قال: أتى كلمة هو لئلا يلزم عطف المفرد على الجملة وكذلك ذاك في و(ذاك منصور)، وإنما عطفت بالفاء دون غيره إشعاراً للتفريع والتعقيب.

و«ذَاكَ مَنْصُورٌ»: فإن قيل: لم ذكر اسم الإشارة بذاك هاهنا دون الضمير؟

قلت: لئلا يلزم تفكيك الضمير وأشار بذاك إلى ما فهم من أحد الفعلين المتعديين المقتضيين المفعول، أو إلى ما فهم من كل واحد منهما على سبيل البدل.

فإن قيل: لم لم يعكس أمر الضمير واسم الإشارة؟

قلنا: لأن الضمير أعرف والأعرف أشرف، فأعطي الأشرف وهو الفاعل، أو لأنه بين الفاعل مناسبة؛ لأن هو ضمير مرفوع والفاعل أيضاً مرفوع، فأعطي هو اسم الفاعل بخلاف المفعول، فإنه لا مناسبة بينه وبين (هو)، أو لأن بين (ذاك) وبين المفعول مناسبة في أن (ذاك) مشابهة بكاف (أدعوك) وهو منصوب، وسمعت عن بعض الأساتذة أنه قال: إنما أتى بكلمة (هو) و(ذاك) لئلا يلتبس اسم الفاعل والمفعول في الصيغ المشتركة نحو: «فَعيل» و«فَعول»، مع أنهما من الثلاثي، ولئلا يلزم الالتباس بين المفعول والمصدر في مثل: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، وبهذه الجواب يندفع مايقال من أن كلمة هو يكفي للفرق بينهما، فلا حاجة إلى ذاك.

فإن قيل: لم أخر اسم الفاعل والمفعول عن الفعلين؟

قلنا: لكون الفعل سببا لفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول.

فإن قيل: لم أخر عن المصدر؟

قلنا: لكونه أصلاً.

فإن قيل: لم قدمهما على سائر المشتقات؟

قلنا: لكون مفهومهما وجودياً بخلاف الجحد والنفي والنهي، ولأن الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول يناسبه؛ لأنه يقع مقام الفاعل بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة.

فإن قيل: ما هو كالجزء من الفعل هو فاعل الفعل لا اسم الفاعل، والأول أعم من وجه؟

قلنا: لما كان فاعل الفعل كالجزء من الفعل جعل اسمه مثله، وقد يقع اسم الفاعل فاعل الفعل وهذا القدر كاف.

«لَمْ يَنْصُرْ»: لما ذكر الفعل الوجودي ومصدره واسم فاعله واسم مفعوله، شرع في ذكر الفعل العدمي.

فإن قيل: لم قدم الوجودي؟

قلنا: لتقدمه في التصور ولشرفه.

واعلم أن (لم ينصر) جحد مطلق والجحد في اللغة: الإنكار، وفي الاصطلاح: نفي الكلام في الزمان الماضي مطلقاً، أي: سواء استمر، أو لم يستمر.

قإن قيل: لم قدمه على (لما ينصر)؟

قلنا: لأن في (لما ينصر) زيادة في اللفظ والمعنى، وهذا كالاثنين بالنسبة إلى الواحد.

«لَمَّا يَنْصُرْ»: وهو جحد مستغرق فالفرق بين (لم) (ولما) أن لم تقلب معنى المضارع إلى الماضي وتنفيه، ولما كذلك إلا أن في (لما) استغراق نفي الفعل من الماضي إلى الحال، تقول: (ندم آدم ولم ينفعه الندم)، أي: عقيب الندم، ولم يلزم

استمرار نفي النفع إلى وقت الإخبار لازدياد معنى (لما) بزيادة (ما)؛ لأن أصل (لما) (لم)، زيدت عليها (ما) وأدغمت الميم الأول في الثانية، فصار (لما)، ويختص أيضا (لما) بجواز حذف فعله نحو: (ندم زيد، ولما)، أي: ولما ينفعه الندم؛ لأن (ما) الزائدة ناب مناب الفعل، وقد جاء حذف الفعل في (لم) شاذا؛ لضرورة الشعر كقوله: (واحفظ وديعتك التي أسوم عنها يوم الأغارب إن وصلت، وإن لم) أي: وإن لم تصل، و(لما) مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفاً، إلا أنه إذا كان اسماً، فهو مخصوص بالماضي، وإذا كان حرفاً فهو مخصوص بالمضارع.

فإن قيل: لم قدم (لم ينصر) و(لما ينصر) على (ما ينصر)؟

قلنا: لأن (لم) و(لما) لنفي الماضي، و(ما) لنفي الحال، والماضي مقدم على الحال.

«مَا يَنْصُرُ»: إنما قدمه على (لا ينصر)؛ لأن (ما ينصر) لنفي الحال، و(لا ينصر) لنفي والاستقبال، والحال مقدم على الاستقبال.

«لَنْ يَنْصُرَ»: فإن قيل: إن (لا) و (لن) ينفيان الاستقبال، فلم قدم (لا ينصر) على (لن ينصر)؟

قلنا: لأن (لا ينصر) لنفي الاستقبال، و(لن) لتأكيد نفي الاستقبال، فمعنى (لن) كالمتعدد؛ لدلالته على الاستقبال والتأكيد، و(لا) ليس كذلك؛ لدلالته على نفي الاستقبال فقط، والواحد قبل المتعدد، ولأن لن في الأصل (لا أن) في أحد الروايتين عن الخليل فحذفت همزة (أن) لكثرة الاستعمال، وألف (لا) أيضاً للتخفيف، أو لالتقاء الساكنين، ثم وصل اللام إلى النون، فصار (لن) فهو مركب ولا بسيط، والبسيط مقدم على المركب.

واعلم أن المصنف لما ذكر الأفعال الإخبارية شرع في الإنشائية حيث قال:

«لِيَنْصُرْ»: وهو أمر الغائب وهو لطلب الفعل من الغائب.

فإن قيل: لم قدم الأفعال الإخبارية على الإنشائية؟

قلنا: لأن معاني الأولى معلومة الثبوت، ومعاني الثانية غير معلومة الثبوت.

فإن قيل: معنى المضارع إذا أريد به الاستقبال غير معلوم الثبوت أيضاً؟

قلنا: الأصل في استعمال المضارع أن يعلم المستعمل ثبوت معناه في الزمان الآتي بقرينة أو دليل، غاية ما في الباب أنه لم يثبت بعد ولا ضمير فيه كما لا يخفى، أو لأن معنى الإخبار وجودي، وهو احتمال الصدق والكذب، ومعنى الإنشاء عدمي، وهو عدم احتمال الصدق والكذب.

فإن قيل: لم قدم أمر الغائب على نهي الغائب؟

قلنا: لأن مفهوم الأمر وجودي، ومفهوم النهي عدمي.

لا يقال: فالمناسب أن يقدم أمر الغائب على نفي الحال والاستقبال لما ذكر من التعليل، ولأن لام الأمر مشارك لـ(لم) و(لما) في الجازمية.

لأنا نقول: نفي الحال والاستقبال مناسبان لجحد المطلق والمستغرق في الإخبارية، وأمر الغائب مخالف لهما لأنه إنشاء، والأولى أن يذكر مع أخواته في الإنشائية فتدبر.

«لَا يَنْصُرْ»: وهو نهي الغائب، فإن قيل: لم قدم أمر الغائب، ونهي الغائب على أمر الحاضر، ونهي الحاضر؟

قلنا: لأن صورة المضارع باقية في الغائب، والغائب معرب بالاتفاق، أو لأن الغائب مقدم على المخاطب في الماضي والمضارع في الأمثلة المطردة.

فإن قيل: لم قدم الغائب على الحاضر فيهما؟

قلنا: لأن الخطاب إنما يكون في الماضي بالزيادة، نحو: «نصرت»، دون الغائب نحو: «نصر» وما زيد فيه مؤخر عما لا زيادة فيه، وحمل المضارع على الماضي.

«اُنْصُرْ»: أمر حاضر وصيغته متغايرة لصيغة أمر الغائب.

«لَا تَنْصُرْ»: نهي حاضر، ذكره مستقلاً مع أن صيغته متحدة بصيغة الغائب اتباعاً لأمره.

«مَنْصَرٌ»: لما ذكر الأفعال الكثيرة الاستعمال وبعض الأسماء، لمشاركته إياها في كثرة الاستعمال، شرع في ذكر سائر الأسماء، فبدأ باسم الزمان والمكان لكونهما من لوازم الفعل، وهذا يورث أولوية القران.

واعلم أن لفظ (منصر) مشترك بين المعاني الثلاثة التي هي الزمان والمكان والحدث، ويسمى باعتبار الأول: اسم الزمان، وباعتبار الثاني: اسم المكان، وباعتبار الثالث: المصدر الميمي، وإذا أريد به أحد هذه المعاني لا يراد الآخران، والحاصل أنه بمنزلة ثلاثة ألفاظ، فوحدة ذكره نظراً إلى وحدة اللفظ فافهم.

فإن قيل: لم ذكر هاهنا (منصر) وهو باعتبار الحدث ينبغي أن يذكر مقارناً بالمصدر السابق؟

قلنا: لما كان باعتبار كونه مصدراً ميمياً متحداً في اللفظ باعتبار كونه اسم زمان ومكان ومجانساً لاسم الآلة خطا ذكر هاهنا، وقد جرت عادة أئمة الصرف

على تقديم اسم الزمان في العنوان وعلى تقديم بيان أحوال اسم المكان وتعريفه وأصالتهما على المكان في بيان الزمان.

فإن قيل: ما وجه ذلك؟

أما الأول؛ فلدفع توهم من يتوهم ان الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان، وأما الثاني؛ فلأن لفظ المكان (مفعَل)؛ إذ أصله (مكوَن)، أو لكثرة استعماله فاسم المكان اسم اشتق من (يفعل) لمكان وقع فيه الفعل.

فإن قيل: لم قدم اسم الزمان والمكان على اسم الآلة وهو (مِنْصَرٌ) بكسر الميم؟

قلنا: لقلة استعماله، ولعدم لزومه بجميع الأفعال؛ لأنه لا يبنى من الأفعال، وعرفوه بأنه اسم مشتق من يفعل للآلة واعترض عليه بأن فيه دوراً لذكر الآلة في التعريف، وأجيب بأن المعرف هو المضاف فقط، لا من حيث إنه مضاف، والإضافة لتعين المضاف الذي هو الاسم.

فإن قيل: فالمحذور باق لأن الاسم جزء عن التعريف.

قلنا: المعرف هو الاصطلاحي وما في التعريف هو اللغوي، وأجاب بعض الشارحين من أصل السؤال بأنه عرف الآلة الاصطلاحية باللغوية، وقيل: عليه لا معنى في الاصطلاح للآلة، بل معنى لها في اللغة، وأما اسم الآلة فله معنيان، فإنه لغة: يتناول نحو الإبرة والسيف، ولا يتناولهما الاصطلاحي فافهم.

وقد يجيء اسم الآلة على (مِفعال) نحو: «مِقراض»، وعلى (مِفعلة) بكسر الميم نحو: «مِكحلة»، وقد يجيء بضم الميم والعين نحو: «المُسعُط» و«المُنخُل».

«نَصْرَةً»: بفتح النون بناء المرة.

«نِصْرَةً»: بكسر النون بناء النوع.

فإن قيل: لم قدم الأول على الثاني؟

قلنا: لخفة الفتحة وهما مصدران ذكرا هاهنا لقلة استعمالهما، ولم يتقدما على اسم الآلة لمجانستها لاسم الزمان والمكان خطاً كما سبق، ولم يقدما أيضاً على اسمي الزمان والمكان؛ لأن لزومهما للأفعال يقتضي القران كما مر، والمرة والنوع ليسا كذلك.

فإن قيل: إنهما يدلان على الحدث، وهو داخل في مفهوم الفعل فذكرهما بمقارنة الفعل أولى.

قلنا: المقصود الأصلي من هذين اللفظين معنى المرة والنوع فقط، فلا عبرة بدلالتهما على الحدث، وأما كونهما ههنا منصوبين كما هو المشهور؛ فللتنبيه على وقوعهما في الأكثر مفعولاً مطلقاً، والتعليم بقراءة النصب إلقاء كونهما كذلك إلى سمع المتعلم حتى يتعود به.

واعلم أن الفعل الذي يراد منه بناء المرة والنوع لا يخلو إما أن يكون ثلاثياً أو لا، فإن كان ثلاثياً فلا يخلو إما أن يكون في مصدره التاء أو لا، فإن لم يكن فيه التاء، أي الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة فيه على (فَعلة) بالفتح نحو: «شربت شَربةً»، والنوع على (فِعْلة) بالكسرة؛ نحو: «قعدت قِعدةً»، فإن كان في مصدره التاء فبناء المرة والنوع على مصدر مستعمل والفارق بينهما الوصف والقرينة نحو: «نشدت نَشدةً واحدةً، ونِشدةً لطيفةً)، فالأول: للمرة، والثاني: للنوع، وأما البواقي وهي التي من المزيد فيه والرباعي المجرد، فإن كان لم يكن في المصدر تاء فبناء المرة والنوع هو المصدر المستعمل بزيادة التاء نحو: «إعطاءةً» و«دحرجة»، والفارق بينهما هو

القرينة أيضاً، وإن كان في المصدر تاء فبناء المرة والنوع ذلك المصدر يتبعه لفظ الواحدة، ونحوه نحو: «استعانةً ودحرجةً واحدةً أو حسنةً».

واما قولهم: «أتيته إتيانةً»، و«لقيته لقايةً»، فشاذ؛ لأن القياس «أتيته أَتيةً» و«لقيته لَقيةً»؛ لأنهما ثلاثيان مصدرهما (إتيان) و(لقاء).

واعلم أن بناء المرة والنوع ليسا مشتقين؛ لأنهما مصدران؛ إذ صاحب المفصل قسم المفعول المطلق إلى مبهم ومحدود، وأراد بالمبهم ما يدل عليه الفعل فيفيد التأكيد نحو: «ضربت ضرباً»، وبالمحدود ما يدل على أمر زائد على ما يدل عليه فيفيد غير التأكيد، أي: المرة والنوع نحو: «ضربت ضربةً وضربتين»، و«قعدت جلسةً»، فعلم منه أن بناء المرة والنوع مصدران مخصوصان يجيء منهما التثنية.

«نَصَّارٌ»: صيغة مبالغة اسم الفاعل ذكرها هنا؛ لكونها من زمرة الأسماء مع اقتضاء الأدلة سبق ما سبق عليه من الأسماء.

فإن قيل: هي مبالغة اسم الفاعل فيجب ذكرها معه رعاية للتناسب.

قلنا: بعد ملاحظة الأدلة السابقة الدالة على سبق ما سبق لا ورود لهذا السؤال أصلاً على أن المقصود الأصلي من اشتقاق هذه الصيغة، إنما هو معنى المبالغة فلا عبرة لدلالتها على معنى اسم فاعل، فبالنظر إلى حصول أمر زائد عليه ألحقت بالأسماء التي يراد بها المعاني الزائدة على أصل المعاني فافهم.

فإن قيل: هذه الصيغة من الصفات كاسم الفاعل والمفعول فلم لم يذكر الموصوف مثل (هو) و(ذاك) أيضاً؟

قلنا: اكتفاءً بالتنبيه السابق في اسم الفاعل والمفعول.

واعلم أن صيغة المبالغة قد تبنى من المزيد على ما تبنى من الثلاثي نحو:

«دراك»، من الإدراك، و«حساس» من الإحساس، و«رشاد» من الإرشاد، وقد تأخذ من الاسم لأهل ذلك المعنى نحو: «جمّال» و«بغّال» و«حمّار» و«سكّان» من (الجمل) و(البغل) و (الحمر) و(السكين).

«نُصَيْرٌ»: اسم تصغير، فإن قيل: لم أخره عن صيغة المبالغة؟

قلنا: لقلة استعماله بالنظر إليها، أو لصغره وكبرها كما لا يخفى، وهذا تصغير المصدر، وأما تصغير (فاعل) فلا بد من ذكره، والتفصيل مذكور في شرحنا لـ«المراح»، والبيان الإجمال ههنا: أن الاسم إذا أريد تصغيره يضم أوله إن لم يكن مضموماً، ويفتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً، وتلحق الياء الساكنة ويكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على أربعة أحرف نحو: «جعيفر». ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي تقول في الأول: (فُعيل)، وفي الثاني: (فُعيعِل)، ويصغر جمع القلة على بنائه نحو: «أُكيلِب»، في تصغير أكلب، و«أُجَيمال» في تصغير أجمال.

وأما جمع الكثرة ففي تصغيره مذهبان، أحدهما: أن يرد إلى واحده فيصغر عليه يجيء ما يستوجبه من الواو والنون والألف والتاء، فإنك ترد (غِلمان) إلى غلام، و(دُور) إلى دار، فتصغره على (غُليم) و(دُوير)، ثم تجمع على (غليمون) و(دويرات).

والثاني: يرد إلى بناء جمع القلة مفرده إن كان لمفرده جمع قلة، تقول في تصغير غلمان: (غليمة)، فإنك ترده إلى (غلمة) ثم تصغره، وتقول في تصغير دور: (أدير)، فإنك ترده إلى (أدور) ثم تصغره، فإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى واحده ثم جمع جمع السلامة.

وإذا عرفت قاعدته في بحث التصغير إجمالاً، فاعلم أن تصغير اسم الفاعل

(نوَيصِر) بضم النون وفتح الواو وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي واسم الآلة (منيصر) كتصغير اسم المفعول إلا أنه ليس فيه ياء ثانية، وتصغير بناء المرة والنوع (نصَيرَة) بضم النون كتصغير المصدر إلا أن في آخره تاء مع فتح ما قبلها، وتصغير مبالغة اسم الفاعل (نصَيصِر) بضم النون وفتح الصاد الأولى وسكون الياء، وتصغير اسم المنسوب كتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة في آخره نحو: (نصَيرِي)، ولا يجيء في غير ما ذكر إلا على سبيل الشذوذ، ونحو: (أصيغر) في تصغير اسم التفضيل؛ لأن أصغر يدل على زيادة في الصغر فلا حاجة إلى التصغير، وأحيقة في التصغير فعل التعجب؛ لأن الفعل لا يصح وصفه بالصغر.

«نَصْرِيٌّ»: اسم منسوب، وهو اسم يلحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها والتفصيل مسطور في شرحنا لـ«المراح».

فإن قيل: لم أخره؟

قلنا: لأنه في الحقيقة مركب من اللفظين فافهم.

«أَنْصَرُ»: اسم تفضيل، وهو اسم مشتق من فعل موصوف بزيادة على غيره، وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا استعمل بـ(من)، والمراد بالزيادة على الغير الزيادة في المصدر المشتق هو منه والتفصيل مشروح في شرحنا لـ«المراح».

فإن قيل: لم أخره؟

قلنا: لأن في معناه تعدداً أو لفظه احيتاجاً إلى الغير في الاستعمال؛ إذ لا يجوز استعماله إلا باللام، أو الإضافة حالة التعريف، أو بـ(من) حالة التنكير ظاهرة، أو

مقدرة نحو: «زيد الأفضل، وأفضل الرجال، وأفضل من عمرو»، وأما ما سبق فليس كذلك؛ لأنه في حكم لفظ واحد.

فإن قيل: ما الفرق بين التفضيل والمبالغة مع أنهما للزيادة على أصل الفاعل؟

قلنا: يلاحظ في التفضيل نسبة بين الشيئين زيادة ونقصاناً وقوة وضعفاً نحو: «زيد أفضل من عمرو»، ولا يلاحظ في المبالغة النسبة بين الشيئين، بل يلاحظ فيهما المعنى اللغوي بدون النظر إلى الغير نحو: «زيد علام».

«مَا أَنْصَرَهُ»: فعل تعجب، وهو ما وضع لإنشاء التعجب وهو غير متصرف، أي: لا يجيء منه المضارع والأمر والنهي وغيرها، ولا يثنى ولا يجمع، كـ(نعم) و(عسى). فـ(ما) نكرة بمعنى شيء مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ عند سيبويه والخليل، والجملة بعدها أعني: الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع خبرها، وقيل: ما موصولة عند الأخفش، والجملة التي بعدها صلتها، وهي مع الصلة في محل الرفع مبتدأ خبره محذوف، فمعنى: ما أحسن زيد الذي أحسن زيداً شيء هذا هو المعنى الأصلي وهو ليس بمراد، وكذا قوله:

«وَأَنْصِرْ بِهِ»: فإن أصله عند سيبويه (أَنصرَ زيدٌ) بصيغة الماضي من الإفعال والهمزة للصيرورة، أي: صار ذا نُصرة، و(أنصرَ) فعل ماض و(زيد) فاعله، ونقل من صيغة الإخبار إلى الإنشاء وزيد الباء في فاعله كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، وأما عند الأخفش فأصله صيغة أمر وفاعله مستتر والمأمور كل أحد والباء زائدة في المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، والمعنى الأصلي غير مراد.

فإن قيل: لم أخر فعل التعجب؟

قلنا: لغرابة الصيغة ولقلة الاستعمال ولخروجه من المعنى الأصلي؛ لأن معناه المراد هاهنا أن يقال بالتركي: (نه عجب ياردم ايتدي بر ار) ولا فرق بين فعل التعجب في معنى المراد.

فإن قيل: لم أخر الثاني عن الأول؟

قلنا: لكونه أقل منه استعمالاً.

فإن قيل: لم لم يكتف بأحدهما مع أن معناهما واحد؟

قلنا: اتحادهما ليس إلا في أصل المعنى، وأما المبالغة ففيما كثرت الحروف منهما وهو الأول فبينهما فرق من هذه الجهة.

واعلم أن فعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي المجرد؛ لأن البنائين المذكورين لا يمكنان من غيره، وإنما يجب أن لا يكون من اللون والعيب كاسم التفضيل، ويتوصل إلى التعجب فيما وراء ذلك بأشد وأبلغ ونحوهما، تقول: في غير الثلاثي: (ما أشدَّ دَحرَجتَه)، وفي اللون: (ما أَبلغَ سَوَادَه)، وفي العيب: (ما أَقبحَ عَوَرَه)، وفي المزيد: (ما أَكثرَ استِخْراجَه)، وإن شئت قلت: وَ(أَشدِدْ بدحرَجَتِه)، وَ(أبلِغ بسَوَادِه)، و(أقبِح بعَوْرِه)، و(أكثِر باستخرَاجِه)، وهذا آخر ما استخرجناه من الكتب لحل الأمثلة المختلفة.

❁❁❁

شرح الأمثلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي زين أذهان المبتدئين بالمثال، والصلاة على نبيه الذي يجب له علينا الامتثال، وعلى آله وأصحابه الموصوفين بأحسن الخصال، وأنا أرجو بشفاعتهم إلى الله الوصال.

وبعد: فجمعت هذه الأوراق للمبتدئين باستعانة القادر مع العذر مني للناظرين.

قوله: «نَصَرَ»: فعل ماض وهو في اللغة: السابق، وفي الاصطلاح: ما دل على زمان قبل زمان إخبارك، وإنما قدم على المضارع من وجهين: أحدهما: أن زمان الماضي مقدم على زمان المستقبل، فلذا قدم الدال على الزمان الماضي على الدال على الزمان المستقبل، والثاني: أن المضارع يكون زائداً على الماضي، فالزائد فرع ما زيد عليه، فلذا قدم الماضي على المضارع.

قوله: «يَنْصُرُ»: فعل مضارع، وهو في اللغة: المشابهة، وفي الاصطلاح: ما شابه الاسم بأحد حروف «أتين»، وإنما قدم على المصدر؛ لأنه عامل، والعامل مقدم على المعمول، وأما تقديم الماضي على المصدر فيعرف الجواب منه، أي: من جواب المضارع.

فإن قيل: لم اعتبر جهة أصالة الفعل، وهو العمل ولم يعتبر جهة أصالة المصدر وهو أن يكون الفعل مشتقاً منه.

قلنا: إنما اعتبر جهة أصالة الفعل؛ لأن أصالته في العمل متفق عليه، أي: بين البصريين والكوفيين، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنه مختلف فيه بينهما، فيكون تقديم الفعل أولى من المصدر؛ لأن في المتفق عليه رجحاناً.

فإن قيل: ما القرينة في أن يكون عمل الفعل معتبراً مع المثال هاهنا؟

قلنا: إن القرينة ذكر المصدر منصوباً وإلا يذكر ساكناً؛ لأن القياس إذا لم يكن في الاسم عامل يكون ساكناً كما بين في موضعه.

قوله: «نَصْراً»: مصدر، وهو في اللغة: الموضع الذي يصدر عنه الإبل، وقيل: المكان الذي تركب الإبل وصدر عنه، وفي الاصطلاح: هو اسم الحدث الجاري على الفعل، وعرف بعضهم المصدر بأنه: الاسم الذي اشتق منه الفعل، وإنما قدم على اسم الفاعل والمفعول؛ لأن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المضارع وبواسطة مشتقان من المصدر مع أنه لا يوجد فيهما أصالة أخرى كما يوجد في الفعل فلذا قدم عليهما.

قوله: «فَهُوَ نَاصِرٌ»: وهو اسم الفاعل؛ وهو ظاهر لغة، وفي الاصطلاح: هو اسم اشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وعرف بعضهم بأنه: اسم اشتق لذات من فعل، ويجري على فعله، وهو أولى من الأول، وإنما قدم الفاعل على المفعول؛ لأن الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول، ولأن الفاعل موجد الفعل غالباً والمفعول ما يقع عليه، والإيجاد قبل الوقوع، ولأن الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول من المجهول، والمعلوم مقدم على المجهول لكون المجهول بعد المعلوم.

فإن قيل: لم أوتي بكلمة (هو) في اسم الفاعل وكلمة (ذاك) في اسم المفعول مع أنهما لا مدخل لهما في المثالية؟

قلنا: لئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في المزيدات في الصورة.

فإن قيل: لا التباس في الثلاثي المجرد؛ لأن صيغتهما متغايرتان فيه.

قلنا: حملاً على المزايدات.

فإن قيل: إن الثلاثي المجرد أصل، والمزيدات فرع، والأصل لا يحمل على الفرع؟

قلنا: إن الحال كذا، لكن المزيدات كثيرة والثلاثي قليل، والقليل تابع للكثير.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يعكس الأمر؟

قلنا: أن يؤتى بكلمة (هو) إلى اسم الفاعل أولى من المفعول؛ لأن بين الفاعل وكلمة (هو) مناسبة؛ لأن كلمة (هو) ضمير مرفوع والفاعل أيضاً مرفوع بخلاف المفعول، فإذا أعطى (هو) للفاعل تعين (ذاك) للمفعول، ولأن بين (ذاك) والمفعول مناسبة في الجملة في أن (ذاك) مشابه لكاف (أدعوك)، و(هو) منصوب فحينئذ وجد المناسبة في الجملة، وسمعت عن بعض أستاذي أنهم قالوا: إنما أُتي بكلمة (هو) و(ذاك)؛ لئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول مع أنه في الثلاثي، ولئلا يلتبس به في الصيغة المشتركة نحو: (فعِيل) و(فعُول)، مثل: قتيل وصبور، فإنها تشترك بين المفعول والمصدر، وبهذا الجواب يندفع ما يقال من أن كلمة (هو) تكفي للفرق بينهما فلا حاجة إلى كلمة ذاك.

فإن قيل: ما الفاء في (فهو ناصر)؟

أجيب: أنه تفريعية؛ لأن الماضي والمضارع أصل له وهو فرع لهما؛ لأن اسم الفاعل مشتق من المضارع، والمضارع من الماضي، والماضي من المصدر فيكون الكل أصلاً له، بعضه بالذات وبعضه بالواسطة، فأتى بالفاء إشعاراً للفرعية، وسمعت عن أستاذنا علامة عصره وزمانه سلمه الله، أنه قال: إنما أتى بكلمة (هو) لئلا يلزم عطف المفرد على الجملة وكذلك (ذاك) في قوله: «وَذَاكَ مَنْصُورٌ» وإنما عطف بالفاء دون غيره إشعاراً للفرعية والتبعية، وهذا الجواب أولى مما ذكر أولاً فتأمل.

وإنما قدم الفاعل والمفعول على سائر المشتقات من المكان والآلة وغيرهما؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل، والمفعول مناسب له لأنه يقع مقام الفاعل.

فإن قيل: إن الفاعل الذي هو مثل الجزء من الفعل هو الفاعل الأعم منه من وجه من اسم الفاعل، فلا يلزم من لزومه لزوم اسم الفاعل.

قلنا: إن إطلاق الفاعل في اصطلاحهم يكفي في المناسبة.

قوله: «لَمْ يَنْصُرْ»: فعل مضارع جحد مطلق، الجحد في اللغة: الإنكار، وفي الاصطلاح: نفي الكلام في الزمان الماضي مطلقاً سواء استمر أو لم يستمر، وإنما قدم على «لَمَّا يَنْصُرْ»؛ لأن في (لما ينصر) زيادة في اللفظ والمعنى بالنسبة إلى (لم ينصر)، أما الزيادة فيه؛ فلأن أصل (لما ينصر) (لم ينصر)، ثم زيدت (ما) لتدل على زيادة المعنى، فهو الاستغراق الذي حصل من دخول (ما) فلذا قدم، ولأن (لما) يكون مركباً، و(لم) يكون بسيطاً، والبسيط يكون مقدماً على المركب.

فإن قيل: ما الفرق بين (لم) و(لما)؟

قلنا: إن (لم) تقلب معنى المضارع إلى الماضي وتنفيه، و(لما) كذلك إلا أن

(لما) لاستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي إلى الحال، فإذا قلت: (ندم آدم ولم ينفعه الندم)، أي: عقيب الندم، ولم يلزم الاستمرار إلى وقت الإخبار، وإذا قلت: (ندم الشيطان ولما ينفعه الندم)، لزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار؛ لأن زيادة معناها بزيادة (ما)، و(لما) يجوز حذف فعله نحو: «ندم زيد، ولما» أي: لما ينفعه الندم؛ لأن (ما) فيها زائد فناب مناب الفعل، وقد جاء حذف الفعل في (لم) شاذًا في ضرورة الشعر نحو: «إن وصلت وإن لم» أي: ولم تصل.

وإنما قدم (لم ينصر ولما ينصر) على «مَا يَنْصُرُ»؛ لأنهما ينفيان الماضي، و(ما ينصر) ينفي الحال، والماضي مقدم على الحال، وإنما قدم (ما ينصر) على (لا ينصر)؛ لأن (ما ينصر) ينفي الحال، و(لا ينصر) ينفي الاستقبال، والحال مقدم على الاستقبال.

فإن قيل: إن (لا ينصر) و(لن ينصر) ينفيان الاستقبال معاً، فلم قدم (لا ينصر) على (لن ينصر)؟

قلنا: لأن (لن) في الأصل (لا أن)، فحذف من (لا أن) ألف المصدرية وألف (لا) أيضاً للتحفيف، ثم وصل اللام إلى النون، فصار (لن) فيكون مركباً و(لا) يكون بسيطاً، والبسيط مقدم على المركب.

قوله: «لِيَنْصُرْ»: أمر غائب، وهو طلب الفعل من الغائب، وإنما قدم أمر الغائب على نهي الغائب؛ لأن مفهوم الأمر وجودي، ومفهوم النهي عدمي، والوجودي أشرف من العدمي.

فإن قيل: فالمتناسب أن يقدم أمر الغائب على نفي الحال والاستقبال؛ لأن لامه مناسب لـ(لم) و(لما) في الجازمية.

قلنا: نعم، لكن نفي الحال والاستقبال مناسب بجحد المطلق وجحد المستغرق في الإخبارية، وأمر الغائب مخالف لهما؛ لأنه إنشاء، والأولى أن يذكر مع أخواته في الإنشائية.

قوله: «أُنْصُرْ»: أمر حاضر؛ وهو طلب الفعل من المخاطب.

قوله: «لَا تَنْصُرْ»: نهي حاضر، والنهي الحاضر طلب ترك الفعل من الحاضر، وإنما قدم أمر الحاضر على نهي الحاضر لما سبق في أمر الغائب، فافهم.

فإن قيل: لِم أخر أمر الحاضر عن أمر الغائب؟

قلنا: إن الحاضر مخاطب أخر عن الغائب في الصيغة، فكما أخر سائر المخاطب عن الغائب في مطردة الماضي والمضارع، كذلك أخر أمر المخاطب عن الغائب.

فإن قيل: لم أخر صيغة المخاطب عن صيغة الغائب في الماضي وغيره؟

قلنا: لأن صيغة المخاطب تكون بالزيادة دون الغائب، تقول في الغائب: (نصر)، وتقول في المخاطب: (نصرت)، وما زيد عليه مقدم على المزيد.

قوله: «مَنْصَرٌ»: اسم زمان - اسم مكان، أي: صيغة مشتركة للزمان والمكان، بل يكون للمصدر الميمي واسم المكان اسم مشتق من (يفعل) لمكان وقع فيه الفعل، والزمان اسم مشتق من (يفعل) لزمان وقع فيه الفعل؛ أي: مشتقان من الفعل المضارع المعلوم.

قوله: «مِنْصَرٌ»: اسم آلة، وهو اسم مشتق من (يفعل) للآلة.

اعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثي لا يبنى من غيره؛ إذ لا يمكن محافظة جميع حروفه في (مِفعل) ولا يبنى إلا من الفعل المتعدي؛ لأن الآلة لا يكون إلا للأفعال المتعدية كما دل عليه مفهومها، فلم يجئ اسمها إلا من الأفعال المتعدية.

واعترض على هذا التعريف بأنه يلزم منه الدور؛ لأن معرفة المحدود موقوفة على معرفة الحد، ومعرفة الحد موقوفة على معرفة أجزائه، ومن جملة أجزائه الآلة.

والجواب عنه: أنه عرف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يلزم الدور، وقد يجيء وزن الآلة على (مِفعال) نحو: «مِقراض»، وعلى وزن (مِفعلة) بكسر الميم نحو: «مِكحلة»، وقد يجيء بضم الميم والعين نحو: «المسعط» و«المنخل»، المسعط: الإناء الذي يجعل فيه السعوط، وهو الدواء الذي يصب في الأنف، المنخل: ما ينخل به الدقيق.

قوله: «نَصْرَةً»: بفتح النون بناء المرة، و«نِصْرَةً»: بكسر النون بناء النوع.

اعلم أن الفعل الذي يراد منه بناء المرة والنوع لا يخلو إما أن يكون ثلاثياً أو لا، فإن كان ثلاثياً فلا يخلو إما أن يكون في مصدره التاء أو لا، فإن لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه على (فَعلة) بالفتح، والنوع على (فِعلة) بكسر الفاء، وإن كان في مصدره التاء فبناء المرة والنوع على مصدره المستعمل، والفارق بينهما القرينة كـ(نَشدة واحدة) و(نِشدة لطيفة)، فالأول للمرة والثاني للنوع، وأما البواقي وهي من المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه، فإن كان في مصدره التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل، والفارق القرينة أيضاً نحو: «استقامةً واحدةً» و«دحرجةً واحدةً أو حسنةً»، وأما قولهم: «أتيته إتيانةً» و«لقيته لقاءةً» فشاذ؛ لأن القياس أتيته أتية، ولقيته لقية؛ لأنه ثلاثي ومصدره يكون إتياناً ولقاء.

اعلم أن المرة والنوع ليسا بمشتقين عندهم؛ لأنه قال صاحب «المراح»:

وغير المشتقات تسعة أشياء، واعترض عليه بأن يقال الجحد والنفي من المشتقات فلم لم يذكرا؟ فأجاب الشارح أنهما داخلان في النهي؛ لأن النفي يشبه النهي في الصورة، والجحد يشبهه في المعنى، فلذلك لم يذكرا فعلم من هذا أنهما ليسا بمشتقين.

قال الرضي: المفعول المطلق يكون للتأكيد وهو المصدر غير المبهم نحو: «ضربت زيداً ضرباً»، ويكون للنوع والمرة وهو المصدر المحدود نحو: «ضربته ضربة»، فعلم منه أن بناء النوع والمرة مصدر مخصوص لكونهما نسبة.

قوله: «نُصَيْرٌ»: اسم تصغير، وهو الذي ضم أوله وفتح ثانيه ولحقت ياء ساكنة ثالثه، تقول في الثلاثي: (فُعيل)، وفي الرباعي: (فُعيعِل)، وهو يجيء من الثلاثي والمزيدات، ويجوز أن يصغر جمع القلة على بنائه نحو: «أكيلِب» في أكلب، و«أجيمَال» في أجمال، وأما جمع الكثرة فيرد في تصغيره إلى الواحد إذا لم يوجد له جمع قلة، ويجب أن يجمع بعد التصغير بالواو والنون، أو بالألف والتاء على ما يقتضيه القياس ليصير جمع السلامة كالعوض من جمع الكثرة نحو: «شويعرون» في شعراء، فإنه رد إلى شاعر، ثم صغر على (شويعر)، ثم جمع جمع القلة، وإن كان له جمع قلة نحو: «غليمة» في غلمان، فإنه رد إلى غلمة ثم صغر.

قوله: «نَصْرِيٌّ»: اسم منسوب، وهو اسم لحق بآخره ياء مشددة للنسبة إليه..

قوله: «أَنْصَرُ»: اسم تفضيل، وهو اسم متشق من (يفعل) لتفضيل الموصوف بزيادة على غيره، وهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث يعنى لا يبدل صيغته كذا في «شرح العوامل». قوله: «مَا أَنْصَرَهُ، وَأَنْصِرْ بِهِ»: فعلا التعجب، وهو ما وضع لإنشاء التعجب، وهو غير متصرف بمعنى أنه لا يكون له مضارع، ولا نهي، ولا تثنية، ولا

جمع كـ(نعم) و(بئس) و(حبذا) و(عسى)، فلا يتغير صيغتهما، بل يتغير ضميرهما.

قال بعضهم: وإنما بني (ما أحسنه) لتضمنه معنى التعجب، وبني على الفتح للخفة فـ(ما) مبتدأ و(أحسن) خبره، أي: شيء من الأشياء متعجب من حسنه، كذا في «الرضي» في قوله: من أن (ما) مبتدأ نكرة بمعنى الشيء عند سيبويه والخليل، وأصله: شيء أحسن زيداً، والجملة التي بعدها - أعني: الفعل والفاعل والمفعول - في محل الرفع بأنها خبره، و(ما) موصولة عند الأخفش، والجملة التي بعدها صلتها، وهي مع الصلة في محل الرفع بأنها مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الذي أحسن زيداً؛ أي: جعله ذا حسن شيء عظيم، و(ما) استفهامية عند قوم، فهي مبتدأ، وما بعدها خبره، تقديره: أي شيء أحسن زيداً.

و(به) في (أفعل به): فاعل (أفعل) عند سيبويه، والباء زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، إلا أنها لازمة ههنا لتدل على الإنشاء، وأصل (أفعل بزيد) (أفعل زيداً) بمعنى صار زيد ذا فعل، فالهمزة للصيرورة والباء للتعدية، والمجرور مفعول به غير صريح للتعدية، فحول عن لفظ الفعل إلى لفظ الأمر وليس بأمر؛ لأنه لا معنى للأمر ههنا، ولا فرق بين (ما أفعل زيداً) وبين (أفعل بزيد)، وعند الأخفش مفعول به؛ إذ هو للتعجب منه كما كان بعدما (أفعل) (فعلى)، هذا يكون (أفعل أمراً) ضميره ضمير المخاطب؛ أي: أمراً لكل واحد من مخاطب بأن يجعل زيد حسناً؛ أي: يصفه بالحسن، وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن أن يكون في شخص، هذا أصله ثم أجري مجرى الأمثال الآن فلم يغير لفظ الواحد؛ أي: لا يكون مثنى ولا مجموعاً، نحو: «يا رجل، ويا رجلان، ويا رجال، أحسن بزيد» تأمل.

الأمثلة المطردة:

نحو: «نَصَرَ، نَصَرَا، نَصَرُوا...» إلخ.

مثال المضارع: «يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ...» إلخ.

مثال اسم الفاعل: «نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ، نُصَّارٌ، ونُصَّرٌ ونَصَرَةٌ، نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ، ونَوَاصِرُ»، وجموع اسم الفاعل ستة: أربعة لجمع المذكر، أحدها مذكر سالم وهو (ناصرون)، والثلاثة مذكر مكسر، وهي: (نصَّار ونصَّر ونصرة)، واثنان لجمع المؤنث أحدهما: مؤنث سالم وهو (ناصرات)، والثاني مؤنث مكسر وهو (نواصر)، والوزن في اسم الفاعل كثير لكني أذكر إن شاء الله تعالى ما يمكن ضبطه.

والقياس الغالب من (فعَل) (ضَارِبٌ)، وشذ (حريص) من حرص، و(أشيب) من شيب، و(مليك) من ملك، و(مِسكين) من سكن، و(مسمل) من سمل بين القوم إذا أصلح، و(لعين) من لعن، كلها بفتح العين في الماضي.

ومن (فَعِلَ) الغالب (حذر) و(أشر) و(ضحك) و(عطشان) مبالغة عطش، كلها بكسر العين.

ومن (فَعُلَ) القياس (عظيم)، والقياس القليل (سَهل) و(ملح) و(شُجاع) و(حسن) و(فارغ) و(أحمق) و(جَبان).

واعلم أن هذه الأوزان قد تكون للفاعل وقد تكون للصفة المشبهة، وبعضهم لم يفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، والحق أن أكثر استعمال غير (ضارب) و(فعيل) للصفة المشبهة للفاعل في الأكثر، وأبنية المبالغة من الثلاثي (ضروب) و(فرار) و(مجرب) و(مطعان) و(منطيق) و(خطيب)، وشذ (دراك) و(حساس) و(جبار) و(رشاد) من الإرشاد، و(لئيم) و(سميع) و(بصير) من (أفعل)، وشذ

(مسهب) و(ملقح) و(عفوف) و(نتوج) و(باقل) و(دراس) و(عاشب) و(ماحل) و(لامح) و(ثني) و(حق).

مثال اسم المفعول: «مَنْصُورٌ...» إلى آخره، وفي اسم المفعول جموع ثلاثة: جمع المذكر اثنان، أحدهما: سالم؛ وهو (منصورون)، والثاني مكسر؛ وهو (مناصر)، والمؤنث واحد سالم؛ وهو (منصورات).

ومثال الجحد المطلق: «لَمْ يَنْصُرْ...» إلى آخره.

ومثال الجحد المستغرق: «لَمَّا يَنْصُرْ» إلى آخره.

ومثال نفي الحال: «مَا يَنْصُرُ» إلى آخره.

ومثال نفي الاستقبال: «لَا يَنْصُرُ» إلى آخره.

ومثال تأكيد نفي الاستقبال: «لَنْ يَنْصُرَ» إلى آخره.

ومثال أمر الغائب: «لِيَنْصُرْ» إلى آخره.

ومثال نهي الغائب: «لَا يَنْصُرْ» إلى آخره.

ومثال أمر الحاضر: «اُنْصُرْ» إلى آخره.

ومثال نهي الحاضر: «لَا تَنْصُرْ» إلى آخره.

واعلم أن مجهول أمر الحاضر يجيء باللام، نحو: «لِتُنْصَرْ...» إلى آخره، وكذلك المتكلم معلوماً، أو مجهولاً، فتقول في المعلوم: «لِأَنْصُرْ» «لِنَنْصُرْ»، وفي مجهوله: «لِأُنْصَرْ» «لِنُنْصَرْ».

والحمد لله على الإتمام، هذا آخر ما أوردنا، فمن حفظه يكون عالماً والله المستعان.



البِنَاء


بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة عن كتاب «البناء»

عنوان الكتاب وأهميته:

هـذا المتـنُ يعرَف بـ«متن البناء فـي علم الصرف»، وبـ«البنـاء» اختصاراً، وهو أشـهرُ، وبـ«بنـاء الأفعـال» وهـو مطابـقٌ لموضوعـه؛ فلـم يذكَـر فيـه غيرُ مـا يتعلَّقُ بتصريـف الأفعال.

ويعتبر هذا المتن حَجرَ أساسٍ في علم الصرف، فلا تكاد تجدُ طالبَ علمٍ إلَّا وقرأه أو حفظه.

فهو واحدٌ من الكتب الصرفية المهمَّة التي تتناول تصريف الأفعال، وقد جمع ما يتعلق بأبواب الفعل في علم الصرف في سِفرٍ واحدٍ.

اسم المؤلف:

هذا المتنُ لا يعرَف مؤلِّفُه على الصحيح، ونسبته إلى أحد من العلماء ضعيفة.

وقـد اشـتُهر عنـد البعـض أن مؤلفـه هـو **(الدتفـزي)**، أو **(الدفتـزي)**، أو **(الدنقـزي)**؛ فقـد جـاء فـي «معجـم المؤلفيـن» : لـه «مدخـل الإخوان عـن كتاب بنـاء الأفعـال» فـي الصـرف[1].

---

(١) «معجم المؤلفين» (٥/ ٨).

وذلك يفتقر إلى توثيقٍ، إمَّا بالاطِّلاع على مخطوطته ويكون منسوباً إلى مؤلفه، أو نسبة أهل الخبرة بهذا الشأن إليه، ولم يقع شيءٌ من ذلك حسب ما اطَّلعنا عليه؛ بل جاء في نسَخه المخطوطة والمطبوعة من غير نسبةٍ.

ولم يذكَر في كتب التراجم ولا في كتب تاريخ الفنون إلا إشارة في «معجم المؤلفين»، ولم يُحِل إلى أيِّ مصدرٍ، ففي هذه النسبة نظرٌ، بل في إثبات هذا الاسم توقُّفٌ.

واشتهر نسبته أيضاً إلى **أبي جعفر السَّرماري**، أمَّا أن له كتاباً باسم «البناء» فصحيحٌ كما في كتب التراجم[1]، ولكنه غير كتابنا هذا؛ لأن كتابه يشتمل على ستة أبوابٍ، وهو ليس في علم الصرف[2].

وينسَبُ كذلك إلى **عز الدين الزَّنجاني** وهو عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (ت: ٦٥٥هـ)، وهو وَهمٌ أيضاً؛ وسببه: أنه طُبع في مجموعٍ واحدٍ مع كتاب الزنجاني «تصريف العِزِّي» نسبةً إلى اسمه عزِّ الدين، فسَبَّب هذا الخلطَ. والله أعلم.

وقد نسب في كتاب: «الدليل إلى المتون العلمية» إلى **الشيخ أحمد رُشدي بن محمد القَره آغاجي** (ت: ١٢٥١هـ)، وسمَّاه بـ«البناء والأساس»[3]. وهذا وهمٌ.

والصواب: أن القره آغاجي شرَح متنَ البناءِ في مصنَّفٍ سمَّاه: «الأساس في شرح البناء».

والعجيب أنه ذكر في شروح «البناء»: شرح الكفويِّ، والكفوي متقدِّمٌ على القره آغاجي بنحوِ قرنٍ من الزَّمان.

---

(١) انظر: «تاج التراجم» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «الطبقات السنية» (ص١١٠).

(٣) «الدليل إلى المتون العلمية» (ص ٥٥٩).

وبعضهم يذكره دون نسبةٍ؛ كما فعل صاحب «كشف الظنون»؛ حيث قال: «بناء الأفعال» هو مختصرٌ مشهورٌ، يقرؤه الصبيان[١].

وبهذا القدرِ يتَّضحُ الاضطراب في اسم مؤلِّفه، كما ذكرناه أوَّلاً.

ومن أهمِّ الأسباب في جهالة المؤلِّف: عدمُ ذكره لِاسمِه في بداية المخطوط، وفي نهايته أيضاً، ولعلَّ ذلك لسببٍ يريده هو، من تواضعٍ أو غير ذلك. والله سبحانه أعلم.

وجهالةُ مؤلِّفه لا تضرُّ؛ لأنه إذا نظر أهل العلم في الكتاب وشهدوا بصلاحيَّته، وأنه ليس فيه ما يخالف أصولَ العلم وأصول الفن الذي وُضِع له، فلا ينقصُ من قيمته جهالةُ مؤلِّفه، بل لعلَّ ذلك أدعَى إلى الإخلاص وأحرَى بالقبول؛ فإن الله تعالى يحبُّ الأتقياء الأخفياء.

ولم نرَ من العلماء ممن أتى بعد هذا المتن قد عابه أو انتقص منه، أو ذكر مثلبةً له، بل تمَّ تداولُه بين أهل العلم بكثرةٍ ملفتةٍ للنظرِ، فلا يكاد يذكَر علمُ الصرف، إلا ويذكَر هذا المتن معه.

وهكذا يتبيَّنُ لنا أنَّ المصادر المتداوَلة في التراجم لم تُعطِنا خبراً موثوقاً عن مؤلفه.

شروحه:

تقدَّم سابقاً أنَّ لهذا المتن منزلةً بين طلاب العلم، وخصوصاً علم الصرف؛ ولهذا فقد شرحه عدَّةُ علماء، ومن هذه الشروح:

---

(١) «كشف الظنون» (١/ ٢٥٥).

١ ـ «**مانح الغنا ومزيل العَنا عن كتاب البنا**»: لأحمد بن محمد بن عبد العزيز الأندَلسي (ت: بعد ١٠٣٨هـ). وهو أول شرح لمتن البناء حسب تاريخ تأليفه بالمقارنة مع ما ذكرتْه المراجع من شروحٍ أخرى، وبحسب ما وصلنا إليه من الشروح. وهذا الكتاب طبع في **دار السراج**.

٢ ـ «**شرح البناء**»: لمحمد بن حميد الكفوي (١١٧٤هـ).

وقد طُبِعَ في المطبعة الوهبية في مصر سنة (١٢٩٣هـ)، كما طُبِعَ في مطبعة الشركة الصحافية العثمانية في تركيا سنة (١٣١٢هـ).

٣ ـ «**الأساس في شرح البناء**»: لأحمد بن رشدي بن محمد القره آغاجي الحنفي المفتي ببلدِه (ت: ١٢٥١هـ)[١]. وقد طُبِعَ في دار ابن حزم، سنة (٢٠١٣م).

٤ ـ «**تلخيص الأساس في شرح البناء**»: لعلي بن عثمان الآقشَهري الرومي الحنفي (ت: ١٢٨٥هـ)[٢]. وهو تلخيصٌ لكتاب أحمد بن رشدي. وقد طُبِعَ في دار الكتب العلمية.

٥ ـ «**تعليقاتٌ على البناء**»: لأحمد جودت بن إسماعيل، وزيرٌ تركيٌّ، وعالمٌ مشاركٌ في كثيرٍ من العلوم (ت ١٣١٢هـ). والكتاب مطبوعٌ بالآستانة سنة (١٢٩٤هـ)[٣].

٦ ـ «**فتح الغناء في شرح البناء**»: لمحمود فوزي الحاج فاضل. طُبِعَ في إسطنبول سنة (١٣٠٧هـ)[٤].

---

(١) «هدية العارفين» (١/ ١٨٦).

(٢) «هدية العارفين»: (١/ ٧٧٦).

(٣) «معجم المطبوعات العربية والمُعرَّبة» (٢/ ٩٩٢)، «هدية العارفين» (١/ ١٨٤).

(٤) «معجم المؤلفين» (١٢/ ١٩٠).

٧ ـ «**مدخل الإخوان عن كتاب بناء الأفعال**»: لصالح بن عبد العظيم الجاوي السيامي. فرغ من تأليفه سنة (١٣١٠هـ)، وهو مطبوعٌ[(١)].

٨ ـ «**إبداع الإبداء لفتح أبواب البناء**»: لإبراهيم بن علي الأحدب الطرابلسي، وهو شرح واسع فيه كثير من الفوائد. وقد طُبِعَ في مطبعة جمعية الفنون سنة (١٨٧٩م).

٩ ـ «**نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف**»: للدكتور صادق بن محمد صالح البيضاني (معاصر). وهو مطبوعٌ.

تذييله:

ألَّف حسين بن أحمد الشهير بـ(زيني زاده) ـ وهو من علماء أواخر القرن الثاني عشر الهجري ـ رسالةً ذكرَ فيها ما بقي من أبواب التصريف، وهي ستةُ أبوابٍ، زادها على الخمسة والثلاثين باباً التي ذكرها صاحب «البناء»[(٢)].

نظمه:

نظَمه الشيخ عبد الله بن حسن الفارسي، وسمَّاه: «**نيل المُنَى في نظم قواعد البناء**»، ثُمَّ شرحه بشرحٍ سمَّاه: «**مزيل العَنَا عن قارئي نيلِ المُنى في نظم قواعد البناء**»، طُبِعَ في مطبعة دار إحياء الكتب العربية في مصر سنة (١٣٤١هـ)[(٣)].

نسخه الخطية:

يوجد نسخٌ كثيرة للكتاب في مكتبات تركيا، من بعضها:

---

(١) المرجع السابق: (٥/ ٨).

(٢) «معجم المطبوعات العربية والمُعرَّبة» (٢/ ٩٩٢).

(٣) «الدليل إلى المتون العلمية» (ص: ٥٦٠).

١ ـ تكلي أوغلو، رقم المخطوطة: ٦٣٩/ ٤.

٢ ـ جار الله، رقم المخطوطة: ٢٠٠٠/ ٣.

٣ ـ فاتح، رقم المخطوطة: ٤٨١٣/ ٤.

٤ ـ حميديه، رقم المخطوطة: ١٣٣٥/ ٤.

٥ ـ يازما باغشلار، رقم المخطوطة: ٧٥٩.

٦ ـ آيا صوفيا، رقم المخطوطة: ٤٦٣٤.

٧ ـ بغدادلي وهبي، رقم المخطوطة: ١٨٢٦/ ٤.

٨ ـ أسعد أفندي، رقم المخطوطة: ٣٦١٩/ ٢.

٩ ـ قليج علي باشا، رقم المخطوطة: ٩٩١/ ٤.

١٠ ـ لا له لي، رقم المخطوطة: ٣١٢٥/ ٤.

طبعاته:

طُبع هذا المتنُ طبعاتٍ كثيرةً، مفرداً، وضمن مجاميعَ عديدةٍ، ولا زال يطبعُ إلى يومنا هذا.

وأكثر ما كان يطبع ضمن مجموعةٍ تعرف بـ«مجموعة الصرف»، تشتمل على: «الأمثلة»، و«البناء»، و«المقصود»، و«العزي»، و«مراح الأرواح».

ونذكر هنا بعض هذه الطبعات؛ وهي:

١ ـ طبع في الآستانة عام (١٢٥٤هـ).

٢ ـ طبع في المطبعة الشرفية عام (١٢٩٨هـ).

٣ ـ طبع في المطبعة الوهبية عامي (١٢٩٩، ١٣٠٥هـ).

٤ ـ طبع ضمن مجموع رسائلَ في علم الصرف في المطبعة الخيرية في القاهرة سنة (١٣٢١هـ).

٥ ـ طبع ضمن مجموع أمَّهات متون علوم النحو والصرف، نشر في دار المطبوعات الحديثة في جدة، دون تاريخٍ[1].

٦ ـ طبع مفرداً في دار المشاريع ضمن سلسلة المتون في الصرف، تمَّ نشره سنة (٢٠٠٤م).

❁❁❁

(١) «الدليل إلى المتون العلمية» (ص: ٥٥٩).


وقل رب زدني علما

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[1]

اعْلَمْ[2] أَنَّ أَبْوَابَ[3] التَّصْرِيفِ[4] خَمْسَةٌ وثَلَاثُونَ بَاباً. سِتَّةٌ مِنْهَا لِلثُّلَاثِيِّ[5] المُجَرَّدِ.

---

(١) [لم يَبدأ المصنِّفُ كتابَه بـ(الحمد لله) كما هو دأبُ المتقدِّمين؛ لإظهار افتقارِه في بداية أمرِه إلى تحصيلِ مطلوبِه؛ إذ الإنسانُ قبلَ أن يصدرَ منه فعلٌ مفتقرٌ إليه، أو اقتداءً بسيِّدِ المرسلين ﷺ؛ حيثُ أظهرَ عجزَهُ في مقامِ الحمدِ، **بقولِه: «لا أحصي ثناءً عَليكَ، أنت كما أثنيتَ على نَفسِك»**.

وأتبع على تَركِ الحمد ترك الصَّلاةِ على النَّبي ﷺ وعلى آلِه وأصحابِه رضي الله عنهم أجمعين.

واستحبَّ العلماء أن يُقدِّمَ المَرءُ بين يدَي الخُطبة وكُلِّ أمرٍ يَطلُبُهُ حَمْدَ اللهِ تعالى لَفظاً، وكذا الصلاةَ على النبي ﷺ.

ولعلَّه اكتفى بالبسملة؛ لأنَّها مِن أبلغِ الثناءِ حَمداً].

(٢) [ذَكَرَ (اعلم) تنبيهاً على أنَّ ما بعدَه مما ينبغي الإصغاء إليه].

(٣) [الأبواب: جَمْعُ بابٍ. وقد قالوا: الأبوبة؛ للازدواج. والباب: قيلَ في اللُّغة: النوع، وهو حقيقةٌ في الأجسام؛ كبَابِ المسجدِ، ومجازٌ في المعاني؛ كباب المياه، وباب الوضوء. وفي الاصطلاح: هُو المُوصِلُ إلى المقصود، وسمَّوا أصناف ذلكَ العلم بالفُصول. وقيلَ: مَوضِعُ الدُّخول لكلٍّ، وهو من ذواتِ الواو؛ بِدليل تَكسيرِهِ وتَصغيرِهِ على أَبوابٍ وبُوَيْبٍ].

(٤) قوله: «التصريف» تفعيلٌ من الصرف؛ فالتصريف في أصل الوضع مصدر، ثم جُعلَ عَلَماً لهذا العِلم؛ لِما بينهما من المناسبة، وهي أن التصريف تغيير، وهذا العلم علم يعرف به تغييرات الكلمة، **فإن قلت**: لِمَ اختار المصنِّف التصريف على الصرف مع أنه بمعناه؟

قلت: لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة، فاختار لفظاً يدلُّ على المبالغة والتكثير.

(٥) إنما سُمِّيَتْ ثُلاثيةً؛ لكون مواضيها على ثلاثة أحرف، **فإن قلت**: القياس ثَلاثي ـ بالفتح ـ؛ =

[أَبْوَابُ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ]

البَابُ الأَوَّلُ: فَعَلَ[١] يَفْعُلُ

مَوْزُونُهُ: نَصَرَ يَنْصُرُ.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي، ومَضْمُوماً فِي المُضَارِعِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ[٢] غَالِباً[٣]، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً[٤].

= لأنه نسبة ثَلاثة، قلت: إنه يستعمل بالضم على الشذوذ، وكذا الرُّباعي وغيرهما.

(١) وإنما اختص الفاء والعين واللام للوزن؛ لما فيه من حروف الشفة والحلق التي هي المخارج الكلية، فيُرَجَّح به (فعل) على نحو (جعل)، ويكون أعم الأفعال معنى، ويُرَجَّح على نحو (علم) وعلى نحو (عمل) بكثرة استعماله، وفتح عينه. ويزاد في الرباعي لام ثانية، فيقال: (فعلل) في وزن (دحرج)؛ لأن الزيادة في الآخر أولى، فبالأحرى أن يزاد من جنس الآخر (شرح البناء).
ـ وإنما قدَّم الباب الأول على الباب الثاني؛ لأن عين المضارع مضموم في الباب الأول ومكسور في الثاني، والضم أقوى الحركات، والكسر أضعفها، فقدم الأقوى على الأضعف. أو لأن الضم علوي، والكسر سفلي، والعلوي مقدم على السفلي في الحركة. أو لأن مجيء يفعُل بضم العين من فعَل بفتح العين سماعي، ومجيء يفعِل بكسر العين من فعَل بفتحها قياسي، والسماعي مقدم على القياسي؛ لقلَّته. «شرح البناء»

(٢) وللفعل المتعدي جهتان: إحداهما تتعلق بمحل الصدور؛ وهو الفاعل، وثانيتهما: تتعلق بمحل الوقوع؛ وهو المفعول به، ولا يتم تعقُّله إلا بعد تعقُّل الجهتين. «قواعد التصريف»

(٣) [الغلَبَةُ: فوق الكثرة، ودون الدوام واللزوم، كما أنَّ النادرَ دون القليل والكثير].

(٤) وإنما أوجبوا المخالفة اللفظية في أبواب الثلاثي؛ ليكون دليلًا على المخالفة المعنوية، وإنما وضعوا ذلك في العين؛ إذ لا اعتبار بحركة اللام؛ لأنه محل الإعراب والتغيير، ولا بحركة الفاء؛ إذ هو ساكن في جميع مواضع الثلاثي في أصل المضارع، فيغيَّر العينُ للمخالفة والتمييز بين الأبواب. أو لأن العين هو الفارق بين معاني الأبواب في الماضي، فتعين له أيضاً في المضارع. =

مِثَالُ المُتَعَدِّي[١] نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عَمْراً[٢].

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ[٣] زَيْدٌ.

المُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلُ الفَاعِلِ[٤] إِلَى المَفْعُولِ بِهِ[٥].

= أو لأن انقسام المضارع انقسام الماضي، والماضي ينقسم لسلب الانقسام حركة العين، فلذلك اختير المخالفة بينهما في العين. «نهاية التعريف»

(١) وكلُّ فعلٍ يُنسَب إلى عضوٍ معيَّنٍ فهو متعدٍّ؛ نحو: (ضرب بيده، وركض برجله، ونظر بعينه، وفاق بلسانه). وكلُّ فعلٍ يُنسَب إلى جميع الأعضاء فهو لازمٌ؛ (كقام، وجلس، وخرج). «شرح لابن كمال باشا»

وهذا التعريف منقوضٌ بقولنا: (قال عمرو)؛ لأن القول يُنسَب إلى عضوٍ معيَّنٍ أيضاً؛ مثل: (بلسانه)، ليس بواردٍ، وإن الفعل الواحد قد يستعمل في موضع متعدياً بنفسه، وفي الآخر لازماً، ومثل هذا كثيرٌ في كلام العرب؛ مثل: (أنار، وآخر، وأوسع، وأقبل، وأوحش، وأحمض، وأظلم، وأنفل، وأفاد، وأحلى، وغيرها..)، يرقى إلى مائة وستين فعلاً، فاطلب الباقي من كتب اللغة. «قواعد التصريف»

(٢) لأن (نصر زيد) الفاعل قد يتعدى عنه إلى عمرو المفعولِ به.

(٣) فإن في (خرج زيد) الفاعل لزم في نفسه ولم يتجاوز الآخر. والظاهر أن مراد لفظ (نحو) بعد ذكر لفظ (مثال) زائدٌ، كما لا يخفى، ومعنى (النحو): المثل.

ثم عرَّف المتعدي واللازم، فقال: المتعدي...

تعريف المتعدي: ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل: ما نَصَبَ المفعولَ به.

(٤) واعلم أنه لا مفعولَ إلا وله فاعلٌ في الأغلب؛ لأن الفعل سواء كان لازماً أو متعدياً، فلا بد له من فاعل، ولا ينعكس؛ لأن المفعول لا يجيء من اللوازم، بل من المتعدي، والفاعل عامٌّ، فلو بني للمفعول يبقى أكثر الأفعال بلا تفصيل، أما إذا بني للفاعل لم يبق من الأفعال شيء بلا تفصيل. «شرح المراح»

(٥) قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابطة؛ وهي: أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم؛ كقام وذهب، وما يفعل بعضو واحد، أو قلب، أو حس فهو متعدٍّ؛ نحو: ضرب وعلم =

والـلَّازِمُ[١]: هُـوَ مَـا لَـمْ يَتَجَاوَزْ فِعْـلُ الفَاعِلِ إِلَـى المَفْعُـولِ بِهِ[٢]، بَـلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ[٣].

❁❁❁

= وفـاق، وهـذا اسـتقرائي جائـز التخلـف. والحـق أن متعلق الفعـل إن كان مما يسـتغنى عن تصريحـه فـلازم، وإلا فمتعدٍّ. «روح الشـروح»

ولا يجيء المفعول من اللازم مثل: جلس وذهب فهو جالس وذاهب، ولا يوجد في كلامهم مجلوس ومذهوب أبداً. «الرسالة النملية»

(١) اعلم أن الفعل اللازم على ثلاثة أقسام: انفعال النفس، وانفعال الجسم، وانفعال الطبيعة. فانفعال النفس: كقولك: فرح وضحك وعجب وطرب وغير ذلك، وانفعال الجسم نحو: قام وقعد وذهب وتحرك، وانفعال الطبيعة نحو: مثل ووثب واسودَّ. فافهم؛ فإنه دقيقٌ.

فإن قيل: لا يجيء المفعول من فعل لازم، لِمَ جاء من (جائني)؟

قلنا: يجيء المفعول هنا بحذف الإيصال، فإن تقديره جاء إليَّ، فحذفت الجار، وألحِقَ ضمير المنصوب بالفعل، فإذا دخل نون العماد ليحفظ الفعل عن الكسر، وإنما سميت النون عماداً؛ لأن العماد في الأصل ما يحفظ البيت عن السقوط، فهذه النون يحفظه عن الكسر. «الرسالة النملية»

(٢) قيد المفعول؛ لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه يجيء من اللازم أيضاً؛ لأن كلا منها لمزيد الإفادة في الكلام، لا لاحتياجٍ من الفعل.

(٣) وقيل: لا يقع على المفعول به. وقيل: ما لا يحتاج إلى المفعول به. وقيل: ما لا يتوقف فهمه إلى فهم المفعول به.

البَابُ[١] الثَّانِي: فَعَلَ يَفْعِلُ[٢]

مَوْزُونُهُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي[٣] ومَكْسُوراً[٤] فِي الغَابِرِ.

وبِنَاؤُهُ: أَيْضاً[٥] لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وقَدْ[٦].....

---

(١) إنَّما قدَّم هذا الباب على الباب الثالث؛ لثبوت المخالفة التامة فيه، وكثرته، وعلى الرابع؛ لفتح عين ماضيه، وعلى الخامس والسادس؛ لذلك أيضاً، ووجود المخالفة المرغوبة فيه، وكثرته. «الشرح»

(٢) وإنما كان الميزان للوزن الفاء والعين واللام؛ أي: (فعل)؛ لأنه أعم الأفعال معنى، وهو أليق من جَعَلَ؛ لِخِفَّتِه؛ ولمجيء (جَعَلَ) بمعنى آخر مثل: خَلَقَ، ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق.

(٣) **فإن قلت:** لِمَ سُمِّيَ الضم ضمّاً؟

قلت: لانضمام الشفتين عند التكلم، ولذا كان الضم أقوى الحركات؛ لأنه ثقيل، يحتاج إلى تحريك العضوين؛ أي: الشَّفتين. ولِمَ سُمِّيَ الفتح فتحاً؟ لانفتاح الفم عند التكلم. ولِمَ سُمِّيَ الكسر كسراً؟ لانكسار الشفة بالهواء إلى السفلين. «قواعد التصريف»

(٤) اعلم أن الضمة والفتحة والكسرة بالتاء من ألقاب المعرب، وبدونها من ألقاب البناء؛ أعني: ضم وفتح وكسر. كذا في بعض الحواشي. «الشرح»

(٥) قوله: «أيضاً» وهو مصدرٌ من آضَ يَئِيضُ أَيْضاً (كعاد يعود عَوْداً)، منصوب على المصدرية، يجب حذف فعله سماعاً، وموقع فعلِه صفة مصدر محذوف؛ كما يقال: مدحت زيداً وأكرمته أيضاً (العماد).

(٦) فإن قيل: لِمَ جُعِلَ زيدٌ فاعلًا وعمرٌو مفعولًا في كلامهم دائماً؟

قلنا: لأن زيداً من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام، وعَمراً من قوم يزيد، فلذلك جعل زيد فاعلاً وعمرٌو مفعولاً دائماً، باعتبار جانب الأشرف. وفرَّقوا بين عمر وعمرو بالواو؛ لأن الإعجام يُترَكُ كثيراً. «القواعد»

يَكُونُ لَازِماً[١].

مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْراً.

ومِثَالُ اللَّازِمِ[٢] نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ.

❁❁❁

(١) اللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء. واللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل؛ كبناء الباب الأول، أن يكون للتعدية.

(٢) والدليل على انحصار الفعل في المتعدي واللازم: أن الفعل لا يخلو من أن يكون فَهْمُ معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، أو لا، فإن كان موقوفاً، فهو لمثل ما عرفت.

واعلم أنَّ (قد) يجيء بأربعة معان: أولها: للتحقيق؛ نحو: قد سمع الله، والثاني: بمعنى التقريب؛ نحو: قد قامت الصلاة، والثالث: بمعنى التقليل، وهو المراد في قول المصنف، نحو: الكذوب قد يصدق. والرابع بمعنى التوقع نحو: المقصود قد يحصل. «قواعد التصريف»

البَابُ[١] الثَّالِثُ: فَعَلَ يَفْعَلُ

مَوْزُونُهُ: فَتَحَ يَفْتَحُ.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحاً فِي المَاضِي والمُضَارِعِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ[٢] الحَلْقِ[٣]؛ وهِيَ سِتَّةٌ:

الحَاءُ، الخَاءُ، والعَيْنُ، الغَيْنُ، والهَاءُ، والهَمْزَةُ.

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي[٤].....

---

(١) وإنما قدم هذا الباب على الباب الرابع؛ لفتح عين ماضيه؛ لأن الفتح أصل، والكسر فرع، والأصل مقدم على الفرع، أو لأن الفتح علويٌّ، والكسر سفليٌّ، والعلوي مقدَّمٌ على السفلي كما مر، أو لأن الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلفُّظ، بخلاف الكسرة، فيكون أخف الحركات، والطبائع تميل إليها، فيكون أحق بالتقديم. وقدم على الخامس والسادس أيضاً لفتح عين ماضيه ولكسر بالنسبة إليهما. «شرح البناء»

(٢) واثنتان منها من أقصى الحلق؛ أي: من أول المخرج؛ وهما الهمزة والهاء، واثنتان منها من وسط الحلق مائلاً إلى الداخل؛ وهما العين والحاء غير المعجمتين، واثنتان منها من أدنى وسط الحلق مائلاً إلى الخارج؛ وهما الغين والخاء المعجمتان. «نهاية التعريف»

(٣) نحو: سأل يسأل، وقرأ يقرأ، وإنما فتح عين المضارع بحرف الحلق؛ لأن تلك الحروف أشد ثقلاً، والفتح أخف الحركات، دفع إليها لتدفع ثقلها.

(٤) ثم إن الفعل على ضربين: متعدٍّ؛ وهو ما ينصب المفعول به، ولازمٌ؛ وهو ما يختص بالفاعل كـ(ذهبت وقمت وقعدت). والمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول واحد كـ(نصرت زيداً)، ومتعدٍّ إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (كأعطيت زيداً درهماً)، أو هو عين الأول (كظننت زيداً عالماً)، ومتعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل (كأعلمت زيداً عمراً فاضلاً)، وقد يُقامُ =

نَحْوُ[1]: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ.

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ.

❁❁❁

= المفعول مقام الفاعل، إذا بُني له الفعل، فيرتفع بإسناده إليه؛ كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُعطيَ زيدٌ درهماً.

ومنصوب الفعل على نوعين: خاصٌّ وعامٌّ، فالخاص ثلاثة: المفعول به؛ لأنه إنما يكون للمتعدي كما ذكرنا، والتمييز؛ لأنه إنما يكون للمبهم؛ نحو: طاب زيدٌ نفساً، وتصبَّبَ الفرس عَرَقاً، وفي التنزيل ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: ٤]، والخبر المنصوب؛ لأنه إنما يكون في أفعال معدودة.

والعامُّ خمسة، المصدر والمفعول معه والحال؛ مثال المصدر: (ضربت ضرباً)، وما كان بمعنى المصدر أيضاً؛ نحو: (ضربته سوطاً)، ومثال المفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان تقول: (سرت حيناً ووقتاً) فهما مبهمان، و(خرجت يوم الجمعة) فهو محدود، ومثال المكان المبهم كالجهات الست. والمفعول له هو علة الإقدام على الفعل؛ نحو: (ضربت زيداً تأديباً له، وخرجت مخافة الشر). والمفعول معه نحو: (استوى الماء والخشبة)، ويذكر بعد الواو الكائنة للمصاحبة. ومثال الحال وهي: بيان هيئة الفاعل أو المفعول به نحو: (جاءني زيد راكباً ورأيت زيداً جالساً)، وحقُّها أن تكون نكرةً، كما أن من حق ذي الحال أن يكون معرفة. «العوامل العتيق»

(١) النحو هنا بمعنى المثل، وكذا في سائر الأمثلة المذكورة ههنا.

البَابُ الرَّابِعُ: فَعِلَ يَفْعَلُ

مَوْزُونُهُ: عَلِمَ يَعْلَمُ.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي ومَفْتوحاً فِي الغَابِرِ[١].

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ[٢] غَالِباً، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي[٣] نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ.

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِلَ[٤] زَيْدٌ.

---

(١) أي: في المستقبل، وهو من الغبور بمعنى المضي والبقاء، وهو من الأضداد، والمراد هنا المعنى الثاني؛ بقرينة السابق. وإنما قدم هذا الباب على الخامس والسادس لثبوت الاختلاف المطلوب فيه ولكثرته، أو لأن في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل الكسر وهو الحنك الأسفل، وفي الباب الخامس يحتاج إلى تحريك عضوين لأجل الضم، وهما الشفتان، فيكون هذا الباب أخف بالنسبة إلى ذلك الباب، والأخف أولى بالتقديم، ولم يجئ منه ما يضم عين مضارعه؛ لئلا يتحرك حرف واحد بالأثقل بعد الأثقل. «شرح البناء»

(٢) أيضاً؛ أي: كبناء الباب الثالث، وكالأبواب المتقدمة.

(٣) واعلم أن الفعل الذي يتجاوز عن الفاعل على ضربين: حسِّي (كضربت زيداً)، وغير حسِّي (كسمعت حديثاً، وذكرت الرجل، وعلمت المسألة).

فإن قيل: لا يتجاوز (ما ضربت زيداً)؛ لأن تجاوزه فرع صدوره، ولا صدور ههنا، ويتجاوز (صمت يوم الجمعة)؛ لوقوعه فيه، فلم يكن تعريفهما جامعاً ولا مانعاً.

قلنا: التجاوز المعتبر هنا تجاوز الذهن، وفهم ضرب في (ما ضربت زيداً) موقوفٌ على فهم (يوم الجمعة) في الذهن، فيكون تعريفهما جامعاً ومانعاً. «شرح العزي»

(٤) أي: خاف، ويكثر في الباب الرابع العلل والأحزان وأضدادهما؛ (كمرض وحزن وسلم)، ويجيء الألوان والعيوب والحلى كلها عليه. وقد جاء: أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم، أما فعل بالفتح فلمعان لا تضبط، وباب المغالبة يبنى على =

البَابُ الخَامِسُ: فَعُلَ يَفْعُلُ

مَوْزُونُهُ: حَسُنَ يَحْسُنُ.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُوماً فِي المَاضِي والمُضَارِعِ.

وبِنَاؤُهُ: لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِماً(١)؛ نَحْوُ: حَسُنَ(٢) زَيْدٌ.

= فَعَلته بالفتح؛ لكثرة معانيه، أفعلُه بالضم بالرد إليه، وإن كان من غيره؛ لكثرة مجيء الفعل بمعنى المغالبة منه؛ نحو: الكبر والكثر والقمر بمعنى الغلبة في الكبر، وبالكثرة وبالقمار؛ مثل: قاتلني فقتلته وكارمني فكرمته؛ أي: غلبته في القتل والكرم، إلا باب وعدت وبعت ورميت؛ فإنه أفعِله بالكسر؛ لعدم مجيئه من يفعُل بالضم، فلا ينقل إليه؛ لئلا يلزم خلاف قاعدتهم في الكل وقلب الواو ياء في الأجوف والناقص اليائيَّين فيلتبس بذوات الواو، ويجوز نقل غيره إليه؛ ليدلَّ على المراد الموضوع له، فافهم.

(١) لأن هذا الباب لا يجيء إلا من الطبائع [أي: من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها]، والنعوت مخصوص بهما، وليس شيء منهما إلا لازماً؛ فلذا اختير في الماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بلزوم إحدى الشفتين للأخرى ـ أعني: الضم ـ؛ رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها.

وإنما قدم هذا الباب على الباب السادس؛ لأن الضم فوقيٌّ وأقوى الحركات، والكسر أضعفها، فقدَّم الأقوى على الأضعف، أو لأن مجيء الكسر في الماضي والمضارع على الشذوذ والندرة، فكان استعمال هذا الباب أكثر بالنسبة إلى السادس لشذوذه. «الشرح»

(٢) لأن حسن زيد لازمٌ عليه ولا يتعلق بغيره، وأما قولهم: رحبتك الدار فشاذٌّ، قيل: من قبيل الحذف والإيصال لكثرته، والأصل: رحبت بك الدار. والحُسْنُ: تناسُب الأعضاء على ما ينبغي.

البَابُ السَّادِسُ: فَعِلَ يَفْعِلُ

مَوْزُونُهُ: حَسِبَ يَحْسِبُ.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُوراً فِي المَاضِي والمُضَارِعِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ(١) زَيْدٌ عَمْراً فَاضِلاً(٢).

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ(٣) زَيْدٌ.

---

(١) من الحسبان بمعنى الظن؛ تقديره: ظنَّ زيدٌ عمراً فاضلًا، وحسب يتعدَّى إلى مفعولين؛ لأنه من أفعال القلوب.

(٢) وإنما انحصر الثلاثي المجرد على ستة أبواب؛ لأن أوله لا يكون إلا مفتوحاً؛ لامتناع الابتداء بالساكن، واستثقال الضمة والكسرة عليه، فالحرف الثاني لا يكون إلا متحركاً؛ لاستلزام سكونِه اختلاط الأبنية، وحركاته لا تزيد على ثلاثة، فإن كانت فتحة ـ أي: وإن كان عين الماضي فتحةً ـ فلا يخلو أن يضم عين مضارعه فهو الباب الأول، أو يكسر فهو الثاني، أو يفتح فهو الباب الثالث، وإن كانت كسرةً، فإما أن يفتح عين مضارعه فهو الباب الرابع، أو يكسر فهو الباب السادس، وإن كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون إلا مضموماً فهو الباب الخامس، فالمصير بحسب المواقع في ستة، وإن كان مقتضى العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثنا عشر باباً؛ لأن لكل فعل أربعة أحوال: الفتحة والضمة والكسرة والسكون، مجموعها اثنا عشر حالاً، يتضمَّن كل حال باباً.

وقدَّم الثلاثي المجرد على غيره؛ لأن الثلاثي مقدَّم طبعاً، فقُدِّم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبعَ. «شرح البناء»

(٣) الصواب أن يمثل اللازم بغير (وَرِثَ)؛ لأنه متعدٍّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]، صرَّح به في القاموس، مثاله من اللازم: نعِم ينعِم، ووثِق يثِق، وغيرهما.

[أَبْوَابُ الثُّلَاثِيِّ المَزِيدِ فِيهِ]

واثْنَا عَشَرَ بَاباً مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ؛ وهِيَ ثَلَاثَةُ[١] أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ

وهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ[٢] وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ[٣]، وهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

---

(١) لأنه إما بزيادة حرف واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، ولم يجز الزيادة عليها؛ لئلاَّ يلزم زيادة الزائد على الأصل.

(٢) اعلم أن الحرف على أربعة أنواع: أحدها أن يكون حرفاً أبداً؛ كاللام والتاء وغيرهما. والثاني: أن يكون اسماً وحرفاً: كـ(مِن) والكاف وغيرهما. والثالث: أن يكون حرفاً وفعلاً نحو: خلا وعدا. والرابع: أن يكون حرفاً واسماً وفعلاً: كـ(على).

(٣) المجرد، ويسمى هذا النوع بالرباعي المزيد على الثلاثي؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف، بزيادة حرف واحد على الثلاثي.

وقدَّم هذا الباب على غيره ـ أي: على ما زيد فيه حرفان، أو ثلاثة ـ لأن الواحد قبل المتعدِّد، أو لأن الزيادة فيه في الأول دون غيره، ولهذا قدَّم.

البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً(١)

مَوْزُونُهُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَاماً(٢).

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ(٣) فِي أَوَّلِهِ.

---

(١) وكُسِرَت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في الماضي؛ فرقاً بينه وبين الجمع على أفعال إذا قيل: أدبار في المصدر، لم يُعلَم هو مصدر أَدْبَرَ، أو جمع دُبُر، ولم ينعكس؛ أي: ولم يفعل بالعكس؛ لثقل الجمع وخفة الفتحة، فأعطى الخفيف للثقيل حتى لا يلزم الثقل على الثقل. «شرح البناء»

ـ ويجيء من الأجوف على (إقامة) بتعويض التاء عن الواو المحذوف؛ إذ أصله (إقوام) نقل حركة الواو إلى ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فحذف أحدهما على الاختلاف، فعوِّض عنه التاء في الآخر، كما في عِدَةٍ، على قول من قال أصلها وِعدٌ بكسر الواو؛ لأن الزيادة فيه أولى، ويجوز ترك التعويض عند الإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]، وكذا عند الأمر، كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عنه. «شرح البناء»

(٢) والألف لا تُزاد أولًا؛ لامتناع الابتداء بها، بل تُزاد ثانياً كضارب، وثالثاً ككتاب، ورابعاً كحبلى، وخامساً ككمثرى، وسادساً كقبعثرى، وزِيدَ في أكرم همزة ليست بألف؛ لأن الهمزة في الأول تكتب على صورة الألف؛ لأن الألف يشاركها في المخرج النوعي. «نهاية التعريف»

وتُزَاد الهمزة تارةً في الأول كأكرم، وتارةً في الوسط كخائطٍ من الخط، وتارةً في الآخر.

(٣) كأكرَم، أصله كرُم، فزيدت الهمزة للنقل إلى باب الإفعال، وأصل يُكرِم يُأكرِم، فحذفت الهمزة حتى لا يلزم اجتماع الهمزتين في المتكلم، وضمَّ حرف المضارع؛ لأنه لو فتح يلزم الالتباس بمضارع الباب، ولو كسر يلزم الالتباس نِعلم بكسر حرف المضارع. «الشرح»

ـ وإنما قطعت هذه الهمزة لأنها زيدت لمعانٍ كما ستراه، فكأنها كلمة برأسها، لا المتوصَّل بها إلى النطق بالساكن، كما كانت لذلك في غير هذا الباب، فلهذا كانت همزته جميعاً همزة =

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً.

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ[1] الرَّجُلُ.

❁❁❁

= وصل، مثل: همزة اضْرِبْ أمراً للوصل، وهمزة أضربُ متكلماً للقطع لمثل ما ذكر، فإذاً فتحوا همزة هذا الباب مثله للخفة وحكموا بحذف الهمزة في مضارعه دون مضارع غيره، فلذا أخذوا الأمر من هذا الباب على الأصل المرفوض، ومن غيره بزيادة همزة الوصل المكسورة؛ لأنه لما اجتمع الهمزتان في المتكلم ـ وهو ثقيل مُستكرَهٌ لأنه يشبه صوت السكران حين القيء وهو مستكره جدّاً وما يشبهه أيضاً كذلك ـ حذفوا منه ومن غيره أيضاً للاطِّراد، وتكتب الهمزة مطلقاً في الأول على صورة الألف؛ لأن الألف يشار منها في المخرج النوعي، وهو أخفُّ حروف اللين، فأبدلوها ألفاً للتخفيف في الخط؛ لعدم إمكان تخفيفها في اللفظ في الأول؛ لأن الابتداء قرينة على أنها ليست بألف. «شرح البناء»

(١) قوله: «أصبح الرجل»؛ أي: دخل في وقت الصباح، والدخول إنما يوجد في الفاعل. واعلم أن همزة هذا الباب يجيء لمعانٍ: الأول للتعدية، والثاني للدخول في الشيء كما ذكر، والثالث للتعويض نحو: أبعْته؛ أي: عرضته للبيع، أو أباع الجارية إذا عرضها للبيع، والرابع للصيرورة نحو: أمشى الرجل؛ أي: صار ذا ماشية، وأغدَّ البعير؛ أي: صار ذا غدَّة، والخامس للحينونة نحو: أحصد الزرع؛ أي: حان وقت حصاده، والسادس للوجدان مثل: أحْمَدْتُه؛ أي: وجدته محموداً، والسابع للإزالة نحو: أشكيته؛ أي: أزلت منه الشكايةَ، والثامن للتكثير نحو: ألبن الرجل إذا كَثُرَ عنده اللبن، والتاسع للتمكين نحو: أقبر الميت إذا أمكنه في القبر، والعاشر للزيادة يقال: أشغلته، إذا قصد الزيادة في الشغل، والحادي عشر زائدة نحو: أقلته؛ أي: قلت البيع بمعنى فعل، وأصل أقلت أقيلت، والثاني عشر للمطاوعة نحو: كببتُه فأكبَّ؛ أي: ألقاه على وجهه فألقي، فيقال: أعرضته فأعرض؛ أي: ظهر فأظهر، والثالث عشر للطلب؛ أي: بمعنى استفعل نحو: أعظمته؛ أي: استعظمته. وهذا حصرٌ استقرائيٌّ. «شرح البناء»

البَابُ الثَّانِي: فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلاً

مَوْزُونُهُ: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحاً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ[1] وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ

---

(١) واعلم أن الصرفيين قد اختلفوا في الزائد في هذا الباب، قال الأكثرون: الزائد فيه هو الحرف الثاني؛ لأن الحكم بالزيادة في الآخر أولى؛ لأنه محل التغيير، والثاني قريب منه، وقال الخليل: إن الزائد فيه هو الأول؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من غيره، والوجهان جائزان عند سيبويه.

ـ والكلام في ازدياد الحروف والتفعيل في الكلمات التي من أبواب التصريف منقسم إلى قسمين: قسم في الزيادة، وقسم في النقصان، والأول أي: الزائد على الأصول إما من جنس حروف الكلمات، أو لا، والأول واقع في جميع الحروف إلا الألف؛ لأنها لا يقع أصلاً في الأسماء المتمكنة والأفعال، مثاله: كرم وجلبب، وإنما أورد مثالين للزائد إما للإلحاق نحو: جلبب، وإما لغير الإلحاق نحو: كرم، فالزائد هنا للتكثير، والثاني ما ليس من جنس الكلمة، وهو ما يكون من حروف الزوائد.

ـ وأكثر ما يجيء في الناقص تفعلة نحو: وصيته توصيةً، أصلها توصيياً، حذفوا إحدى اليائين على الاختلاف تخفيفاً، وعوَّضوا منها التاء، ولا يجوز حذفها عند الإضافة، كما في إقامة؛ للزوم جعل الياء عرضة للتحريك في النصب، وللحذف في الرفع والجر مع الإجحاف في الكلمة بالجمع بين الحذفين، بخلاف الإقامة، ويجوز عند الضرورة، فيعود إلى التفعيل؛ كقوله: تنزَّى دلوها تنزِّياً، وقد يجيء من غيره نحو: ذكرته تذكيراً وتذكرةً معاً ويجيء أيضاً على كذب بالكسر والتشديد على لغة أهل اليمن، فإنه قياس لغتهم فلذا شاع واطرد بمعنى التفعيل.

قدَّمه لأن الزائد من جنس الأصول بمعنى باب التفعيل. «الشرح»

ـ وإذا كان الماضي على وزن فعَّل يُفعِّل تفعيلاً بالتشديد، فمصدره خمسة أنواع: الأول =

والعَيْنِ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً.

وقَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ؛ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ[1] الكَعْبَةَ.

وقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ[2]؛ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبِلُ.

= من باب التفعيل تَفْعالاً؛ ككرَّر تكراراً، والثاني فِعّالاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، والثالث مُفَعَّل نحو: ومزَّقْنا مُمَزَّقاً، والرابع إذا كان صحيح اللام فمصدره تَفْعيلاً كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وسلَّم تسليماً ووكَّد تأكيداً، والتأكيد في الأصل التوكيد؛ لأنه من وكَّد يوكِّد توكيداً، ونحو التأكيد بالتخفيف، والتأكيد بالهمزة غلط.

(١) ومثال اللازم نحو: جَوَّلت، لتكثير الجولان، وهو لازم، وطوَّف لتكثير الطواف، وهو متعدٍّ، فيشترك بين المتعدي واللازم، مثال الفعل المتعدي: طوَّف زيدٌ الكعبة؛ أي: طوَّف طوافاً كثيراً.

(٢) ويكون من اللازم فقط؛ أي: مات أعداد كثيرة من الإبل.

ـ والفرق بين التكثير في الفاعل والمفعول وبين التكثير في الفعل: أن التكثير للفاعل والمفعول يستلزم تكثير الفعل، ولا يستلزم تكثير الفعل تكثيرهما؛ لأنه كلما تحقق تكثير في الفاعل والمفعول تحقق في الفعل بالضرورة، ولا يستلزم من تحققه في الفعل أن يتحقق في الفاعل والمفعول.

وقد يجيء هذا الباب للتعدية واللازم بلا تكثير؛ مثال: جرَّب الإبل تجريباً، وعظَّم الرجل تعظيماً ونحوهما، وهذا إذا كان بمعنى صار، ومن المتعدي بلا تكثير: عَجَّزَتِ المرأةُ وشَيَّبَت؛ أي: صارت عجوزاً، وإذا كان بمعنى الإزالة نحو: فزَّعته؛ أي: أزلت الفزاعةَ عنه، وجلَّدت البعير؛ أي: أزلت جلده، وقرَّدته؛ أي: أزلت قردته، وهذا يكون للسلب، ويجيء هذا الباب للتعدية نحو: فرَّحته، ويجيء لنسبة المفعول إلى الفعل نحو: فسَّقته؛ أي: نسبته إلى الفسق والخطأ، ويكون هذا بمعنى النسبة، ويجيء بمعنى فعَّل نحو: زيَّلته؛ أي: زلته، =

وقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ؛ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ البَابَ[١].

❁❁❁

= ويجيء لوجود الشيء على صفةٍ نحو: حمَّلته؛ أي: وجدته محمولاً، ويجيء بمعنى فَعَلَ نحو: (قلَّسَ وقلَس، وقصَّر وقصَر، وزيَّل وزال، وميَّز وماز) بمعنى واحد، فهذه المعاني كلها للمتعدي، وأما اللازم بلا تكثير فنحو: نقَّل بمعنى انتقل. «شرح البناء»

(١) أي: أغلق كثيراً منها؛ أي: باباً كثيراً، وفيه نظر؛ لأن التكثير إنما يتحقق في الفعل وقد يستلزم تكثيره في بعض الصور تكثير الفاعل أو المفعول كما رأيت، ولهذا جاز: غلَّقت الباب؛ أي: مراراً، مع وحدة المفعول، تأمَّل.

البَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وفِعَالاً وفِيعَالاً[١]

مَوْزُونُهُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالاً وقِيتَالاً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ[٢] الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ[٣].

وبِنَاؤُهُ: لِلمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ[٤] غَالِباً[٥]، وقَدْ يَكُونُ لِلوَاحِدِ[٦].

---

(١) أي: ويجيء المصدر منه أيضاً بالياء على لغة أهل اليمن، فإنه قياس لغتهم وهذا باب المفاعلة.

(٢) الزيادة لغةً: النُّمُوُّ، وهو لازم ومتعدٍّ، تقول: زاد الشيء زيادةً، وزاده الله تعالى، والباء للسببية.

(٣) للضرورة؛ لأن الألف في (فاعل) لو زيدت في الأول لالتبس بالمتكلم وحده في المضارع، والتبس بماضي باب الإفعال، ولو زيدت في الآخر التبس بالتثنية ولو زيدت بين العين واللام التبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع التكسير لاسم الفاعل. فاختيرت زيادة الألف بين الفاء والعين وإن التبس باسم الفاعل من الثلاثي؛ لقلته وانعدامه عند الإعجام أو القرينة، وإن اعترض عليه بأنه يلزم الالتباس على تقدير زيادة الألف بين الفاء والعين باسم الفاعل الذي ليس بمبالغة، أُجيبَ عنه بأن هذا الالتباس باسم الفاعل الذي للمبالغة. «شرح البناء»

(٤) مسنداً إلى أحدهما بالقيام، وإلى الآخر بالوقوع؛ نحو: ناضلته؛ أي: رميت السهم فرمي بي.

(٥) لأنه وضع لنسبة أصله إلى أحدهما متعلقاً بالآخر صريحاً، ويجيء العكس ضمناً وهو نسبته إلى الآخر متعلقاً بالأول؛ كما إذا قلت: ضارب زيد، أو ضاربته أو شاركته؛ فإنه يدل صريحاً على نسبة الضرب إلى زيد متعلقاً بعمرو، وضمناً على نسبته إلى عمرو متعلقاً بزيد، ولأجل تعلقه بالآخر جاء غير المتعدي منه متعدياً نحو: كارمته، والمتعدي إلى مفعول واحد، فإن لم يصلح مفعوله لمشاركة الفاعل في المفاعلة بل غاير المشارك للفاعل يتعدى إلى مفعولين نحو: جاذبته الثوب، فإن صلح مفعوله للمشاركة يتعدى إلى مفعول واحد نحو: شاتمت زيداً. «شرح البناء»

(٦) أي: لنسبة أصله إلى الفاعل لا غير؛ أي: من غير الاشتراك في الصدور والوقوع، بشرط =

مِثَالُ المُشَارَكَةِ نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً.

ومِثَالُ الوَاحِدِ[١] نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ[٢] اللهُ.

❁❁❁

= أن يكون أحدهما غالباً والآخر مغلوباً، فيكون الغالب فاعلاً والمغلوب مفعولاً في المعنى.

(١) والفرق بين الواحد والمفرد: أن الواحد يستعمل بمقابل الجمع، والإفراد يستعمل بمقابل التركيب، وقيل: الفرق بين الأحد والواحد والمفرد، الأحد يستعمل في الذات، والواحد يستعمل في الصفات، والمفرد يستعمل في المركبات. «الرسالة النملية» وغيرها.

(٢) ويجيء (فَاعَلَ) بغير المشاركة في نحو: عاقبت اللِّصَّ، وطارقْتُ النَّعْلَ، ويجيء بمعنى (أَفْعَلَ) نحو: عافاك الله؛ أي: أعطاك الله العافية، ويجيء للتكثير؛ نحو: ضاعفت المال بمعنى ضعَّفته، ويجيء بمعنى (تَفَاعَلَ) نحو: تسارع وسارع، وتجاوز وجاوز بمعنى واحد، ويجيء بمعنى (فَعَلَ) نحو: رافع بمعنى رفَع، وهذه المعاني المذكورة كلها للتعدية، وإذا كان فاعل بمعنى فعل قد يجيء للازم نحو: سافر وسفر.

وإنَّما انحصر على ثلاثة أبواب ولم تكن أربعة على عدد حروف الماضي؛ لأن الزيادة لا يخلو إما أن تكون في أوله وهو باب أفعل، أو في وسطه، وهو لا يخلو إما أن يكون بين الفاء والعين وهو باب فاعل، أو بين العين واللام على ما ذهب إليه البعض وهو باب فعّل، أو في آخره وهو لا يوجد بالاستقراء، فلا يكون إلا ثلاثة أبواب.

فإن قيل: فعلى ما ذكرت ينبغي أن يتقدم باب فاعل على باب فَعَّلَ.

قلنا: نعم، إن المناسبة اللفظية تقتضي تقديمَ المفاعلة على التفعيل، إلا أنه لما كان باب فعل مشتركاً مع باب أفعل في كثير من المعاني المذكورة، ذكره بعد الإفعال؛ ترجيحاً للمناسبة المعنوية، والصحيحُ أن هذا الحصرَ استقرائيٌّ. «شرح البناء»

النَّوْعُ الثَّانِي

وهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ[١]، وهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ: انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً

مَوْزُونُهُ: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَاراً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ والنُّونِ[٢] فِي أَوَّلِهِ.

---

(١) ويسمى هذا النوع الخماسي المزيد على الثلاثي؛ لكون ماضيه على خمسة أحرف، بزيادة حرفين على الثلاثي.
قدَّمه على ما زيد فيه ثلاثة أحرف؛ لأن الاثنين قبل الثلاثة، وإنما قدّم على باب الافتعال؛ لكون الزيادتين فيه في الأول دون ذلك.

(٢) والنون على أربعة عشر وجهاً: نون الأصل نحو: نصر ونعم ونام، ونون الزيادة مثل: انقطع وانكسر، ونون العوض من التاء مثل: نصرن، ونون الوقاية والعماد مثل: جاءني زيد وضربني، ونون الخبر عن نفسه وغيره مثل: نصرنا وننصر، ونون التأكيد مثل: اضربنَّ، يؤكد بها الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، ولا يؤكَّد بها الماضي؛ لأن التأكيد يكون في الاستقبال، وهو معدوم في الماضي، ونون الجمع مثل: زيدون، ونون جمع النساء مثل: نصرن، ونون الإعراب مثل ينصران وينصرون، ونون أبدلت من اللام مثل: لعنَّ أصله لعلَّ، ونون أبدلت من الواو مثل صفناني أصله صفواني، والنون المنقلبة من الهمزة، وكذا الحلواني، ونون علامة التثنية والجمع نحو: مسلمان ومسلمون، ونونٌ يجعل المتعدِّيَ لازماً مثل: سلبه فانسلب، وأطلقه فانطلق، وقطعه فانقطع. «القواعد»

وبِنَاؤُهُ: لِلمُطَاوَعَةِ[١]. **ومَعْنَى المُطَاوَعَةِ**[٢]: حُصُولُ أَثَرِ[٣] الشَّيْءِ[٤] عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي؛ نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ[٥] ذَلِكَ الزُّجَاجُ؛ فَإِنَّ

---

(١) المطاوعة لازم، والفرق بين اللازم والمطاوعة العموم والخصوص، إن كل مطاوعة لازم، من غير عكس. «القواعد»

(٢) في اللغة: الموافقة وقبول الأثر عن غيره وإظهار المحبة. وفي الاصطلاح: المطاوعة: حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله نحو: كسرت الإناء، فتكسَّر، فيكون تكسر مطاوعاً؛ أي: موافقاً لفاعل الفعل المتعدِّي وهو كسرت، لكنه يقال: الفعل يدل عليه مطاوَع بفتح الواو تسميةً للشيء باسم متعلقه والفعل انفعال.

ـ ويسمى الفعل اللازم فعلاً غير واقع، وفعلاً مطاوعاً؛ لأن اللازم أعم من غير الواقع، والمطاوع؛ لصدقه عليه، دون العكس؛ إذ المطاوع يطلق على اللازم خاصة، وهو أثر تعلق فعل المتعدي لمفعوله، وغير الواقع أعم من المطاوع أيضاً، وأخص من اللازم؛ لصدق اللازم عليه دون العكس؛ إذ يصدق اللازم على الفعل المبني للمفعول في نحو: ضرب زيد، دون غير الواقع. «نهاية التعريف»

ويشترط في هذا الباب ويختص أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة يعني بالعلاج والتأثير من الجوارح الأعضاء للحس دون المختصة بالعلم؛ لأن وضع هذا الكتاب لحصول آخر الفاعل، فخصوه بما يظهر أثره؛ تقوية للمعنى الذي وضع له؛ أي: لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جلياً واضحاً، لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقصد وعقدته فانعقد، وأما قولهم: عدمته فانعدم مع أنه لا علاج ولا تأثير فيه، فعلى سبيل المجاز من الصرفيين. «شرح البناء»

(٣) وهو ما بقي من رسم الشيء عن تعلق. انتهى.

(٤) أي: قبول الشيء أثراً يحصل له من تعلق المتعدي به، فيكون ذلك الشيء مطاوعاً لفاعل المتعدي، لكنه يقال: الفعل يدل عليه مطاوعة، تسمية للشيء باسم متعلقه؛ ليكون الفعل المطاوع فعلاً يدل على أثره نحو: كسرت الإناء فتكسر.

(٥) الفاء في كلام العرب تستعمل على ثلاثة أوجه: الأول للتعقيب، والثاني للعلة، والثالث =

انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي[١].

❁❁❁

= جواب الظرف، فالفاء في قوله: «انكسر» للتعقيب.

(١) وهو كسرت بالمفعول الذي هو الزجاج، ويختص بمطاوعة المتعدي إلى مفعول واحد، فكذا لا يكون إلا لازماً.

البَابُ الثَّانِي: افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ[١] افْتِعَالاً

مَوْزُونُهُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعاً[٢].

---

(١) والتاء يجيء على ثلاثة وعشرين وجهاً: تاء الأصل مثل: ثبت وكتب وترك، وتاء الزيادة مثل: افتخر واجتمع، أصلهما فخر وجمع، وتاء البدل عن الواو مثل: تالله، وتاء النقل مثل: كافية وشافية، وهما اسم الفاعل في الأصل، وهو الصفة، وتاء البدل من السين مثل: ست أصله سدس، وتاء البدل عن الصاد مثل: لصت أصله لص، وتاء البدل من الباء مثل: زعالت أصله زعالب، والتاء الذي يجعل المتعدي لازماً مثل: تَفَعْلَلَ والمتعدي فَعْلَلَ، وتاء المرة مثل: ضربة، وتاء المبالغة كالمأسدة والمذبحة، وكذا في مثل: نسَّابة وعلَّامة، وقالوا في صفة الله تعالى: علَّام، وفي وصف العالم علَّامة، وإن كان أبلغ؛ احترازاً من علامة التأنيث، وتاء التأنيث في الاسم مثل: صلحة وسلمة، وتاء الخطاب مثل: تضرب أنت، وتاء المتكلم مثل: نصرت أنا، وتاء التأنيث الساكنة في الفعل والاسم نحو: نصرَتْ هي ونِعْمَتْ وبِئْسَتْ، وتاء الخطاب للفعل الماضي نحو: نصرت أنت، وتاء الإضافة وهي للاستعطاف نحو: يا أبتِ أصله: يا أبتي العطوف بمعنى المرحمة، وتاء التأنيث سوى العدد نحو: مشكلة وضابطة، وتاء الحالة نحو: ركبة وقعدة؛ أي: نوع من الركوب والقعود، وتاء الكثرة نحو: ضحكة، وتاء الصفة نحو: لعنة وحمرة، والتاء الزائدة مثل: ولات حين مناص؛ أي: ولا حين مناص، والتاء المقلوب من الواو أيضاً (وعليه التكلان)؛ أي: الاعتماد، أصله: وكلان، قُلبَت الواو تاءً؛ لقرب مخرجهما، وألفُ (تقوى) للتأنيث كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٩]. «قواعد التصريف»

(٢) هذا بابُ الِافْتِعَالِ، قدَّم هذا الباب على باب الِافْعِلاَلِ؛ لأن الزائدتين قبل الآخر؛ أي: تكون الزيادة في أوله بخلاف ذلك، ولكثرة استعماله، وعلى التَّفَعُّل والتَّفَاعُلِ؛ لاشتراكه مع باب الِانْفِعَالِ في زيادة الهمزة.

ومصدره يجيء على وزن افْتِعَال؛ نحو: اجتماعاً، زيدت الألف قبل آخره؛ لأن ما قبل الآخر أقرب؛ أي: لام الفعل الذي هو محل الزيادة والنقصان.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، والتَّاءِ بَيْنَ الفَاءِ والْعَيْنِ.

وبِنَاؤُهُ:(١) أَيْضاً(٢) لِلمَطَاوَعَةِ؛ نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبِلَ، فَاجْتَمَعَتْ تِلْكَ الإِبِلُ(٣).

❁❁❁

---

(١) أي: بناء هذا الباب مشتركٌ بين المتعدي واللازم؛ مثال المتعدي نحو: اكتسب زيدٌ المالَ، ومثال اتخذ، فيكون متعدياً إذا كان بمعنى اتخذ نحو: اختبز؛ أي: اتخذ الخبز، وللتصرف نحو: اكتسب المال؛ أي: حصَّله باعتمالٍ فيه، بخلاف كسب المال؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفيه تنبيهٌ على كمال لطف الله تعالى بخلقه؛ حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجهٍ كان، ولم يثبت عليهم عقابه إلا على وجه مبالغةٍ واعتمالٍ فيه؛ لأن النفس في باب الخير فاترة، وإلى باب الشر بادرة، ويجيء بمعنى تفاعل نحو: اجتور؛ أي: تجاور، فعند ذلك يكون للمتعدي بمعنى فقط نحو: اختصم زيد عمراً فاصطلح الخصمان، معناه: تخاصما تصالحا، ويجيء للمبالغة فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو: اكتسب المال واجتمعه؛ أي: بالغ في كسبه وجمعه، ويجيء بمعنى فَعَلَ فعند ذلك يشترك بين المتعدي واللازم، وأما المتعدي فكانتزع بمعنى نزع، وأما اللازم فكاحتفر بمعنى حفر. «شرح البناء»

أي كقولك: اكتسب في كسب، واعتمل في عمل؛ فإن قولك كسب تريد مالاً معناه أصابه، واكتسب تريد مالاً معناه تصرَّف وتردَّد وبالغ في تحصيله، وعمل إذا عمل فعلاً، وفي اكتسب تكون الزيادة في معناه، وإنما زاد معنى افْتَعَلَ على فَعَلَ؛ لأنهم إذا أرادوا ازدياد المعنى زادوا الحروف، وهذا يتعلق بالنقل على أهل اللغة.

(٢) أي: كبناء باب الِانْفِعَالِ للمطاوعة بمعنى اللازم.

(٣) فإن الاجتماع أثر حصل عن تعلق الجمع الذي هو الفعل المتعدي.

البَابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالاً

مَوْزُونُهُ: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَاراً[١].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ[٢].

وبِنَاؤُهُ:[٣] لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ[٤]؛ لِأَنَّهُ[٥] يُقَالُ: حَمُرَ زَيْدٌ، إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ[٦]. ويُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ، إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً.

---

(١) هذا باب الافْعِلالِ، قَدَّمَ هذا الباب؛ لأن الزيادة عوضاً في الأول والآخر وإحدى الزيادتين من جنس الأصول لا لزيادة فيه في الأول وبين الفاء والعين، فالزيادة في الأول، والأمر معتبر، فلهذا قُدِّمَ أولاً؛ لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة في الأول.

(٢) هذا بالاتفاق؛ لكون سكون الأول للإدغام، مع أن الثاني في آخره، والحكم بزيادته أولى، بخلاف سكون فَعَّلَ وتَفَعَّلَ؛ فإنه للفرار عن توالي أربع حركات من أول الأمر.

(٣) أي: بناء هذا الباب لا يكون إلا لازماً، ولا يجيء إلا من الألوان والعيوب، نحو: احمرَّ واصفرَّ واعورَّ، وهذا من أفعال الطبائع التي لا يتعدى إلى الغير، فثَبتَ بهذا كونُه لازماً، ولكنه لمبالغة اللازم. «شرح البناء»

(٤) أي: لازم يفيد المبالغة. «الشرح»

(٥) والضمير في قوله: «لأنه» ضمير الشأن.

فإن قيل: لِمَ يُسَمَّى هذا الضمير ضمير الشأن؟

قلنا: لأنه في الحقيقة لضمائر الشأن المعهود في الذهن، ولمَّا قلت مثلاً: أشهد، فكأن قائلاً قال: ما الشأن؟ فقلت أشهد أن لا اله إلا الله؛ أي: الشأن الذي سألت عنه لا اله إلا الله، فلا يؤتى إلا في كلام له معان عظيمة، فاحفظ؛ فإنه لازم للطالب جداً، والفرق بين ضمير الشأن وضمير القصة: أن ضمير الشأن يستعمل في المذكر، وضمير القصة يستعمل في المؤنث، كذا قالوا.

(٦) فالفرق بين (في الجملة) وبين (بالجملة) أن في الجملة يستعمل في القلة، وبالجملة يستعمل في الكثرة، ولفظ (الجملة) اسم مفرد بمنزلة التمر والتمرة، لا يقع إلا على الواحد.

وقِيلَ[١]: لِلأَلْوَانِ والعُيُوبِ[٢].

مِثَالُ الأَلْوَانِ نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ.

ومِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: اعْوَرَّ[٣] زَيْدٌ.

❁❁❁

(١) أي: بناء هذا الباب، وفي قوله: «وقيل بناؤه للألوان والعيوب» نظرٌ؛ لأن اختصاص هذا الباب بهما أيضاً متفق عليه، ولذا لا يتعدَّى؛ لأنهما من الأفعال الطبيعية التي لا يتعدى إلى الغير.

(٢) فيكون بناؤه لازماً كما ذكرنا.

(٣) فإنه يقال: عَوِرَ زيدٌ إذا كان عَورُهُ في الجملة، وهو بفتحتين عدم رؤية العين الواحدة، واعورَّ زيدٌ إذا كان مبالغة.

البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعَّلَ[١] يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً[٢]

مَوْزُونُهُ: تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّماً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ[٣] مَاضِيهِ[٤] عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وحَرْفٍ آخَرَ[٥] بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ[٦].

وبِنَاؤُهُ[٧]: لِلتَّكَلُّفِ.

---

(١) ويجيء مصدره على تِفِعَّال بكسر التاء والفاء وتشديد العين وزيادة الألف بين العين واللام نحو: تِمِلَّاق كما في قول الشاعر: (بيت)

ثلاثة أحباب فحبٌّ علاقةٍ وحبٌّ تملَّاقٍ وحبٌّ هو القتل

وهو قياس أهل اليمن كالكذّب بالتشديد في باب التفعيل.

(٢) ومصدر باب تَفَعَّلَ يجيء على وزن تَفَعُّلًا بضم العين منه تمنى شيئاً ليسلم الياء؛ لأنه لو ضموا العين لانقلب الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم إلى الكسرة؛ ليسلم الياء، وربما أدغموا تاء تفعل فيما يقاربها في المخرج، فسكنوا التاء، فاحتاجوا إلى همزة الوصل ليصحَّ الابتداء بها. «الشرح»

(٣) باب التفعل قدَّمه على باب التفاعل؛ لأن إحدى الزائدتين من جنس الأصول.

(٤) كتكَلَّم أصله كلَّم، فصار تَكَلَّم بزيادة تاء.

(٥) في القاموس: هو الآخِر بكسر الخاء: خلاف الأوَّل، وبفتح الخَاء بمعنى: غير، وهو المراد هنا.

(٦) فاختلف فيه كما مرَّ في باب التَّفْعِيل.

(٧) أي: بناء هذا الباب يشترك بين المتعدي واللازم، أما كونه متعدياً فهو إن كان بمعنى أخذ مجموعتين أي: أخذ يجبر، وأما كونه لازماً فهو إن كان بمعنى المطاوعة وهو مطاوعة فعَّل نحو: قطَّعته فتقطَّع وكسَّرته فتكسَّر، ويجيء بمعنى تفاعل نحو: تعهَّد بمعنى تعاهد، ويجيء بمعنى فعل نحو: انقسم بمعنى قسم، وانقطع بمعنى قطع، وهذه الثلاثة للتعدية =

ومَعْنَى **التَّكَلُّفِ**: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ؛ نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ.

❁❁❁

= أيضاً، ويجيء بمعنى في نفسه من غير أن يراد بشيء تقدم، فعند ذلك يختص باللازم نحو: تكلَّم وتبسَّم. «شرح البناء»

البَابُ الخَامِسُ: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً(١)

مَوْزُونُهُ: تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُداً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، والأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلمُشَارَكَةِ(٢) بَيْنَ الِاثْنَيْنِ فَصَاعِداً.

مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْراً.

ومِثَالُ المُشَارَكَةِ فَصَاعِداً نَحْوُ: تَصَالَحَ القَوْمُ قَوْماً(٣).

---

(١) ومصدر باب تفاعل يجيء تفاعلًا ولم يتصرفوا في مصدره، إلا أنهم ضموا العين؛ للفرق بينه وبين فعله نحو: تباعُداً، وإذا أرادوا أن يبنوا التفاعل من الناقص كسروا العين منه نحو: تجافى تجافياً، وإنما أدغموا تاء الفاعل فيما يماثلها ويقاربها في المخرج، فسكَّنوا التاء، فافتقروا إلى همزة الوصل نحو: اثَّاقل اثَّاقلاً، وفي التنزيل ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [سورة التوبة: ٣٨]. «الشرح»

(٢) إيراد المفعول في هذين المثالين ليس بسديدٍ؛ لأن تَفَاعَلَ لمشاركة بين أمرين أو أكثر في أصله صريحاً، فلهذا أنقص مفعولاً من فاعل، والحاصل أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقاً بغيره مع أنَّ الغيرَ فعَل مثل ذلك، ووضع تَفَاعَل لنسبة إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق بالغير، فلذا جاء فاعل زائداً على تفاعل بمفعول أبداً، فافهم. «شرح البناء»

(٣) فإن كان تَفَاعَلَ من فَاعَلَ المتعدي إلى مفعول واحدٍ لا يتعدى من حيث اللفظ دون المعنى، مثلاً تقول: من باعد زيد عمراً: تَبَاعَدَا، وإن كان المتعدي إلى مفعولين يتعدى إلى واحد تقول من جاذبته الثوب: تَجَاذَبَ الثوب، والفرق بينهما من حيث المعنى بأن البادِئ في فَاعَلَ معلوم، بخلاف تفاعَلَ، ولهذا يقال: أضارَبَ زيدٌ عمراً؟ لا ضارَبَ عمرٌو زيداً، ولا =

النَّوْعُ[١] الثَّالِثُ

وهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ[٢]، وهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

= يقال ذلك في تفاعَلَ. «شرح البناء»

ـ والفرق بين تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ حال كونهما للتكليف: أنَّ تَفَعَّلَ في هذه المعاني (كتكرَّم وتحمَّل) يريد صاحب إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه؛ ليكون متفقاً بتلك الصفة وهي الكرم والحمل. وتَفَاعَلَ ليس كذلك؛ لأنه يدل على أن صاحبه يدعي دعوى كاذبة؛ لأن المبنى جاهل التمارض لا يريد كل واحد منهما أن يكون جاهلاً ولا مريضاً، وإن أظهر ذلك من نفسه. «شرح البناء»

ـ وفرَّق بعض الشرَّاح بين فَاعَلَ وتَفَاعَلَ؛ بأنَّ الفاعل الصريح في فاعل يكون غالباً على الفاعل الضمني، وهو الضمير، وفي تفاعل مساويان مثل: تدافعنا. «روح الشروح»

ـ وإنما انحصر على خمسة أبوابٍ؛ للتوافق بين الأبواب والحروف، أو تقول: هذا الحصر حصرٌ استقرائيٌّ.

وقدَّم الخماسيَّ على السداسيَّ؛ لتقدُّمه طبعاً، فَقُدِّمَ وصفاً؛ للتَّوافق.

(١) أي: من الأنواع الثلاثة المذكورة.

(٢) بحكم الاستقراء؛ أي: الشيء الذي زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد، ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الثلاثي؛ لكون ماضيه على ستة أحرف، بزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي؛ لئلا يلزم زيادة الزائد على الأصل، ولئلا يؤدي إلى النقل.

البَابُ الأَوَّلُ[١]: اسْتَفْعَلَ[٢] يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالاً[٣]

مَوْزُونُهُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجاً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ والسِّينِ والتَّاءِ[٤] فِي أَوَّلِهِ.

---

(١) من الأبواب الأربعة، وقدَّم هذا الباب لكثرة الاستعمال.

(٢) فاعلم أنه قيل: سين اسْتَفْعَلَ يجيء لمعانٍ عشر: الأول يجيء للطلب غالباً نحو: استغفِر الله؛ أي: أطلُب المغفرةَ، وعند ذلك يصير متعدياً، والثاني للاعتقاد نحو: استكرمته؛ أي: اعتقدت أنه كريم، فيكون لازماً، والثالث للوجدان نحو: استجدته؛ أي: وجدته جيداً؛ أي: حسناً، وعند ذلك يكون متعدياً، والرابع للتسليم نحو: استرجع القوم عند المصيبة؛ أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون؛ لأنه تسليم النفس إلى الله تعالى، والانقيادُ لأمره، وعند ذلك يصير لازماً، والخامس للسؤال نحو: استخبر؛ أي: سَأَلَ الخبرَ، فيصير متعدياً، والسادس للتحوّل نحو: استخلَّ الخمر؛ أي: انقلب الخمر خلّاً، وعند ذلك يصير لازماً أيضاً، والسابع للحينونة نحو: استحصد الزرع؛ أي: حان وقتُ حصاده، وعند ذلك يصير لازماً، والثامن للمطاوعة نحو: أراحه الذي فاستراح، وعند ذلك يصير لازماً أيضاً، والتاسع يجيء بمعنى أَفْعَل كما رأيت، وعند ذلك يصير متعدياً، والعاشر يجيء بمعنى فَعَلَ نحو: استقرَّ؛ أي: قرَّ، وعند ذلك يصير لازماً. «شرح البناء»

(٣) ومصدر باب اسْتَفْعَلَ يجيء على وزن اسْتِفْعَال، واستخراج زيدت الألف فيما قبل آخره، وكُسرت التاء؛ فرقاً بينه وبين فعله.

ـ ويجيء المصدر من الأجوف على استقامة، بتعويض التاء عن العين المحذوف، كما مر في إقامة.

(٤) وهذه الحروف من حروف الزوائد التي هي (اليوم تنساه)، يزاد أولًا في استخرج، أصله: خرج، زيدت الهمزة والسين والتاء، والمراد هنا بالاستشهاد زيادة السين، وكذلك اسطاع، أصله: أطاع، زيدت السين، وقيل: أصله استطاع فحذفت التاء. «نهاية التعريف»

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ[١] زَيْدٌ المَالَ.

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ[٢] الطِّينُ.

وقِيلَ[٣]: لِطَلَبِ الفِعْلِ؛ نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ[٤] اللهَ.

❁❁❁

(١) أي: أخرجه، السين حرف مهموس، والسين هنا بمعنى أَفْعَلَ؛ أي: أَخْرَجَ، وهو متعدٍّ، والسين في استحجر بمعنى صار؛ أي: صار حجراً، وهو لازم.

(٢) قوله: «استحجر الطين» مجازٌ؛ أي: صار كالحجر في صلابته، وليست الطين حجراً حقيقة، وحقيقةٌ في قولك: استخلَّ الخمر؛ أي: تحوَّل الخمر إلى الخل.

(٣) وفي قوله: «قيل بناؤه لطلب الفعل» بحثٌ؛ لأنه إن أُريد به الدائم فلا قابل له للإجماع، على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإن أريد الغالب فهو ليس معقول لبعض بل الجمهور، فما فائدة إيراد القيل إلا إيجاد القال والقيل.

(٤) أي: أطلبُ المغفرةَ، أو استغفر؛ أي: طلب المغفرة، ويقال لهذا السين: سين الطلب. وسين اسْتَفْعَل أسندت معاني الباب إلى السين مجازاً؛ لا إلى الهمزة والتاء، وإن كان لكلٍّ منهما مدخلٌ في حصول الباب؛ لأن الامتياز عن غيره بالسين. «روح الشروح»

البَابُ الثَّانِي: افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيعَالاً

مَوْزُونُهُ: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشَاباً[١].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ، والوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ[٢].

وبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ[٣]؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: عَشُبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ في وَجْهِ الأَرْضِ نَبَاتٌ فِي الجُمْلَةِ. ويُقَالُ: اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ[٤] وَجْهِ الأَرْضِ.

❁❁❁

---

(١) ومصدره يجيء على وزن افْعِيعَالٍ كاعْشِيشَابٍ، أصله اعشوشاب، قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

ـ هذا باب الإِفْعِيعَال، قدَّمه على باب الإِفْعِوَّال؛ لأنَّ إحدى الزوائد من جنس الأصول، وعلى الإِفْعِيلَال؛ لأنَّ كل الزوائد قبل الآخر.

(٢) بالاتفاق؛ لانعدام سكون الأول.

(٣) لِمَا ظهر كونه لها؛ أي: لازمٌ أبداً.

(٤) لكثرة حروفه الدالة على كثرة معناه.

البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً

مَوْزُونُهُ: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، والوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَلَذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَتْ[١] سَيْراً سُرْعَةً في الجُمْلَةِ. ويُقَالُ: اجْلَوَّذَ[٢] الإِبِلُ إِذَا سَارَتْ[٣] سَيْراً بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.

❁❁❁

---

(١) في الأصل: «سَارَ»، ولعل الصَّواب ما أثبت في المتن بالتأنيث؛ لكون ضميره راجعاً إلى الإبل، وهي مؤنث؛ لأنها اسم جنس لا واحد لها من لفظها.

(٢) يقيم السير اجلوَّاذاً؛ أي: دام مع السرعة، وهو سير الإبل.

(٣) في الأصل: «سَارَ»

البَابُ الرَّابِعُ[١]: افْعَالَّ[٢] يَفْعَالُّ افْعِيلَالاً[٣]

مَوْزُونُهُ: احْمَارَّ يَحْمَارُّ[٤] احْمِيرَاراً.

---

(١) أي: من تلك الأبواب الأربعة.

(٢) اللام مكررةٌ فيه، وفي احمرَّ، والزائد هو الثاني أيضاً، وهما مختصان بالألوان والعيوب، وبناؤهما للمبالغة قال في «مختار الصحاح»: شهب الشيء شهباً؛ أي: صار ذا بياض غالب على السواد، ولو قصدت المبالغة قلت: اشهبَّ اشهباباً، وإذا قصدت زيادتها قلت: اشهابَّ اشهيباباً.

وتحقيق انعدام جنسيته: أن أصل ارعوى ارعوَوَ بواوين، فاجتمع فيه سبب الإدغام كما في احمرر وهو ظاهر، وسبب الإعلال بقلب الواو الثانية ألفاً وهو لانفتاح ما قبلها، وإنما قلنا قلبت الواو الثانية ألفاً؛ لأنها متطرفة فإعلالها أولى من الأول، وبعد إعلال الثاني لم يجز إعلال الأول مع وجوب؛ لئلا يلزم الإعلال في إعلال فأُعِلَّ بموجب الإعلال مقدم من الإدغام، فلما انقلبت الواو والياء لم يدغم، وإنما قلنا الإعلال مقدم على الإدغام؛ لأن سبب الإعلال موجب، وسبب الإدغام ليس بموجب، بل مُجَوِّزٌ ويدل عليه امتناع الصحيح في باب رمى، وجواز الفك في باب حيي، كذا حقَّقه الجاربردي، وما قيل من أنَّ الإعلال سابق على الإدغام؛ لأن الإعلال يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة، بخلاف الإدغام؛ فإنه لم يجب ما لم ينظر إليهما معاً فخطأٌ؛ لأن الإعلال أيضاً لم يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة، وإلا لوجب إعلال فعلل بالنظر إلى ما قبلها، يختلف وحده الإعلال كالحذف والقلب والإسكان. «شرح البناء»

(٣) ومصدره يجيء على وزن افعيلال؛ نحو: احميرار، زيدت الألف بين حرفي التضعيف، وكسر عينه، وقلبت الألف ياءً؛ لكسرة ما قبلها.

(٤) وفتحت حروف المضارعة في جميع الأبواب للخفة، إلا في الرباعي، وهو: فعلَلَ وأفعلَ وفعَّل وفاعل؛ لأن هذه الأربعة رباعية، والرباعي فرع الثلاثي، والضم أيضاً فرع للفتح. «المراح» =

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، والأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ[١] فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ[٢].

وبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ.

ولَكِنَّ[٣] هَذَا البَابَ أَبْلَغُ[٤] مِنْ بَابِ الإِفْعِلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمُرَ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ

= وإنما قلنا: إنَّ الرباعي فرع الثلاثي لوجهين: أما الأول فمن حيث إن الثلاثي قبل الرباعي، وأما الثاني فمن حيث إن وجود الرباعي يفتقر إلى وجود الثلاثي؛ لأن وجود الرباعي غير متصور حتى يتصور وجود الثلاثي، ووجود الثلاثي ليس بمفتقر إلى وجوده، فكان الثلاثي أصلاً، والرباعي فرعاً، وضمُّوا حروف المضارعة في الرباعي؛ لأنه فرع الثلاثي، والضم أيضاً فرع الفتحة؛ لأن الضم ثقيل والفتح خفيف، والثقيل فرع الخفيف، فتناسب الضم له إعطاءً للفرعِ الفرعَ.

وقيل: إنما ضُمَّتْ حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعمالهن، وفتحت في غيره لكثرة استعماله. لقائل أن يقول: لو كان ضم حرف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله لوجب أن يكون الضم في الخماسي والسداسي؛ لأن استعمالها أقل من استعمال الرباعي، وإذا ضمت في الرباعي فضمها فيهما يكون بالطريق الأولى. فأجيب: بأن الخماسي والسداسي أثقل من الرباعي؛ لكثرة حروفهما بالنسبة إلى حروفه، فلو ضموا حروف المضارعة فيهما يلزم الجمع بين الثقيلين، فأعطوهما ما هو أخف الحركات وهو الفتح؛ دفعاً للثقل الناشئ من كثرة الحروف.

(١) وكرر لامه، وألحق ألفه. قيل: لامه، فصار احمارَّ، وهو للألوان.

(٢) اتفاقاً؛ لما مرَّ في باب الإفعال.

(٣) وفي قوله: «لكن هذا الباب أبلغ من باب الافعلال» استدراك عن قوله: «لمبالغة اللازم»، مع قطع النظر عن قوله: «أيضاً»، وإلا فلا وجه للتخصيص؛ لأن ذينك البابين أبلغ من باب الافعلال؛ لاشتراكهما معه في القلة، وإنما أورده لدفع وقوع توهم استواء هذا الباب وباب الافعلال في إفادة المبالغة، لما بينهما من المناسبة في اللفظ والمعنى، وإنما وضح أنه أبلغ منه؛ لأنه يقال... إلى آخره. «شرح البناء»

(٤) أي: أكثرُ مبالغةً في المعنى؛ لكثرة حروفه الدالة على كثرة المعنى.

حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ، ويُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً، ويُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.

❁❁❁

[بَابُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ]

وَاحِدٌ لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.

وزْنُهُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلَالاً.

مَوْزُونُهُ: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً[1].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً.

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، وقَدْ يَكُونُ لَازِماً.

مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ[2] زَيْدٌ الحَجَرَ.

ومِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَحَ[3] زَيْدٌ.

---

(١) بالكسر في الصحيح لا غير، ويجوز الفتح في المضاعف قياساً مطرداً لِثِقَلِه نحو: وَسْوَسَ وَسْواساً، إلا أن الكسر أفصح. وهذا باب الفَعْلَلَةِ، قدَّمه لكون جميع حروفه أصلية غير زائدة، وكونه من المجرد، والمجرد أصلٌ لغيره. «شرح البناء»

واعلم أن لِمُدَحْرَج وأخواته معاني: أحدها أن يكون اسم مفعول، وثانيها وثالثها أن يكون لزمان، ورابعها أن يكون لمكان. «نهاية التعريف»

(٢) وباب فَعْلَلَ يصير لازماً بزيادة التاء في أوله، يعني كما أن حذف التاء يكون سبب التعدية، كذلك زيادتها تكون سبب اللزوم.

(٣) فلا يقال: تَدَرْبَحَ زيد؛ لأن تاء المطاوعة لا تزيد على اللازم، بل على المتعدي نحو: تدحرج =

[مُلْحَقَاتُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ]

وسِتَّةٌ[١] لِمُلْحَقِ دَحْرَجَ. ويُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ: المُلْحَقُ[٢] بِالرُّبَاعِيِّ.

❁❁❁

= وتكسَّر، فإذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديته. «شرح المقصود»

ـ وللرباعي المجرد خمسة أبنيةٍ: (جَعْفَر، وزِبْرِج، وبُرْثُن، ودِرْهَم، وقِمَطْر) وزاد الأخفش نحو: خجلب. «الشافية»

(١) أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة لملحق دحرج؛ أي: مزيد على الثلاثي المجرد للإلحاق بدحرج، ولكن بحكم الاستقراء ثمانية؛ لأن باب الفعنلة والفعللة أيضاً منه كقلنس وزلزل، وهذا مختص بالمضاعف. «شرح البناء»

(٢) إنما قدم هذا الباب على الباب الثاني ـ أي: على مزيد الرباعي ـ لتقدمه الطبيعي، ولأن الزائد ههنا واو وفيه ياء، والواو أقوى منه، فقدمه لقوته.

لما فرغ من الرباعي ومنشعبه، شرع في الملحق بالرباعي المجرد فقال: وستة... إلى آخره. اعلم أن المراد من الإلحاق جعل مثال مساوياً لمثال، لكل منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامله في جميع تصرفاته، وذلك قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا، مثلاً يجعل شمل مساوياً بدَحْرَجَ بزيادة حرفٍ هو اللام؛ فيصير شَمْلَلَ، فيعامل معاملته في جميع تصريفاته من الماضي والمضارع وغيرهما، فيقال: شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً وشِمْلَالاً، كما يقال: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً، فالمثال الأول الملحق، والثاني الملحق به، وقد يكون في الاسم مثلاً يجعل فَرْدَد مساوياً بجَعْفَر بزيادة حرف وهو الدال الثانية في آخره فيصير فَرْدَد وهو المكان الغليظ، فيعامل معاملة جعفر في التصغير والتكبير وغيرهما، فيقال: فَرْدَد وفَرَادِد وفُرَيْدِد، كما يقال: جَعْفَر وجَعَافِر وجُعَيْفِر، هذا هو حقيقة الإلحاق. «شرح البناء»

البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا: فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وفِيعَالاً

مَوْزُونُهُ: حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وحِيقَالاً[١].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ[٢]، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ[٣]؛ نَحْوُ: حَوْقَلَ[٤] زَيْدٌ.

❁❁❁

---

(١) أصله حوقالًا، قلبت الواو ياءً؛ لكسرة ما قبلها.

ـ هذا باب الفَوْعَلَةِ، قدَّمه على باب الفَيْعَلَةِ؛ لقوة الواو وعلوِّها، وعلى غيره؛ لتقدُّم الزائد.

(٢) كحوقَل، أصله: حقل، فصار حَوقَل، بزيادة الواو.

(٣) قوله: «فقط» الفاء مزيدة لتحسين الكلام، وما يقال جزائية ليس بسديد، قَطْ اسم من أسماء الأفعال؛ أي: اسم فعل بمعنى يكفي، أو انته، فالمعنى إذا كان هذا البناء للازم فهو حسبها؛ أي: كافيها لعمل اللازم، أو يكفيها فقط مبني على السكون وتحته هو أو أنت عبارة من المخاطب وهو فاعله جملة فعلية مجازاً، ولا محل للجملة. «شرح العوامل الجديد»

والطاء يحذف في مثل: قط، والأصل فيه قطُّ بتشديد الطاء، فخُفِّفت بالحذف.

(٤) معناه ضعف وهرم، أو كبر.

البَابُ الثَّاني: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً[١] وفِيعَالاً

مَوْزُونُهُ: بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وبِيطَاراً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ[٢] بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: بَيْطَرَ[٣] زَيْدٌ القَلَمَ؛ أَيْ: شَقَّهُ.

❁❁❁

---

(١) هذا باب الفَيْعَلَة، قدَّمه لتقدُّم الزائد ههنا.

(٢) الياء أربعة وعشرون وجهاً: ياء الأصل مثل: رمى ويمن وبيع، وياء الزيادة مثل: كبير وبيطر، وياء البدل عن الواو مثل: سيد وميت أصلهما سويد وميت، وياء النداء مثل: يا زيد، وياء الضمير مثل: نصري، وياء الاستقبال نحو: ينصرون، وياء الإشباع في مثل: عليهن، وياء الإضافة مثل: غلامي، وياء التصغير مثل: دجيل، وياء البدل من الألف مثل: مفيتيح أصله مفاتيح أو مفيتاح، وياء البدل عن الهمزة مثل: ذيئب أصله ذئب، وياء أُبدلت من إحدى حرفي التضعيف نحو: تقضَّى البازيُّ، وياء أُبدلت من النون نحو: أناسين ودينار أصلهما أناسي ودنار؛ لأن جمعه دنانير، وياء أبدلت من العين مثل: ضفادي أصله ضفادع مفرد ضفدع على وزن فِعْلَل، وهذا الوزن نادر مثل: فهرس، وياء أُبدلت من التاء مثل: أيتصلن أصله أتتصلن، وياء أبدلت من الباء مثل: تعالي أصله تعالب، وياء أُبدلت من الثاء مثل: الثاني أصله الثانث، وياء النسبة مشددة مثل: قريشيٌّ وبصريٌّ، وياء التثنية مثل: الرجلين، وياء الجمع مثل: مسلمين، وياء التأكيد مثل: يا أيها الرجل، وياء نداء الحاضر والغائب نحو: يا عبد الله ويا زيد، وياء الإعلال نحو: أيسر يوسر، وياء علامة الجر مثل: بأبيك ومررت بأخيك وذي مال. وهذه الحروف التي ذكرت كلها حروف مقطعات فقط. «قواعد التصريف»

(٣) أي: يقال بيطر الرجل معناه أي: عمل البيطرة؛ وهي من البيطر، وهو الشق، وهو متعد من حيث المعنى؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى عمله، ولازم من حيث اللفظ، فلهذا لا ينصب المفعول به.

البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وفِعْوَالاً

مَوْزُونُهُ: جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً[١] وجِهْوَاراً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: جَهْوَرَ[٢] زَيْدٌ القُرْآنَ.

❁❁❁

(١) هذا باب الفَعْوَلَةِ، قدَّمه على باب الفَعْيَلَةِ؛ لقوة الواو وعلوِّها، أو لاشتراك باب جهور مع حوقل في نفس الزائد في كونه حرف علة، وعلى غيره؛ لتقدُّم الزائد.

(٢) ويقال: لازم، معناه ظهر وهو لازم؛ أي: أظهر القرآن، أصله: جهر، يقال: جهر بالقول: رفع صوته، وبابه قطع، وجَهْوَرَ أيضاً، وفي «الإقناع» جَهْوَرَ الحديثَ: أظهره. «روح الشروح»

البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وفِعْيَالاً

مَوْزُونُهُ: عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً[١] وعِثْيَاراً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: عَثْيَرَ[٢] زَيْدٌ.

❁❁❁

---

(١) قال في «الترجمان»: ولا تقل عَثْيَرَ؛ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلَ بفتح الفاء إلا ضَهْيَد، وهو مصنوع، معناه: صلب شديد، كذا في الصحاح «الأساس»

ـ يقال: عثر عليه عثوراً؛ أي: اطلع، ويقال: عثر عثاراً؛ أي: زلَّ ولم يستقر رجله موضع وضعه «روح الشروح»

(٢) معناه زلَّ، وهو لازمٌ، أو يقال: عَثْيَرَ الرجلُ عليه؛ أي: اطَّلع عليه؛ أي: لم يستقر رجله موضع وضعه.

البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلَالاً(١)

مَوْزُونُهُ: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وجِلْبَاباً(٢).

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ(٣).

وبِنَاؤُهُ: لِلتَّعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: جَلْبَبَ(٤) زَيْدٌ الجِلْبَابَ.

❁❁❁

---

(١) قدَّمه على باب سلقى؛ لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول، فأورث ذلك قوةً فيه كما سبق في باب التَّفْعِيل، بخلاف باب سلقى؛ فإن زائده ليس من جنس الأصول؛ لأن أصل جَلْبَبَ جلب زيد من جنس لامه باء، فصار جَلْبَبَ، ولم يدغم الباء الأولى في الثانية، مع أن الإدغام فيه واجبٌ؛ لئلا يبطل الإلحاق، وبكسر وزن الملحق مطلقاً كما يبطله الإعلال في الوسط، وأما إذا كان الإعلال في الآخر فلا يبطله كما أعلَّ سَلْقَى بقلب آخره ألفاً؛ لكون الآخر محل التغيير، ولأنه كالوقف، فكما يضرُّ فيه الإسكان والقلب كذلك لا يبطل الإلحاق إذا كان الإعلال في محل الوقف وهو الآخر هذا. «الأساس»

(٢) **فإن قلت:** ما السر في أن جَلْبَبَ وحَوْقَلَ ملحقان بدَحْرَجَ دون أَكْرَمَ وأَخْرَجَ مع موافقتهما إياه في المصدر؛ كقولهم: إكرام وإخراج كدحرج دِحراجاً؟

قلت: لأن الغرض من زيادة الهمزة فيهما للتعدية وغيرهما مما يتعلق بالمعاني، وهو ينافي الإلحاق؛ إذ الغرض بالإلحاق توافق اللفظين في الأحكام اللفظية معرضاً عن المعاني.

(٣) أي: في آخر ماضيه بالاتفاق؛ لعدم سكون الأول.

(٤) أي: معناه لَبِسَ الْجِلْبَابَ، وهو الخُفُّ، كذا في القاموس، وهو متعدٍّ من حيث اللفظ إلى مفعول واحد، ومن حيث المعنى إلى مفعولين؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى اللبس، ويقال: جَلْبَبَ الرجل إذا أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع «شرح البناء»

البَابُ السَّادِسُ: فَعْلَى[١] يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وفِعْلَاءً[٢]

مَوْزُونُهُ: سَلْقَى[٣] يُسَلْقِي سَلْقَيَةً وسِلْقَاءً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ[٤]؛ نَحْوُ: سَلْقَى زَيْدٌ؛ أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ.

وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ.

ومَعْنَى[٥] **الإِلْحَاقِ:** اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ[٦]؛ أَيْ: المُلْحَقِ والمُلْحَقِ بِهِ[٧].

---

(١) أصله: فعلي، قلبت الياء ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وكتبت الألف على صورة الياء؛ لانقلابها منها، والمقلوبة من الواو تكتب على صورة نفسها؛ للفرق، ولم يعكس؛ لخفة الياء؛ لقربه من الألف في المخرج، بخلاف الواو.

(٢) أصله فعلاي، قلبت الياء همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وكذلك إن الواو والياء إذا وقعتا كذلك تقلبان ألفاً، إمَّا لعدم كون الألف حاجزاً حصيناً؛ لاستدعاء ما قبلها، ولتنزيلها منزلة الفتحة؛ لأنها جوهرها، ولازمة قبلها، فالتقى ألفان، فحركت الأخيرة دون الأولى، ولم يحذفوا أحديهما؛ لئلا يعود الممدود مقصوراً، فصارت همزةً.

(٣) وهو متعدٍّ، وقَلْسَى قَلْسَاةً؛ أي: لبس القلنسوة، زيدت الياء بعد اللام، ثم قُلبت ألفاً، ولم يبطل الإلحاق به؛ لأنه محل التغيير، وأصل قَلْسَاةً قَلْسَيَةً، فقلبت الياء ألفاً، فصار قلساة.

(٤) هكذا في أكثر النسخ، والنسخة الصحيحة: وبناؤه للتعدية؛ نحو: سلقيت رجلًا، معناه ألقاه على ظهره، وهو متعدٍّ.

(٥) أي: مصداق الإلحاق في الفعل؛ أي: ما يصدق ويدل عليه شيء بشيء، واصطلاحاً: اتحاد. انتهى.

(٦) أي: اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزناً مثل: (دَحْرَجَةً وشَمْلَلَةً)، ووجه دلالته عليه: أنَّ اتحاد المصدرين يستلزم اتحاد جميع التصرفات.

(٧) والملحق بالرباعي كـ(شَمْلَلَ) وغيره، والإلحاق: هو جعل مثال على مثال مساوياً له في =

[أَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ]

وثَلَاثَةٌ[١] لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ[٢]. وهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ[٣]:

النَّوْعُ الأَوَّلُ

وهُوَ[٤] مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ[٥]، وهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ.

= حكم المصدر والماضي والمضارع وسائر المتصرفات، وفي التوحيد والتثنية والجمع وسائر الأحكام في الاسم غير المصدر كـ(شَمْلَلَ)؛ أي: أَسْرَعَ، و(جلبب)؛ أي: لبس الجلباب، و(فَرْدَد) للمكان الغليظ ملحقٌ بِدَحْرَج وجَعْفَر. «نهاية التعريف»

ـ إنما لم يحكم على إِخْرَاج بالإلحاق بدَحْرَجَ، مع اتحاد إِخْرَاج ودِحْرَاج؛ أي: مصدَرَيْهما؛ لأنه كما يقال: دَحْرَجَ دِحْرَاجاً، كذا يقال: أَخْرَجَ إِخْرَاجاً؛ لأن المعيرة في دحرج بالْفَعْلَلَة لا بانْفِعْلَال؛ لعمومها واطِّرادها في جميع صور فَعْلَلَ، بخلاف الفِعْلَال؛ فإنه لم يجئ في جميع الصور من الفَعْلَلَة، كما في قَحْطَبَ وعَرْبَدَ؛ لأن الشرط توقف أجمع؛ فإنهم لم يقولوا في قَحْطَبَ وعَرْبَدَ: قِحْطَاباً وعِرْبَاداً؛ بل قالوا: قَحْطَبَةً وعَرْبَدَةً. «شرح البناء»

(١) أي: ثلاثةُ أبوابٍ؛ بالاستقراء. وهذه الأبواب: تَدَحْرُجَ واحْرِنْجَام واقْشِعْرَار، كلها لوازم؛ لأن الزيادة فيها لغرض المطاوعة.

(٢) يقال له: المزيد على الرباعي؛ لزيادته عليه بحرف واحد أو حرفين، كما ستعرف، وإنما قدمها؛ لأنها ملحق بها، فيجب أن تُعْرَفَ أولاً، ثم الملحق بها.

(٣) لأنها إما بزيادة حرف واحد أو حرفين دون ثلاثة كما في مزيد الثلاثي؛ لعدم مجيء كلمة على سبعة أحرف.

(٤) أي: ما اشتمل ماضيه المفرد المذكر الغائب على حرف واحد، وهو نوعان: نوع زيد فيه على الثلاثي ويسمى مزيد الرباعي، فمزيد الرباعي على قسمين: القسم الأول: ما كان الزائد فيه حرفاً واحداً، فيسمى خماسياً مزيد الرباعي، وهو باب واحد باب تَفَعْلَلَ، ويمد الأمثلة المختلفة، تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجاً. «الشرح»

(٥) يكون ماضيه على خمسة أحرف، بزيادة حرف واحد على الرباعي المجرد. =

وَزْنُهُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً.

مَوْزُونُهُ: تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجاً[١].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلمُطَاوَعَةِ؛ نَحْوُ: دَحْرَجْتُ[٢] الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ[٣] ذَلِكَ الحَجَرُ.

❁❁❁

= قدَّمه على النوع الثاني؛ رعايةً للترتيب الطبيعي.

(١) هذا باب التَّفَعْلُل؛ أي: مصدره يجيء على وزن تَفَعْلُلًا بضم اللام الأولى؛ فرقاً بينه وبين فعله.

(٢) أي: دوَّرته، يقال: دَحْرَجَهُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً بكسر الدال، والمُدَحْرَجُ المُدَوَّرُ، كذا في المختار، واعلم أنه بالحاء المهملة لا بالمعجمة. «الأساس»

(٣) ويجوز أن يجعل المتعدي لازماً كما يجعل اللازم متعدياً، بأن تردَّ الفعل المتعدي الذي تريد أن تجعله لازماً إلى باب الِانْفِعَال، أو الِافْتِعَال إن كان ثلاثياً؛ كقولك: قطع زيدٌ ماءَ النهر وانقطع الماءُ بنفسه، وجمع زيدٌ القوم واجتمعوا بأنفسهم، وإلى باب التَّفَعْلُل وغيره إن كان رباعيّاً؛ نحو: دَحْرَجْتُ الحجر؛ فإنه متعدٍّ بنفسه، فتقول ثمَّة: فتَدَحْرَجَ الحجرُ، فصار لازماً. «شرح العزي»

ثم لا يخفى عليك ما يقال من أن الصواب أن يقال: فتَدَحْرَجَ تلك الحجر، أو فتَدَحْرَجَتِ الحجر؛ لكون الحجر مؤنثاً معنوياً، فهو ليس بشيء؛ لقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ أي: من ذلك الحجر. انتهى.

النَّوعُ الثَّانِي

وهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ[١]، وهُوَ بَابَانِ:

البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالاً[٢]

مَوْزُونُهُ: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَاماً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ الأُولَى.

وبِنَاؤُهُ: لِلمُطَاوَعَةِ أَيْضاً؛ نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَتْ[٣] تِلْكَ الإِبِلُ.

❁❁❁

---

(١) أي الرباعي المجرد، يسمى هذا النوع السداسي المزيد على الرباعي المجرد.

(٢) أي: ويجيء مصدره على وزن افْعِنْلَال (كاحْرِنْجَام)، زيدت الألف قبل آخره، وكسر الراء؛ فرقاً بينه وبين فعله، ومعنى احْرَنْجَمَ اجتمع، والاِحْرِنْجَامُ الاِجْتِمَاعُ.

ـ ولم يجعلوا اسْتَفْعَلَ وأخواته ملحقاً باحْرَنْجَمَ، وإن جوَّز بعضهم إلحاق اجْلَوَّذَ؛ لعدم التضعيف في الحروف الأصلية، وملحق السداسي اطْمَأَنَّ واقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى ملحقان باحْرَنْجَمَ على المشهور، فأقسام المزيدات باعتبار الإلحاق وعدمه ستة.

فإن قلت: من أين يحكم على أحد المعادلين بالأصالة وعلى الآخر بالإلحاق؟

قلت: معرفة الأصلي تجرده عن الزيادة (كتَدَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ)، أو أكثر استعماله في كلامهم، وعلامة الإلحاق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذاتاً ومحلا، فاحفظ فإنه بحث شريف وضبط لطيف. «روح الشروح»

(٣) أي: ارتدَّ بعضها إلى بعض.

البَابُ الثَّانِي: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالاً[١]

مَوْزُونُهُ: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَاراً[٢].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ.

وبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ[٣] يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. ويُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً[٤].

❁❁❁

---

(١) هذا وزن باب الإِفْعِلال، هكذا يجيء مصدره على وزن افْعِلال كاقْشِعْرَار، كرر لامه الأولى، وزيدت الألف قبل آخره؛ فرقاً بينه وبين فعله.

(٢) وكررت اللام، والزائد هو الثاني. وهذه الأبواب الثلاث كلها لوازم.

(٣) أي: للشأن إنما اتضح كونها لها لأنه. انتهى.

(٤) انتشاراً مبالغة، هذا تفسير باللازم، والأولى أن يُفَسَّر بالمطابقة؛ لأنه ليس بمستعمل في المعنى اللازم، وهو أصل، ولا يعدل عنه إلا لغرض، ولا غرض ههنا، والمعنى المطابق لقشعر جلد الرجل أخذ قشعريرته بالضم، وانتشار الشعر من لوازم أخذها. «شرح البناء»

[مُلْحَقَاتُ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ]

وخَمْسَةٌ لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ[١]:

البَابُ الأَوَّلُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً

مَوْزُونُهُ: تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُباً[٢].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ[٣].

وبِنَاؤُهُ: لِلمُطَاوَعَةِ؛ نَحْوُ: جَلْبَبْتُ زَيْداً فَتَجَلْبَبَ[٤].

---

(١) قدَّم ملحقات تَدَحْرَجَ على ملحق احْرَنْجَم؛ لكثرة ملحق تَدَحْرَجَ، وهو نوع واحد، وهو ما زيد فيه حرفان.

ـ أي: مزيدة بحرفين على الثلاثي المجرد؛ للإلحاق بتَدَحْرَجَ، ولكن بحكم الاستقراء ثمانية أبواب: التَّمَفْعُلُ والتَّفَعْنُلُ والتَّفَعْلُلُ أيضاً منه كـ(تَمَسْكَنَ، وتَقَلْنَسَ، وتَزَلْزَلَ)، وهذا مختصٌّ بالمُضاعَف. «شرح البناء»

(٢) هذا باب التَّفَعْلُلِ، قدَّمه؛ لكون إحدى الزائدتين فيه من جنس الأصول.

(٣) اتفاقاً؛ لما مرَّ، معناه لبس الجلباب، وهو مطاوع جَلْبَبَه، فإن قلت: إنه متعدٍّ، وإن معنى المطاوع لا يكون إلا لازماً، لا بل هذا فيما إذا كان المطاوع بالفتح متعدياً إلى مفعول واحد، وإذا تعدَّى إلى مفعولين يتعدى المطاوع بالكسر إلى واحد، مثل: عَلَّمْتُهُ المسألةَ فَتَعَلَّمَهَا. «شرح البناء»

(٤) أو تَجَلْبَبَ الرَّجُلُ إذا لبس الجلباب، ولم يدغم الباء الأولى بعد نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لئلا يبطل الإلحاق.

ـ الفاء في فَتَجَلْبَبَ للتعقيب، والفرق بين الواو والفاء وثم: أن الواو للوصل (للجمع المطلق بلا ترتيب)، والفاء للفصل (للجمع مع الترتيب بغير مهلة)، وثم للقطع (للجمع مع الترتيب بمهلة).

البَابُ الثَّانِي: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً

مَوْزُونُهُ: تَجَوْرَبَ[١] يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُباً[٢].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، والوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وبِنَاؤُهُ: أَيْضاً لِلمُطَاوَعَةِ؛ نَحْوُ: جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ[٣].

❁❁❁

---

(١) أي: لبس الجورب، التاء والواو زائدتان.

(٢) هذا باب التَّفَوْعُل، قدَّمه على باب تَفَعْيَلَ؛ لقوة الواو وعلوِّها، وعلى غيره لتقدُّم الزيادة.

(٣) معناه لبس الجورب، وهو مطاوع جورب.

ـ وفي بعض النسخ: وبناؤه لِلَّازم نحو: تجورب زيد؛ أي: لبس الجورب، وعلى هذه النسخة تكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غير تكلم بالمطاوع، قال: الجاربردي في «شرح الشافية»: وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع؛ كقولك: انكسر الإناء، وقال عبد القاهر: معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع، فالثاني مطاوِع بالكسر؛ لأنه طاوع الأول، والأول مطاوَع بالفتح؛ لأنه طاوعه الثاني. «الأساس»

(البَابُ الثَّالِثُ: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً)

مَوْزُونُهُ: تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُناً[١].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ[٢]، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، واليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ والعَيْنِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ[٣].

❁❁❁

---

(١) هذا باب التفعيل، وقدَّم هذا الباب على ما يليه؛ لتقدُّم الزائد فيه.

(٢) فيه إشارة إلى أن أصله شَطَنَ، ثم صار تَشَيْطَنَ، وإلى أنه مشتق من الشَّطَنِ بفتحتين، أو من شَطَنَ شطْوَاناً، والأول بمعنى الحبل المديد، والثاني بمعنى البعد، وكلاهما يناسبان معنى الشيطان لطوله، أو بعده عن رضاء الرحمن، وقيل: مشتق من الشيط بمعنى الهلاك، وهذا أيضاً يناسبه؛ لهلاكه في الدارين. «تلخيص الأساس»

(٣) معناه فعل فعلًا مكروهاً، وهو مطاوِع وليس مطاوَع بالفتح؛ لأنه واقع في كلامهم، وقد يتكلم بالمطاوِع بدون المطاوَع نحو: انكسر الإناء، قيل: هي معنى المطاوع أنه قَبِلَ الفعل ولم يمتنع. «شرح آخر للبناء»

البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً

مَوْزُونُهُ: تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكاً[١].

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، والوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ فَقَطْ؛ نَحْوُ[٢]: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ.

❁❁❁

(١) هذا باب التَّفَعْوُل، قدَّمه على ما يليه؛ لاشتراكه مع سوابقه في كون الزائد في غير الأول، أو لتقدم الزائد، وإنما تقديم السوابق على ما تقدم عليه؛ فلكثرتها في الاستعمال.

(٢) وهو مطاوِع، وليس له مطاوَع أيضاً.

البَابُ الخَامِسُ: تَفَعْلَى[١] يَتَفَعْلَى تَفَعْلِياً[٢]

مَوْزُونُهُ: تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِياً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، واليَاءِ فِي آخِرِهِ.

وبِنَاؤُهُ: لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ؛ أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ.

[تَنْبِيهٌ]

اعْلَمْ[٣] أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ[٤] إِنَّمَا هُوَ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ[٥]، مَثَلاً: الإِلْحَاقُ فِي تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، والتَّاءُ[٦] إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى

---

(١) أصله تَفَعْلَيَ، قلبت الياء ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

(٢) بكسر اللام؛ صيانة لليـاء عن قلبه أثقل منه؛ أعني: الواو، على تقدير الضم، فلا يبطل الإلحاق.

(٣) أي: لمَّا فرغ المصنفُ عن بيان الملحقات بيَّن ما تحقق به الإلحاق، فقال: «اعلم»؛ أي: ينبغي أن يعلم أن تحقيق الإلحاق.

(٤) أي: ملحقات تَدَحْرَجَ التي زيدت فيها حرفان على الثلاثي المجرد للإلحاق بتَدَحْرَجَ.

(٥) أي: كالواو والياء والباء.

(٦) **فإن قلت:** الأصل في زيادة التاء هو الإلحاق أي لغير المطاوعة إلا أنها وافقت معنى المطاوعة، وبهذا التوجيه صح أن يكون تَعَاقَل وتَكَلَّم ملحقتين بتَدَحْرَجَ.

قلت: والأصل في الحرف أن يزاد للمعنى، وأيضاً إنهم تطابقوا بأن مزيد الرباعي لازم، وكذلك الحكم ألحق به وعلت المطاوعة فقط. «من نهاية التعريف»

المُطَاوَعَةِ، كَمَا دَخَلَتْ فِي تَدَحْرَجَ؛ لِأَنَّ الإِلْحَاقَ(١) لَا يَكُونُ(٢) فِي أَوَّلِ(٣) الكَلِمَةِ، بَلْ(٤) فِي وَسَطِهَا(٥) أَوْ آخِرِهَا(٦)، عَلَى مَا صَرَّحَ فِي «شَرْحِ المُفَصَّلِ»(٧).

[مُلْحَقَاتُ الرُّبَاعِيِّ المَزِيدِ فِيهِ حَرْفَانِ]

واثْنَانِ(٨) لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ:

(البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالاً)

مَوْزُونُهُ: اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاساً(٩).

---

(١) والمراد من الإلحاق: أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه؛ ليعامَل معاملته، فنحو: فَرْدَد ملحق بجَعْفَر، ومَقْتَل غير ملحق؛ لما ثبت من قياسها لغيره، ونحو: أفعَلَ وفعَّل وفاعَلَ غير ملحق أيضاً كذلك، ولمجيء مصادرها مخالفة، ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً؛ لما يلزم من تحريكها. «الشافية»

(٢) ولا يتحقق بالزيادة.

(٣) وفي تَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ بالواو والياء لا بالتاء؛ لمعنى ما ذكرنا.

(٤) يكون الإلحاق بالزيادة.

(٥) بحكم الاستقراء.

(٦) كزيادة الباء في تَجَلْبَبَ، والياء في تَسَلْقَى.

قيل لأبي المسعود: ما الفرق بين الوسَط بالحركة والوسْط بالسكون؟ فأجاب: بأن الساكن متحرك، والمتحرك ساكن.

(٧) كتاب للعلامة ابن الحاجب: «الإيضاح في شرح المفصل» للزمخشري.

(٨) ثم لمَّا فرغ من بيان ملحقات تَدَحْرَجَ، شرع إلى بيان الملحق باحْرَنْجَمَ، فقال: واثنان، بالاستقراء من خمسة وثلاثين باباً كائنان لملحق احْرَنْجَمَ؛ أي: مزيدان بثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد؛ للإلحاق باحْرَنْجَمَ. «شرح البناء»

(٩) هذا باب الِافْعِنْلَال، قدَّمه على ما يأتي؛ لأن إحدى الزائد فيه من جنس الأصول.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ، وحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ[1] فِي آخِرِهِ.

وبِنَاؤُهُ: لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ ودَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الجُمْلَةِ. ويُقَالُ: اقْعَنْسَسَ[2] الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ ودَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً.

❁❁❁

(١) أي: وكررت اللام فيه، والزائد هو الثاني.

(٢) لأنه أبلغ في المعنى من قَعَسَ؛ إذ المعنى دخل ظهره وخرج صدره، وهو ضد الأحدب.

البَابُ الثَّانِي: افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افعِنْلَاءً[١]

مَوْزُونُهُ: اسْلَنْقَى[٢] يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً.

وعَلَامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ واللَّامِ، واليَاءِ فِي آخِرِهِ[٣].

وبِنَاؤُهُ:[٤] لِلمُطَاوَعَةِ؛ نَحْوُ: سَلْقَيْتُهُ[٥] فَاسْلَنْقَى[٦]؛ أَيْ: وَقَعَ عَلَى قَفَاهُ.

❁❁❁

---

(١) أصله افْعِنْلاياً، أُعِلَّ كَإِعْلَال فِعْلاَء، هذا وزن.

(٢) قلبت الياء ألفاً في الماضي؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وكُتبت على صورة الياء؛ لانقلابها منها في الطرف، وهي ألف المصدر، ولم يبطل مع ذلك إلحاقيَّتُه باحْرَنْجَمَ؛ نظراً إلى الأصل؛ لصدق تعريفه بينهما؛ لأنه في الأصل اسْلِنْقَاياً على وزن احْرِنْجَاماً.

(٣) والياء تقلب ألفاً، ولا يبطل الإلحاق به؛ لأنه محل التغيير، كما في قلب مصدره همزة؛ لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة.

(٤) وبناء باب الإِفْعِنْلاَء للازم، يقال: اسْلَنْقَى الرجل، إلا في كلمتين منه؛ لأنَّ معنى اسْلَنْقَى: نام على ظهره؛ أي: وقع على قفاه، وهما اسْرَنْدَاه واغْرَنْدَاه؛ أي: غَلَبَ عليه وقَهَرَه.
وقدَّم ملحقات دَحْرَجَ؛ لتقدُّم دَحْرَجَ على تَدَحْرَجَ، وقدَّم ملحقات تَدَحْرَجَ على ملحقات احْرَنْجَمَ؛ لكثرة ملحقات تَدَحْرَجَ، وقلَّة ملحقات احْرَنْجَمَ. «شرح البناء»

(٥) بمعنى رميتُه على قَفَاه.

(٦) وقد تم الأفعال التي تشتق؛ أي: تؤخذ من المصدر، وهي خمسة وثلاثون باباً، ستة منها للثلاثي، وغيرها إلى هنا كمُلت كما ترى مما ذكر.

[الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ]

ثُمَّ اعْلَمْ[١] أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ[٢]:

[١] إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ[٣]؛ نَحْوُ: كَرُمَ.

[٢] وإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: وَعَدَ.

[٣] وإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ؛ نَحْوُ: دَحْرَجَ.

[٤] وإِمَّا رُبَاعِيٌّ[٤] مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: وَسْوَسَ[٥].

---

(١) أي: ولما فرغ المصنف من ذكر أبواب الفعل، شرع في بيان أقسامه باعتبار الأصالة والزيادة، مع السلامة أو غيرها، فقال: «ثم اعلم». «شرح البناء»

(٢) أي: أبواب التصريف الخمس والثلاثين التي ذكرت ثمانية أقسام؛ لأنه إما ثلاثي مجرد... إلى آخره.

(٣) والسالم عند الصرفيين: ما سلمت حروفه الأصلية من جميع حروف العلة، وعند النحويين: ما ليس في آخره حرف علة، سواء كان في غيره، أولا، وسواء كان أصلاً أو زائداً، فيكون (نَصَرَ) سالماً عند الطائفتين، و(رَمَى) غير سالم عندهما، و(بَاعَ) غير سالم عند الصرفيين، وسالم عند النحويين. «الرسالة النملية»

ـ أقول: (سَلْقَى) سالم عند الصرفيين، وغير سالم عند النحويين، فالنسبة بين السالم عند الصرفيين والسالم عند النحويين عموم من وجه، وكذا بين غير السالم. «حسن شوقي»

ـ وإنما قيَّدنا الحروف بالأصلية؛ ليخرج عينه نحو: مسْت وظلْت بحذف أحد حرفي التضعيف؛ فإنه غير سالم؛ لوجود التضعيف في الأصل، وكذلك نحو: قُلْ وبِعْ ويدخل فيه نحو: أَكْرَمَ واعْشَوْشَبَ واحْمَارَّ وضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ؛ لِخُلُوِّ أصولها عما ذكرنا «شرح المراح» لعبد الرحمن.

(٤) إذ ليس فيه حرف علة ولا همزة ولا تضعيف.

(٥) فإنه على أربع أحرف أصوله مضاعف؛ فإن فيه الواو من حروف العلة.

[٥] وإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ؛ نَحْوُ: أَكْرَمَ.

[٦] وإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: أَوْعَدَ.

[٧] وإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ؛ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ[١].

[٨] وإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ[٢].

ويُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ[٣].

❁❁❁

---

(١) إذ ليس فيه من حروف العلة ولا غيره؛ لزيادته على دحرج، وهو رباعي سالم.

(٢) فإنَّ فاءه واو؛ لزيادته على وَسْوَسَ، وهو رباعي مضاعف.

(٣) كما عرفت؛ لكون مجموع آحادها ثمانية، وإنما لم يكن الفعل غيرها؛ لأن الأصل في كل كلمة أن يكون على ثلاثة أحرف: حرف للابتداء، وحرف للوقف عليه، وحرف للتوسط بينهما؛ لأنهما إذا تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما، وبأن يكون خماسياً؛ لكثرة استعماله مع ثقله معنى؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولفظاً؛ لاقتضائه الفاعل أبدا والمفعول، ولأنه يتصل به الضمير المرفوع فالخماسي كالسداسي في الاسم، وهي مرفوض فيه؛ لئلا يتوهم أنه كلمتان، ويجيء الخماسي في الفعل والسداسي بالزيادة؛ لأنهما بالعارض، فلم يعتدوا به، وقصدوا بحصول المعاني المختلفة باختلاف صيغته، ولم يبالغوا به في الفعل؛ لقبول التصرف من حيث المعنى، بخلاف الاسم، فافهم. «شرح البناء لشارح روح الشروح»

[الأَقْسَامُ السَّبْعَةُ]

[الصَّحِيحُ]

ثم[١] اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ إِمَّا صَحِيحٌ[٢]؛ وهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاء والعَيْنِ واللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ[٣] ـ وهِيَ: الوَاوُ، واليَاءُ، والأَلِفُ ـ والْهَمْزَةُ، والتَّضْعِيفُ؛ نَحْوُ: نَصَرَ.

[المِثَالُ]

وإِمَّا مِثَالٌ[٤]؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ؛

---

(١) ثم لما بيَّن المصنِّف هذه الأقسام المذكورة، شرع في بيان الأقسام باعتبار صحة أصل الفعل وسقمه، فقال: ثم اعلم... إلى آخره.

(٢) قدَّمه على المعتلاَّت، مع أن البحث في هذا الفن عن أحوال الكلم من حيث الإعلال والإدغام؛ نظراً إلى سلامته عن التغييرات الكثيرة، وإلى كونه عليه سائره.
ـ وإنما قدم الصحيح على سائر الأبواب؛ لأنه من العدميات؛ لكونه عبارة عما ليس فيه حرف علة وهمزة وتضعيف، والعدميات متقدمة على الملكات في الذهن، وإنما قلنا في الذهن؛ لأن الملكات متقدمةٌ على العدميات في الخارج.

(٣) تسمى بها لكثرة تغيرها، وحروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حرف اللين، ثم إن ناسبه حركة ما قبلها فهو حرف مد، فكل حرف مد حرف لين، ولا ينعكس، فالألف حرف مد أيضاً؛ لأنها ساكنة أبداً، وحركة ما قبلها فتحة تناسبها، والواو والياء تارة حرف لين كما في قول وتأتي مصدراً، وأخرى حرف مدٍّ، كما في يقول ويبيع، وتارة ليسا حرفي لين ولا حرفي مد، بل بمنزلة حرف صحيح، وذلك إذا تحركتا كما في وعد ويسر.

(٤) وفعل المثال يجيء من كل أبواب الثلاثي المجرد، إلا من الأول، فإن فيه لا يجيء بالاستقراء؛ نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَقَعَ يَقَعُ، ووَجِلَ يَوْجَلُ، ووَشَمَ يَشِمُ، ووَمَقَ يَمِقُ، إلا وَجَدَ يَجِدُ في لغة بني عامر، وهذه اللغة لغة ضعيفة لا أمثال بها؛ لخروجها عن القياس.

نَحْـوُ: وَعَدَ[١]، ويَسَـرَ[٢].

[الأَجْوَفُ]

وإِمَّا أَجْوَفُ[٣]؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ؛ نَحْوُ: قَالَ، وكَالَ.

---

(١) قدَّم واويه؛ لكثرته منه، ولم يجئ ما أوله الألف؛ لأنه لا يكون أصلًا إلا مقلوباً من الواو والياء، وهما لا يقلبان في الأول ألفاً؛ لتقلده بالساكن.

والدال على ثلاثة أوجه: دال الأصل مثل: وعد، ودال البدل عن التاء مثل: ازدجر أصله ازتجر، ودال البدل عن الذال مثل: ادَّكر أصله: اذتكر.

(٢) أشار بالمثالين إلى أن المثال على قسمين: واويٌّ ويائيٌّ، ويسمى فعل المثال مثالًا؛ لمماثلة ماضيه الصحيح في تحمُّل الحركات وعدم الإعلال، ويقال: في اللغة المثل المشابهة، وقيل: مثالاً لكون أمره مثل أمر الأجوف في الأوزان نحو: عِدْ وزِنْ، ويسمى أيضاً مُعْتَلّ الفاءِ بالإضافة؛ لكون فائه حرف علة، ومعتلاً بدونها؛ لأنه لما كانت في أوله حرف علة كان كأنه المعتل جميعاً؛ لظهور اعتلاله من أول الأمر.

ـ إنما قدَّم المعتل الفاء على المضاعف والمهموز؛ قصداً لتناسب التضاد، وهما منهما؛ لأن شيئاً من حروفهما ليس بحرف علة، ومن الصحيح؛ لاعتلالها في بعض الصور كما عرفت، وقدَّم منها؛ لكونهما حرف علة في أوله ومشابهة الصحيح.

(٣) قدَّمه على الناقص؛ لأن حرف العلة فيه في العين؛ أي: في وسطه، وفي ذلك في اللام؛ أي: في آخره.

ـ وسمي الأجوف أجوفَ؛ لخلوِّ جوفه، أو لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو كالجوف، ويسمى أيضاً «المعتلّ العين»؛ لاعتلال عينه، ويسمى «ذا الثلاثة»؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف في المتكلم؛ نحو: قُلْتُ وبِعْتُ، والأجوف يجيء من الأول والثاني؛ نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، ونحو طال يطول، وهو شاذ؛ لوقوعه نادراً، فلا اعتداد به.

[النَّاقِصُ]

وإِمَّا نَاقِصٌ[١]؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ؛ نَحْوُ: غَزَا، ورَمَى.

[اللَّفِيفُ]

وإِمَّا لَفِيفٌ[٢]؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ[٣].

وهُوَ[٤] عَلَى قِسْمَيْنِ[٥]:

---

(١) وسمي الفعل الناقص ناقصاً؛ لنقصانه في الآخر عن بعض الحركات في حالة الرفع؛ نحو: يغزو ويرمي، وعن الحروف كما في حالة الجزم نحو: لم يغزُ ولم يرمِ، ويسمى أيضاً «معتلّ اللامِ»؛ لاعتلال لامه، و«ذا الأربعة»؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف في الحكاية؛ نحو: غزوت ورميت.

ـ والناقص لا يخلو إما أن يكون واوِيّاً نحو: غَزَا، أو يائيّاً نحو: رَمَى، ويجيء من الباب الأول والثاني والثالث والخامس؛ نحو: دَعَا يَدْعُو، ورَمَى يَرْمِي، وبَقِيَ يَبْقَى، ولا يجيء من السادس بالاستقراء.

ـ وقدَّم الناقص على اللفيف؛ لأن فيه حرفين من حروف العلة، وفي الناقص حرف واحد، والواحد قبل المتعدد.

(٢) أي: وسمي به؛ لالتفاف حرفَيِ العلَّة فيه واجتماعهما، ولهذا أُخِّرَ عما فيه حرف علة واحد؛ لأن الواحد قبل الاثنين.

(٣) ولم يبن ما فيه أكثر منهما؛ لثقله مع ثقل الفعل، بخلاف الاسم مثل: واو وياء، وأما نحو: بيت ياء حسنة؛ أي: كتبتها، فهو لا غير.

(٤) أي: اللفيف.

(٥) لأنه إما يقع الحرفان في مقابلة العين واللام، أو الفاء واللام، ولم يجئ ما يكون الفاء والعين حرفان منها؛ لما فيه من الابتداء بالحرفين الثقيلين، بخلاف الاسم كيين ويوم وويل.

الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ[١] المَقْرُونُ[٢]؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ ولَامِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ نَحْوُ: طَوَى وقَوِيَ.

والثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ[٣]؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ ولَامِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ نَحْوُ: وَقَى يَقِي.

[المُضَاعَفُ]

وإِمَّا مُضَاعَفٌ[٤]؛.....

---

(١) يقال له: اللفيف؛ لأنه مأخوذ من اللف، وهو الخلط.

(٢) لاقتران حرفي العلة فيه واتصالهما.

قدَّمه على اللفيف المفروق؛ اعتباراً لقوة الاجتماع في كل جنس، كما قيل: الاجتماع قوة، والافتراق هلكة.

(٣) لافتراق حرفي العلة فيه، ولا يجيء من الأبواب إلا من الباب الثاني؛ نحو: وَقَى يَقِي.

ـ وقدم المعتلات على المضاعف والمهموز مع أنهما أقرب إلى الصحيح؛ لكثرتها.

(٤) يسمى به لتضاعف الحرفين فيه، ويسمى أيضاً أصمَّ، وهو فيمن لا يسمع الصوت الخفي، لتحقُّق الشدَّة فيه بواسطة الإدغام، فيحتاج إلى الجهر والتكرير كاحتياج من لا يسمع الصوت الخفي إليها، يقال: حجر أصم؛ أي: صلب.

ـ فاعلم أنَّ للمضاعف معنيين: لغوي واصطلاحي، وفي اللغة: اسم المفعول من ضاعف، وفي الاصطلاح: أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمتين، أو النفي أحد المثلين بالآخر في كلمة واحدة، أو في كلمتين، وقد افترقا بينهما بأحد المثلين آخرين على سبيل الممازجة والتطابق نحو قوله تعالى: ﴿اَلَمْ اَقُلْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ويجيء من الباب الأول والثاني والرابع؛ نحو: مَدَّ يَمُدُّ، وفَرَّ يَفِرُّ وعَضَّ يَعَضُّ، ولا يجيء من الباب الثالث والخامس والسادس.

ـ وقدم المضاعف على المهموز؛ لأنه أقرب إلى الصحيح؛ أي: لزيادة قربه إلى الصحيح =

وهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ ولَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ[١]؛ نَحْوُ: مَدَّ، أَصْلُهُ مَدَدَ، حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى[٢]، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ.

[الإِدْغَامُ]

والإِدْغَامُ[٣]: إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ[٤] فِي الآخَرِ[٥].

= بسبب قلة التغيير، أو إبدال التاء من أحد حرفي التضعيف من مواضع مخصوصة، بخلاف تليين الهمزة؛ فإنه في مواضع كثيرة، ولذلك جعلها البعض من حروف العلة.

(١) هذا التعريف ليس بجامع؛ لأنه لا يدخل فيه مثل: وَسْوَسَ، وقالت طائفة: بل التعريف الجامع هو هذا: هو الذي اجتمع فيه حرفان متماثلان، أو متقاربان في المخرج، كما لا يخفى.

(٢) لأجل الإدغام؛ لأن إسكان الأول شرطٌ فيه ليتصل بالثاني؛ ليحصل التخفيف المطلوب، وكذا تحريك الثاني شرطٌ؛ لأنه مبيِّنٌ للأول؛ لأن الساكن كالميت لا يتبيَّن نفسه، فكيف يتبيَّن غيره.

(٣) ثم بين الإدغام في اصطلاح الصرفيين.

فإن قيل: ما الفرق بين الإدغام والإعلال؟

قلت: إنَّ بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً؛ لأن الإعلال عامٌّ، والإدغام خاصٌّ؛ لأن كل إدغام إعلال، وكل إعلال ليس بإدغام، بل بعض الإعلال إدغام. «قواعد التصريف»

ـ وللإدغام معنيان: لغوي وصناعي، فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدغمت اللجام في فَمِ الفرس؛ أي: أدخلته في فمه، وأدغمت الثوب في الوعاء، والصناعي: ما ذكره المصنف في المتن، وهو أن تسكن الأول وتدرج في الثاني، والمقصود من الإدغام طلب التخفيف؛ لأن التلفُّظ بمثلين ثقيل لتغير اللسان؛ لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به، فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة، ويسهل التلفُّظ بهما، ويحصل الخفة. «شرح العزي»

(٤) أو المتقاربين في المخرج.

(٥) هذا في اللغة، وفي الاصطلاح: إثبات الحرف في المخرج مقدار إثبات الحرفين في مخرجها.

وهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ(١)

وهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ، أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِناً والثَّانِي مُتَحَرِّكاً(٢)؛ نَحْوُ: مَدَّ(٣) يَمُدُّ(٤).

النَّوْعُ الثَّانِي: جَائِزٌ

وهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، والحَرْفُ الثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ(٥).....

---

(١) قدَّمه على الجائز؛ لقوته، وعلى الممتنع؛ لأنه وجودي.

(٢) لأنه مبني للأول، فالحرف الساكن كالميت، لا يبيِّن نفسه، فكيف يبيِّن غيره.

(٣) ماضياً، هذه الصورة الأولى، إنما وجب فيه الإدغام؛ لعدم سكون الثاني إذا كان في كلمة واحدة، وأما في كلمتين فجائز؛ مثل: ضرب بكر، والصورة الثانية نحو: مَدَّ مَدَداً أصله مَدْدَ بسكون الأول، فأدغم في الثانية ضرورة؛ لأنه لا محل لعدم الإدغام، ولو في كلمتين نحو: ألم أقل لكم؟

(٤) اعتُرض أنَّ في كلام المصنف نظراً؛ لأنه يلزم أن يكون في ضرب بك إدغام واجب؛ لأنه فيه الحرفين المتجانسين، فلو قال: في كلمة واحدة لكان أولى.

وأُجيب: بأنه لم يقل في كلمة؛ اكتفاءً بالمثال.

(٥) وسمي السكون سكوناً؛ لِخُلُوِّهِ عن الحركة.

ـ اعلم أنَّ الحركة والسكون بالمعنى المشهور مختصان بالأجسام، وأنَّ المراد بالحركة كونه بحيث يمكن أن يتلفظ بعده إحدى المَدَّات الثلاث، وبالسكون كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك، ذكره في شرح المشارق. «قواعد التصريف»

فإن قلت: ما الفرق بين المجزوم والوقف والسكون؟

قلنا: المجزوم يستعمل في المعربات، والوقف يستعمل في المبنيات، والسكون يستعمل فيهما. «قواعد التصريف»

عَارِضٍ[١]؛ نَحْوُ: لَمْ يَمُدَّ ـ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ[٢] ـ، أَصْلُهُ لَمْ يَمْدُدْ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ[٣]، فَاجْتَمَعَ[٤] السَّاكِنَانِ، ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ إِمَّا بِالضَّمَّةِ أَوْ بِالفَتْحَةِ[٥] أَوْ بِالكَسْرَةِ لِكَوْنِ سُكُونِهَا[٦] عَارِضاً.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ

وهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكاً، والثَّانِي سَاكِناً بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ[٧]؛ نَحْوُ: مَدَدْتُ ومَدَدْنَ[٨].

---

(١) أي: بأن يكون السكون عارضاً؛ لأنه كالمعدوم، فيجوز تحريكه.

(٢) الثلاث؛ أي: بكل واحد منها بالضم للإتباع لحركة العين، وبالفتح للخفة، وبالكسر لأنه أصل في تحريك الساكن لشبهه بالسكون في أنه لا يوجد في بعض الكلمات دون بعض؛ فإن السكون يوجد في الفعل دون الاسم، وكذا الكسر يوجد في غير المضارع وغير المنصرف دونهما، بخلاف أخويه من الحركات الإعرابية، ولأن السكون والجزم عوض في الفعل عن الكسر في الاسم، فعوض الكسر من السكون أيضاً كما في: لم يَمُدَّ.

(٣) لزيادة الخفَّة، ولهذا أجاز الإظهار في مثله، فبقي الساكنان ولم يحذف أحدهما؛ لعدم الترجيح، فأدغمت في الثانية؛ لئلا يتعذَّر النطق.

(٤) ليمكن الإدغام، ولئلا يلتقي الساكنان.

(٥) لأن الفتحة أخفُّ الحركات.

(٦) لأن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، فيجوز تحريك الدال الثانية بالحركات الثلاث، والمراد من الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف.

(٧) لازم، وتحرُّكه شرط في الإدغام، وهو لا يمكن بلزوم سكونه، فيمتنع الإدغام؛ كما في نحو: مَدَدْتُ.

(٨) فههنا الإدغام ممتنع؛ فإن سكون الدال الثانية فيه لازم؛ بسبب لازم، وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو الجزم من الكلمة.

[المَهْمُوزُ]

وإِمَّا مَهْمُوزٌ؛ وهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً؛ نَحْوُ: أَخَذَ، وسَأَلَ، وقَرَأَ.

فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ الفَاءِ.

وإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ العَيْنِ.

وإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ اللَّامِ.

ويُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَّبْعَةُ(١)، يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ(٢):

صَحِيحَسْتُ مِثَالَسْتُ مُضَاعَفْ لَفِيفٌ نَاقِصٌ مَهْمُوزُ أَجْوَفْ

❁❁❁

---

(١) وسائر الأفعال من الرباعي المزيد فيه والخماسي والسداسي كل واحد منها يجيء من الأقسام السبعة؛ وهي: الصحيح، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف، والمضاعف، والمهموز، يجمعها قول الشاعر:

صحيحست مثالست مضاعف لفيف ناقص مهموز أجوف

ويصدقه قول العاشق أيضاً بالعربي:

فؤادي معتلٌّ وجسمي ناقصٌ وحُبِّي صحيحٌ واشتياقي مضاعف

وصدغاك مهموزٌ وعيناك عندنا لفيفان مفروقٌ ومقرون أجوف

«قواعد التصريف»

(٢) الذي أورده على صورة النظم ليسهل على الطالب الفهم؛ وهو قوله: «صحيحست... إلى آخره».

المقصود


بسم الله الرحمن الرحيم

دراسةٌ عن كتاب «المقصود»

عنوان الكتاب ومؤلفه:

وقد عرف الكتاب بعنوان واحد فقط، وهو: «المقصود»، وقد يستعمل على شكل «المقصود في التصريف»، وإن هذا المتن يدرَّس للطلاب بعد كتاب «البناء» كما هي العادة منذ زمن الدولة العثمانية إلى يومنا هذا.

اختلف العلماءُ في مؤلِّف كتابنا هذا؛ فقيل: هو للإمام الأعظم أبي حنيفةَ رحمه الله، وقيل: لغيره، وجزم المولى محمد بن بير علي المعروف بـ«البركوي» في شرحه المسمى «إمعان الأنظار» بنسبته لأبي حنيفة رحمه الله، وكذلك الشيخ عيسى السِّيرَوي نسبه في «شرحه» للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله.

ونسبه بعضُ المتأخرين لعالمٍ كانت كنيته «أبو حنيفة» من المتأخرين، ومنهم من توقف في نسبته، والله أعلم.

شروحه:

كثُرت الشروحُ لهذا المتن الماتع، وسنذكرها مرتبةً حسب زمن وفاة مؤلفها:

١ ـ «**شرح**» للشيخ شمس الدين محمد بن خليل الخُزاعي، أبو عبد الله الحكيم الموصلي (ت ٧٠٨هـ).

٢ ـ «**عُنقود الجواهر**»: للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل، المعروف بـ(ابن قاضي سِماوْنه) (ت٨٢٣هـ).

٣ ـ «**المضبود شرح المقصود**»: للشيخ يوسف بن عبد الملك بن بَحشايِش الرومي الحنفي (ت ٨٥٢هـ)، وأتمه في رجبَ سنة (٨٣٩هـ).

٤ ـ «**شرح**» للشيخ أحمد بن عبد الله الرومي الحنفي، الشهير بـ(دِيكنْقوز)، (ت ٨٦٠هـ).

٥ ـ «**شرح**» للشيخ زين الدين أبي بكر، محمد بن عبد الله العيني (٨٩٣هـ).

٦ ـ «**شرح**» للشيخ محمد بن القاضي عوض الباليكسيري الرومي المشهور بـ(ثنائي) (ت ٩٧٤هـ).

٧ ـ «**إمعان الأنظار في شرح المقصود**»: للفقيه الصوفي تقي الدين محمد بن بِير علي البِركِوي الرومي الحنفي (ت ٩٨١هـ).

٨ ـ «**الدر المنقود في شرح المقصود**»: للشيخ حسن بن إسماعيل السَّرماري الحنفي (ت ١٠٤٠هـ).

٩ ـ «**شرح**» للشيخ خضر بن محمد الآماسي الحنفي (ت ١١٠٠هـ)، أتمَّه سنة (١٠٥١هـ).

١٠ ـ «**شرح**» لمحمد بن محمد الصَّبُوجه وي الآيديني الرومي الحنفي (ت ١١٦١هـ).

١١ ـ «**شرح**» للشيخ محمد بن حمزة المنقار الميداني (ت بعد ١٢٧١هـ).

١٢ ـ «**المنضود شرح المقصود**»: للشيخ مصطفى بن محمد أمين الكِرَه سُوني الرومي (ت ١٣١٣هـ).

١٣ ـ «حواشٍ وتعليقات على كتاب المقصود»: لمحمد بن طاهر بن محمد بن بسيم الوِدِيني (ت بعد ١٣١٦هـ).

١٤ ـ «إيضاح متن المقصود والبناء»: لعبد العزيز بن سالم السامرائي (ت١٣٩٣هـ).

١٥ ـ «شرح» للشيخ إبراهيم بن رسول، وهو شرح ممزوج أكبر من المطلوب.

١٦ ـ «إزالة القيود عن ألفاظ المقصود»: للشيخ عبد الملك بن عبد الرحمن السعدي، شرحه شرحاً معاصراً.

شروحه لمؤلفين مجهولين:

ومنها:

١ ـ «ضياء القلوب وتنوير المقصود».

٢ ـ «المرصود شرح المقصود».

٣ ـ «المطلوب بشرح المقصود في التصريف».

شروحه باللغة العثمانية:

منها: شرح ديكنقوز، وشرح ثنائي الشاعر، وشرح أحمد بن محمد أبي المنتهى المغنيساوي.

نظمه:

١ ـ «حل المعقود من نظم المقصود»: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عُلَيْش مغربي الأصل، مفتي المالكية بمصر (ت ١٢٩٩هـ)[1].

---

(١) ينظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨٠٧ ـ ١٨٢١)، «إيضاح المكنون» (٢/ ٤٧٩)، «جامع الشروح» (٣/ ١٨٢٢)، «هدية العارفين» (٢/ ٥٦٠)، «تاريخ التراث العربي» (٣/ ٣٢).

٢ ـ «**نظم المقصود في الصرف**»: لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي المصري الشافعي (ت ١٣٠٢هـ).

نسخه الخطية:

للكتاب نسخٌ خطية عديدة في المكتبات التركية، من أبرزها:

١ ـ نظيف أفندي، رقم المخطوطة: ٧٩.

٢ ـ خسرو باشا، رقم المخطوطة: ٧٠٣.

٣ ـ عاطف أفندي، رقم المخطوطة: ٢٥٩٢.

٤ ـ نور عثمانيه، رقم المخطوطة: ٤٦٧٢.

٥ ـ إبراهيم أفندي، رقم المخطوطة: ٧٨٠.

٦ ـ قليج علي باشا، رقم المخطوطة: ٩٩٢.

٧ ـ لا له لي، رقم المخطوطة: ٣١٣٢.

٨ ـ مهرشاه سلطان، رقم المخطوطة: ٤٣٣.

٩ ـ رستم باشا، رقم المخطوطة: ١٨٢.

١٠ ـ ولي الدين أفندي، رقم المخطوطة: ٣٠٨١.

طبعاته:

طُبع الكتابُ قديماً وحديثاً عدداً لا يعدُّ ولا يُحصى من المرَّات، وأكثرُ ما كان يُطبع ضمن مجموعةٍ تعرف بـ«مجموعة الصرف» تشتمل على «الأمثلة»، و«البناء»، و«المقصود»، و«العزي»، و«مراح الأرواح».

ـ طبع في مطبعة بولاق أعوام (١٢٤٤ ـ ١٢٦٢ ـ ١٢٦٧ ـ ١٢٨٠هـ).

ـ طبع في المطبعة الوهبية عامي (١٢٩٩ ـ ١٣٠٥هـ).

ـ طبع في المطبعة الشرفية عام ١٢٩٨هـ.

ـ طبع في الآستانة عام ١٢٥٤هـ[1].

ثم توالت الطبعات في العصر الحديث، خصوصاً في كثيرٍ من المكتبات التركية إلى وقتنا هذا.

❁❁❁

(١) «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ٢/ ١٩٧٨.


وقل رب زدني علما

ترجمة المؤلف

نظراً لشهرة هذا المتن ونسبة أكثر الشُّرَّاح هذا الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله قمنا بترجمةٍ موجزةٍ؛ تبركاً به وتيمُّناً باسمه رحمه الله؛ فنقول:

اسمه ونسبه:

إمام الأئمة، وسراج الأمة، عالم العراق، وفقيه الدنيا على الإطلاق أبو حنيفة النعمان، أو نعمان بن ثابت بن زوطا بن مرزبان.

ولد عام (٨٠هـ) في الكوفة إحدى مدن العراق الكبرى، وسماه أبوه النعمان تيمناً بأحد ملوك فارس، وحين أنعم الله على جده زوطا بالإسلام دخل في بني تيم الله بن ثعلبة، وقد مات أبوه قبل أن يشتد عوده وتولت أمه تربيتَه وتنشئته.

نشأته وطلبه للعلم:

هو من أسرةٍ فارسيةٍ ترجع إلى أصول أفغانية موطنها الأصلي مدينة كابل بأفغانستان، والتي كانت آنذاك حاضرة من حواضر العلم، تموج بحلقات الفقه والحديث والقراءات واللغة والعلوم، وتمتلئ مساجدُها بشيوخ العلم وأئمته، قضى الإمام معظم حياته في هذه المدينة متعلماً وعالماً، وتردد في صباه الباكر بعد أن حفظ القرآن على هذه الحلقات، لكنه كان منصرفاً إلى مهنة التجارة مع أبيه، فلما رآه عامر الشعبي الفقيه الكبير، ولمح ما فيه من مخايل الذكاء ورجاحة العقل،

أوصاه بمجالسة العلماء والنظر في العلم، فاستجاب لرغبته وانصرف بهمته إلى حلقات الدرس، فروى الحديث ودرس اللغة والأدب، وكان من كثرة اهتمامهِ بأنه لا يضيع عنه ما يتلقاه من العلم، ويقضي الوقت في الطواف على المجالس حاملاً أوراقه وقلمه، واتجه إلى دراسة علم الكلام حتى برع فيه براعة عظيمة مكَّنته من مجادلة أصحاب الفِرق المختلفة، ومحاجَّاتهم في بعض مسائل العقيدة، ثم انصرف إلى الفقه ولزم دروسَ الفقه عند حمَّاد بن أبي سليمان.

قال زُفر بن الهذيل: سمعت أبا حنيفة يقول: كنت أنظر في الكلام حتى بلغت فيه مبلغاً يشار إليَّ فيه بالأصابع، وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأةٌ يوماً، فقالت لي: رجلٌ له امرأةٌ أمَةٌ، أراد أن يطلقها للسنة، كم يطلقها؟ فلم أدرِ ما أقول، فأمرتها أن تسأل حماداً، ثم ترجع تخبرني، فسألَتْه، فقال: يطلقها وهي طاهرٌ من الحيض والجماع تطليقةً، ثم يتركها حتى تحيض حيضتين، فإذا اغتسلت، فقد حلت للأزواج، فرجعَتْ فأخبرتني، فقلت: لا حاجة لي في الكلام، وأخذتُ نعلي، فجلست إلى حماد، فكنتُ أسمع مسائله، فأحفظ قوله، ثم يعيدها من الغد، فأحفظها، ويخطئ أصحابه، فقال: لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي غير أبي حنيفة، فصحبته عشر سنين، ثم نازعتني نفسي الطلب للرئاسة، فأحببت أن أعتزله وأجلس في حلقة لنفسي، فخرجت يوماً بالعشي وعزمي أن أفعل، فلمَّا رأيته، لم تطِبْ نفسي أن أعتزله، فجاءه تلك الليلة نعي قرابة له قد مات بالبصرة، وترك مالاً، وليس له وارثٌ غيره، فأمرني أن أجلس مكانه، فما هو إلا أن خرج حتى وردتْ عليَّ مسائلُ لم أسمعها منه، فكنت أجيب وأكتب جوابي، فغاب شهرين، ثم قدم.

فعرضتُ عليه المسائل، وكانت نحواً من ستين مسألةً، فوافقني في أربعين، وخالفني في عشرين، فآليتُ على نفسي ألا أفارقه حتى يموت.

شيوخه:

صنَّف جماعةٌ من العلماء في شيوخ أبي حنيفة، ورتبوهم على ترتيب حروف المعجم، فقد بلغ عدد شيوخ أبي حنيفة رحمه الله أربعة آلاف شيخٍ، فيهم سبعةٌ من الصحابة، وثلاثةٌ وتسعون من التابعين، والباقون من أتباعهم، وأبرزهم:

حمَّاد بن أبي سليمان أبو إسماعيل، كوفي يُعدُّ تابعياً، سمع أنساً والنَّخَعي وكان أعلمهم برأي النخعي، روى عنه أبو حنيفة رحمه الله ألفي حديثٍ من أحاديث الأحكام، وأكثر من ثلث أحاديث الإمام في «مسنده» هي برواية الإمام عنه عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهم.

قال أبو حنيفة: «ما صليتُ صلاةً منذ مات حماد إلا استغفرت له مع والدي، وإني لأستغفر لمن تعلمتُ منه علماً، أو علَّمتُه علماً».

ومن شيوخه: إبراهيم بن محمد المنتشر الكوفي، وإبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، وأيوب السختياني البصري، والحارث بن عبد الرحمن الهمذاني الكوفي، وربيعة بن عبد الرحمن المدني المعروف بربيعة الرأي، وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحد الفقهاء السبعة، وسعيد بن مسروق والد سفيان الثوري، وسليمان بن يسار الهلالي المدني، وعاصم بن كليب بن شهاب الكوفي، وغيرهم الكثير.

تلاميذه:

أخذ العلم عنه خلائقُ كثرُ لا يحصون، من أشهرهم:

عبد الرزاق بن همام (شيخ الإمام أحمد)، وحماد بن أبي حنيفة، وزُفَر بن الهذيل التميمي، ومحمد بن الحسن الشيباني، ووكيع بن الجراح -شيخ الإمام الشافعي-، والقاضي أبو يوسف، وغيرهم كثير.

تصدره للفتوى:

بعد موت شيخه حماد بن أبي سليمان آلت رياسة حلقة الفقه إليه، وهو في الأربعين من عمره، والتفَّ حوله تلاميذه ينهلون من علمه وفقهه، وكانت له طريقةٌ مبتكرة في حل المسائل والقضايا التي كانت تُطرح في حلقته؛ فلم يكن يعمد هو إلى حلها مباشرة، وإنما كان يطرحها على تلاميذه، ليدلي كلٌّ منهم برأيه، ويعضِّد ما يقول بدليل، ثم يعقِّب هو على رأيهم، ويصوِّب ما يراه صائباً، حتى تُقتل القضية بحثاً، ويجتمع أبو حنيفة رحمه الله وتلاميذه على رأي واحد يقررونه جميعاً.

مؤلفاته:

لم يؤثر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كتب كتاباً في الفقه يجمع آراءَه وفتاواه، وهذا لا ينفي أنه كان يملي ذلك على تلاميذه، ثم يراجعه بعد إتمام كتابته، ليقرَّ منه ما يراه صالحاً أو يحذف ما دون ذلك، أو يغيِّر ما يحتاج إلى تغييرٍ، ولكن مذهبه بقي وانتشر ولم يندثر كما اندثرت مذاهب كثيرٍ من الفقهاء الذين سبقوه أو عاصروه، وذلك بفضل تلاميذه الذين دوَّنوا المذهب وحفظوا كثيراً من آراء إمامهم بأقواله، وكان أشهر هؤلاء:

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري سنة (١٨٣هـ).

ومحمد بن الحسن الشيباني المتوفي سنة (١٨٩هـ).

وهما اللذان قعَّدا القواعد وأصَّلا الأصول في المذهب الحنفي.

وقد عرف للإمام بعض المؤلفات منها:

١ ـ الفقه الأكبر.

٢ ـ العالم والمتعلم، برواية أبي مقاتل السمرقندي.

٣ ـ رسالة الإمام أبي حنيفة إلى عثمان البتي.

٤ ـ الوصية، برواية أبي يوسف.

٥ ـ المقصود، وهو كتابنا هذا.

عبادته:

قال أسد بن عمر: صلى أبو حنيفة الفجرَ بوضوء صلاة العشاء أربعين سنةً، فكان عامةَ الليل يقرأ جميع القرآن في ركعةٍ واحدة، وكان يُسمَع بكاؤُه بالليل حتى يرحمه جيرانُه.

وقال خارجة بن مصعب: ختَم القرآنَ في الكعبة أربعةٌ من الأئمة: عثمان بن عفان، وتميم الدَّاري، وسعيد بن جُبير، وأبو حنيفة.

وقال يحيى بن أيوب الزاهد: كان أبو حنيفةَ لا ينام الليل.

جوده وكرمه:

قال قيس بن الربيع: كان أبو حنيفة يبعث بالبضائع إلى بغداد، فيشتري بها الأمتعةَ، ويحملها إلى الكوفة، ويجمع الأرباح عنده من سنةٍ إلى سنةٍ، فيشتري بها حوائجَ الأشياخ المحدِّثين وأقواتهم وكسوتهم وجميع حوائجهم، ثم يدفع باقي الدنانير من الأرباح إليهم، فيقول: أنفقوا في حوائجكم، ولا تحمَدوا إلا اللهَ؛ فإني ما أعطيتُكم من مالي شيئاً، ولكن من فضل الله عليَّ فيكم، وهذه أرباح بضائعكم؛ فإنه هو والله مما يُجريه الله لكم على يدي، فما في رزق الله حولٌ لغيره.

وكان مرةً يبيع الخز، فجاءه رجلٌ فقال: يا أبا حنيفة، قد احتجت إلى ثوب خز، فقال: ما لونه؟ فقال: كذا وكذا، فقال له: اصبر حتى يقع وآخذه لك إن شاء الله، فما

دارت الجمعة حتى وقع، فمر به الرجل، فقال له أبو حنيفة: قد وقعت حاجتك، فأخرج إليه الثوب فأعجبه، فقال: يا أبا حنيفة، كم أزِنُ للغلام؟ قال: درهماً، قال: يا أبا حنيفة، ما كنت أظنك تهزأ، قال: ما هزأت، إني اشتريت ثوبين بعشرين ديناراً ودرهم، وإني بعت أحدهما بعشرين ديناراً، وبقِيَ هذا بدرهمٍ، وما كنت لأربحَ على صديقٍ.

زهده وورعه:

قال سوار بن حكم يوماً: ما رأيتُ أورع منه نُهِي عن الفُتيا، فبينا هو وابنته يأكلان تخللت ابنته، فخرج على خلالها صفرة دم، فقالت: يا أبت، عليَّ في هذا وضوءٌ؟ فقال: إني نُهِيت عن الفتيا، فحلفتُ لهم، فسَلِي أخاك حماداً.

قال محمد بن شجاع عن بعض أصحابه: إنه قيل لأبي حنيفة: قد أمر لك أبو جعفرَ أمير المؤمنين بعشرة آلاف درهمٍ، قال: فما رضي أبو حنيفة، فلما كان اليوم الذي توقع أن يؤتى إليه بالمال، صلى الصبح، ثم تغشى بثوبه فلم يتكلم، فجاء رسول الحسن بن قحطبة بالمال، فدخل به عليه فكلمه، فلم يكلمه، فقال من حضر: ما يكلمنا إلا بالكلمة بعد الكلمة، فقال: ضعوا المال في هذا الجراب في زاوية البيت، قال: ثم أوصى أبو حنيفة رحمه الله بعد ذلك بمتاع بيته، فقال لابنه: إذا أنا متُّ ودفنتموني، فخُذ هذه البدرة فاذهب بها إلى الحسن بن قحطبة، فقُل له: هذه وديعتك التي أودعتها أبا حنيفة، فلما دفنَّاه وأخذتها وجئت حتى استأذنت على الحسن بن قحطبة، فقلت: هذه الوديعة التي كانت لك عند أبي حنيفة، قال: فقال الحسن: رحمة الله على أبيك، لقد كان شحيحاً على دِينه.

قال مكي بن إبراهيم شيخ البخاري: جالستُ الكوفيين فما رأيت أورعَ من أبي حنيفة.

أقوال العلماء وثناؤهم:

قال يحيى بن معين إمامُ الجرح والتعديل: كان أبو حنيفة ثقةً، لا يحدِّث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال الشافعي: قيل لمالكٍ: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلَّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحجَّته.

وقال الشافعي: الناس في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة.

وقال عبد الله بن المبارك: ما رأيتُ رجلاً أوقر في مجلسه، ولا أحسنَ سمتاً وحِلماً من أبي حنيفة.

قال الذهبي: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلَّمةٌ إلى هذا الإمام، وهذا أمرٌ لا شك فيه.

قال ابن حجر العسقلاني: مناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدّاً؛ فرضِيَ الله تعالى عنه، وأسكنه الفردوسَ، آمين.

وفاته:

توفِّيَ أبو حنيفة النعمان رحمه الله سنة مائة وخمسين هجريةً، وله من العمر سبعون سنةً، وصلى الناس عليه ببغداد ستَّ مراتٍ؛ لكثرة الزحام، وقبره هناك.

قال حماد بن أبي حنيفة: لما مات أبي، سألنا الحسن بن عمارة أن يتولى غسله، ففعل، فلما غسله قال: رحمك الله تعالى وغفر لك، لم تُفطِر منذ ثلاثين سنةً، ولم تتوسَّد يمينك بالليل منذ أربعين سنةً، وقد أتعبتَ مَن بعدك، وفضحتَ القرَّاء.

وقال عبد الصمد بن عبد الوارث: كنا عند شعبة بن الحجاج، فقيل له: مات

أبو حنيفة، فقال شعبة: لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضل الله علينا وعليه.

وقال رَوْح بن عبادة: كنت عند عبد الملك بن جريجٍ سنة خمسين ومائة، فأتاه موتُ أبي حنيفة فاسترجع وتوجع، وقال: أيُّ علم ذهب؟!

ويقع قبره اليوم في مدينة بغداد بمنطقة الأعظمية، في مقبرة الخيزران على الجانب الشرقي من نهر دجلة، ومسجده مشهور يزار[1].

❁❁❁

(١) ينظر ترجمته: «الانتقاء» لابن عبد البر (ص ١٥٤)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٣/ ٣٦٤)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني (٥/ ٦٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ٤٠٢)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للغزي (ص ٢٤).

بِسْمِ اللهِ[1] الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[خُطبةُ الكتابِ]

(١) وخصَّ اسمُ الجلال بالذكر في تعيين الذات من صفاته العُليا الوجوب الذاتي على سائر صفاته؛ لأنه معدنٌ لكل كمال، ومُبعدٌ عن كلِّ نقصان، وذكر في اشتقاق اسم الجلال وجوهٌ ترتقي إلى أحد عشر، فاكتفينا بالأشهر.

قال: بعضهم: إنه مشتقٌّ من أَلَه، وقال بعضهم: لا اشتقاقَ له وهو اختيارُ أكثر الفقهاء، وأصله عند من قال: إنه مشتق إله على وزن فِعَالٍ بمعنى المفعول؛ لأنه مألوهٌ من أَلَه بالفتح بمعنى عَبَد، أو بكسر اللام بمعنى تحيَّر؛ إذ العقول مُتحيرةٌ في معرفته، فعرّف بإدخال الألف واللام، فصار الإله على وزن أفعِلاء، فحُذفت الهمزةُ تخفيفاً كما في يرى، أو غير قياس عند الفرَّاء، ثم أُدغمت اللامان، فصار (الله)، فيكون الألف واللام لازمة له غير مستعمل بدونهما، ولذلك جاز الجمعُ بينهما وبين حرف النداء للزومهما في الكلمة؛ إذ لايقال: إله في السعة، وفي النداء يا الله.

والإله اسمٌ لكل معبودٍ حقّاً، أو باطلاً فغلِّب على المعبود بالحقِّ جُعل علماً له لغلبته، وهذا هو الأظهرُ؛ لأنه لا يوصف به غيره تعالى.

فإن قلت: الامتثال بحديثي الابتداء بالبسملة والحمدلة يحصل بذكر اللسان، بل بملاحظة القلب فما الحاجةُ إلى النَّقش في الكتاب؟

قلت: لمَّا ثبت للموجود العيني وجودات أربعةٌ وجود في العين ووجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة ناسبَ أن يُصدَّر كلُّ نوع من الوجود بوجود الحق في ذلك النوع؛ فأشار بذكر اسمه الشريف أولاً إلى أنَّ أول الوجودات العينيّة هو وجودُ الحق وأولَ المعارف حق معرفة الحق وأول الأذكار والنقوش ذِكرُ اسمه الشريف ونقشه. كذا ذكره بعض الفضلاء من «شرح الكفاية».

الحمدُ للهِ الوَهَّابِ للمُؤمنينَ سَبيلَ الصَّوابِ[١]، والصَّلاةُ[٢] والسَّلامُ على نَبيِّهِ مُحمَّدٍ الزَّاجِرِ عَنِ الإذْنَابِ، الحَاثِّ على طَلَبِ الثَّوابِ، وعلى آلِهِ[٣]

---

(١) أي: الصراط المستقيم، وهو الإيمان.

(٢) والصلاة: هي من الله تعالى الرحمةُ والمغفرة، ومن ملائكته الاستغفارُ، ومن عباده الدعاءُ، ومن الأنبياء الشفاعةُ.

فإن قيل: إن الله يصلِّي على فلان، والمراد منه إنزال الرحمة المقرونة بكمال عليه، وإذا قيل: إن الملائكة يصلون على فلان، فالمراد منه أنهم يستغفرون له، وإذا قيل: إن العباد يصلون على فلان، فالمراد منه: أنهم يدعون، فالصلاةُ مرفوعٌ معطوف على (الحمد لله).

والألفُ واللام فيه للجنس، أو الاستغراق أو للعهد، أي: حقيقةُ الرحمة، أو كلُّ رحمة، أو الرحمة المعهودة، أي: الكاملةُ.

والسلامُ في اللغة، أي: السَّلامة والبراءة من العيوب، وفي الاصطلاح: هو السلامة عن محنة الدارين؛ جمع بينهُما امتثالًا؛ لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والفرقُ بين الصلاة والسلام: أن السلام مخصوصٌ بالحيِّ، والصلاةُ مخصوص بالميت. والنبيُّ عليه السلام لا يخلو من أن يكون حياً، أو ميتاً؛ فإن كان ميْتاً كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وحيّاً مجازاً؛ كقوله عليه السلام: «المؤمنون لا يموتونَ، بل يُنقلون من دار الفناء إلى دار البقاء»

والصلاةُ في اللغة: الدعاء، فصلاتهُ على النبي عليه السلام تعظيمُ شأنه في الدنيا بإعلاء ذِكره وإظهارِ دعوته وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في أمَّته وتضعيف أجره ومثوبته.

وشرعاً: الأفعالُ المعلومة والأركانُ المخصوصة، ولكن حقيقة الصلاة تحريكُ الصَّلوين، أي: الفخِذين، ثم سُمّيت الأركان بها لتحريك الصلوين فيها، ثم سمِّي الدعاء صلاة تشبيهاً للداعي بالمصلّي في تخشُّعه، فيكون الصلاة في الدعاء إستعارة، وفي الأركان حقيقة، أو مجازاً مُرسلاً.

(٣) و(على آله)، أي: لمَّا أمر النبيُّ عليه السلام؛ بقوله: «إذا صلَّيتم عليَّ فعمِّموا» أَخذَ في الصلاة على آله وأصحابه على سبيل التَّبعِ (وعلى آله) معطوفٌ على (محمَّد).

والآلُ في الاصطلاح: الأهلُ، ولهذا قيل في تصغيره: أُهَيْلٌ. =

وأصحابِـه خَيـرِ الآلِ وخَيـرِ الأصحـابِ.

وبَعْدُ: فإنَّ العَربيَّةَ وسيلَةٌ إلى العُلُومِ الشَّرعيَّةِ، وأحَدُ أركانِها التَّصْريفُ؛ لِأَنَّهُ به يَصِيرُ القَليلُ مِنَ الأفعالِ كَثيراً، واللهُ المُوفِّقُ[1] والمُرشِدُ.

[أضرُبُ الأفعالِ]

الأفعالُ على ضَربَيْنِ: أصلِيٌّ[2]، وذُو زِيادَةٍ.

= واختلف العلماءُ في ألف (آل)؛ قال بعضهم: أصله: أَأْلٌ بهمزتين قُلبت الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم؛ أصلُه: أءدم بهمزتين.

وقال بعضُهم: إنها مُنقلبةٌ عن واوٍ؛ أصله: أول من آلَ يؤولُ؛ لأنَّ الانسان يؤولُ إلى أهله، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

وقال بعضهُم: إنها منقلبةٌ من الهاء؛ أصله: أَهْلٌ؛ لأنَّ تصغيره أُهيل قُلبت الهاءُ همزةً لتقارب مخرجِهما كما قُلبت الهمزةُ هاءً في قولهم: هراق؛ أصله: أراق.

(١) التوفيقُ: عبارةٌ عن جعْلِ الله تعالى فعلَ عباده موافقاً لما يحبُّه ويرضاه، وقيل: هو عبارةٌ عن الهداية إلى صراطٍ مستقيمٍ من غير سَبْقِ ضلالةٍ.

والرُّشدُ: هو عبارةٌ عن الهداية إلى صراط مستقيم بعدَ الضلالة.

(٢) قال: (أصليٌّ وذو زيادة) وهو بالجر بدل من قوله: (على ضربين) بدل البعض من الكلِّ، ويجوز بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أحدهما فعلٌ أصلي والثاني فعلٌ ذو زيادة، وإنما قدرنا الفعل تنبيهاً على أن القسم يجبُ أن يكون أخصَّ من الْمَقسم في التحقيق وإن جاز أن يكون أعم منه في الظاهر.

فإن قيل: فعلى كلا القراءتين، أيُّهما يرجح على الأخرى، وهل في العبارة شيء يدل على رجحانية إحدى القراءتين؟

قلت: قراءةُ الجرِّ أولى من الرفع؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقة إلى الضمة الحقيقة، وأما الدلالة في العبارة، فذلك عطفه بالواو، قَوْلَه: وذو زيادة على أصلي... إلخ.

فالأصليُّ[١]: ثُلاثِيٌّ، ورُباعِيٌّ[٢].

[الثُّلاثِيُّ المُجرَّدُ]

فالثُّلاثِيُّ: ما كان ماضِيهِ[٣] على ثلاثةِ أحرُفٍ[٤]، وهُوَ سِتَّةُ أبوابٍ.

[أبوابُ الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ]

الأَوَّلُ: فَعَلَ يَفْعُلُ[٥] بِفتحِ العَينِ في الماضِي وضَمِّها في الغابِرِ[٦].

الثَّانِي: فَعَلَ يَفْعِلُ بِفتحِ العينِ في الماضِي وكَسرِها في الغابِرِ.

الثَّالِثُ: فَعَلَ يَفْعَلُ بِفتحِها[٧] فيهما.

---

(١) أي: كلُّ فرد مما يصدق عليه مفهوم الأصلي يصدق عليه مفهومُ الثلاثي، أو مفهومُ الرباعي.

(٢) وجهُ الحصرِ فيهما هو أنَّ الفعلَ لا يخلو من أن يكون حروفه الأصلية إمَّا على وزن فَعَلَ، أو فعْلَلَ؛ فالأولُ يُسمَّى ثلاثياً والثاني يسمَّى رباعياً، ولم يبين المصنف من الفعل بناء الخماسي على الأصل لحصولِ الثِّقل في اللفظ وللتعادل راعَ في الفعل جانب المعنى، فاختير كونه ثلاثياً ورباعياً بخلافِ الاسم.

(٣) لا يقال: هذا التفسير لا يصدق على الماضي؛ إذ ليس للماضي ماضٍ؛ لأنَّ المراد أن الثلاثي نوع كان ماضيه كذا ووصف أفراده كـ(نَصَرَ) بالثلاثي مجازٌ.

(٤) أي: مفهوم الثلاثي وحقيقةُ أصله ما كان ماضيه مُشتملًا على ثلاثة أحرف فقط كـ(نصَرَ وكرُمَ).

فإن قيل: لمِ قدَّم الثلاثي على الرباعي في الوضع؟

قلت: ليوافق الوضعُ الطبعَ؛ لأن الثلاثي مقدَّمٌ على الرباعي طبعاً، وقيل: إنما قدَّم؛ لأن الثلاثي أصلٌ بالنسبة إلى الرباعي والرباعيُّ المجرَّدُ على مزيده لهذه العلة، وإنما قدَّم الثلاثي المجرد على مزيده؛ لأنَّ المجرد أصلٌ بالنسبة إلى الزائد، والأصلُ أولى بالتقديم.

(٥) أي: ما يُتصرف منه مطلقاً اسماً كان أو فعلًا.

(٦) الغبور من الأضداد يُطلق على الماضي والمستقبل، و اختاره ههنا للتفنُّن كما هو المقبولُ عند العقلاء.

(٧) وهذا البابُ معدولٌ في الحقيقة عن مكسور العين، أو مضمومها لأحدِ حرف الحلق، فبهذا يشهدُ قلةُ لغاته واستعماله. «إمعان الأنظار»

الرَّابعُ: فَعِلَ يَفْعَلُ بِكسرِها في الماضِي وفتحِها في الغابِر.

الخَامِسُ[١]: فَعُلَ يَفْعُلُ بِضمِّها فيهما.

السَّادِسُ: فَعِلَ يَفْعِلُ بِكسرِها في الماضِي والغابِرِ[٢]. وما كان مُخْتَصّاً بالبَابِ[٣]

---

(١) أخَّر الخامس لقلَّته بالنسبة إلى الرابع، واختصاصه باللازم.

فإن قلت: إنَّ رحُبَ من فعُلَ بضم العين مع أنه مُتعدٍّ في قولهم: (رحُبَتكَ الدَّار) إلى المفعول الذي هو الكافُ؟

قلت: أولاً: إنه في الأصل لازمٌ وتعديته لتضمُّنه معنى وسع ووسع مُتعدٍّ؛ فعلى هذا معنى (رحُبْتَكَ الدار) وسعتْكَ الدار.

وثانياً: إنه شاذٌّ لا يتعد به ولا ينتقض به القاعدة.

وثالثاً: إنه ليس بلازم، بل هو مُتعدٍّ بالباء؛ إذ أصله (رحبَتْ بكَ الدار)، فحذفت لكثرة الاستعمال، فصارَ من قَبيلِ الحذف والإيصال.

(٢) وأمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ ودَوِمَ يَدْوُمُ؛ بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر، فمن الشواذِّ في رأي، وقيل: من اللغات المتداخلة، وأما كَوُدَ يَكْوَدُ بضم الواو في الماضي وفتحها في الغابر فلغةٌ رديئةٌ على ما رواه الزمخشريُّ.

أخَّره عن الخامس مع أنه من فعِلَ مكسور العين لقلته بشهادة أنهم قالوا: إنه من الصحيح وارد على الشذوذ، وبيانُه أنهم لمَّا رأوا أربعةَ نوادر من الأفعال الصحيحة مُستعملةً بكسر العين فيهما، وهي: (حسِب يحسِب، ويئِس ييئِس، ونعِم ينعِم، ويبِس ييبِس).

وثمانية نوادر من المعتل مستعملة أيضاً كذلك، وهي: (ومِق يمِقُ مِقةً)، أي: عشِق، و(وفِقَ يفِقُ وفقاً) بمعنى المناسبة (ووثِقَ يثِقُ)، أي: اعتمد (وورِعَ يرِعُ)، أي: زَهِدَ (وورِمَ يرِمُ رِمةً) بمعنى التنفُّخ، و(وَرِثَ يرِثُ رِثةً ووراثةً)، و(ولِيَ يلِي)؛ بمعنى عقِبَ؛ فلا جَرَمَ وضعوا لهذه النوادر باباً مستقلاً. «تلخيص الأساس»

(٣) أراد بالاختصاص إتيانُ فعلٍ من هذا الباب بطريقِ إطلاق اسمِ الملزوم على اللازم، أي: لايجيء فعلٌ من الباب الثالث إلا بوجودِ أحدٍ من حروف الحلق في عينه، أو لامهِ ليحصُل العدالةُ بين أخويه؛ نحو: (رضَحَ يرضَحُ ولهَبَ يَلْهَبُ، ورَعَبَ يرعَبُ، وزَغَدَ يزغَدُ، وزَرَأَ يَزْرَأُ).

الثَّالثِ لا يكونُ إلَّا عينُهُ أوْ لَامُهُ(١) حَرفٌ مِنْ حُروفِ الحَلْقِ(٢) إلَّا أبَى(٣) يَأْبَى، وهُوَ

---

(١) أي: لا يوجد ذلك المختصُّ على حالٍ وصفةٍ إلا بوجود أحدٍ من هذه الحروف في عينه، أو لامه.

(٢) والسرُّ في ذلك أن الباب بالفتحِ في الماضي والمضارع يكونُ في كمال الخفَّة، ولا يكون مُعادلًا لأخواته، فاشتُرطَ وجودُ حرف ثقيلٍ في عينه، أو لامه ليحصُل التعادلُ.

فإن قيل: لمَ لمْ يشترط كونُ حرف الحلق في فائه؟

قلت: لعدم الفائدة، وهي: حصولُ التعادل بوجود حرف ثقيل مع الحركة ولو شُرط كونه في الفاء لا يبقى هذا في مضارعه لكونه ساكناً فيه.

(٣) استثناءٌ من فاعل لا يكونُ بملاحظة الاستثناء الأول؛ تقديرهُ: كلُّ مختصٍّ بالباب الثالث عينه، أو لامه أحدٌ منها إلا أبَى يأبَى «روح الشروح»

قال: إلا أبَى يأبَى شاذٌّ؛ **أقولُ:** هذا إشارةٌ إلى جوابِ سؤال مقدَّرٍ تقديره أن يقال: إن أبى يأبَى قد جاء بفتح العين فيهما مع أن حروفَ الحلق مفقودٌ منه؟

فأجاب عنه بقوله: شاذٌّ، ثم الشاذُّ هو: الذي يجيءُ في كلام الصرفيين على خلاف القياس، وقيل: هو الذي يجيءُ مُخالفاً على القواعد المقرَّرة في الفعل، ولا يُعتدُّ به ولا يُقاسُ عليه شيءٌ.

وقد أجابَ بعضُ الفضلاء عن هذا السؤال: بأن يُقال: إن أبى يأبى بمعنى منَع يمنَعُ، فحُمل عليه كما حُمل يذرُ على يدعُ في قلب كسرته إلى الفتحةِ؛ لكونه بمعنىً، ولا يُقالُ: كيف يكونُ شاذاً، وقد جاء في كلام الفصيح بقوله عز وجل: ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلَّآ اَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، لأنا نقول: كونُه شاذاً لا يُنافي وجوده في الكلام الفصيح؛ لأنهم صرَّحوا بأن الشاذ يأتي في كلام العرب على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مخالفٌ للقياس دونَ الاستعمال؛ نحو: اسْتَحْوَذَ في عدم الإعلال، ونوعٌ عكسُه، ونوعٌ مخالفٌ للقياس والاستعمال معاً؛ نحو: دُئِل؛ وهي دُويبةٌ شبيهةٌ بابن العُرسِ ووُعِل، وهي ضَبْيةٌ، والنَّوعان الأوَّلان مقبولان عندهُم، والنوعُ الأخير مرفوضٌ ومتروكٌ في كلامهم، وأمَّا بقَى يبقَى فلغةُ طيء؛ إذ أصلُه بالكسر في الماضي، فقلبوه فتحةً، ثم قلبوا اللام ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وهذا قاعدتهم وأما: فنَى يفنَى وقلَى يقلَى فلغةُ بني عامرٍ، لكنَّ الكسرَ فيهما أفصحُ، وأما ركَن يركَن بفتح العين في الماضي والمضارع، فمنِ اللغات المُتداخلة أصلُهما (ركَنَ يركُن) بفتح العين في الماضي وضمِّها في الغابر، أو (ركِن يركَنُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، فأخذَ الماضي من =

شَاذٌّ[١]. وحُروفُ الحَلقِ سِتَّةٌ:

الحَاءُ، والخَاءُ، والعينُ، والغَينُ، والهَاءُ، والهمزةُ[٢].

[الفعلُ الرُّباعيُّ وملحَقاتُه]

والرُّباعيُّ: ما كان ماضِيهِ على أربعَةِ أحْرُفٍ[٣].

وهُوَ بابُ فَعْلَلَ[٤] وهُوَ بابٌ واحِدٌ.

وقد يكونُ[٥] سِتَّةُ أبوابٍ[٦]، يُقالُ لَها: المُلْحَقُ بالرُّباعيِّ.

وهُوَ بابُ فَوْعَلَ؛ نحوُ: حَوْقَلَ[٧].

وفَعْوَلَ؛ نحوُ: جَهْوَرَ[٨].

= اللغة الأولى والغابر من اللغة الثانية، فصار (ركَنَ يركَنُ) بفتح العين فيهما وقيل: (ركَن يركَنُ) بفتحهما محمولٌ على (منَعَ يمنَعُ) حملَ نقيضٍ على نقيضٍ؛ كلُّها من «شرح المقصود» المسمى بـ «الشكرية».

(١) وبالجملة، فالشاذُّ ما يكون بخلاف القياس وإن كثر وقوعه وأما النادر، فما قلَّ وقوعه وإن كان على القياس، والضعيفُ ما لم يثبت على ألسنة الفُصحاء. «إمعان الأنظار»

(٢) **فإن قيل**: لمَ لمْ يُعد الألف مع كونه من حروف الحلق؟

قلت: لعدم أصالته في غير الحرف والاسم الغير المُتمكِّن. «روح الشروح»

(٣) أي: على أربعة أحرف أصولٍ بقرنية أنه قسمٌ من الأصليِّ.

(٤) يجيء مُتعدياً ولازماً.

(٥) أي: قد تُوجدُ ستةُ أبواب موازنةً لفعلل، وهذه الستةُ من ذي الزيادة على الثلاثيِّ.

(٦) بزيادة حرفٍ واحدٍ على الثلاثي المجرَّد.

(٧) أصله: حَقَل، أي: ضعُفَ وهرُمَ.

(٨) أصله: جَهَرَ؛ يُقال: جهرَ بالقول؛ رفعَ به صوتَه، وبابُه قطَعَ.

وفَيْعَلَ؛ نحوُ: بَيْطَرَ[١].

وفَعْيَلَ؛ نحوُ: عَثْيَرَ[٢].

وفَعْلَى؛ نحوُ: سَلْقَى[٣].

وفَعْلَلَ؛ نحوُ جَلبَبَ[٤].

[المَزِيدُ فيه وأنواعُهُ]

وأمَّا المَزِيدُ فيه، فَنَوعانِ:

مَزِيدٌ[٥] على الثُّلاثيِّ، ومَزِيدٌ[٦] على الرُّباعيِّ.

فَمَزِيدُ الثُّلاثيِّ أربعَةَ عَشَرَ بَاباً، وهِيَ[٧] ثلاثةُ أنواعٍ:

رُباعيٌّ[٨]، .....

---

(١) أصله: بطَرَ؛ البطرُ: شدَّةُ المرح، وبَيْطَر، أي: شقَّ.

(٢) يقال: عثَرَ عليه عُثوراً، أي: اطَّلعَ، ويُقالُ: عَثير عِثياراً، أي: زلَّ.

(٣) وكُتب ألف سلَقى على صورة الياء؛ للدلالة على أنه مقلوبٌ منها.

فإن قيل: لم أُعِلَّ بقلبه دون الأفعال السابقة؟

قلت: لِمَا تقرَّر من أن الملحق يجبُ أن يكون مثلَ المُلحق به ولو أُعلَّ فيها لزال هذا، وأمَّا في سلقى فلا.

وأصله: سلَقَ؛ يُقالُ: سلقَهُ بالكلام إذا أذاهُ بشدَّة القول، وسلقَتُ رجلاً إذا أوقعتَه على قفاه.

(٤) أصله: جَلَبَ؛ يقال: جَلْبَبَ إذا لَبِسَ الجِلْبَابَ.

(٥) أي: أحدُهما حاصلٌ بالزيادة على الثلاثي، وثانيهما حاصلٌ بالزيادة على الرباعي.

(٦) أي: النوعُ الثاني فعلٌ مزيدٌ على الرباعي شيء.

(٧) أي: الأبوابُ المزيدُ على الثلاثي.

(٨) أي: النوعُ الأولُ رباعيٌّ، والنوعُ الثاني خُماسيٌّ، والنوع الثالث سُداسيٌّ؛ لأن المزيد فيه إمَّا حرفٌ =

وخُماسيٌّ[١]، وسُداسيٌّ.

فالرُّباعيُّ[٢] على ثلاثةِ أبوابٍ:

أَفْعَلَ[٣]، وفَعَّلَ[٤]، بِتَشدِيدِ[٥] العينِ، وفَاعَلَ[٦].

= واحدٌ، أو حرفان، أو ثلاثةُ أحرف، فإن كان الأول فهو رباعيٌّ، وإن كان الثاني فهو خماسيٌّ، وإن كان الثالث فهو سداسيٌّ، ولم أزدْ أكثر من ثلاثة أحرف لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل ولئلا يلزم الثِّقل، أو لئلا يذهبَ العقلُ إلى أنه كلمتان رُكِّبَ أحدهما مع الآخر. «الشكرية»

(١) بضم الخاء منسوبٌ إلى خمسةٍ، والسداسي كذلك بضم السين منسوبٌ إلى ستة على طريق الشاذِّ، وإلا فالقياسُ في المنسوب إلى الخمسِ خَمْسيٌّ بفتح الخاء، وفي المنسوب إلى ستة سِدسيٌّ بكسر السين الأول، ثم إعرابُها إما بالجرِّ على كونها بدل البعض من الكلِّ، وإما بالرفع على كونها خبراً عن مبتدأ محذوف.

(٢) أي: الفعل الرباعي من الأنواع الثلاثة على ثلاثة... إلخ.

(٣) أي: البابُ الأولُ أفعل نحو: (أَكْرَمَ أصلُه: كَرُمَ) والهمزةُ فيه زائدةٌ ومكسورة في مصدره فرقاً بين جمعه ومُفرده، ولم يعكس الأمرَ؛ لأن الجمعَ أثقلُ والفتحَ أخفُ، فأُعطي الأخفُّ على الأثقل للتعادل، وهذا الباب يجيء للتعدية واللازم لكن التعدية فيه غالبٌ.

(٤) الباب الثاني من الأبواب الثلاثة؛ فعَّلَ؛ نحو: فرَّح؛ أصلُه فرِحَ بكسر العين، فزِيدتِ الراءُ بين الفاء والعين وأُدغمت في الراء.

(٥) الباءُ متعلقٌ بمحذوف تقديره: اقرأ قولَنا: فعَّلَ بتشديد العين، وهذا الباب يجيءُ للتكثير غالباً ويجيءُ للتعدية واللازم، بلا تكثيرٍ أمَّا التكثيرُ فهو لا يخلو إمَّا في الفعل، فعند ذلك يشتركُ بين اللازم والمتعدي؛ نحو: حوَّلت؛ لكثرة الحَوَلان وهو لازم، وطوَّفتُ لكثرة الطواف؛ وهو مُتعدٍّ وإمَّا في الفاعل، فعند ذلك يكون بناؤه لازماً فقط؛ نحو: موت الابل أي: كثر موتها وإما في المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو: قطَّعتُ الثيابَ وغلَّقتُ الأبوابَ. «المطلوب وغيره»

(٦) أي: الباب الثالث من الأبواب الثلاثة؛ فاعَلَ نحو: (قاتَلَ؛ أصله: قتَل) فزيدت الألف بين الفاء والعين، فصار قاتل.

والخُماسِيُّ[١] خمسةُ أبوابٍ:

انْفَعَلَ[٢]، وافْتَعَلَ[٣]، وافْعَلَّ بِتشديدِ اللَّامِ، وتَفَعَّلَ بِتشديدِ العينِ، وتَفَاعَلَ[٤].

والسُّداسِيُّ سِتَّةُ أبوابٍ:

اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ بِتشديدِ الواوِ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَالَّ بِتشديدِ اللَّامِ.

[أبوابُ الرُّباعيِّ المزيدِ فيه]

ومزيدُ الرُّباعيِّ ثلاثةُ أبوابٍ:

افْعَنْلَلَ، وافْعَلَلَّ بِتشديدِ اللَّامِ الأَخيرةِ، وتَفَعْلَلَ.

❁❁❁

---

(١) أي: من الأنواع الثلاثة خمسةُ أبوابٍ: انفعل... إلى آخره.

(٢) أي: البابُ الأول: انفعل؛ نحو: انْقَطعَ أصله: قَطَعَ، فزيدت الهمزة والنون في أوله وبناؤه للازم؛ لأنَّ معناه حصولُ الأثر في نفس الفاعل وثبوته فيها.

(٣) أي: البابُ الثاني من الأبواب الخمسة: افْتَعَلَ؛ نحو: اجتَمعَ؛ أصلُه: جَمَعَ بفتح العين فزيدت الهمزةُ في أوله والتاءُ بين الفاء والعين، وهذا البابُ مُشتركٌ بين اللازم والمتعدي، وافْعَلَّ، أي: الباب الثالث من الأبواب الخمسة افعلَّ؛ نحو: احْمَرَّ أصلُه: حَمُرَ بضم العين فزيدت الهمزةُ في أوله وكُرر لامه، وهذا البابُ للون والعيب؛ وتفَعَّلَ، أي: البابُ الرابع من الأبواب الخمسة تَفَعَّلَ؛ نحو: تَكَسَّر أصلُه: كسَرَ بفتح العينِ؛ فزيدت التاءُ في أوله وشُدِّد عينه وهذا الباب مُشتركٌ بين اللازم والمتعدي. «الشكرية»

(٤) أي: البابُ الخامسُ من الأبواب الخمسة: تَفَاعَلَ؛ نحو: تَباعَدَ؛ أصلُه: بَعُدَ... إلخ، وهذا البابُ للمُشاركة بين الاثنين فصاعداً.

فإن قلت: ما الفرقُ بين فاعَلَ وتفاعَلَ؛ حيثُ كان بناؤهما للمشاركة؟

قلت: بأن البادي بالفعل في فاعل معلومٌ دون تفاعلَ. «المطلوب»

فصلٌ[١]

في الوُجوهِ[٢] التي اشتدَّتِ الحَاجةُ إلى إخراجِها مِنَ المصدرِ[٣]

وهِيَ سِتَّةٌ:

الماضِي، والمضارعُ، والأمرُ، والنَّهيُ، واسمُ الفاعلِ، والمفعولِ.

[مصدرُ الثلاثيِّ المجرَّدِ]

فأمَّا المصدرُ فَلا يَخلُو مِن أن يكونَ مِيمِيّاً[٤]، أو غيرَ مِيمِيٍّ[٥].

فإنْ كان غيرَ مِيمِيٍّ، فهُوَ سَماعيٌّ[٦].

---

(١) أي: هذا فصلٌ، وهو في اللغة: مصدرٌ بمعنى الفاصِل، وهو في عُرفهم: ما يُفرّقُ بين النوعينِ من الكلام.

(٢) أي: في الكلمات التي اشتدَّت... إلخ.

(٣) أي: من مصدر الثلاثي؛ إذ مصدر غير الثلاثي مشتقٌّ من الماضي باتِّفاقٍ من الفريقينِ.

فإن قيل: لمَ اقتضتِ الحاجةُ إلى إخراج هذه الوجوه من المصدر؟

قلت: لضبطِ صيغِها ولكثرةِ فروعها.

(٤) والمرادُ بالميميِّ: ما يكونُ في أوله ميمٌ زائدٌ؛ نحو: مَقْتَل، وأمَّا نحو: منٌّ ومدٌّ غيرُ ميميٍّ عُرفاً.

وبغير الميميِّ: ما لا يكون كذلك؛ نحو: ضَرْبٌ وشَتْمٌ وأَمْنٌ ومَوْتٌ.

(٥) قدَّم المصنف في اللفِّ المصدرَ الميميَّ لكون مفهومه وجودياً، وفي النشر غيرَ ميمي إخراجاً من البَيْنِ؛ لأنه سماعيٌّ غير داخل تحت الضابط، والمزيدات خارجةٌ عن البحث، ولذا أطلق قوله: سماعي، ولم يُقيِّد بقوله: إن كان ثلاثياً. «روح الشروح»

(٦) أي: مقصورٌ على السماع، والمرادُ من السَّماع هو ما كان محفوظاً على ما جاء من العرب، فلا يُقاسُ عليه شيءٌ؛ لأن السماع يُنافي القياس، هذا في مصدر الثلاثي المجرَّد، وأمَّا في المصدر من غير الثلاثي، فهو قياسٌ في الكلِّ؛ نحو: فعْلَلَ فَعْلَلَة وأفْعَلَ إفْعَالاً واسْتَفْعَل اسْتِفْعالاً وافْعَنْلَلَ إفْعِنلالاً إلى غير ذلك من الأمثلة.

ونَعْنِي بالسَّماعيِّ: أَنَّهُ يُحْفَظُ كُلُّ مَصدرٍ على ما جَاءَ مِنَ العربِ[١] ولا يُقاسُ عليه[٢]؛ لِأَنَّهُ لا قِيَاسَ لِمصدرِ الثُّلاثيِّ[٣].

ومصدرُ غيرِ الثُّلاثيِّ قِياسيٌّ[٤].

فإنْ كان مِيمِيّاً، فيُنْظَرُ في عينِ الفعلِ المضارعِ؛ فإنْ كان مفتوحاً أوْ مضموماً، فالمصدرُ المِيمِيُّ والزَّمانُ والمَكانُ منه: مَفْعَلٌ؛ بِفتحِ المِيمِ والعينِ وسكونِ الفاءِ[٥] إِلَّا ما شَذَّ.

نحوُ: المَطْلِعِ[٦]، والمَغْرِبِ، والمَسْجِدِ، والمَنْسِكِ، والمَشْرِقِ، والمَجْزِرِ،

---

(١) الظاهرُ أن يُقال: ونعني بالمصدر السَّماعيِّ كلَّ مصدرٍ... إلخ، فلا بُدَّ من تأويل إما في الأول، أي: نعني بكون المصدر سماعياً، أو في الثاني، أي: نعني بالمصدرِ السماعيِّ أنه يحفظ... إلخ، فتأمل، أو المرادُ من الحفظ الذِّكرُ على وجه اللزومِ «إمعان الأنظار»

(٢) أي: لا يجري القياس على ذلك المصدر.

(٣) لتعذُّر ضبطه لكثرته حتى قيل: إنَّ مصدر الثلاثيَّ لا يمكن تعداده، وإن كان يرتقي عند سِيبَوَيه إلى اثنين وثلاثين باباً على ما هو المذكور في «المراح»

(٤) لعدم تعذُّر ضبطه؛ لأنَّ مصدره على طريق واحد، ثُم أوزانُ مصدر الثلاثي على ما وجدت أحد وأربعون يندرجُ بعضُها في بعض: فعل بحركات الفاء وسكون العين، وفعلة كذلك، وفعلى كذلك، وفعلان كذلك، وفَعَلان بفتحتين، وفَعل؛ بفتح العين وحركات العين، وفَعِل بالفتح وكسر العين، وفَعلة بفتح العين وكسرها، وفعال بحركات وفعالة كذلك، وفعالية بالفتح، وفعيل... إلى آخره على ما في «روح الشروح»

(٥) لدفع توالي أربع حركات، وإنه قريب بسبب التوالي؛ أعني: الميم تفتح، ومَشرَب من المفتوح، ومَدخَل من المضموم.

(٦) **المطلِع** بكسر اللام؛ من (طلَعَ يطلُعُ) بضم العين في المضارع: لمكان طلوع الشمس وزمانه، ويصلحُ للمصدر الميمي أيضاً.

والمغرِب بكسر الراء؛ من (غرَب يغرُب) بضم عين الفعل المضارع: لمكان غروب الشمس، وزمانه =

والمَسْكِنِ، والمَنْبِتِ، والمَفْرِقِ، والمَحْشِرِ، والمَسْقِطِ والمَجْمِعِ بِكسرِ العينِ وإنْ كان القياسُ الفتحَ.

= وللمصدر الميمي.

والمسجِد بكسر الجيم؛ من (سجَدَ يسجُدُ) بضم عين الفعل في مضارعه: لمكان السجدة وزمانه وللمصدر الميمي؛ هذا على مذهب سِيبَوَيه.

والمنسِك بكسر السين؛ من (نسَكَ ينسُكُ) بضم عين الفعل في مُضارعه: لمكان النُّسك وزمانه، وهو العبادةُ وللمصدر الميمي.

والمشرق بكسر الراء؛ من (شرَقَ يشرُق) بضمِّ عين الفعل في مضارعه: لمكان شروق الشمس وزمانه، وللمصدر الميمي.

والمجزِر بكسر الزاي؛ من (جزَر يجزُرُ) من الباب الأول: لمكان الجَزْرِ وهو نَحْرُ الإبلِ.

والمسكِن بكسر الكاف؛ من (سكَن يسْكُنُ) من الباب الأول: لمكان السكون وزمانه وللمصدر الميمي.

والْمَنبِت بكسر الباء؛ من (نَبَتَ ينبُتُ) بضم عين الفعل في مضارعه: لمكان النباتِ وزمانه وللمصدر الميمي.

والمفرِق بكسر الراء من (فرَق يفرُقُ) بضم عين الفعل في مُضارعه، ومَفْرِق الرأس وسطُه؛ وسمِّي به لأنه موضعُ مفْرِق الشعر.

والمحشِر بكسر الشين؛ من (حشَر يحشُر) بضم عين الفعل في مضارعه: لمكان الحشر وزمانه وللمصدر الميمي.

والمسقِط بكسر القاف؛ من (سقَطَ يسقُطُ) بضم عين الفعل في مُضارعه: لمكان السقوط وزمانه وللمصدر الميمي.

والمجمِع بكسر الميم؛ من (جمَعَ يجمَعُ) بفتح عينِ الفعلِ في مضارعه: لمكان الجَمْعِ وزمانه وللمصدرِ الميميِّ.

ليس غرضُ المصنف الحصر على هذه الأمثلة؛ لوجود مَحْمِدة ومَظِنَّة وغيرهما كما هو المعلومُ من إتيان قوله: نحو في قوله: (نحو المطلع... إلخ). «المطلوب»

وإنْ كَانَ[١] مكسوراً، فالمصدرُ الميميُّ منه مَفْعَلٌ؛ بفَتْحِ المِيمِ والعينِ وسكونِ الفَاءِ إلَّا المَرْجِعَ[٢] والمَصِيرَ، فإنَّهُمَا مَصْدَرَانِ، وقد جَاءَا بِكسرِ العينِ، والزَّمانُ والمَكانُ منه[٣] بِكسرِ العينِ.

هذا[٤] في الصَّحيحِ والأجوفِ[٥] والمضاعَفِ والمهموزِ.

وأمَّا في النَّاقصِ[٦]، فالمصدرُ والزَّمانُ والمَكانُ منه: مَفْعَلٌ؛ بِفتحِ المِيمِ والعينِ مِن جميعِ الأبوابِ[٧]، وفي المُعتلِّ الفاءِ[٨]: مَفْعِلٌ؛ بِكسرِ العينِ مِن جميعِ الأبوابِ[٩].

واللَّفيفُ المَقرونُ كالنَّاقصِ[١٠].

---

(١) أي: ذلك المضارع مكسور العين.

(٢) استثناءٌ من قوله: (مَفْعَل بفتح العين والميم) يعني: هما مصدران ميميانِ قد جاءا بكسرِ العين فيهما على وزن اسم مكان مع أنهما من باب يفعِلُ بكسر العين، فيكونُ مخالفاً للقياس وليس شاذاً. «الشكرية» يردُ على الحَصْرِ: المَهْلِك والمَبِيع: المصدران وغيرهما؛ اللهم إلا أن يقال: مرادُه ليس الحصر، بل في كلامه اكتفاء، أي: المرجعَ والمصيرَ وغيرهما.

(٣) أي: مما كان مكسورَ العين.

(٤) أي: الأحكامُ المذكورةُ من مجيء وزن مَفْعَل في المصدر الميميِّ والزمان والمكان ما كان عينُه مفتوحاً، أو مضموماً وعلى وزن مفْعَل في المصدر الميمي، ومفْعِل بكسر العين في الزَّمان والمكان جارٍ وواقعٍ في الفعل الصحيح والأجوف... إلخ.

(٥) سواء كان مهموز الفاء، أو اللام، أو لا وسواء كان واوياً، أو يائياً.

(٦) سواءٌ كان مهموز الفاء أو العين أو لا، وسواء كان واوياً أو يائياً. «إمعان الأنظار»

(٧) أي: سواء كان عين مضارعه مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً.

(٨) أي: غير المضاعف وهو الذي كان فاؤه حرف علة.

(٩) أي: سواء كان عين مضارعه مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً.

(١٠) أي: في مجيء المصدر الميمي والزمان والمكان على وزن مَفْعَل بفتحِ العين والميم من جميع الأبواب؛ نحو: مَطْوًى من يَطوي.

واللَّفيفُ المَفروقُ[١] كالمعتلِّ الفاءِ[٢].

[مصدرُ الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه]

وإن كان الفعلُ[٣] زائداً على الثُّلاثيِّ، فالمصدرُ الميمِيُّ والزَّمانُ والمَكانُ والمفعولُ[٤] مِنْ كُلِّ بابٍ يكونُ على وَزْنِ مضارعِ المجهولِ مِنْ ذلك البَابِ، إلَّا أنَّكَ تُبَدِّلُ[٥] حَرفَ المضارَعةِ بالمِيمِ المضمومةِ، والفاعلُ منه[٦] بِكسرِ العينِ[٧].

[الفعلُ الماضِي]

وأمَّا الماضِي[٨] فَلا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ الفعلُ مَعرُوفاً، أوْ مجهولاً[٩].

---

(١) وهو الذي كان فاؤه ولامه حرف علة.

(٢) أي: في المجيء الثلاثة على وزن مَفْعِل بكسر العين من جميع الأبواب؛ نحو: موقٍ من يَقِي بالكسر.

(٣) سواء كان رباعياً مجرداً، أو مزيداً عليه وعلى الثلاثي، وسواء كان صحيحاً، أو مهموزاً، أو مضاعفاً، أو مُعتلاً، أو لازماً، أو مُتعدياً.

(٤) أي: وكذا اسم المفعول من كلِ بابٍ زائدٍ على الثلاثي.

(٥) أي: لكن الفرق بينهما عندك أن تُبَدِّل... إلخ.

(٦) أي: من الزائد على الثلاثيِّ فلا يُشترك، بل هو بكسر العين... إلخ.

(٧) أي: بكسرِ ما قبلَ الأخير الذي هو عينٌ في الثلاثي، وذلك؛ لأن الفاعل مأخوذٌ من معلومِ المضارع وهو بكسرِ ما قبل الآخر. «روح الشروح»

فإن قلت: لمَ لمْ يُعكسِ الأمرُ؟

قلتُ: ليوافق كلٌّ منهما حركةَ ما اشتق منه وهو المعلوم والمجهول.

(٨) سواءٌ كان ثلاثياً أو رباعياً أو مزيداً عليهما، وسواءٌ كان لازماً أو متعدياً، وسواء كان صحيحاً أو معتلاً أو مضاعفاً أو مهموزاً.

(٩) أي: غير معلوم وغير مبنيٍّ للفاعل، وهو ما لم يُسمَّ فاعله. =

فإنْ كان معروفاً، فالحرفُ الأَخيرُ مِنَ الماضِي[١] مَبْنِيٌّ[٢] على الفَتحِ[٣] في الواحدِ والتَّثنيةِ[٤]؛ سَوَاءٌ كان مذكَّراً، أوْ مؤنَّثاً. ومضمومٌ[٥] في جمعِ المذكَّرِ الغائبِ.

وساكنٌ[٦] في البَوَاقِي[٧] مِنْ جميعِ الأبوابِ.

= اعلم: أن تسمية الفعل معروفاً، أو مجهولاً وغائباً ومخاطباً ومتكلِّماً مجازٌ لغويٌّ من قَبيل إطلاق اسم اللازم، وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعلُ «المطلوب» و«إمعان الأنظار»

(١) أي: من الفعل الماضي المبني للمعروف مبني على الفتح.

(٢) المبنيُّ: ماكان حركته وسكونه لا بعامل. «القواعد»

واعلم: أن المبنيَّ في الأفعال اثنان لازمٌ وعارضٌ، واللازمُ في الماضي والأمر بغير اللام؛ لأن الماضي مبنيٌّ في المعروف والمجهول من جميع الأبواب؛ نحو: (نَصَرَ، وأَكْرَمَ، وافْتَعَلَ، واسْتَفْعَلَ) وغيرها، والأمرُ على السكون كذلك. «قواعد التصريف»

(٣) أي: الفتح اللفظي، أو التقديري؛ ليشملَ نحوَ: رمَى.

هذا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ولم يُبنَ على السكون مع أنهُ الأصلُ، فالبناء لمشابهته المُعرب في الجملة؛ لوقوعه صفة للنكرة كاسم الفاعل؛ مثل: مررتُ برجلٍ ضاربٍ وضَرَبَ، واختِير الفتحُ؛ لأنه أخ السكون. «إمعان الأنظار»

(٤) أي: الغائبين مذكراً كان، أو مؤنثاً في تعميم الواحد والتثنية على عدم كونهما؛ كما هو المُشاهد في بعض النُّسخ وأمَّا على تقدير وجودهما، فحينئذ لا يحتاج إلى هذا التقدير، بل يكون هذا القول قيداً لكل منها.

(٥) وهذا أيضاً يعمُّ اللفظي والتقديري ليشمل نحو: غَزَوا. «إمعان الأنظار»

(٦) أي: الحرف الأخير ساكن لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه، فإن النون والتاء فيها ضمير الفاعل، فلو لم يسكن ما قبله وهو آخر الفعل يلزم توالي أربع حركات فيما هو في حُكم كلمةٍ واحدةٍ، وأنه مهجور واختير ما قبل الضمير للإسكان؛ لأن الآخر محل التغيير ولأنه مجاور لما يلزم منه التوالي فإسكانه أولى. «روح الشروح»

(٧) وهي جمع المؤنث الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقاً والمتكلمين.

والحرفُ الأوَّلُ منه مفتوحٌ[١] مِنْ جميعِ الأبوابِ[٢]، إلَّا مِنْ أبوابِ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ التي في أوَّلِها همزةُ الوَصلِ[٣].

[همزةُ الوَصلِ]

وهمزةُ الوَصلِ تَثْبُتُ في الِابتداءِ وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ.

وهمزةُ الوصلِ[٤]: همزةُ ابْنٍ، وابْنَمٍ، وابْنَتٍ، وامْرِئٍ، وامْرَأَةٍ، واثْنَيْنِ، واثْنَتَيْنِ، واسْمٍ، واسْتٍ، وايْمُنٍ[٥]،.....

---

(١) لأنَّ الابتداء محل الخِّفة خصوصاً في الفعل الثقيل معنى.

(٢) أي: الحكم المذكور من فتح الآخر ومن ضمه ومن سكونه مُطَّردٌ في الثلاثي والرباعي والمزيد عليهما.

وهمزة القطع على تسعةِ أقسام؛ أحدهما بابُ الإفعال؛ مثل: أَكرم، والثاني همزة المتكلم في كل باب، والثالثُ همزةُ الجمع؛ كأَفْعُلٍ وأَفْعَالٍ وغيرهما، والرابعُ همزةُ الاستفهام؛ مثل: أَرَجُلٌ في الدار؟ والخامسُ: همزةُ اسم التفضيل، والسادسُ: همزةُ اسمِ الجلال إذا نودي بـ(يا)؛ مثل: يا الله، والسابعُ: همزةُ الصفة المُشبهة؛ نحو: أَحْمَرُ وأَخْضَرُ وغيرهما، والثامنُ: همزةُ نفس الماضي؛ نحو: أَخَذَ وأَكَلَ، والتاسعُ: الهمزةُ المتصلةُ بلام التعريف.

والفرقُ بين همزة الوصل وهمزةِ القطع فإن تثبتُ الهمزة بالتصغير فهي همزةُ قطع، وإن سقطت فهي همزةُ وصلٍ؛ نحو همزةُ ابن؛ لأن تصغيره بُني، وابن أصله بَنَو بفتحتين حُذفت الواو على غير قياس وعُوِّض الهمزةُ عنها. «المطلوب»

(٣) الأصل فيها الكسرُ، فيكونُ أول الماضي مكسوراً لذلك، ثم أراد بيان مواضع همزة الوصل ليعرف أن ما عداها همزةُ قطع، فقال: وهمزةُ الوصل... إلخ.

(٤) وإنما سُمِّيت همزةُ الوصل وصلًا؛ لأنه يُتوصَّلُ بها النطق بالساكن.

(٥) وأما أيمُنٌ؛ جمعُ يمينٍ، وألفه للقطع لا للوصل لكثرة.

قوله: أَيْمُن هو مفردٌ عند البصريين بوزن أفْعُلٍ بفتح الهمزة وسكون الياء وضم الميم وعند الكوفيين جمعُ يمينٍ. «القواعد»

وهمزةُ الماضِي، والمصدرِ[١]، والأمرِ مِنَ الخُماسِيِّ والسُّداسِيِّ، وأمرِ الحاضِرِ مِنَ الثُّلاثِيِّ[٢]، والهمزةُ المُتَّصِلةُ بِلامِ التَّعريفِ[٣].

وهمزةُ الوصلِ مَحْذُوفَةٌ[٤] في الوصلِ، ومكسورةٌ[٥] في الإبتداءِ[٦]، إلَّا ما اتَّصَلتْ بِلامِ التَّعريفِ، وهمزة ايْمُنٍ، فإنَّهُما مفتوحتانِ[٧] في الإبتداءِ[٨].

---

(١) أي: همزة المصدر الذي كانت في أول ماضيه همزة كهمزة في: اكراماً وانقطاعاً واستخراجاً واقشعراراً، وغيرها.

(٢) سواء كان عينُ مضارعه مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً؛ نحو: اِعْلَمْ، وانْصُرْ، واضْرِبْ؛ إلا أن ما كان مضارعه مضموماً لا يكون همزته مكسورة وإن كانت همزة وصل. «المطلوب»

(٣) مثل: الغُلام والفَرَس، وهذا القولُ احترازٌ عن الهمزة المتصلة.

(٤) **فإن قلت:** لِمَ تُحذف الهمزةُ عند الوصل؟

قلت: لحصول الغرض بدونها، وهو إمكان الابتداء بالساكن. «الشكرية»

(٥) **فإن قلت:** لِمَ لَمْ تحذف همزةُ الوصل عن الخطِّ؟

قلت: لئلا يلتبسَ بعضُ الأفعال بعضاً لا سيّما عند ترك الأعجام.

فإن قلت: لِمَ كُسرت همزةُ الوصل؟

قلت: لأنها زيدت ساكنة والساكنُ إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر. «الشكرية»

والأصلُ في همزة الوصل الكسرُ لا الفتح والضم، فيكون مكسوراً، وهي تسعةُ أبواب من المزيد الثلاثي؛ نحو: الانفعال والافتعال والافعلال من الخماسية، والاستفعال والافعيعال والافعوال والافعنلال من السُّداسية، ومن مزيد الرباعي الافعنلال أيضاً والافعلال.

(٦) لأنَّ الأصلَ في همزة الوصل الكسر، وذلك؛ لأن همزة الوصل ساكنة والأصل في تحريك الساكن الكسرُ.

(٧) أما كونُ همزة ايمُنْ مفتوحاً فلكونهِ جمعَ يمينٍ وهمزتها للقطع في أصل الوضع، ثم جُعلت للوصل لكثرةِ استعمالها، وأما همزة التعريف فلكثرة استعمالها أيضاً تحرك بأخفِّ الحركات وهو الفتحُ. «المطلوب»

(٨) لكثرة الاستعمال، وعند الخليل الهمزةُ في لام التعريف للقطع وسقوطها في الوصل لكثرة الاستعمال.

وما[١] يكونُ في أوَّلِ الأمرِ مِنْ يَفْعُلُ بِضمِّ العينِ، فإنَّها مضمومةٌ في الإبتداءِ تَبَعاً للعينِ[٢].

وكذلك[٣] مضمومٌ في الماضِي المَجهولِ مِنَ الخُماسيِّ والسُّداسيِّ.

وإنْ كان الفعلُ[٤] مَجهولاً، فالحرفُ الأخِيرُ منه يكونُ مِثلَ ما[٥] كان في المعروفِ، فالحرفُ الَّتي قبلَ الأَخيرِ مكسورةٌ والسَّاكنُ ساكنٌ على حَالِهِ، وما بَقِيَ مضمومٌ.

[الفعلُ المضارعُ]

وأمَّا المضارعُ[٦]،.....

---

(١) عطف على (ما اتصل)، أي: وإلا همزة تكون في أول اهـ.

(٢) نحو: انْصُرْ؛ يعني: لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمَّة والساكن ليس بحاجز.

(٣) أي: همزة الوصل مضموم اهـ.

(٤) علامةُ صيغة المجهول ضمُّ أوله وكسرُ ما قبل آخره لفظاً، أو تقديراً في الثلاثي وغير ذلك؛ كنُصِرَ، وقيلَ، ودُحْرِجَ، وأُكْرِمَ، وإذا كان الماضي مصدراً بالتاء، أو بهمزة الوصل، فالعلامةُ في المجهول ضم أوله مع ضم الثاني وكسر ما قبل الآخر نحو: تُكُسِّرَ، وتُدُحْرِجَ، وأمَّا ما كان مُصَدَّراً بهمزة الوصل، فعلامةُ المجهول فيه ضمُّ الثالث مع كسر ما قبلَ الآخرِ نحو: اسْتُخْرِجَ، أو اجْتُمِعَ. «الشكرية»

(٥) أي: مثل الفعل الذي كان في المعروف اهـ؛ يعني: يكون ذلك الفعل المجهول مبنياً على الفتح في الواحد للغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما، وعلى الضم في جمع المذكر الغائب وعلى السُّكون فيما عداها. «شرح»

(٦) وهو من المُضارعة بمعنى المُشابهة؛ سمِّي به لمشابهته اسمَ الفاعل لفظاً؛ أي: من حيثُ الحركات والسكنات، ومعنىً؛ أي: من حيثُ إن المتبادر منهما الحال؛ نحو: زيدٌ مُصلي ويُصلي، واستعمالاً؛ أي: من حيث الوقوع صفة للنكرة؛ نحو: مررتُ برجل ضاربٍ، أو يضربُ، ودخول لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً لقائم، أو ليقوم «شرح»

فهُوَ الذي يكونُ في أوَّلِهِ حرفٌ مِنْ حُروفِ (أَتَيْنَ)[١] بِشَرْطِ[٢] أنْ يكونَ ذلك الحرفُ زَائِداً على الماضِي.

وحُروفُ المُضارَعةِ مفتوحةٌ[٣] في المعروفِ مِنْ جميعِ الأبوابِ[٤] إلَّا مِنَ الرُّباعيِّ أيَّ رُباعيٍّ كان[٥]؛ فإنَّها مضمومةٌ فيهنَّ[٦].

وما قبلَ لَامِ فعلِ المضارعِ مكسورةٌ في الرُّباعيِّ والخُمَاسيِّ والسُّدَاسيِّ إلَّا مِنْ يَتَفَعَّلُ، ويَتَفَاعَلُ، ويَتَفَعْلَلُ[٧]، فإنَّها[٨] مفتوحةٌ فيهنَّ.

وفي المجهولِ حرفُ المضارَعةِ مضمومٌ[٩]، والسَّاكنُ سَاكنٌ على حالِهِ، وما بَقِيَ مفتوحٌ كُلُّهُ غيرَ لَامِ الفعلِ[١٠]،.....

---

(١) أو أنيتُ، أو نأتي؛ نحو: ينصرُ وتنصرُ وأنصُرُ وننصُرُ.

(٢) إشارةٌ إلى جواب سؤالٍ مقدَّر، وهو أن يقال: إن تعريف المضارع منقوضٌ بمثل: أخذ ونصر وتعب ويسر؛ لأنه يصدق عليه تعريفٌ مع أنه ليس بمضارع، فأجابَ عنه بقوله: بشرط أن يكون... إلخ.

(٣) وكونه مفتوحاً إنما هو اختياراً للأول الأخفِّ.

(٤) أي: من الأصلي وذي الزيادة.

(٥) أي: سواء كان مجرداً، أو مزيداً على الثلاثي.

(٦) (فيه) نسخةٌ ظاهرةٌ، أي: في الرباعيِ؛ إذ من جملة باب الإفعال وهو بفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثي، فحُمِلَ غيره عليه اطراداً للباب.

(٧) من مزيد الرباعي، ويُقاسُ عليه ملحقاتُه، فيكون الفارق من هذه الأبواب بين المعروف والمجهول فتح حرف المضارعة.

(٨) أي: ما قبل لام الفعل في الفعل المضارع في هذه الأبواب تعويضاً بأخ السكون؛ أعني: الفتح عن سكون الثاني وجبراً للخفة الفائتة من الطرف الأول.

(٩) نحو: يُنْصَرُ. لأن الضمَّ الثقيل يُناسبُ المجهولَ القليل استعمالًا مع أن في غير الضم مزيةُ الفرع على الأصل، وهو مجهول الماضي، فإن أوله مضمومٌ كما مرَّ. «شرح»

(١٠) أي: الحرف الأخير، أي: ما بقي مفتوح إلا لام الفعل.

فإنَّها مرفوعةٌ[١] في المعروفِ والمجهولِ[٢]، ما لَمْ يكنْ حرفٌ نَاصِبٌ[٣] يَنْصِبُها، أوْ جَازِمٌ يَجْزِمُها.

[الأمرُ والنهيُ]

وأمَّا الأمرُ[٤] والنَّهيُ، فإنَّهُما يكونانِ على لَفظِ المضارعِ[٥] إلَّا أنَّهُما[٦] مجزومانِ.

---

(١) واعلم: أن الفرق بين الرفع والضم عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ؛ الضمُّ يُوجد بدون الرفع، والرفعُ لا يُوجد بدون الضم، والفرق بين النصب والفتح عموم وخصوص من وجه؛ لأنهما يصدقان في مثل: (ضربتُ زيداً)، والنصب يصدق بدون الفتح في مثل: (مُسلماتٍ)، والفتحُ يصدقُ بدون النصب في مثل: (ضَرَبَ)؛ لأنَّ الماضي مبنيٌّ على الفتح، والفرقُ بين الجر والكسر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أيضاً؛ لأنهما يصدقا في مثل: (مسلماتٍ)؛ لأنه قيل في مُسلمات ينجر بالكسر، ويصدق الجر بدون الكسر في مثل: (مررتُ بأحمد)؛ لأن فيه الباء الجارة، ويصدق الكسر بدون الجر؛ مثل: (لم يضربِ الذين)، وكسرت الباء لالتقاء الساكنين فافهم. «القواعد»

(٢) إذ لا فرق بينهما في ذلك.

أي: بالعامل المعنوي وهو ههنا وقوعُ المضارع موقعَ اسم الفاعل في كونه صفةً للنكرة، وارتفاعه إمَّا بالضمَّة لفظاً، أو تقديراً، أو بحرف قائمة مقامَ الحركة، وهي نون التثنية وجمع المذكر غائباً، أو مخاطباً، وأمَّا نون جمع المؤنث فليس بنائب عن الحركة، بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث فما قبلها ساكن على البناء خارج بقوله: وما بقي اهـ. «شرح»

(٣) وهي أربعٌ: أن للمصدرية، ولن لتأكيد النفي، وكي للتعليل، وإذن للجواب والجزاء.

(٤) أي: الغائب والمتكلِّم المعروفان، أو المجهولان والمخاطب المجهول لا الأمر الحاضر بقرينة ذِكره بعدَه. «إمعان الأنظار»

(٥) أي: في الحركات والسكنات، هذا القيَّدُ يُفيدُ أن معلوم أمر الحاضر خارجٌ عن هذا البيان؛ لأنه بغير لفظ المضارع ولهذا أخَّر بحثَه عمَّا كان على لفظ أصله. «روح الشروح»

(٦) أي: الأمر الغائب، والنهي الغائب، والحاضر.

وعلامَةُ الجزمِ فيهما سُقوطُ نُونِ التَّثنيةِ[١] وجَمعِ[٢] المذكَّرِ وواحدَةِ[٣] المخاطَبةِ:

وفي البَواقِي[٤] سكونُ لَامِ الفعلِ الصَّحيحَةِ[٥]، وسُقوطُ[٦] لامِ الفعلِ المعتلِّ سِوَى[٧] نُونِ جمعِ المؤنَّثِ، فإنَّ نُونَها ثَابتةٌ في الجزمِ وغيرِهِ[٨].

وأمرُ الحاضِرِ[٩] مِنَ المعروفِ تُحْذَفُ[١٠].....

---

(١) أي: مطلقاً؛ سواء كان تثنية المذكر، أو المؤنث، أو المخاطب، أو المخاطبة.

(٢) أي: وسقوط نونِ جمع المذكر غائباً كان أو مخاطباً.

(٣) أي: وسقوط نون الواحدة المخاطبة.

(٤) أي: علامةُ الجزم في غير الأصناف الثلاثة سكون لام... إلخ. «شرح العزى»
وهي المفردُ المذكر سواءٌ كان غائباً، أو حاضراً، أو مفردة، أو مؤنثة الغائبة «المطلوب»

(٥) هذه صفةُ اللام، فإن أسماء الحروف مؤنَّثٌ سماعيٌّ، فيدخل في حُكم السكون غير معتل اللام مثالاً، أو أجوف، أو غيرهما. «روح الشروح»

(٦) أي: علامةُ الجزم في الناقص واللفيف سقوطُ لام الفعل المعتل؛ لأنها حرفُ علة وهي بمنزلة الحركة في قبول التغيير خصوصاً إذا وقع في الآخر الذي هو محلُّ التغيير فتُحذفُ بالجازم. «روح الشروح»

(٧) استثناءٌ مُنقطعٌ؛ إذ المستثنى غيرُ داخل فيما قبله، أي: لكن نون جمع المؤنث.

(٨) أي: غير الجزم، أي: من النصب والرفع؛ نحو: لنْ يَنْصُرنَ؛ لأنها ليست نون الإعراب، بل ضمير فاعل كالواو في جمع المذكر، فتنبَّه على كل حال.

(٩) اعلم: أن الأمر والنهي مُشتَّقان من المضارع؛ لمناسبة بينهما من حيث إنهما يُفيدان معنى الاستقبال؛ أمَّا المضارع فظاهرٌ، وأما الأمر فلأن الإنسان إنما يُؤمرُ بمالم يفعله ليفعله، أو نقولُ: لأن الأمر لا يجوزُ أن يُؤخذ من الماضي؛ لأنه يؤدِّي حينئذٍ إلى تحصيل الحاصل وإلى تكليف ما لا يُطاق؛ لأن إيجاد الموجود محالٌ، فلم يبقَ إلا المضارع لامتناع أخذ الأمر من الأمر فأُخذ منه.

(١٠) ويجوز أن يقرأ على الخطاب فيهما.

منه[١] حرفُ المضارَعةِ، وتُدْخَلُ همزةُ الوَصلِ[٢] إنْ كان ما بعدَ حرفِ المضارَعةِ ساكناً، وإنْ كان متحرِّكاً[٣]، فَتُسْكَنُ[٤] آخِرُهُ[٥]، وهُوَ مَبنِيٌّ على الوَقفِ[٦]، والمَبنِيُّ على الوَقفِ[٧] كالمجزومِ[٨] في اللَّفظِ.

[اسمُ الفاعلِ]

وأمَّا الفاعلُ[٩] فَيُنظَرُ في عينِ الفعلِ الماضِي[١٠]، **فإنْ كانَ مَفتوحاً** فوَزنُهُ نَاصِرٌ[١١].

---

(١) أي: من المضارع المُخاطب.

(٢) أي: على ذلك المُخاطب المحذوف منه حرفُ المضارعة ليُمكن الابتداءُ؛ إذ الابتداءُ بالساكن مُتعذِّرٌ أو متعسرٌ على ما لا يخفى لمن له مِسكةٌ في علم الصرف، أو ليكون ذلك الهمزة عوضاً عن حرف المضارعة كما قال البعضُ.

(٣) أي: ما بعد حرف المضارعة متحركاً... إلخ.

(٤) ويجوزُ أن يُقرأ على الخطاب، أي: فتُسَكِّنُ أنتَ آخِره... إلخ. يعني: تكتفي بإسكانه ولا تأتي همزة الوصل لعدم المقتضى؛ نحو: عِدْ من تعِد، وجَرِّب من يجرب ونحوهما. «روح الشروح»

(٥) أي: آخر الأمر الحاضر المعلوم.

(٦) وكون آخره ساكناً لا من عامل؛ إذ الأصل في الأفعال البناء ولا مشابهةَ بين الأمر وبين المعرب؛ أعني: اسم الفاعل بوجه ما حتى يُعربَ كالمضارع، أو يُبنى على الحركة كالماضي فيبُنى على السكون وذلك مذهبُ البصريين وعند الكوفيين مُعربٌ مجزومٌ. «شرح»

(٧) **فإن قلت**: ما الفرقُ بين المجزوم والوقف والسكون؟

قلنا: إن المجزوم يُستعمل في المُعربات، والوقف يُستعملُ في المبنيات والسكونُ يُستعملُ فيهما.

(٨) في قطع آخره على الحركة لا في الحقيقة؛ لأن سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدون العامل.. «شرح»

(٩) اعلم: أن الفاعل عند المصنف ما يعمُّ الصفة المشبهة بدليل إيراد عظيم، وضخم، ومريض، وزمِنٍ؛ فإنها صفات مشبَّهة، فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث. «إمعان الأنظار»

(١٠) فيه إشارةٌ إلى أن الفاعل مشتقٌّ من الماضي.

(١١) وضاربٌ ونحوهما سواءٌ كان عين مضارعه مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً، وإنما اعتبر في ذلك =

وإنْ كَانَ مضموماً؛ فوَزنُهُ عَظِيمٌ[١]، وضَخِمٌ[٢].

وإنْ كَانَ مكسوراً؛ فوَزنُهُ مِنَ المتعدِّي عَالِمٌ، ومِنَ اللَّازمِ **يَأْتِي على أَربعَةِ أَوْزَانٍ:**

مَرِيضٌ، وزَمِنٌ بِفتحِ الزَّاءِ وكَسرِ المِيمِ. وأَحْمَرُ[٣] للمذكَّرِ، وحَمْرَاءُ للمؤنَّثِ[٤]

= عين الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي أصلٌ والمضارع فرعٌ، واعتبار العين في الأصل أولى من اعتباره في الفرع... إلخ. «المطلوب»

والفرقُ بين اسم الفاعل والصفة المشبهة: أن اسم الفاعل هو اسم مشتقٌّ من الفعل المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، فشابهَ أن الصفة المشبهة لا تشتقُّ إلا من الفعل اللازم على معنى الثبوت نحو: كريمٌ وحسنٌ وغيرهما.

فإن قلت: لم سُمِّيت الصفة المشبهة؟

قلنا: لمشابهته باسم الفاعل معنىً لأنها لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت ولفظاً لأنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك، والصفة المشبهة في الصحيح؛ نحو: أحمر أحمرانِ حُمر حمراء حمراوان حمر، ومن الألف والنون: عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش، وكذا سكران سكرانان سكرُ سَكْرَى سكريان سكرُ، وعليه قول الشاعر:

دخلتُ الدَّارَ سكراناً فصاحَ الكلبُ عَوْ عَوْ عَوْ
رأيتُ الوجهَ ديباجاً على الدِّيباجِ نَوْ نَوْ نَوْ

(١) ويجيء هذا الوزن للمصدر كوجيف، وللمفعول؛ نحو: جريح بمعنى المجروح.

(٢) أي: يأتي وزن اسم الفاعل على ضخم بفتح الفاء وكسر العين وقيل: بسكونها. «شرح»

(٣) وهذا الألف علامة الفاعل في اللون؛ مثل: أَفْعل بفتح الهمزة وسكون الفاء للمفرد المذكر.

(٤) أي: للمفرد المؤنث، أصلُ حمراءَ: حَمْرَى بفتح الحاء والراء مثلُ: سَكْرَى، ثم زيدت الألفُ قبل ألف التأنيث لتكثير البناء فقُلبت ألف التأنيث همزةً؛ لئلا يخلَّ بالمقصود ويحذف إحدى الألفين لالتقاء وتغيير ما في الطرف أولى للخَّفة. «الشكرية»

بالمَدِّ، وجَمعُهما: حُمْرٌ بِضمِّ الحَاءِ وسكونِ المِيمِ، وتثنيةُ أحمرَ أَحْمَرَانِ، وتثنيةُ حَمراءَ حَمْرَاوَانِ[١].

وعَطْشَانُ[٢] للمذكَّرِ، وتثنيةُ عَطْشَانَ عَطْشَانَانِ، وعَطْشَى بِفتحِ العينِ وسكونِ الطَّاءِ وبالقَصْرِ للمؤنَّثِ، وجَمعُهما عِطَاشٌ[٣] بِكسرِ العينِ، وتثنيةُ عَطشَى عَطْشَيَانِ[٤].

واخْتَصَرْتُ بِذِكْرِ ما يُمْكِنُ ضَبْطُهُ مِنَ الفاعلِ وتَرَكْتُ ما عَدَاهُ[٥].

❁❁❁

---

(١) بقلب الهمزة واواً على غير القياس.

(٢) مثل: فَعْلان بفتح العين وسكون الطاء من (عَطِش يعطَش) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، وهذا الوزن يصلح للمصدر، أيضاً نحو: لَيَّان.

(٣) أي: باستواء جمع المذكر والمؤنث.

(٤) قُلبت الألفُ ياء لئلا يلزم التقاء الساكنين من ألف الزائد وألف التثنية.

فإن قلت: لِمَ لمْ تُقلب الألف واواً؟

قلت: لأن الياء أخف من الواو والقلب إليه أولى وأليق.

وللصفة المشبهة سبعةَ عشرَ وزناً بالاستقراء؛ فَعْل نحو: (شَكْس صُلْب مِلْح)، وفَعل نحو: (حسَن وعجِل) وفعل بكسر الفاء والعين وضمهما نحو: (صِغِر وجُنُب)، وفعَال بفتح الفاء وضمها نحو: (جَبَان وشُجاَع)، وفَيْعَل نحو: (شَيْظَم)، وفَيْعِل نحو: (جيِّد)، وفَعْيَلٌ نحو: (حَرْيَصٌ)، وفعِيل نحو: (سلِيم)، وفَعُول نحو: (غَيُور)، وأَفْعَل نحو: (أَبْلَج)، وفَعْلَان نحو: (غَضْبَان). «روح الشروح»

(٥) أي: ما عدا ما يمكن ضبطُه حذراً من الإطالة.

[اسمُ المفعولِ]

وأمَّا المفعولُ مِنْ جميعِ الثُّلاثيِّ[١] فوَزنُهُ[٢] مَجْبُورٌ، وكَثِيرٌ[٣].

وقد ذَكَرْنا الفاعلَ والمفعولَ مِنَ الزَّائِدِ[٤] على الثُّلاثيِّ في المصدرِ الميمِيِّ.

[أوزَانُ المُبالَغةِ]

وأوزَانُ المُبالَغةِ[٥]: جَهُولٌ[٦]، وصِدِّيقٌ، وكَذَّابٌ، وغُفُلٌ بِضمِّ الغَينِ والفَاءِ، ويَقُظٌ[٧] بِفتحِ اليَاءِ وضمِّ القَافِ[٨]، ومِدْرَارٌ[٩]،.....

---

(١) أي: سواء كان عين ماضيه مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً فوزنه... إلخ.

(٢) أي: وزن اسم المفعول اثنان قياسيٌّ، وهو مفعول، وسماعيٌّ، وهو فعيل. «شرح»

(٣) والأصحُّ كَسِير بالسين بمعنى المكسور؛ لأنَّ كثيرا لازم ولا يجيء المفعول منه، ثم وزن فَعِيل مشتركٌ بين الفاعل والمفعول؛ فإذا كان للمفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، والفارق بينهما الموصوف نحو: (رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيلٌ)، أي: مقتولة، وإن لم يذكر الموصوف فلا بُدَّ من التاء خوفَ اللبس؛ نحو: (مررت بقتيل فلان وقتيلته). «إمعان الأنظار»

(٤) الزوائد قد يكون بمعنى العارض، وقد يكون بمعنى الكثير، والمرادُ ههنا المعنى الثاني فيشمل الرباعي المجرَّد ومزيداته.

(٥) أي: على أنواع؛ منها: جَهول ومنها صدِّيق وقِسْ على هذا الغير... إلخ.

(٦) مبالغةُ جاهلٍ؛ لكثير الجهل، ويستوي فيه المذكر والمؤنث؛ نحو: رجلٌ شكورٌ وامرأةٌ شكورٌ، وإذا كان هذا الوزن بمعنى المفعول فحينئذٍ يُفرَّق بينهما بالتاء نحو: ناقةٌ حلوبةٌ وبعير حلوبٌ. «شرح»

(٧) وهو مبالغةُ ياقظ، أي: مُستيقظ.

(٨) وفي «المصباح المنير» بكسر القاف، وفي «القاموس» ضمُّ القاف وكسرها يجوزُ.

(٩) يقال: السماء مِدْرَارٌ تدرُّ بالمطر، أي تسيل من السماء بالكثرة.

على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء كمدرار وهو مبالغةُ دارٍّ، وهذا الوزنُ مشتركٌ بين المبالغة والآلة مثل: مِقراض، ومِفتاح. «القواعد»

ومِكْثِيرٌ[١]، ولُعَنَةٌ[٢] بِضمِّ اللَّامِ وفَتحِ العينِ؛ فَإِنْ أَسْكَنْتَ العينَ مِنَ الوزنِ[٣] الأَخيرِ يَصِيرُ بِمعنَى المفعولِ[٤].

❁❁❁

(١) على وزن مِفْعِيل، وهو مبالغةٌ مُكثرِ الكلام.

(٢) وهو مبالغةُ لاعِنٍ، والتاءُ فيه للصفة؛ يقال لها: تاءُ الصفة.

(٣) تعميمٌ للحُكم المذكور؛ يقال: رجلٌ ضُحَكة بفتح الحاء، أي: كثيرُ الضَّحك، وضُحْكة بسكونها، أي: يُضحكُ منه كثيراً.

(٤) أي: لمبالغة المفعول؛ قال في «مختار الصحاح»: رجلٌ لُعَنة يلعنُ الناس كثيراً، أو لُعْنة بالتسكين يلعنُه الناسُ.

ومن أوزان مبالغة الفاعل: طُوَّال بالضم والتشديد الكثيرُ الطول، وعُجَاب بالضم وتخفيف الجيم، أي: البليغُ في العُجب، ومِجْزَمٌ لكثير الجزم، أي: القطع، وعَلَّامةٌ لكثير العلم، ورَاوِيةٌ لكثير الرواية في القصص، ومِجذامة لكثير القطع للمودة، وفَرُوقة لكثير الفَرق بفتح الفاء وهو الخوف مبالغة ومن أوزانه أيضاً فَيْعُول نحو: قَيُّوم أصله قيووم من أقام الأمرَ إذا حفظهُ.

فصلٌ

في تصريفِ الأفعالِ الصَّحيحةِ

يتَصَرَّفُ الماضِي، والمستقبَلُ[١]، والأمرُ[٢]، والنَّهيُ مِنَ المعروفِ والمجهولِ على أربعَةَ عَشَرَ[٣] وجهاً[٤]:

ثَلاثَةٌ للغائبِ[٥]، وثلاثٌ للغائبةِ[٦]، وثلاثةٌ للمخاطبِ[٧]، وثلاثٌ للمخاطبَةِ[٨]، ووَجهانِ[٩].....

---

(١) بفتح الباء على المشهور، والقياسُ يقتضي كسرها لأنه زمانٌ آت، فيليق أن يُعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكان فتح الباء؛ لأن زمان الحال يستقبله، فهو مستقبل بالفتح لكن الأَولى الكسر. «شرح»

(٢) أي: من معروف هذه الأربعة ومجهولها.

(٣) **فإن قلت:** إن صيغة الفعل في ضَرَبَ وضَرَبَا وضربَتْ وضربَتَا واحدة، وكذلك في ضربن وضربت... إلخ، فيكون صيغة الماضي ثلاثة وقِسْ على هذا سائر الأفعال؛ لأن الضمائر في آخرها ليست جزءاً من الفعل، بل هي أسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغير الضمائر كما في ضَرَبَهُ وضَرَبَك وضَرَبَنِي؟

قلت: الحال على ما ذكرتَ لكنهم لمَّا رأوا شدة امتزاج الفعل بالضمائر جعلوها في حُكم الجزء حتى أطلقوا مجموعها الكلمة والفعل، وإن كان في الحقيقة كلاماً فراراً من توالي الحركات. «إمعان الأنظار»

(٤) أي: صيغة؛ **فإن قلت:** إن تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان، فتكون الصيغ ثلاث عشرة؟

قلت: إنهما مختلفان تقديراً، فإن هيئة المفرد معتبرةٌ في تقدير فرعه والتغايرُ التقديري والاعتبار كافٍ في التعدد ولولا الاعتبارُ لَمَا ارتفعت صِيغ الأفعال إلى أربعةَ عشر وجهاً. «شرح»

(٥) أي: سواء كان للمفرد الغائب والتثنية والجمع؛ مثل: نصر نَصَرَا نصَرُوا.

(٦) أي: للمفرد الغائبة والتثنية والجمع؛ مثل: نصرتْ نصرتَا نصرنَ.

(٧) أي: للمفرد المخاطب والتثنية والجمع؛ مثل: نصَرْتَ نَصَرْتُما نَصَرْتُم.

(٨) أي: للمفرد المخاطبة والتثنية والجمع؛ مثل: نصرت نصرتما نصرتُنَّ.

(٩) أي: صيغتان منها للمتكلم... إلخ، مثل: نصرت نصرنا.

للمتكلِّمِ رَجُلاً[١] كان[٢]، أوِ امْرأَةً غيرَ أَنَّهُ لا يَأْتِي الوَجهانِ[٣] للمتكلِّمِ في المعروفِ مِنَ الأمرِ والنَّهيِ.

والفاعلُ[٤] يُتصرَّفُ على عَشْرةِ أوجُهٍ:

منها جمعُ المذكَّرِ أربعَةُ ألفاظٍ[٥]، وجَمعُ المؤنَّثِ لفظانِ[٦].

---

(١) أي: مذكراً كان، أو مؤنثاً.

(٢) يعني: لا يوضع لكل نوعٍ منه صيغةٌ على حدة كما وضعت للغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة حتى تَصير منها ستة وجوه؛ لأن المتكلم يرى في أكثر أحواله أنه مذكَّر، أو مؤنَّث، أو يعلم بصوته فاكتفى بالوجهين منه، وأما اشتباه الصوت فنادر لا يُبنى عليه الأحكام. «روح الشروح»

(٣) أي: الصيغتان اللتان للمتكلِّم في المعروف.

قيل: إنه يلزمُ أن يكون الشخصُ الواحد في حالة واحدة آمراً ومأموراً أو ناهياً أو منهياً، وذلك محال؟

أقول: هذا التعليل بصحيح من أربعة أوجه:

أمَّا أولاً: فلأنَّا لا نُسلِّمُ عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والآمريةُ من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل، وكذلك في النهي.

وأمَّا ثانياً، فلتخلفه في قول: القائل لغيره مثلاً: اضربْ زيداً حين قول ذلك الغير له: اضربْ عمراً ولو زِيدَ في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقضُ.

وأمَّا ثالثاً؛ فلانتقاض ذلك الكلام بالمجهول.

وأمَّا رابعاً، فلورود المتكلِّم من الأمر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء، ويقال: لا نتكلَّم ما لا يعني ولنرجع إلى المقصود إلى غير ذلك. «إمعان الأنظار»

(٤) أي: اسم الفاعل من الثلاثي بقرينة سياقه؛ لأن فاعل المزيدات يتصرف على ستة أوجه، وكذا مزيدات المفعول يتصرف على ستة أوجه.

(٥) وهي: (ناصرون ونُصَّار ونُصَّر ونَصَرَة) الأول للجمع المذكر المصحَّح، والباقية للجمع المذكر المكسَّر.

(٦) وهما: (ناصراتٌ ونواصرُ) والباقي مفرد وتثنية، وهو: (ناصرٌ وناصران وناصرةٌ وناصرتان).

والمفعولُ[١] يتصرَّفُ على سَبْعَةِ أوجُهٍ:

منها جمعُ المذكَّرِ لفظانِ، وجَمعُ المؤنَّثِ لفظٌ واحدٌ[٢].

[نونَا التأكيدِ]

ونونُ التَّأْكيدِ تَدخُلُ[٣] على جميعِ الأمرِ والنَّهيِ مِنَ المعروفِ[٤] والمجهولِ.

والمخفَّفةُ كذلك[٥]، غيرَ أنَّها لا تَدخُلُ في التثنيةِ[٦] وجمعِ المؤنَّثِ[٧].

---

(١) أي: اسم المفعول من الثلاثي.

(٢) وهو: (منصوراتٌ)، والباقي مفردٌ وتثنيةٌ، وهو: (منصورٌ ومنصوران ومنصورةٌ ومنصورتان).

(٣) وفائدةُ دخول نون التأكيد فيها تأكيدُ الطلب المستقرِّ في الأمر والنهي؛ فلذا لايدخل نون التأكيد إلا فيما فيه طلب.

(٤) أما أمر الغائب المعلوم ليَنصُرنَّ بفتح الياء وضم الصاد إلى لينصرنان، وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وفتح الصاد فيه، وأما الأمر الحاضر المعلوم نحو: أُنصُرن بضم الهمزة والصاد إلى انصرنان، ومجهوله لتنصرن؛ إلى لتُنصَرنان بضم التاء وفتح الصاد، والنهي المعلوم نحو: لا يَنصُرن بفتح الياء وضم الصاد أيضاً، إلى لا تنصرنان، وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه. «المطلوب»

(٥) أي: كالمشددة في الدخول على جميع الأمر والنهي.

(٦) أي: سواءٌ كان مذكراً، أو مؤنثاً.

(٧) لأن نونَ الخفيفة ساكنةٌ، فلا تجتمع مع ألف التثنية، وألف جمع المؤنث التي تدخل للفصل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم التكرار في التلفظ، وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة أيضاً بعد الألفين؛ باقيةً على السكون عند يونُس اعتباراً بمدِّ الألف حركةً، ومتحركةً بالكسر للساكنين عند غيره «روح الشروح»

أمَّا الأمر المعلوم مع نون التأكيد المشددة؛ نحو: لينصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر، ولينصرن بضم ما قبلها في جمعه، ولتنصرن بفتح ما قبلها في المفرد المؤنث، وفي الحاضر؛ =

والمخفَّفةُ ساكنةٌ[١]، والمشدَّدةُ مفتوحةٌ[٢] إلَّا في التَّثنيةِ وجمعِ المؤنَّثِ، فإنَّها[٣] مكسورةٌ[٤] فيهما.

وما قبلَهُما[٥] مكسورةٌ في الواحدةِ الحاضرةِ[٦]، ومضمومٌ في جمعِ المذكَّرِ[٧]، ومفتوحٌ في البواقِي[٨].

= نحو: انصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر، وانصرن بضم ما قبلها في جمعه، وانصرن بكسر ما قبلها في الواحدة المخاطبة ومجهولهما باللام والياء؛ نحو: ليُنصرن بضم الياء، وفتح الصاد إلى لتُنصَرن بضم التاء، وفتح الصاد وكسر الراء، وأما النهي المعلوم في الغائب معها لا ينصرن لا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة في الكل، وفتح الراء في الأول والثالث وبضمها في الثاني، وفي الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح التاء في الكل وبضمها في الثاني وبكسرها في الثالث، وكذا مجهوله غير أَنَّهُ بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد في الكل فيه «المطلوب»

(١) أي: في أي موضع دخلت؛ لأنها وضعت كذلك.

(٢) تعويضاً لخفَّة الفتحة عن ثقلة المشددة، فتفتح في جميع ما دخلته.

(٣) أي: فإن نون المشددة.

(٤) **فإن قلت**: لم كسر النون الثقيلة في التثنية، وجمع المؤنث؟

قلت: تشبيهاً بنون التثنية في وقوعها بعد الألف.

فإن قلت: لم كسرت ما قبل نون الثقيلة والخفيفة في الواحدة الحاضرة وضمت في جمع المذكر؟

قلت: للدلالة على الياء والواو المحذوفتين لالتقاء الساكنين. «الشكرية»

(٥) أي: ما قبل النون المشددة والمخففة.

(٦) لتدل الكسرة على ياء الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين، وذلك؛ لأنَّ الكسرة من جنس الياء، فيؤذن بقاؤها ما حُذف من جنسها، فلذا لم يفتح ما قبلها في الواحدة «روح الشروح»

(٧) أي: سواء كان غائباً، أو مخاطباً.

(٨) من المفرد والتثنيه وجمع المؤنث غائباً كان أو حاضراً.

[أمثلةُ الماضِي والمستقبَلِ والأمرِ والنَّهي]

مثالُ الماضِي: نَصَرَ، نَصَرَا[١]، نَصَرُوا... إلخ.

ومِنَ المجهولِ[٢]: نُصِرَ، نُصِرَا، نُصِرُوا... إلخ.

ومثالُ المستقبَلِ: يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ... إلخ.

ومِنَ المجهولِ: يُنْصَرُ، يُنْصَرَانِ، يُنْصَرُونَ... إلخ.

مثالُ أمرِ الغائبِ: لِيَنْصُرْ[٣]، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا... إلخ.

مثالُ أمْرِ الحاضرِ[٤]: اُنْصُرْ، اُنْصُرَا، اُنْصُرُوا، اُنْصُرِي، اُنْصُرَا، اُنْصُرْنَ.

ومِنَ[٥] المجهولِ: لِتُنْصَرْ[٦]، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا... إلخ.

---

(١) والألف فيه ضمير فاعل كما أن الواو في (نصروا) كذلك، وأما الألف الواقع بعد ذلك الواو، فإنما هو للفرق بين واو الجمع وواو العطف كما في مثل: حضر وتكلم زيد.

(٢) اعلم: أن الغرض من وضع المجهول وجوهٌ كثيرةٌ الأوَّل: للاقتصار، والثاني: لتحقير الفاعل فيما كان الفاعل حقيراً والمفعول عظيم الشان مثل: ضُربَ السلطان، أي: ضَرب اللصُّ السلطان، وغير ذلك على ما في علم المعاني.

(٣) اللام فيه لام الأمر، والياء حرف المضارعة، والنون والصاد والراء من أصول حروف الكلمة التي لا بدَّ منها؛ لأن أبنية الأصول لا تكون أقلَّ من ثلاثة أحرف للزوم حرفٍ للبَدْءِ وحرفٍ للوقف، ومن المعلوم أن المبدأ لا يكون إلا متحركاً والموقوف ساكناً؛ فاجتلب الثالثُ للفصل بينهما.

(٤) في اللغة: طلبُ الفعل عن الفاعل، وفي الاصطلاح: صيغةٌ يُطلبُ بها الفعل عن الفاعل الحاضر.

(٥) أي: مثالُ الأمر من المجهول.

(٦) الأمرُ الحاضر بضم حرف المضارعة وفتح العين في الكل كما في مجهول المضارع؛ لأنه مأخوذٌ منه ولم تحذف اللام من مجهول أمر الحاضر لقلة استعماله، وأنه معربٌ عند البصريين أيضاً، لبقاء سبب الإعراب. «روح الشروح»

وكذلك النَّهيُ مِنَ المعروفِ والمجهولِ إلَّا أنَّهُ زِيدَ في أوَّلِهِ[١] (لَا).

وتقولُ في النُّونِ المشدَّدةِ: لِيَنْصُرَنَّ، لِيَنْصُرانِّ، لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنْصُرْنَانِّ.

أُنْصُرَنَّ[٢]، أُنْصُرانِّ، أُنْصُرُنَّ، أُنْصُرِنَّ، أُنْصُرَانِّ، أُنْصُرْنَانِّ[٣].

وفي الخفيفةِ[٤]: لِيَنْصُرَنْ بِفتحِ الرَّاءِ في الواحدِ المذكَّرِ، لِيَنْصُرُنْ بِضمِّها في جمعِ المذكَّرِ، لِتَنْصُرَنْ بِفتحِ الرَّاءِ في الواحدةِ الغائبةِ.

وفي المخاطبِ[٥]: أُنْصُرَنْ[٦]، أُنْصُرُنْ، أُنْصُرِنْ.

وكذلك النَّهيُ مِنَ المعروفِ والمجهولِ.

---

(١) أي: في أول النهي كلمة لا؛ فتقول: (لا ينصر، لا ينصرا، لا ينصروا، لا تنصر، لا تنصرا، لا ينصرن، لا تنصر، لا تنصرا، لا تنصروا، لا تنصري، لا تنصرا، لا تنصرن، لا أنصر، لا ننصر) بفتح حرف المضارعة في الكلِّ من المعلوم، وفي مجهوله بضم حرف المضارعة مع فتح الصاد. «المطلوب»

(٢) أي: وتقول في دخول النون المشددة في أمر الحاضر.

(٣) وكذا المجهول في التصريف مع النون، وإنما حذف واو الجمع وياء الواحدة مع أن أول الساكنين حرف مد والثاني مدغم كما في التثنية للتخفيف وعدم الالتباس. «روح الشروح»

(٤) أي: وتقول في دخول النون الخفيفة في أمر الغائب.

والنسخ الظاهرة في هذا المقام هكذا، وفي المخفَّفة (لينصرنْ لينصرُن لتنصرَن) بفتح الراء في الواحد المذكر والواحدة الغائبة وضمها في جمع المذكر. «الورديني»

(٥) أي: وفي الأمر الحاضر.

(٦) بفتح الراء في المفرد وضمها في الجمع وكسرها في الواحدة؛ للدلالة على الواو والياء المحذوفتينِ، وقِسْ عليه المجهول. «روح الشروح»

[أمثلةُ اسمِ الفاعلِ والمَفعولِ]

مثالُ[١] الفاعلِ: نَاصِرٌ، نَاصِرانِ، نَاصِرُونَ، نُصَّارٌ، ونُصَّرٌ بِضمِّ النُّونِ وفَتحِ الصَّادِ والتَّشديدِ فيهما، ونَصَرَةٌ بِفتحِ النُّونِ والصَّادِ والرَّاءِ مَعَ التَّخفيفِ[٢].

نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ، ونَوَاصِرُ.

مثالُ المَفعولِ: مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ، ومَنَاصِرُ بِفتحِ المِيمِ وكَسرِ الصَّادِ.

مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ.

---

(١) أي: مثال تصريف اسم الفاعل، والفاعلُ في اللغة: موجدُ الفعل، وفي الاصطلاح: هو اسمٌ مشتقٌّ من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث. «شرح»

(٢) وهذه الثلاثة جمع المذكر المكسَّر والجمع المكسَّر ما نقضت صيغة مفرده، وللجمع المذكر المكسَّر أوزان غير ما ذكر؛ منها فُعَلَة على وزن لعَنة، ثم قُضاة على وزن فُعال، أصلُه قَضَيَة ـ وفي «المطلوب» أصله: قضوة ـ، وهذا الوزن مختص بالناقص كشُبَّان جمع شاب، وفُعْل بالضم والسكون؛ نحو: بُزْلُ جمع بازل، وهي الناقة التي دخلت في السنة التاسعة، وفُعَلَاء بالضم والفتح؛ نحو: شُعراء، وفُعْلان بالضم والسكون؛ نحو: صُحْبان جمع صاحب، وفِعَال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو: تِجار جمع تاجر، وفُعُول بضم الفاء والعين نحو: قُعُود جمعُ قاعد؛ هذه جموع الفاعل الوصفي، وقد يجمع على فواعل نحو: فوارس جمع فارس، وضوارب جمع ضاربة، ومنه كواثب جمع كاثبة، وهي الموضع الذي يكون عليه مقدمُ السُّرج، وأما الفاعل الاسمي، فيجمع على فواعل؛ نحو: كواهل؛ جمع كاهل وهو مقدَّم الظهر مما يلي العنق، وفُعْلان بالضم والسكون نحو: حُجْزان جمع حاجز، وهو حُفَرٌ فيها الماء في الصحاري، وفِعْلان بالكسر؛ نحو: جنان جمع جان وهو أبو الجن، وأيضاً اسم للحية البيضاء. «روح الشروح»

[أمثلةُ الرُّباعيّ المجرَّدِ]

مثالُ الرُّباعيِّ[١] المُجَرَّدِ: دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ بِضمِّ اليَاءِ وكسرِ الرَّاءِ وسكونِ الحَاءِ، دَحْرَجَةً بِفتحِ الكلِّ وسكونِ الحَاءِ، ودِحْرَاجاً[٢] بِكسرِ الدَّالِ وسكونِ الحَاءِ، فهُوَ مُدَحْرِجٌ، وذَاكَ مُدَحْرَجٌ.

والأمرُ: دَحْرِجْ بِفتحِ الدَّالِ وكسرِ الرَّاءِ، والنَّهيُ: لَا تُدَحْرِجْ بِضمِّ التَّاءِ وكسرِ[٣] الرَّاءِ.

وكذلك تصريفُ الملحَقاتِ.

[أمْثلةُ الرُّباعيّ المزيدِ فيهِ]

مثالُ الرُّباعيِّ[٤] المزيدِ فيه: أَخْرَجَ، يُخْرِجُ[٥] إِخْرَاجاً؛ فهُوَ مُخْرِجٌ، وذَاكَ مُخْرَجٌ.

والأمرُ: أَخْرِجْ، والنَّهيُ: لَا تُخْرِجْ بِضمِّ التَّاءِ وكسرِ الرَّاءِ فيهما.

---

(١) لمَّا فرغ من أمثلة الثلاثي أرادَ أن يشرع إلى الرباعي، فقال: ومثال الرباعي... إلخ.

(٢) واعلم: أن النسخ مختلفةٌ في هذا المقام في البعض قدَّم ذكر دحراجاً، وفي البعض قدَّم ذكر دحرجةً، والثاني أولى؛ لأنه يوهم على الأول أن دِحراجاً مصدره الأول ودحرجةً مصدره الثاني، والحالُ أن الأمر على العكس؛ إذ لو لم يكن على العكس ينتقض إلحاق الملحقات بهذا الباب؛ لأنَّ مصداق الإلحاق اتحادُ مصدر الملحق للملحق به في المصدر الأول. «الورديني»

(٣) لم يذكر الأمرَ الغائب والنهي الغائب لسهولة فهمِهما من المضارع والنهي الحاضر، ولم يذكر مطردات هذا الباب معلوماً ومجهولاً ولا تصريف الأمر والنهي بالنون المشدَّدة والخفيفة اكتفاءً بما ذكر في الثلاثي، فإن الذكي يدرك بمثال واحد ما لا يدركه البليدُ بألف شاهد. «روح الشروح»

(٤) وفي بعض النسخ: (مثال الثلاثي المزيد).

(٥) وقِسْ عليه المفرد والتثنية والجمع والمتكلم، وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه. «المطلوب»

وقد حُذِفَتِ الهمزةُ[١] مِن مستقبَلِ هذا البابِ[٢]؛ لِئَلَّا يَجتَمِعَ همزتانِ في نَفسٍ[٣] المتكلِّمِ.

وكذلك[٤] حُذِفَتْ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ وأمرِ الغائبِ[٥] والنَّهيِ؛ اطِّراداً للبابِ[٦].

وخَرَّجَ، يُخَرِّجُ[٧]، تَخْرِيجاً[٨] وتَخْرِجَةً[٩].....

---

(١) أي: التي هي فاء الفعل.

(٢) أي: من باب الإفعال إذ أصله (أكرم يُؤَكْرِمُ).

(٣) أي: في نفس المتكلِّم وحده؛ لأن ذلك مستكرهٌ لمشابهته بصوت الكلب والقيء، ولأن في اجتماع المثلين ثِقَلاً على اللسان ولمَّا حذفت من المتكلم حذفت من المخاطب والغائب وإن لم يلزم المحذور اطراداً للباب. «شرح»

(٤) أي: كالمستقبل من هذا الباب حُذفت الهمزةُ من الفاعل إلى آخره.

(٥) أي: من ذلك الباب كما مرَّ تصريفها بلا همزةٍ؛ لأنها لمَّا حذفت من الأصل وهو المضارع لعلَّة ما ذكرنا حُذفت من الفرع أيضاً، وهو الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب تبعاً للأصل؛ أمَّا أمرُ الحاضر منه، وإن كان فرعاً له؛ لأنه مأخوذ منه إلا أنه لمَّا حُذفت علامةُ المضارع منه بقي ما بعدها ساكناً، فاحتيج إليها فلم تُحذف منه، فلهذا قيَّد الأمر بالغائب احترازاً عنه. «المطلوب»

(٦) مع أنه لا محذورَ فيها اتِّباعاً لِلأصل وهو المضارع؛ وأمَّا الأمر الحاضر، فلمَّا لم يبق له مناسبةٌ بالمضارع بحذف حرف المضارعة أُعيدت الهمزة المحذوفة، فلم يجتمع مع همزة الوصل فافهم.

(٧) أي: يُخَرِّجُ فعل مضارع مفرد مذكَّر غائب صحيح غير سالم عند البعض معرب متعدٍّ مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلِّم مطلقاً؛ نحو: يخرج... إلخ. وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء تأمل. «المطلوب»

(٨) والياء فيه مُبدلةٌ من الحرف المدغم فيه كما في أَمْلَيت وتقضَّى؛ إذ اصلهما: أمللت وتقضض، وذا جائزٌ لقول الشاعر:

قد مرَّ يومانِ وهذا ثالي وأنت بالهِجرانِ لا تُبالي

وأصلُ ثالي: ثالث.

(٩) بتعويض التاء عن الياء المحذوفة.

بِكسرِ الرَّاءِ وفَتحِ التَّاءِ فيهما[١]، فهُوَ مُخَرِّجٌ، وذَاكَ مُخَرَّجٌ[٢].

والأمرُ[٣]: خَرِّجْ، والنَّهيُ[٤]: لَا تُخَرِّجْ بِضمِّ التَّاءِ وكسرِ الرَّاءِ فيهما[٥].

وخَاصَمَ[٦] يُخَاصِمُ[٧] بِكسرِ الصَّادِ، ومُخَاصَمَةً بِفتحِ الصَّادِ، وخِصَاماً بِكسرِ الخَاءِ، فهُوَ مُخَاصِمٌ، وذَاكَ مُخَاصَمٌ.

والأمرُ: خَاصِمْ، والنَّهيُ: لَا تُخَاصِمْ.

ومَجهولُ الماضِي: خُوصِمَ[٨]... إلى آخِرِهِ.

---

(١) أي: في تخريجا وتخرجة.

أي: في المصدر الأول والثاني، وإنما خففت مصدره ولم تكن تابعاً لفعله لوجوده كذلك بالاستقراء. «المطلوب»

(٢) بفتح الراء في كلمة اسم المفعول من ذلك الباب، ثم إنَّ هذا الوزن يصلحُ لكونه مصدراً ميمياً واسم زمان ومكان أيضاً، ولا تكن من الغافلين.

(٣) أي: الأمر الحاضر وأما أمر الغائب، فهو ليُخرِج بكسر الراء في الكل وبضمِّ الياء علامةِ المضارع. «المطلوب»

(٤) أي: نهي الحاضر، وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء والراء مشدَّدة في الجميع إلا بالمصدر.

(٥) أي: في الأمر والنهي.

(٦) أي: مثال الرباعي المزيد فيه من بابِ المُخاصمة.

خاصمَ فعلٌ ماض مفردٌ مذكر غائبٌ معلومٌ صحيح سالم مبنيٌ متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب المُفاعلة، وقِسْ على هذا البواقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلم مطلقاً؛ نحو: خَاصَمَا...، وسيجيء مجهولُه في المتن. «المطلوب»

(٧) وهو فعلٌ مضارع مفرد مذكَّر غائب صحيح سالم معلوم معرب مُتعدٍّ مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلِّم مطلقاً؛ نحو: يخاصمان...، وكذا مجهوله غير أنه بفتح الصاد فيه. «المطلوب»

(٨) لأنه لما ضُمَّ ما قبل الألف لزم قلبُ الألف واواً. =

ومَجهولُ المضارعِ: يُخَاصَمُ بِفتحِ الصَّادِ.

[أمثلةُ الخماسيِّ]

مثالُ(١) الخُماسيِّ: انْكَسَرَ(٢)، يَنْكَسِرُ بِكسرِ السِّينِ، انْكِساراً، فهُوَ مُنْكَسِرٌ(٣).

والأمرُ: انْكَسِرْ، والنَّهيُ: لا تَنْكَسِرْ بِكسرِ السِّينِ في الثَّلاثِ(٤).

واكْتَسَبَ(٥)، يَكْتَسِبُ، اكْتِساباً، فهُوَ مُكْتَسِبٌ، وذَاكَ مُكْتَسَبٌ.

والأمرُ: اكْتَسِبْ، والنَّهيُ: لَا تَكْتَسِبْ بِكسرِ السِّينِ فيهِما.

واصْفَرَّ، يَصْفَرُّ(٦)، .....

= بكسر الصاد وقلب الألف واواً في الكل، وإنما أورد مجهول هذا الباب ولم يرد مجهول غيره من المزيدات؛ لأن مجهوله في الماضي قد غُيرت صيغة ماضيه معلوماً بحيث قُلبت الألف واواً بخلاف مجهول غيره حيثُ لا يكون كذلك، بل في الحركات. «المطلوب»

(١) أي: مثال الرباعي المزيد فيه من باب الانفعال على النسخ الغير الظاهرة؛ إذ النسخة الظاهرة تكون التفسير هكذا مثال الثلاثي المزيد من باب الانفعال انكسر... إلخ. على ما نبهنا عليه وأما تفسيرنا سابقاً فهي مبنيٌّ على النسخ الغير الظاهرة فكن على البصيرة.

(٢) وكذا مجهولُه غير أنه بضم الهمزة وكسر السين فيه وبزيادة حرف الجر في آخره والمضارع للمجهول بضم علامة المضارع وفتح السين فيه وبزيادة حرف الجرِّ في آخره. «المطلوب»

(٣) وذاك منكسرٌ به وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان غير أنه لا يُزاد في آخره حرفُ الجر. «المطلوب»

(٤) كما في المضارع لأنها فرعُه.

(٥) أي: ومثال الثلاثي المزيد من باب الافتعال: اكتسب يكتسب... إلخ.

وكذا مجهولُه غير أنه بضمِّ الهمزة وكسر السين فيه، وفي المضارع المجهول بضمِّ حرف المضارعة وفتح السين فيه. «المطلوب»

(٦) وفي مجهوله بضم الهمزة وكسر الراء الأول عند الفكِّ وبزيادة حرف الجر في آخره «المطلوب»

بِفتحِ الفَاءِ[١] فيهما[٢]، اصْفِرَاراً، فهُوَ مُصْفَرٌّ[٣] بِفتحِ الفَاءِ.

والأمرُ: اصْفَرَّ، والنَّهيُ: لا تَصْفَرَّ بِفتحِ الفَاءِ فيهما.

وتَكَسَّرَ[٤]، يَتَكَسَّرُ بِفتحِ السِّينِ فيهما، تَكَسُّراً بِضمِّ السِّينِ، فهُوَ مُتَكَسِّرٌ بِكسرِ السِّينِ[٥].

والأمرُ: تَكَسَّرْ، والنَّهيُ: لَا تَتَكَسَّرْ بِفتحِ السِّينِ فيهما.

وتَصَالَحَ، يَتَصَالحُ بِفتحِ اللَّامِ فيهما[٦]، تَصَالُحاً بِضمِّ اللَّامِ، فهُوَ مُتَصَالِحٌ بِكسرِ اللَّامِ، وذَاكَ مُتَصَالَحٌ[٧] بِفتحِ اللَّامِ.

والأمرُ: تَصَالَحْ، والنَّهيُ: لَا تَتَصَالَحْ بِفتحِ اللَّامِ فيهما.

وأَمَّا ادَّثَّر[٨] واثَّاقَلَ؛ فأصلُ الأوَّلِ: تَدَثَّرَ كَتَكَسَّرَ، وأصلُ الثَّانِي: تَثَاقَلَ كَتَصَالَحَ.

---

(١) حُذفت كسرة الراء الأولى من المضارع وفروعه وحُرِّكت الثانية بالكسر في الأمر والنهي وأُدغمت الأولى في الراء الثانية ولا يخفى أن الإدغام فيما لم يتصل بآخره نون جمع المؤنث وتاء الخطاب وضمير المتكلم؛ إذ باتصالها يصير ثاني المتجانسن ساكناً البتة، فيمتنع الإدغام «روح الشروح»

(٢) أي: في الماضي والمضارع.

(٣) وهذا يصلح؛ لأن يكون مثالًا لاسم الفاعل والمفعول لكنَّ التقديرَ مختلفٌ.

(٤) أي: ومثال الثلاثي المزيد من باب التفعل: تكسَّر يتكسَّرُ.

وفي مجهوله بضم التاء وكسر السين وبزيادة حرف الجر في آخره. «المطلوب»

(٥) أي: اقرأ بكسر السين وتعرض الشيخ لبيان كسر السين لدفع توهم أنه كسين المستقبل.

(٦) أي: في الماضي والمضارع.

(٧) وهذا يصلح للمصدر الميمي والزمان والمكان أيضاً.

(٨) قول الشيخ: (وأما ادثّر واثّاقل) جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ عما يقال من أنَّ شهادة الظاهر في هذين الكلمتين أن تكونا من السداسي لاشتمالهما على ستَّة أحرفٍ، فأجاب عنه: بأنَّهُما ليسا على ظاهرهما، بل =

فأُدغِمَتِ التَّاءُ فيهما[١] فيما[٢] بعدَهُما، ثُمَّ أُدخِلَتْ همزةُ الوصلِ لِيُمكِنَ الابتداءُ بها؛ لأنَّ السَّاكنَ لا يُبتَدَأُ بهِ[٣].

وتَصريفُهُ[٤]: ادَّثَّرَ يَدَّثِّرُ[٥] بِفتحِ الثَّاءِ فيهما، ادَّثُّراً بِضمِّ الثَّاءِ، فهُوَ مُدَّثِّرٌ[٦] بِكسرِ الثَّاءِ.

= هُما مصروفان عنه؛ إذ الأولُ من باب التفعُّل والثاني من باب التفاعل، ومنه قوله تعالى في حقِّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، أي: المتلفِّف بثيابه.

وسببُ نزول هذه الآية الكريمة هو أن النبيَّ صلي الله عليه وسلم لمَّا قرُب نزول الوحي إليه اعتزل عن الناس وراحَ إلى جبل حِراء للتعبُّد واشتغل فيه زماناً إلى أن جاءه جبريلُ عليه السلام في يوم الاثنين فنادى إنَّك رسول الله؛ فنظر إلى يمينه ويساره فلم يرى شيئاً فلما نظر إلى فوقه فرأى جبريل قاعداً على عرش بين السماء والأرض فرعب ورجع إلى أُمِّنا خديجة رضي الله عنها فقال: دثِّروني دثِّروني وصُبُّوا عليَّ ماءً بارداً؛ فدثَّرته خديجة رضي الله عنها فجاء على هذه الحال جبريل عليه السلام، وقرأ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ الآية [المدثر: ١ ـ ٤] «الوردينى»

(١) أي: في تدثر وتثاقل.

(٢) أي: في حرف واقع بعد الدال والثاء، وذلك الحرف الدال في (تدثر) والثاء في (تثاقل).

(٣) أي: بالساكن؛ فالهمزة في أولهما إنما جاء ليُمكن الابتداء لا للبناء، فلهذا السبب لم يعدّ سداسياً على ما هو الظاهر من كونهما سداسياً لكن التحقيق كون الأول من التفعُّل والثاني من التفاعل.

(٤) أي: تصريفُ كلِّ واحدٍ من هذين المثالين ادثر... إلخ.

(٥) وهو فعل ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض، لازمٌ مبنيٌّ مزيدٌ ثلاثي خماسي من باب التفعّل لا من افعَّل مشدة العين نَصَّ على ذلك ابنُ جِنيٍّ إلا أن التشديد قد حُذف من الثلاثي لالتقاء الساكنين عند إدغام الدال في الدال، وكذا مضارعه، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلِّم مطلقاً؛ نحو: (ادَّثر ادَّثرا ادَّثروا ادَّثرت ادَّثرتا ادَّثرن ادَثرت ادَّثرتما ادَّثرتم ادَّثرت ادَّثرتما ادَّثرتن ادَّثرت ادَّثرنا)، وكذا مجهوله إلا أنه بضمِّ الهمزة وكسرِ الثاء فيه ويزاد في آخره حرفُ الجرِّ؛ نحو: أُدُّثِرَ عليه... إلخ، ومجهول يَدثَّرُ بضم علامة المضارع فيه وبزيادة حرف الجرِّ في آخره «المطلوب»

(٦) وذاك مُدثَّرٌ عليه في اسم المفعول وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان إلا أنه لا يُزاد في آخره حرف الجر.

والأمرُ: ادَّثَّرْ، والنَّهيُ: لا تَدَّثَّرْ بِفتحِ الثَّاءِ فيهما[١]، وبِفتحِ الدَّالِ والتَّشديدِ في الجَميعِ[٢].

واثَّاقَلَ يَثَّاقَلُ اثَّاقُلاً بِضمِّ القَافِ، فهُوَ مُثَّاقِلٌ بِكسرِ القَافِ، وذَاكَ مُثَّاقَلٌ[٣] بِفتحِ القَافِ.

والأمرُ: اثَّاقَلْ، والنَّهيُ: لا تَثَّاقَلْ بِفتحِ القَافِ فيهِما، والثَّاءُ مُشَدَّدَةٌ في الجميعِ[٤].

وتَدَحْرَجَ[٥] يَتَدَحْرَجُ[٦] بِفتحِ الرَّاءِ فيهِما، تَدَحْرُجاً بِضمِّ الرَّاءِ؛ فهُوَ مُتَدَحْرِجٌ بِكسرِ[٧] الرَّاءِ.

والأمرُ: تَدَحْرَجْ، والنَّهيُ: لا تَتَدَحْرَجْ بِفتحِ الرَّاءِ فيهِما.

---

(١) أي: في الأمر والنهي.

(٢) من الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي، وكذا التصريفُ بنون التأكيد معلوماً ومجهولاً. «المطلوب»

(٣) وفي «المطلوب»: أن يكون اسم المفعول بواسطة حرف الجر، أي: مثاقَلٌ عليه بفتح القاف في كلِّ اسم مفعول، وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان إلا أنه لا يُزاد في آخره حرف الجر، ففي عبارة الشيخ حذفٌ وإيصالٌ كما قلنا فكنْ على البصيرة.

(٤) من الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان والأمر والنهي.

(٥) وهو فعل ماضٍ مفرد مذكر غائب معلوم صحيح لازم مزيد رباعي خماسي من باب التفعلل، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلم مطلقاً؛ نحو: تدحْرَجَ تدحرجاً بفتحِ الكلِّ، وكذا مجهولُه إلا أنَّه بضم حرفِ المُضارعة وكسرِ الراء فيه، ويُزادُ في آخره حرفُ الجر. «المطلوب»

(٦) أي: مثال الخماسي الزائد على الرباعي وتصريفه: تدحرج... إلخ.

(٧) وفي اسم المفعول وذاك مُتَدَحْرَجٌ به بفتح الراء في كل اسم المفعول وكذا المصدر الميمي واسم الزمان والمكان إلا أنه لا يزاد في آخره حرف الجر. «المطلوب»

[أمثلةُ السُّداسيّ]

مثالُ السُّداسيِّ[١]: اسْتَغْفَرَ[٢]، يَسْتَغْفِرُ بِكسرِ الفَاءِ اسْتِغْفَاراً؛ فهُوَ مُسْتَغْفِرٌ بِكسرِ الفَاءِ، وذاك مُسْتَغْفَرٌ بِفتحِ الفَاءِ.

والأمرُ: اسْتَغْفِرْ، والنَّهيُ: لا تَسْتَغْفِرْ بِكسرِ الفَاءِ فيهما.

واشْهَابَّ[٣]، يَشْهَابُّ اشْهِيبَاباً؛ فهُوَ مُشْهَابٌّ. والأمرُ: اشْهَابَّ[٤]، والنَّهيُ: لا تَشْهَابَّ بِتَشديدِ البَاءِ في الجميعِ[٥] إِلَّا[٦] في المصدرِ.

واغْدَوْدَنَ[٧]،.....

---

(١) أي: مثال المزيد فيه على الثلاثي من باب الاستفعال: اسْتَغْفَرَ.

(٢) وهو فعلٌ ماض مفردٌ مذكر غائب معلومٌ صحيح سالم متعد مبنيٌّ مزيد ثلاثي سداسيٌّ من باب الاستفعال، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلم مطلقاً؛ نحو: استغفر، وكذا مجهوله إلا أنه بضمِّ الهمزة والتاء وبكسر الفاء فيه. «المطلوب»

(٣) يقال: إشهابَّ الرأسُ إذا غلبَ بياضُه على سواده.

اشهابَّ: بتشديد الباء من باب الافعيلال وهو لا يكون إلا لازماً؛ أصله: شهب من الشُّهبة، وهي في الألوان البياضُ الغالبُ على السواد؛ يقال: اشهابَّ الرأس إذا غلبَ بياضُه على سواده، وهو أبلغُ من ثلاثيه. «المنضود»

(٤) بتحريك آخر الأمر والنهي للإدغام.

(٥) أي: في الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي.

(٦) لفصل الألف بين المتجانسين.

(٧) بفتح الدالين؛ معناه طولُ الشَّعر، وهو فعلٌ ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنيٌّ ثلاثيٌّ مزيد سداسيٌّ من باب الافْعِيعال، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلم مطلقاً؛ نحو: (اغدودنا) وقوله: (يَغدودن) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب، وقس على هذا الباقي من المفرد... إلخ. «المطلوب»

يَغْدَوْدِنُ بِكسرِ الدَّالِ الثَّانيةِ، اغْدِيدَاناً[١]؛ فهُوَ مُغْدَوْدِنٌ.

والأمرُ: اغْدَوْدِنْ، والنَّهيُ: لا تَغْدَوْدِنْ بِكسرِ الدَّالِ الثَّانيةِ في الثَّلاثِ[٢].

واجْلَوَّذَ[٣]، يَجْلَوِّذُ بِكسرِ الوَاوِ، اجْلِوَّاذاً بِكسرِ اللَّام؛ فهُوَ مُجْلَوِّذٌ[٤].

والأمرُ: اجْلَوِّذْ، والنَّهيُ: لا تَجْلَوِّذْ بِكسرِ الوَاوِ في الثَّلاثِ[٥].

والوَاوُ مُشَدَّدَةٌ في الجميعِ[٦].

واسْحَنْكَكَ[٧]، يَسْحَنْكِكُ بِكسرِ الكَافِ الأُولَى، اسْحِنْكَاكاً؛ فهُوَ مُسْحَنْكِكٌ[٨].

---

(١) أي: في المصدر، ويجوز (اغدوْدِناً) بكسر الدال الثانية وسكون الواو؛ أصله: اغْدودواناً قلبتِ الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٢) أي: في الكلمات الثلاث؛ من اسم الفاعل والأمر والنهي.

(٣) أي: دام مع السرعة وسير الابل، وفي الحديث: «اجلوَّذَ المطرُ»، أي: امتدَّ وقتُ تأخره «دده أفندي» واجلوَّذَ بتشديد الواو وهو فعلٌ ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني مزيد ثلاثي سداسيٌ من باب الإفعوال، وقِسْ على هذا الباقي من المفرد والتثنية والجمع والمتكلم مطلقاً، وكذا مجهوله غير أنه بضمِّ الهمزة وبكسر الواو فيه وبزيادة حرف الجرِّ في آخره. «المطلوب»

(٤) وذاك مُجلوَّذٌ عليه، اسم المفعول مع فتح الواو في كل اسم المفعول، وكذا المصدر الميمي واسم الزمان والمكان إلا أنها، بلا زيادة حرف الجر في آخرها. «المطلوب»

(٥) أي: في الكلمات الثلاث من الفاعل والأمر والنهي.

(٦) من الماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول والأمر والنهي، وكذا التصريفُ بنون التوكيد معلوماً ومجهولاً. «المطلوب»

(٧) بفتح الكافينِ؛ معناه: زاد السوادُ والظلمةُ، وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبني مزيد ثلاثي مُلحقٌ مزيد الرباعي سداسي من باب الافعنلال، وقِسْ على هذا التثنية والجمع ونفس المتكلِّم وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وكسر الكاف الأولى وبزيادة حرف الجر في آخره. «المطلوب»

(٨) بكسر الكاف الأولى في كل اسم الفاعل وذاك مُسْحَنْكَكٌ به بفتح الكاف الأولى في كلِّ اسم =

والأمرُ: اسْحَنْكِكْ، والنَّهيُ: لا تَسْحَنْكِكْ[١] بِكسرِ الكَافِ في الثَّلاثِ[٢].

واسْلَنْقَى[٣]، يَسْلَنْقِي[٤]، اسْلِنْقَاءً، فهُوَ مُسْلَنْقٍ[٥].

والأمرُ: اسْلَنْقِ، والنَّهيُ: لا تَسْلَنْقِ[٦] بِكسرِ القَافِ فيهما.

واقْشَعَرَّ[٧]، يَقْشَعِرُّ بِكسرِ العينِ، اقْشِعْرَاراً بِسكونِ العينِ؛ فهُوَ مُقْشَعِرٌّ.

والأمرُ: اقْشَعِرَّ، والنَّهيُ: لا تَقْشَعِرَّ بَكَسرِ العينِ في الثَّلاثِ[٨].

= المفعول، وكذا المصدر الميميُّ والزمان والمكان إلا أنها لا يُزاد حرف الجر في آخرها. «المطلوب»

(١) **فإن قيل**: لمَ لمْ يدغم في هذه الكلمات مع اجتماعِ المتجانسينِ؟

قلتُ: لو أُدغمَ لزم نقلُ حركة الكاف الأولى إلى النون، فصار اسْحَنْكَكَ على وزن افْعَلَّ، فيلزم البناءُ من باب افْعَنْلَلَ لباب افْعَلَّ وذا لا يجوزُ؛ فلذا تُرك الإدغام.

(٢) أي: في الكلمات الثلاث من الفاعل والأمر والنهي.

(٣) بكسر الهمزة وسكون السين والنون والألفُ مُنقلبةٌ من الياء لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها وفي تثنية اسْلَنقى اسلَنْقَيَا بإعادة الألف إلى أصلها المقلوب منه للزوم تحريكها، بلحوق ألف التثنية؛ دفعاً لاجتماع الساكنين وفي الجمع اسْلَنْقَوْا أصلُه: اسلنقَيوا قُلبت الياءُ ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت للساكنين وكذلك حُذفت الياءُ من اسلنقت واسْلَنْقَتَا ولم تُحذف من اسلنقَيْنَ واسلنقَيْتُ... إلخ، بسكون الياء سكوناً لازماً، والسكونُ الأصليُّ وما في حُكمه يمنعُ الإعلال. «شرح»

وكتابة الألف على صورة الياء للدلالة على أنها مقلوبةٌ من الياء دون الواو.

(٤) بسكون الياء بأن حُذفت الضمَّة لاستثقالها على الياء وعلى هذا تسلنْقي واسلنْقي... إلخ.

(٥) أصلُه: مُسْلَنْقِيٌ؛ استُثلقت الضمة على الياء فاجتمع ساكنان الياءُ والتنوينُ، فحُذفت الياء وأُعطي التنوين لما قبلها.

(٦) بحذف الياء في الأمر والنهي علامة للجزم والوقف.

(٧) أي: مثال السُّداسي من باب الافْعِلاَّل.

(٨) أي: في الكلمات الثلاث من الفاعل والأمر والنهي.

والرَّاءُ مشدَّدةٌ في الجميعِ إِلَّا في المَصدرِ[١].

واحْرَنْجَمَ[٢]، يَحْرَنْجِمُ بِكسرِ الجِيمِ، احْرِنْجَاماً؛ فهُوَ مُحْرَنْجِمٌ.

والأمرُ: احْرَنْجِمْ، والنَّهيُ: لا تَحْرَنْجِمْ بِكسرِ الجِيمِ في الثَّلاثِ[٣].

❁❁❁

(١) لفصل ألفه بين المتجانسين.

(٢) أي: مثالُ السُّداسيِّ من باب الافْعِنلال.

(٣) أي: في الكلمات من الفاعل والأمر والنهي.

فصلٌ في الفَوائدِ
[أسبابُ تعدِّي الفعلِ ولُزومِهِ]

اللَّازمُ يَصِيرُ متعدِّياً بأَحدِ ثلاثةِ أسبابٍ[١]:

ـ بزيادةِ[٢] الهمزةِ في أوَّلِهِ[٣].

ـ وحرفِ الجَرِّ في آخرِهِ.

ـ وتشديدِ عينِهِ.

نحوُ: أَخْرَجْتُهُ[٤]، وخَرَّجْتُهُ، وخَرَجْتُ به مِنَ الدَّارِ.

وبِحَذفِ التَّاءِ[٥] مِنْ: تَفَعَّلَ، وتَفَعْلَلَ مشدَّدةَ العينِ ومكرَّرةَ اللَّامِ[٦].

والمتعدِّي[٧] يَصِيرُ لازماً بِحَذفِ أسبابِ التَّعْدِيَةِ[٨]،.....

---

(١) أي: أسبابٌ وجوديةٌ بقرينة ذكر السبب العدَمِيِّ بعدها على أنها لا حصرَ في الكلام فلا ينفي سَبَبِيَّةَ شيء آخر. «روح الشروح»

(٢) بدل بعض من قول: بأحد... إلخ.

(٣) أي: إذا أردت أن تجعله متعدّياً.

(٤) الأول للأول والثاني للثالث والثالث للثاني؛ على طريق اللفِّ والنشر المُشوَّش، ومعنى الأمثلة: (صيَّرت زيداً خارجاً عن الدار).

(٥) هذا شروعٌ في السبب العَدَميِّ، أي: ويصيرُ اللازم مُتعدّياً بحذف تاء المطاوعة.

(٦) **فإن قيل**: لِمَ صارَ هذانِ البابانِ مُتعديين بحذفِ التاء منهما؟

قلت: لأن التاء لا تُزاد على اللازم، فلا يُقال: (تدربح وتموَّت)، بل تُزاد على المتعدي؛ نحو: (تدحرج وتكسَّر)، فإذا حذف مانعُ التعدية عاد الفعل إلى تعديته.

(٧) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض.

(٨) كهمزة أكرم مثلًا، وإذا حذفت يصير لازماً.

أوْ بِنَقْلِهِ إلى بَابِ انْكَسَرَ[١].

وبَابُ فَعْلَلَ يَصِيرُ لازماً[٢] بزيادةِ التَّاءِ في أوَّلِهِ[٣].

ولا يَجِيءُ المفعولُ به[٤]، والمَجهولُ مِنَ اللَّازمِ؛ لأنَّ اللَّازِمَ مِنَ الأفعالِ هُوَ ما لا يَحْتَاجُ إلى المفعولِ به[٥]، والمتعدِّي[٦] بِخِلافِهِ[٧].

---

(١) فإن هذا الباب للمطاوعة، وهي لازم فيصير المتعدي المنقول إليه لازماً لا محالة،
فإن قيل: لم خُصَّ هذا الباب بالذكر مع أن باب افْعَلَّ، أيضاً مختصٌّ باللازم؟
قلت: لأن بنائه لمبالغة اللازم فلا يُوجد مُتعدٍّ بنقل إلى مثل هذا الباب. «شرح»

(٢) أي: إن كان رباعياً مجرداً؛ نحو: دحرجتُ الحَجَرَ فتَدَحْرجَ.

(٣) يعني: كما أن حذف التاء يكونُ سبباً للتعدية كذلك زيادتها تكونُ سبباً للازم، ولخفاء لزوم أحدِ المعنيين بالآخر صرَّح الشيخُ بذكره، ولم يكتفِ بقوله: وبحذف التاء من تفعلل، ولم يقل: وبنقل فعْلَل إلى تفعْلَل؛ لأنَّ تفعلل فرعه وليس بأصلٍ كانكسر. «شرح»

(٤) وهو ما وقع عليه فعلُ الفاعل؛ نحو: ضربتُ زيداً.
فإن قيل: لمَ قيَّد المصنفُ المفعولَ بقوله به؛ حيث قال: ولا يجيءُ المفعول به؛ لأنَّ المفعول المطلق والمفعول له والمفعول معه وفيه يجيء من اللازم؛ لأن كلًّا منها لمزيد الإفادة في الكلامِ لا لاحْتِياجه لنسبةِ الفِعْل. «روح الشروح»

(٥) إذ بدونه يتمُّ تعقُّل نسبته إلى الفاعل، وإذا لم يحتج إلى المفعول به في تعقُّل نسبته إلى المفعول به لا يبنى له الفعل، فلا يجيء من اللازم المجهول، ولانفهام ذلك مما ذكره اكتفى به. «روح الشروح»

(٦) أي: وأما الفعل المتعدِّي، فهو بخلاف اللازم حيثُ يحتاج إلى المفعول به في تعقُّل نسبته إلى الفاعل؛ قيل: في معرفة المتعدي واللازم ضابطةٌ، وهي أن ما يُفعل بجميع البَدنِ؛ فهو لازمٌ؛ كقامَ وذهَبَ، وما يُفعلُ بعضو واحدٍ، أو قلبٍ، أو حِسٍّ فهو مُتعدٍّ؛ نحو: ضَربَ وعَلِمَ وذَاقَ، وهذا استقرائيٌّ جائزُ التخلف، والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يُستغنى عن تصريحه فلازمٌ وإلا فمُتعدٍّ.«روح الشروح»

(٧) لا يخفى عليك أن المتعدِّي على ثلاثة أقسام: إمَّا بنفسه: كضربَ زيدٌ عمراً، أو بزيادة الهمزة؛ نحو: أحسنَ زيدٌ عمراً، أو بواسطة حرف الجر؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وانطلقتُ به.

وبابُ[١] فَاعَلَ يكونُ[٢] للمُشارَكةِ بين الاِثنَيْنِ[٣]؛ نحوُ: نَاضَلْتُهُ[٤] إلَّا قَلِيلاً[٥]؛ نحوُ: طَارَقْتُ النَّعْلَ، وعَاقَبْتُ اللِّصَّ.

وَبابُ تَفَاعَلَ أيضاً يكونُ[٦] بين الاِثنَيْنِ فصاعِداً[٧]؛ نحوُ: تَدَافَعْنَا وتَصَالَحَ[٨] القَوْمُ.

وقد يكونُ[٩] لِإظهارِ ما[١٠] ليس في البَاطِنِ؛ نحوُ: تَمارَضْتُ؛ أي: أظْهَرْتُ المَرَضَ، وليس لي مَرَضٌ.

---

(١) هذا شروعٌ إلى فائدة أُخرى.

(٢) أي: يكون مدلول هذا الباب ـ وهو الحَدَثُ ـ حاصلًا وقائماً بين الاثنين. «إمعان الأنظار»

(٣) مسنداً إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر بالوقوع.

(٤) أي: رميتُه بالسهم فرماني.

(٥) استثناءٌ من فاعل يكون، أي: إلا القليلَ من باب فاعل، فإنه لا يكونُ بين الاثنين، بل يكون قائماً بواحد، فإن العقاب في عاقبتُ اللص مَثلاً قائمٌ بالمتكلِّم فقط، ومتعلِّقٌ باللص تعلُّق وقوع لا تعلُّق قيام بخلاف المناضلةِ في ناضلتُه، فإنها قائمةٌ بالمتكلِّم والغائب ومتعلِّق بهما تعلُّق قيام لكن لا بُدَّ وأن يكون صادراً من المتكلِّم ابتداءً، ويتعلق بالغائب ليكون مفعولاً به ممتازاً عن الفاعل، وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل، فإن الباديَ فيه غيرُ معلوم ومن ثمةَ جاز أن يقال: أَضَارَبَ عمرٌو زيداً أم ضاربَ زيدٌ عمراً؟، ولم يجزْ أتضاربَ عمرو وزيدٌ أم تضاربَ زيدٌ وعمروٌ. «إمعان الأنظار»

(٦) أي: مدلولُ هذا الباب لحصول أصله بيْنَ... إلخ.

(٧) قوله: فصاعداً في موضع الحال، أي: فيرتقي صاعداً ومتجاوزاً عن الاثنين، وبذلك يُفارقُ فاعل، وفرَّق بعضُ الشرَّاح بأن الفاعلَ الصريح في فاعل يكون غالباً على الفاعل الضمني وفي تفاعل يتساويان. «روح الشروح»

(٨) يمكن الاكتفاءُ بالمثال الأول؛ لأنه يصلحُ لمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصدَ التيسير على فهم المتعلِّم. «روح الشروح»

(٩) أي: يصلح لأن يكون مدلول باب التفاعل لإظهار ما... إلخ، وعند ذلك لا يكون للمشاركة مطلقاً.

(١٠) أي: لإظهار شيء ليس بموجود في... إلخ.

[قَلْبُ تَاءِ افْتَعَلَ طَاءً]

وإذا كان فَاءُ الفعلِ مِنِ افْتَعَلَ حرفاً مِنْ حُروفِ الإطْبَاقِ[١] ـ وهِيَ: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ ـ يَصِيرُ تَاءُ افْتَعَلَ طَاءً؛ نحوُ: اصْطَبَرَ، واضْطَرَبَ، واطَّرَدَ[٢]، واظَّهَرَ.

[قَلْبُ تَاءِ افْتَعَلَ دَالاً]

وإذا كان فَاءُ افْتَعَلَ دَالاً، أوْ ذَالاً، أوْ زَاءً؛ يَصِيرُ تَاءُ افْتَعَلَ دَالاً[٣]؛ نحوُ: ادَّمَعَ[٤]، واذَّكَرَ[٥] بإدْغَامِ الذَّالِ في الدَّالِ[٦]، وازْدَجَرَ[٧].

---

(١) والتسميةُ بها لانطباق اللسانِ مع هذه الحروف على الحنكِ الأعلى.

(٢) أصله: اطترد من الطَّرد قُلبت التاءُ طاء ولا يجوزُ اترد بقلب الطاء تاءً؛ لِعظم الطاء في امتداد الصوت.
وقوله: (اظَّهر) أصله: اظتهر قُلبت التاءُ طاء لقربهما مخرجاً، ثم الطاءُ ظاء، ويجوز اطَّهر بقلبِ المعجمة مهملة لتساويهما في العِظَم ويجوز البيان، أي: اظطهر؛ نظراً إلى عدم الجنسية في الذاتِ، والمختارُ من بين الوجوه ما ذكره الشيخ رضي الله عنه. «روح الشروح»

(٣) لأن التاء من الحروف المهموسة التي تجمعها (ستشحثك حصفه) والدال والذال والزاء من الحروف المجهورية، وهو ما عدا هذه الحروف العشرة، ومباعدة بين الحرفين في الصفة تُوجبُ عسرة جمعها في التلفُّظ لا جرمَ أبدلت التاء في افتعل حرفاً وهو الدال لتقاربهما في المخرج وتوافق ما قبلها في الصفة؛ لسهولة التلفُّظ.

(٤) أصله: ادتمع من دمَعَ قُلبت التاء دالًا، ثم أُدغمت ولا يجوزُ اتمع بقلب الدال تاء؛ لأنَّ الدال أعظم من التاء.

(٥) أصله: إذتكر من الذِّكر قُلبت التاءُ دالًا، ثم الدال ذالًا لاتحادتهما في الصفة المجهورية، ويجوزُ أن يقال: ادَّكَر بقلبِ المعجمة مهملةً، والبيانُ، أي: اذدكر نظراً إلى مغايرتهما في الذات.

(٦) المقلوبة من التاء بعد قلبها معجمةً، وذلك معلومٌ بذكر المثال معجمةً.

(٧) أصله: ازتجرَ من الزَّجْرِ قُلبت التاء دالًا ويجوز ازَّجَرَ بقلب الدَّال زايًا، ولا يجوزُ بالعكس؛ لعظم الزاي فإدخال الكبير في الظرف الصغير تكلُّفٌ باردٌ. «شرح»

[قلبُ وَاوِ افْتَعَلَ ويَائِهِ تَاءً]

وإذا كان فَاؤُهُ وَاواً، أوْ يَاءً، أوْ ثَاءً؛ قُلِبَتِ الوَاوُ واليَاءُ والثَّاءُ تَاءً[١].

ثُمَّ أُدغِمَتْ[٢] في تَاءِ افْتَعَلَ؛ نحوُ: اتَّقَى[٣]، واتَّسَرَ، واتَّغَرَ.

[حُروفُ الزِّيادةِ]

والحُروفُ التي تُزَادُ في الأسماءِ والأفعالِ[٤] عَشَرَةٌ، مجموعُها: (اليَوْمَ تَنْسَاهُ)[٥].

فإذا كانتْ[٦] كَلِمَةٌ وعَدَدُها[٧] زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ[٨]، وفيها حرفٌ واحدٌ

---

(١) لسهولة التلفُّظ؛ لأن التاء من الحروف المهموسة والواو والياء والثاء من الحروف المجهورية، فلو لم تُقلب تُوجبُ عسرةَ التلفظ وذا لا يجوزُ.

(٢) أي: التاءُ المقلوبة من الواو والياء والثاء في تاء افتعل لوجوب إدغام أحد المُتجانسين في الآخر المتحرك؛ دفعاً للثقل. «شرح»

(٣) أصله: اوتقى، من وقَى يقي قُلبت الواو تاءً لمجاورتهما مخرجاً، ولذا يقع هذا القلبُ كثيراً؛ نحو: تُراث وتُجاه من وُراث ووُجَاه مع أنه لو لم يجعل الواو تاءً يلزم أن يكون ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فحينئذٍ يلزم كون الفعل مرةً يائياً ومرةً واوياً؛ نحو: اِيتقى يُوتقى، وهذا الاختلافُ ركيكٌ.

وقوله: (اتَّسر) أصله: ايتسَر من يَسر؛ قُلبت الياءُ تاء؛ هرباً من اجتماع الكسرات لفظاً، أو تقديراً.

وقوله: (اتَّغَر) أصله: اثتغر قُلبت الثاءُ تاءً لادتحادهما في المهموسية ويجوزُ اثَّغر بقلبِ التاء ثاءً. «شرح»

(٤) أي: لغير الإلحاق والتضعيف فإنه يُزادُ فيهما، أيَّ حرفٍ كان؛ نحو: جَلْبَبَ وقَطَّعَ. «إمعان الأنظار»

(٥) قيل: هذه العبارة جوابُ سِيبوَيه للأخفشِ حينَ سأله عن الحروف الزوائد؛ يعني: أن ما زِيدَ لتكثير البناء، ولم يكن للإلحاق والتضعيف لا يكونُ إلا من هذه الحروف «شرح»

(٦) أي: وجدتْ على تقدير كون كانَ تامَّةً، ويجوز أن تكون كلمة كانت على معناها الحقيقيِّ.

(٧) أي: والحالُ أن عدد هذه الكلمة زائدٌ.

(٨) أي: مثلًا إذ لو كانت الكلمةُ زائداً على أربعة، فالحُكمُ كذلك في كون الحروف زائداً.

مِـن هـذه الحُروفِ[١] فاحْكُـمْ بأنَّها زائـدةٌ إلَّا[٢] أنْ لا يكونَ لَها معنًـى بِدُونِها؛ نحوُ: وَسْوَسَ.

[المتعدِّي واللَّازمُ مِنَ الأبوابِ]

وأبوابُ الرُّباعيِّ كُلُّها متعدٍّ[٣] إلَّا دَرْبَخَ[٤].

وأبوابُ الخماسيِّ كُلُّها[٥] لَوَازِمُ[٦] إلَّا ثلاثةَ أبوابٍ:

---

(١) أي: من هذه الحروف العشرة، فاحكُم أنتَ بزيادةِ تلكَ الحروف في كلِّ حالٍ إلا لحالِ أن لا يكون لتلك الكلمة معنًى بدون ذلك الحرف فحينئذٍ ليس لك الحُكمُ بزيادتها كالواو الثانية في وَسْوَسَ، ثم إن أراد بقوله: أن لا يكون لها معنًى عدمَ كون المعنى أصلاً على ما يدل عليه العمومُ الحاصلُ من وقوع النكرة في سياق النفي ينتقض بيانُه بميم جمْهَر، فإنَّ ميمه أصليةٌ مع أن له معنًى بدونها، وإن أراد عدم كون المعنى بعينها ينتقضُ بنحو: ضارب على أنه تخصيصٌ من غير مُخصّص، فالوجهُ أن يُقال: إلا أن يوجد لها معناها بعينها ولا معنًى يُناسبه بدونها «روح الشروح» و«إمعان الأنظار»

(٢) الاستثناءُ مُفرَّغٌ؛ تقديرهُ: فاحكُم أنها زائدةٌ في كلِّ موضعٍ إلا مواضع أن لا يكون لها معنًى بدونها «إمعان الأنظار»

(٣) لم يقل: متعديةٌ مع أن المبتدأ مؤنَّث؛ نظراً إلى تذكير التأكيد، ثم دأبُ المصنف الحُكمُ بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم، ومن دأبه أيضاً حذفُ المستثنى وإقامة مثاله مقامه، فمعنى كلامه ههنا: أن الغالب في أبواب الرباعي التعدية إلا في باب فَعْلَل، فإن الغالب فيه اللازم؛ نحو: دربخَ... إلخ.

(٤) فـي «مختـار الصحـاح»: دَرْبَخـتِ الحمامـةُ لذكَرِهـا: خضعـتْ لـه وطاوعتْـهُ، ودَرَبْـخَ الرجـلُ: طأطـأ رأسَـه وبسـطَ ظَهرَه. «شـرح»

(٥) أي: سواء كان مزيداً على الثلاثيِّ، أو على الرباعيِّ.

(٦) **فإن قيل**: لمَ لمْ يقل: «لازمة» مع أنه أخصر؟

قلت: إشارة بصيغة الجمع إلى أن لزومها على أنواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوهما «شرح»

افْتَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ.

فإنَّها[١] مُشتركةٌ[٢] بين اللَّازمِ[٣] والمتعدِّي[٤].

وأبوابُ السُّداسيِّ كُلُّها لَوَازِم إلَّا بابَ اسْتَفْعَلَ[٥]؛ فإنَّهُ مُشترَكٌ بين اللَّازمِ والمتعدِّي، وكلمتَيْنِ مِن بابِ افْعَنْلَى؛ فإنَّهُما متعدِّيانِ، وهُمَا: اسْرَنْدَاهُ، واغْرَنْدَاهُ معناهُما[٦] غَلَبَ عليه وقَهَرَهُ.

[همزةُ (أَفْعَلَ) ومَعانِيها]

وهمزةُ[٧] أَفْعَلَ يَجِيءُ لِمَعانٍ:

---

(١) أي: فإن هذه الأبواب الثلاثة.

(٢) بمعنى أن بعض الأفعال الجائي منها متعدٍّ وبعضها لازمٌ، فيكون الباب المشتمل عليها مُشتركاً بين اللازم والمتعدي. «إمعان الأنظار»

(٣) نحو: اكتَتَبَ وتعلَّم، وتنازعا الحديثَ.

(٤) أمَّا كونُ افتعل مُتعديّاً، فنحو: اجتمعَ المال واكتسبه، وأمَّا كونه لازماً، فنحو: احْتَقر واعْتَورَ وكذا اجْتَمعَ واكتسبَ لازمانِ إذا كانا للمطاوعة وإلا لا كما مرَّ، وأمَّا كون تفعَّل متعدياً، فنحو: تَعَزَّزَ وتَمَزَّزَ وتقسَّم، وأمَّا كونه لازماً، فنحو: تكسَّر عند المطاوعة وتحلَّم وتبسَّم وتكلَّم، وأمَّا كون تفاعل متعدياً، فنحو: تنازعْنا الحديثَ وتشاركنا المالَ، وأما كونه لازماً، فنحو: تحالم وتواضَع. «المطلوب»

(٥) أمَّا كون استفعل مُتعديّاً، فنحو: استخرجَ المالَ واستغفرَ الله، وأما كونه لازماً، فنحو: اسْتحجَرَ الطينُ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَنْسَرَ البُغاثُ. «المطلوب»

(٦) أي: معنى هاتين الكلمتين غلبَ عليه وقهرَهُ إلا أن غلب عليه معنى اسْرَنداهُ، وقهره معنى اغْرَنْداهُ.

(٧) يُوهمُ ظاهره أن تكون الهمزة في باب افعل حرفاً من حروف المعاني، فيكون نحو: أكرم مركباً من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك؛ لأنَّ الدال على الصيرورة مثلاً ليس هو الهمزة فقط، بل مجموعُ حروف الكلمة مع الهيئة؛ غاية ما في الباب أنه صار دخول الهمزة سبباً لمعنى الصيرورة وجزءاً من الدال عليها، ولهذا أسند الشيخ المعاني المذكورة إلى الهمزة مجازاً، وقِسْ عليه سينَ =

للتَّعديَةِ[١]؛ نحوُ: أكْرَمْتُهُ[٢].

وللصَّيرُورَةِ؛ نحوُ: أمْشَى الرَّجُلُ؛ أي: صَارَ ذَا ماشِيَةٍ.

وللوِجدانِ؛ نحوُ: أبْخَلْتُهُ؛ أي: وجَدْتُهُ بَخِيلاً.

وللحَينُونَةِ[٣]؛ نحوُ: أحْصَدَ الزَّرْعُ؛ أي: حَانَ[٤] وقْتُ حَصَادِهِ.

وللإزالَةِ[٥]؛ نحوُ: أشْكَيْتُهُ؛ أي: أزَلْتُ عَنْهُ الشِّكَايَةَ.

ولِلدُّخولِ[٦] في الشَّيْءِ؛ نحوُ: أصْبَحَ الرَّجُلُ، إذا دَخَلَ في الصَّبَاحِ.

وللكَثرةِ[٧]؛ .....

= استفعل. «إمعان الأنظار»

(١) بدل من قوله: (لمعانٍ) بدل البعض.

(٢) وتعديته بزيادة الهمزة في أوله، وفي بعض النسخ: (أخرجتُه) وكلاهما صحيحٌ؛ إذ الغرضُ كونه للتعدية بزيادة الهمزة، وفي كليهما هذا موجودٌ.

(٣) أي: لكون الشيء ذا وقتٍ يقرب منه حصوله، ثم الفرقُ بين الصيرورة وبين الحينونة: أن الأولى بحصول الشيء، والثاني لقرب حصوله.

(٤) أي: قرُبَ وقتُ حصاد الزرع.

(٥) أي: لإزالة أصل الفعل عن المفعول.

(٦) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلًا في معنى الصَّيرورة، وقالوا: معنى أصبح الرجلُ صارَ ذا صباحٍ، ولكن اعتبار المصنف أولى؛ لأن المفهوم من أصبحَ هو الدخول في الصباح لا صيرورةَ ذي الصباح وإن لزم، والمرادُ بيان معناه المطابقي لا الالتزامي. «إمعان الأنظار»

(٧) أي: لكثرة الفعل عن الفاعل. وفي بعض النسخ: (وللتكثير)، ثم لا يخفى عليكَ أن غير المصنف لم يذكر هذا المعنى، ولعله أدخله في الصيرورة، أيضاً؛ لكون معنى ألبن الرجلُ صار ذا لبنٍ كثيرٍ؛ لكنْ لما كانت الهمزة ههنا دالةً على معنىً زائد على الصيرورة وهو التكثير كان أولى أن يُفرد معناه عن معنى الصيرورة الخالية عن معنى التكثير، فيكون أضبط؛ فعلى هذا يكون مراد المصنف من =

نحوُ: أَلْبَنَ الرَّجُلُ، إذا كَثُرَ عِنْدَهُ[١] اللَّبَنُ.

[سِينُ (اسْتَفْعَلَ) ومَعانِيها]

وسِينُ اسْتَفْعَلَ أيضاً يَجِيءُ لمعانٍ[٢]:

= الصيرورة السابقة هو الخالية عن معنى التكثير بقرينة المقابلة. «إمعان الأنظار»

(١) والحاصلُ: أن همزة أفعل تجيء لمعانٍ عشرة:

الأول: للتعدية، وهي إن ضمِّن الفعل معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للفعل المصير للتعدية.

والثاني: للصيرورة، أي: لصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتقَّ منه الفعل؛ نحو: أمشى الرجل، أي: صار ذا ماشيةٍ من الفرس والبغل وغيرهما.

والثالث: للوِجدانِ، أي: لوجود الشيء على صفةٍ، ومعناه: أن الفاعل والمفعول موصوفان بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً نحو: أبخلت زيداً، أي: وجدتُه بخيلاً، وفي معنى المفعول والفاعل إن متعدياً؛ نحو: أحمدتُ زيداً، أي: وجدتُه محموداً، أو حامداً.

والرابعُ: للحينونة؛ وهي: كون ذا وقت يقرب فيه حصوله؛ نحو: أحصد الزرع، أي: حانَ وقتُ حصاده.

والخامس: للإزالة، أي: لإزالة شيء عن شيء؛ نحو: أشكيتُ زيداً أزلتُ عنه الشكاية.

والسادسُ: للدخول، أي: لدخول شيءٍ في شيء؛ نحو: أصبح الرجلُ، أي: دخلَ وقتَ الصباح.

والسابعُ: للتكثير، أي: لتكثير شيء نحو: ألبَن الرجل؛ إذا كثر عندهُ اللبن.

والثامنُ: للسلب، أي: لسلب شيءٍ عن شيءٍ؛ نحو: أسحلتُ الغنمَ، أي: سلبتُ الغنمَ جلده.

والتاسع: للزيادة في المعنى؛ نحو: أشغلتُ زيداً، أي: شغلته.

والعاشر: للتعريض، وهو بجعل المفعول معرضاً لأصلِ الفعل؛ نحو: أبَعْتُ العبدَ، أي: عرضته للبيع، وجعلته منسوباً إليه.

(٢) أي: لمعانٍ عشرةٍ؛ الأول: للطلب، وهو نسبةُ الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل الفعل المشتقِّ، وهو منه نحو: أستغفر الله، أي: أطلب منه المغفرة، والثاني: للسؤال أفرد بالذكر مع أن بعضهم لم =

لِلطَّلَبِ؛ نحوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ أي: أَطْلُبُ المَغفرةَ.

ولِلسُّؤالِ؛ نحوُ: اسْتَخْبَرَ؛ أي: سَأَلَ الخَبَرَ.

ولِلتَّحوُّلِ؛ نحوُ: اسْتَحَلَّ الخَمْرُ؛ أي: انْقَلَبَ الخمرُ خَلّاً.

ولِلاعتِقادِ؛ نحوُ: اسْتَكْرَمْتُهُ؛ أي: اعْتَقَدْتُ أَنَّهُ كَرِيمٌ.

وللوِجْدانِ؛ نحوُ: اسْتَجَدْتُ شَيْئاً؛ أي: وجَدْتُهُ جَيِّداً.

ولِلتَّسليمِ؛ نحوُ قَولِهِمْ: «اسْتَرْجَعَ القَوْمُ» عند المصيبَةِ؛ أي: قالُوا: «إِنَّا للهِ وإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ»

❁❁❁

يفرِّق بينهما وجعلوا هذين المعنينِ واحداً لتغاير موردهما، فإن مورد الطلب القلبُ ومورد السؤال اللسانُ، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس مذكورٌ في المتن، وأما السابعُ؛ فهو: للانقلاب، والثامن: لإصابة الشيء، والتاسعُ: للزيادة في اللفظ، والعاشر: للنظر.

[المُعتل وأنواعُه]

وحُروفُ المَدِّ[١].....

(١) قال: (وحروف المد... إلخ).

اعلم: أن الحروف الزائدة حروفُ مبانٍ لا يكون كلُّها ولا جزؤها أصلية ولا مقلوبة عنها من الحروف العشرة المذكورة، وحروفُ العلة: الواو والياء والألف كلمةً كانت، أو غير كلمة؛ أصليةً كانت، أو مقلوبةً عنها، أو زائدةً متحركة كانت أو ساكنةً، مجانسة حركة ما قبلها لها أو غير مجانسة، وحروفُ اللين هذه الثلاثة مقيداً بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقاً من غيره، وحروفُ المد حروفُ اللين بشرط مجانسة ما قبلها لها.

وقول المصنف: (واحدة) محلُّ تأمُّلٍ، فتأمَّل.

قال: (فعلٌ ماضٍ) وإنما خصَّ الماضي بالذكر مع كون الحكم عاماً لكون فهمه أيسر للمبتدئ مع كون أحكام الغير معلوماً بالمقايسة، وأراد بالماضي ماضي الثلاثي المفرد المذكر الغائب بقرنية المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات، وتُعلم هي بالمقايسة، ويدل على هذا قوله: (في أوله ووسطه وآخره) دون فائه وعينه ولامه.

قال: (وهي الواو والياء والألف) أمَّا تسميتها بحروف العلة، فلأنَّ من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض وحقيقةُ العلة تغيُّر الشيء عن حاله، وأمَّا بالزيادة، فظاهرٌ فلا إشكال بكون الزوائد أعم منها؛ لأن المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف، وأمَّا باللين فلما فيها من اللين؛ لاتساعٍ في مخرجها وذلك إنما يكون إذا كانت ساكنةً، وأما بالمد فلِما فيها من الامتداد، وذلك إنما يكون إذا سكنت ويكون حركة ما قبلها من جنسها ولا يكفي في كونها حرف مد سكونها فقط.

فالعلةُ أعمُّ من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها، ثم اللينُ لعدم الاشتراط بوفق حركة ما قبلها إياها، ثم المدُّ لاشتراطها بذلك إلا أنهم يطلقون على هذه الحروف هذه الأسامي الأربعة مطلقاً على التساهل. والمصنف جرى على ذلك. كلُّها مِن «إمعان الأنظار».

قال: (في أوله حرفٌ من هذه الحروف) ظاهرُ هذه العبارة يوهمُ وجود الألف فاء لكن لا التفاتَ لمثل هذا الوهم لظهور أن الساكن لا يكون مبتدأ به، بل الألف لا يقعُ عيناً ولاماً في الفعل إلا مقلوباً ولكن لوقوعه ظاهراً في ما بعد الأول أطلق الحروف ولم يقل في أوله واواً وياءً. «روح الشروح»

واللِّينِ والزَّوائدِ والعلَّةِ واحدةٌ[١].

وهِيَ: الوَاوُ، واليَاءُ، والأَلِفُ.

وكُلُّ فعلٍ ماضٍ في أوَّلِهِ حرفٌ مِن هذه الحُروفِ يُسَمَّى مُعْتَلّاً ومِثَالاً، لِمُماثَلتِهِ الصَّحيحَ في احتمالِ الحَرَكاتِ؛ نحوُ: وعَدَ[٢]، ويَسَرَ.

وإنْ كان في وسَطِهِ[٣] يُسَمَّى أجْوَفَ[٤]؛ نحوُ: قَالَ، وبَاعَ[٥].

وإنْ كان في آخِرِهِ يُسَمَّى نَاقِصاً[٦]؛ نحوُ: غَزَا[٧]، ورَمَى.

وإنْ كان فيه[٨] حرفَانِ مِنْ هذه الحُروفِ، فإنْ كانَا عينَهُ[٩] ولَامَهُ يُسَمَّى

---

(١) يعني: متصادقة على طائفة من الحروف.

(٢) وفي بعض النسخ: (وَعَد ويقِظَ) بفتحِ العين في الأول وكسر القاف في الثاني، وفي مضارعهما على العكس، كذا في «النزهة»، وإنما أورد مثالين إيذاناً بأحدهما إلى الواوي وبالأخرى إلى اليائي، وإنما لم يُورد المثال بالألف لعدم وجوده لما مرَّ من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محالٌ. «المطلوب»

(٣) أي: في وسط الماضي يُسمَّى هذا النوع أجوفَ؛ لخلُوِّ الوسطَ الذي هو بمنزلة الجوف في الحيوان من الحرف الصحيح. «شرح»

(٤) أمَّا تسميتهم بالمعتل، فلوجودِ حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة، وأمَّا تسميتُهم بالأجوف؛ فلوقوع حرف العلة في الوسط، وأمَّا تسميتهم بذي الثلاثة، فلِصَيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك؛ نحو: قُلتُ وبِعتُ. «المطلوب»

(٥) نحو: (قَالَ وكَالَ) الأصل: (قَولَ وكَيَل)، وفي بعض النسخ (قال وباع).

(٦) لنقصان آخره غالباً عن الحركة البنائية.

(٧) الأصل: (غزوَ ورميَ) فكلٌّ من الأقسام الثلاثة نوع واوي ويائي، ويقال: للأول المعتل الفاء، وللثاني المعتل العين، وللثالث المعتل اللام «شرح»

(٨) أي: في الفعل الماضي من هذه الحروف العلة حرفان، ففيه تفصيلٌ؛ فإن كانا عينه... إلخ.

(٩) أي: عين ذلك الفعل ولامه يُسمَّى هذا النوع: لفيف المقرون؛ أما تسميتهم باللفيف فلِلفِّ حرفي العلة بالأخرى، وأما بالمقرون فلاقترانهما بالأخرى نحو: رَوِيَ وَشَوَى «شرح»

لَفِيفَ المَقْرُونِ؛ نحوُ: رَوِيَ، وشَوَى.

وإنْ كانَا فَائَهُ ولَامَهُ يُسمَّى لَفِيفَ المَفْرُوقِ[1]؛ نحوُ: وقَى.

❁❁❁

(١) هذا لافتراق الحرف الصحيح بينهما.

[تعريفُ المضاعَفِ والمهموزِ]

وكُلُّ فعلٍ عينُهُ ولَامُهُ حرفَانِ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ أُدغِمَ[١] أَوَّلُهما في الآخَرِ للثِّقَلِ[٢] يُسَمَّى مُضَاعَفاً؛ نحوُ: مَدَّ.

وكُلُّ فعلٍ فيه همزةٌ؛ فإنْ كانتْ في أَوَّلِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ الفَاءِ؛ نحوُ: أَخَذَ.

وإنْ كانتْ في وسَطِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ العَيْنِ؛ نحوُ: سَأَلَ.

وإنْ كانتْ في آخِرِهِ يُسَمَّى مَهْمُوزَ اللَّامِ؛ نحوُ: قَرَأَ[٣].

وكُلُّ فعلٍ خَالٍ مِنْ هذه الأقسامِ[٤] السِّتَّةِ يُسَمَّى صَحِيحاً.

---

(١) قوله: (أُدغم أولهُما) لو لم يذكر هذا لكان أولى؛ لأن المضاعف قد لا يقع فيه الإدغام.
واعلم: أنه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة، فيسمى باسمين؛ نحو: وَدَّ، ووَأَدَ، ووَبَأَ وآبَ، وجاء، وأبى، ونأى، وأسَّ، وأوى، وأرى، فيقال: المعتل المضاعف، أو المهموز العين، أو اللام والأجوف المهموز الفاء، أو اللام والناقص المهموز الفاء، أو العين والمضاعف المهموز الفاء، واللفيف المقرون المهموز الفاء، واللفيف المفروق المهموز العين، وأيُّ الاسمين قدّم جاز. «إمعان الأنظار»
الإدغامُ في اللغة: عبارةٌ عن إدخال الشيء في الشيء؛ يقال: أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتَ فيه وأدغم اللجام في فم الفرس إذا أُدخل في فمه، وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن إلباث الحرف في مخرجه مقدارَ إلباث الحرفين في مخرجهما. «المطلوب»

(٢) أي: لثقلِ التَّكرر بخلاف مُضاعف الرباعي، وهو ما كان عينه مع لامه الثانية من جنس واحدٍ؛ نحو: زلزَلَ؛ فإنه لا يلحق بالمعتل ولا ثِقَلَ فيه للفصل بين المتجانسين، ولذا لا يقعُ فيه الإبدال والحذف كما في أمليتُ وظلْتُ، وبخلاف ما تكرر للإلحاق؛ نحو: جَلْبَبَ؛ فإنه لا يُدغم. «شرح»

(٣) وفي بعض النُّسخِ أُهمل الأمثلةُ اعتماداً على ظهورها، ولذا قال في «روح الشروح»: أهملَ الشيخُ أمثلةَ المهموز بأنواعه اعتماداً على ظهورها. «الورديني»

(٤) يعني: خالٍ من حروف العلة والهمزة والتضعيف، وكونها خالٍ عن هذه الثلاثة عبارة عن أن لا يكون مثالاً، وأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز، ولذا قال: يُسمَّى ذلك الفعل =

وقد مَرَّ بَحْثُهُ[1] في بابِ الصَّحيحِ، وسنَذْكُرُ بحثَ الأقسامِ السِّتَّةِ على سبيلِ الاختصارِ.

❁❁❁

= صحيحاً لصحته وعدم تغيُّر حروفه، ويُرادفه السالمُ؛ لأنه الذي سلمت حروفه الأصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف.

(١) أي: بحث الصحيح وذكر أحكامه في باب... إلخ.

بابُ المعتلَّاتِ والمضاعَفِ والمهموزِ

الوَاوُ واليَاءُ إذا تَحرَّكتا وانفَتحَ ما قبلَهما[1] قُلِبتَا أَلِفاً[2]؛ نحوُ: قَالَ وكَالَ.

مثالُهما[3] مِنَ النَّاقصِ: غَزَا[4]، ورَمَى[5]، وتقولُ: في تثنيتِهما: غَزَوَا، ورَمَيَا.

---

(١) اعلم: أن ما ذكر في هذا الباب من قواعد الإعلال مشروطٌ بشروط سبعةٍ؛

أحدها: كون الواو والياء في وزن الفعل ليخرجَ؛ نحو: الحَوَكَة جمعُ حائكٍ.

وثانيها: كون حركة الواو والياء أصلية؛ إذ العارض كالمعدوم.

وثالثها: أن لا يكون فتحة ما قبلهما في حُكم السكون.

ورابعها: أن لا يكون في معنى الكلمة تحرك واضطراب كيلا يفوت الغرض من تحركهما؛ نحو: الحيوان؛ فإنه لا يُعلُّ ليدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب في معناه.

وخامسها: أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان؛ لئلا يؤدي إلى إجحافها، فخرج نحو: طَوىَ؛ إذ لو أعل الواو لحذفت للساكنين.

وسادسها: أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه؛ إذ هو مرفوض فلا يُعل؛ نحو: حيَّ؛ إذ لو قلت: حايَ لقلت في المستقبل يحايُ مثل: يخاف.

وسابعها: أن لا تفوت الدلالة على أصلهما؛ فلا يعلُّ؛ نحو: استحوذَ والقود ليُعلم أنهما واويٌّ من «روح الشروح».

(٢) أي: تُبدلُ الألف منهما وتلفظ الألف مكانهما حقيقةَ القلب لا يُتصوَّر في الأعراض «الإمعان وغيره»

(٣) أي: مثال الواو والياء المنقلبين ألفاً.

(٤) أصله: غزو، فقُلبت الواو ألفاً لكون الواو مفتوحاً مع ما قبلها، وكذا في رمى.

(٥) أصله: رمى فقُلبت الياءُ ألفاً.

فلا تُقْلَبانِ ألفاً ولا تُقْلَبانِ أيضاً[١] في جمعِ المؤنَّثِ والمُوَاجَهَةِ ونَفسِ[٢] المتكلِّمِ؛ لأنَّ[٣] الوَاوَ السَّاكنةَ واليَاءَ السَّاكنةَ لا تُقْلَبَانِ ألفاً إلَّا في مَوْضِعٍ يكونُ سكونُهُما غيرَ أصليٍّ[٤]؛ بأنْ[٥] نُقِلَتْ حركتُهما إلى ما قبلَهما[٦]؛ نحوُ: أقَامَ[٧] وأَبَاعَ.

وتقولُ في الجمعِ: [٨] غَزَوْا، ورَمَوْا.

والأصلُ: غَزَوُوا ورَمَيُوا قُلِبَتَا ألِفاً لِتحَرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهُما، فاجتَمعَ ساكنَانِ أحدُهُما الألفُ المقلوبةُ، والثَّانِي واوُ الجمعِ، فَحُذِفَتِ الألفُ المقلوبةُ فبَقِيَ:[٩] غَزَوْا ورَمَوْا.

وتقولُ في تثنيَةِ المؤنَّثِ: غَزَتَا، ورَمَتَا.

---

(١) أي: كما لا تقلبان في التثنية والجمع المؤنث؛ نحو: غَزونَ ورمينَ.

(٢) أي: ولا تقلبان في نفس المتكلِّم سواء كان وحده، أو مع غيره نحو: غزوتُ ورميت غزونا ورمينا.

(٣) تعليلٌ لقوله: (ولا تقلبان أيضاً) خاصةً.

(٤) مع كون ما قبل الواو والياء مفتوحاً وتركه هذا القَيْد مبنيٌّ على ما فهم من سباقه وسياقه.

(٥) الباءُ متعلِّق بـ(يكون سكونهما)، وإنما قيَّدَ به احترازاً عمَّا ذكره أولًا، فإن سكون الواو والياء في نحو: غزونَ ورمينَ أصليٌّ؛ لأنه حصلَ من لحوق الضمير لكنْ لم يكن بالنقل لكون ما قبلها متحركاً، بل بالحذف بخلاف نحو: أقامَ وأباعَ، ويجوزُ أن يتعلق بتقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز؛ لأن ما جاء من ضمير الفاعل في حُكم الأصلي عندهم لكونه كالجزء من الفعل. «إمعان الأنظار»

(٦) دفع ما عسى أن يقال: إن سكونهما في هذه الأمثلة غير أصلي لعروضه باتصال الضمائر، فوجب أن تقلبا ألفاً، فأجاب: بأن المراد بعروض سكونهما ما يكونُ نقل الحركة إلى ما قبلها لأجل القلْبِ. «روح الشروح»

(٧) الأصل: أقوم وأبيع، ولو كان سكونهما أصلياً لما احتيج إلى القلب لحصول الخِفَّة بدونه.

(٨) أي: في الجمع المذكر الغائب من غزا ورمى.

(٩) أي: الأصل المذكور بعد الحذف غزَوْا ورمَوْا؛ بفتح ما قبل الواو ولم يضم حتى يجانس الواو لتدل الفتحةُ على الألف المحذوفة. «شرح»

والأصلُ: غَزَوَتَا، ورَمَيَتَا، قُلِبَتا ألفاً لتحرُّكِهما، وانفتاحِ ما قبلَهُما، وحُذِفَتِ الألفُ لسكونِها وسكونِ التَّاءِ؛ لأنَّ التَّاءَ كانتْ ساكنةً في الأصلِ[١]، فحُرِّكَتِ التَّاءُ لِألفِ التَّثنيةِ[٢]، فحَرَكتُها عارِضةٌ والعارضُ[٣] كالمعدومِ.

وتقولُ في جمعِ المؤنَّثِ مِنَ الأجوَفِ: قُلْنَ[٤]، وكِلْنَ.

---

(١) أي: في أصل الوضع لكونها علامة للتأنيث.

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ؛ تقديره: إنكم قلتم حُذفت الألفُ لسكونها وسكون التاء والتاء ليست ساكنةً، فأجاب بقوله: لأنَّ التاء كانت ساكنة في الأصل... إلخ، أي: في أصل الوضع؛ لأنها وضعت علامة للمؤنث والتاءُ إذا وضعت علامة للمؤنث كانت ساكنة كما في المفرد نحو: غَزَوَتْ ورمَيَتْ. «المطلوب»

(٢) لاجتماع الساكنين من علامتي التأنيث والتثنية ولا مجال لحذف إحداهما؛ إذ العلامة لا تحذف، بل يلزم اللَّبسُ. «روح الشروح»

(٣) وفيه سؤالان:

أحدُهما: أن هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل؛ لأن الألف تقتضي فتح ما قبلها، وقد سبق ما جاء منه في حكم الأصلي عندهم؟

وثانيهما: أنها كانت عارضة في حكم المعدوم، فاجتمع ساكنان التاء والألف فلم لم يحذف أحدهما؟

وجوابهما: أن هذه الحركة لها شبهان بالأصلي والعارضي، فعملنا بالشبهين كما هي القاعدة المُستحسنة عند المحقِّقين؛ بيانه هذه الحركة من حيثُ إنها جاءت بألف الضمير كانت في حكم الأصلية كسكون واو غزوْنَ، ومن حيث محلها عارضة ليست في حكم الأصلية؛ لأنها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه؛ لأنها ليست بفاعل، بل حرف جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست في حكم الأصلية بخلاف سكون واو غزوْنَ؛ لأن محلَّه جزء من الفعل حقيقة، فالنظر إلى الأول لا يجتمع ساكنان أصلاً في نحو: غزتا، فيلزم أن لا يحذف حرفٌ وبالنظر إلى الثاني يجتمعُ فيه ثلاث سواكنَ، فيلزم حذف حرفين، والعملُ بمقتضاهما من كلِّ وجهٍ ممتنعٌ وبأحدهما ترجيحٌ بلا مرجِّح وإهمال وعدم اعتبار للآخر وهو مُنافٍ للعدل. «إمعان الأنظار»

(٤) بضم القاف وكِلْن بكسر الكاف.

قوله: (والأصل) أي: وأصل قُلن وكِلن: قوَلن وكيَلن؛ بفتح الواو والياء.

والأصلُ: قَوَلْنَ، وكَيَلْنَ؛ قُلِبَتَا ألفاً لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهُما[١].

ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ لسكونِها وسكونِ اللَّامِ فبَقِيَ قَلْنَ وكَلْنَ بِفتحِ القَافِ والكَافِ[٢]، ثُمَّ نُقِلَتْ[٣] فتحةُ القَافِ إلى الضمَّةِ، والكَافِ[٤] إلى الكسرةِ؛ لِتَدُلَّ الضمَّةُ على الوَاوِ المحذوفةِ، والكسرةُ على اليَاءِ المحذوفةِ؛ لأنَّ المتولِّدَ مِنَ الضمَّةِ الوَاوُ[٥]، ومِنَ الكسرةِ اليَاءُ، ومِنَ الفتحةِ[٦] الألفُ[٧].

---

(١) أي: الواو والياء دفعاً للثِّقل الحاصل من تحريك الواو والياء.

(٢) والقياسُ ضمُّ الفاء في باب خفن؛ لأنه واويٌّ إلا أنه لما كان من فعِل مكسور العين وكانت الدلالة على حركة العين أولى من الدلالة على كون البناء واويّاً؛ لأنَّ الأولى راجعة إلى المعنى، والثانيةَ إلى اللفظ نقلوا كسرة العين إلى الفاء، ولمَّا لم يُفدِ النقل في مثل: قُلن وكِلن الدلالة على حركة العين؛ لعدم مخالفة حركة العين لحركة الفاء قصدوا الدلالة على الحرف المحذوف؛ لئلا يفوتَ الغرضُ بالكلية.

(٣) أي: بدلت فتحة القاف إلى الضمة في قُلن، وكذا فتحةُ الكاف إلى الكسرة لتدل... إلخ.

(٤) أي: ثم نُقلت فتحةُ الكاف إلى الكسرة.

(٥) لأنَّ الواو من جنس الضمَّة لكونها مركَّبةً من الضمتين والياء من جنس الكسرة؛ لأنها مركبة من الكسرتين، أي: وضعت مقدار الكسرتين.

(٦) أي: وكذا الألفُ متولِّد من الفتحة والأصل يدل على أثره المحذوف.

اعلم: أن الإعلال بقلبِ الواو والياء ألفاً في مثل: قُلن وكِلن على مذهب المتأخِّرين، وأما على مذهب المتقدمين، فبالنقل؛ ففي الأجوف الواوي نقل فعَل مفتوح العين إلى فعُل مضموم العين، وفي اليائي نُقل إلى فعِل مكسور العين؛ فأصلُ (قُلن وكِلن) عند المتقدمين (قوُلن وكيِلن) بضم الواو وكسر الياء نُقلت حركتُهما إلى ما قبلهما بعدَ سلب حركته، ثم حذفتا للسَّاكنين وهذا الطريق يسيرٌ إلا أن في نقل الباب من مفتوح العين إلى مضمومها، أو مكسورها شبهةَ تغيُّر المعنى للاختلاف في معاني الأبواب؛ فما اختاره المتأخرون أشبه، وإن كان أعسر؛ لأنه يلزم من النقل مخالفة لفظاً ومعنًى، وأمَّا لفظاً فظاهرٌ، وأمَّا معنًى فلاختلاف معاني الأبواب «روح الشروح»

(٧) فصار: قُلن وكِلن، وكذا صُنَّ وبِعنَ. =

[أحكامٌ متعلِّقةٌ باليَاءِ والوَاوِ]

واليَاءُ إذا انكسَر ما قبلَها تُرِكَتْ على(١) حالِها ساكنةً، أوْ متحرِّكةً إذا كانتِ الحركةُ فتحةً(٢)؛ نحوُ: خَشِيَ، وخَشِيتُ(٣).

واليَاءُ السَّاكنةُ إذا انضَمَّ ما قبلَها قُلِبَتْ واواً؛ نحوُ: أيْسَرَ يُوسِرُ؛ أصلُهُ: يُيْسِرُ(٤).

وتقولُ في مجهولِ الأجوفِ: قِيلَ، والأصلُ: قُوِلَ(٥)، فاسْتُثقِلَتْ ضمَّةُ القَافِ قبلَ كسرةِ الوَاوِ(٦)، فأُسْكِنَتِ القافُ ونُقِلَتْ كسرةُ الوَاوِ إليها(٧) فصَارَتِ القَافُ

= لأنَّ الألف مركبةٌ من الفتحتين، أي: وضعتْ مقدارهما، وإنما ذكرت الفتحةُ وإن لم يكن لها مثالٌ من حذف الألف وبقاء الفتحة للدلالة على الألف للمناسبة بينهما، أي: الواو والياء في كونهما حرفي علة.

(١) **فإن قلت**: لمَ تُركت الياءُ على حالها إذا كان ما قبلها مكسوراً؟

قلت: إمَّا لعدم موجب التغيير وإمَّا للمجانسة والموافقة.

(٢) لأن الفتحة غيرُ ثقيلةٍ على الياء فلا تُغيِّر.

(٣) بسكون الياء مع كسر ما قبلهما فيهما، وأما إذا كانت حركة الياء ضمَّةً كما في يخشى، أو كسرة كما في تَرْمِيِينَ فيُعلُّ الياء بقلبها ألفاً، أو بحذفها بعد الإسكان؛ لاستثقال الضمَّة والكسرة على الياء. «شرح»

(٤) قُلبت الياءُ الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ لئلا يلزم إحجاف الكلمة. «شرح»

(٥) بضم القاف وكسر الواو في اللغة المشهورة، وقد جاء قُوْل: بضم القاف وسكون الواو بحذف الكسرة لاستثقال الكسرة على الواو، وقد جاءَ الإشمام أيضاً، وهو أن تقصد بكسرة فاء الفعل نحوَ الضمَّة فتميل الياء نحو الواو قليلاً، ذكره العلامة التفتازاني.

(٦) لأنَّ في النزول من العُلُوِّ إلى السفل تعسُّراً.

(٧) لكونها حرف علة وما قبلها ساكناً.

مكسورةً والوَاوُ ساكنةً.

ثُمَّ قُلِبَتْ يَاءً؛ لأنَّ الوَاوَ إذا انكسَرَ ما قبلَها قُلِبتْ يَاءً[١].

والوَاوُ المتحرِّكةُ[٢] إذا وقَعَتْ في آخِرِ الكلمةِ وانكسَرَ ما قبلَها قُلِبَتْ يَاءً؛ نحوُ: غَبِيَ.

والأصلُ: غَبِوَ[٣]، مِنَ الغَباوةِ، والغَباوةُ: عكسُ الإدرَاكِ.

وكذا[٤] دُعِيَ مجهولُ دَعَا، والأصلُ: دُعِوَ[٥].

وتقولُ في جمعِ المذكَّرِ مِنْ مجهولِ النَّاقصِ: غُزُوا.

والأصلُ غُزِيُوا[٦]، فأُسْكِنَتِ[٧].....

---

(١) للين عريكة الساكن مع أنه حرف علةٍ ضعيفة واستدعى كسر ما قبلها إلى جنس الكسرة وهو: الياء.

(٢) سواء كانت فتحةً، أو ضمةً، أو كسرةً، ولكن هذا ليس معنى ذكر الحركة على الإطلاق، بل إذا وقعت... إلخ.

(٣) قلُبت الواو ياءً لتطرفها وانكسارِ ما قبلها.

أي: واشتقاقه من الغَباوة، وإنما ذكره استشهاداً على أنَّ أصله واوي؛ إذ المصدر مما يرد الأشياء إلى أصولها.

(٤) أي: مثل غَبِي في الإعلال.

(٥) بضمِّ الدال؛ ولم يقل: من الدعوة؛ لأن ألف دعا يدل على أن أصله واوي قُلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها.

(٦) وأصله أولًا: غَزِوُوا قُلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار غزيوا، فأسكنت... إلخ، وإنما لم يُبيِّن أن أصله كذا؛ لأن إعلال المفرد سابقٌ على إلحاق ضمير الجمع، ولا إشكال بتاء الضمير في نحو: غزوت؛ لأنها ليست بعارضة على صيغة الغيبة. «شرح»

(٧) بسلب حركتها؛ لأنَّ في إبقائها وإسكان الياء بالسَّلب يلزم تغيير واو الضمير بعد حذف الياء لاجتماع الساكنين وهو غير جائز. «المنضود»

الـزَّاءُ، ثُـمَّ نُقِلَـتْ ضمَّةُ اليَاءِ إلـى الـزَّاءِ[١]، وحُذِفَتِ اليَاءُ لسـكونِها وسـكونِ الوَاوِ؛ فبَقِـيَ غُزُوا.

وكُلُّ واوٍ ويَاءٍ متحرِّكتَينِ يكونُ ما قبلَهُما حرفاً صحيحاً ساكناً نُقِلَتْ حركتُهُما إلى الحرفِ الصَّحيحِ[٢]؛ نحوُ: يَقُولُ، ويَكِيلُ، ويَخَافُ.

والأصلُ: يَقْوُلُ، ويَكْيِلُ، ويَخْوَفُ[٣]، وإِنَّمَا قُلِبَتْ واوُ يَخَافُ ألفاً[٤] لِكونِ سكونِها غيرَ أصليٍّ، وانفتاحِ ما قبلَها[٥]، وكلُّ وَاوٍ ويَاءٍ إذا كانتَا متحرِّكتَينِ ووَقَعَتا في لَامِ الفعلِ وما قبلَهُما حرفٌ متحرِّكةٌ أُسكِنَتا مالَم يكنْ[٦] منصوباً[٧]؛ نحوُ: يَغْزُو، ويَرْمِي[٨]

---

(١) لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة.

(٢) الساكن لكون الحرف الصحيح الساكن أولى بتحمُّل الحركة.

(٣) بسكون القاف والكاف والخاء، نُقلت ضمَّة الواو وكسرة الياء في الأولين إلى ما قبلهما، ونقلت فتحة الواو في الثالث إلى الخاء، ثم قلبت ألفاً.

(٤) مع أنه قد سبق أن الواو الساكن لا تُقلب لكون... إلخ.

(٥) أي: ما قبل الواو في الحال، أي: وهو قوله: (والواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبت ألفاً).

(٦) أي: لام الفعل منصوباً، وقال بعضهم: مالم يكن كل واحد من الواو والياء منصوباً، وقال: في نسخة المتن في هذا المقام متفاوتة في بعضها هكذا، وفي بعضها مالم يكونا منصوبتين، والكلُّ صحيحٌ؛ لكون المآل واحداً، فاختَرْ ما شئتَ ولا تكنْ من القاصرين.

(٧) **فإن قيل**: لم قيَّد الشيخُ بقوله: ما لم يكن منصوباً؟

قلت: إذ لو كان منصوباً لا تسكن لئلا يلغو عملُ الناصب حتى لو كان منصوباً بسبب البناء على الفتح كما في غزو ورمى؛ فحينئذٍ قُلبت الواو والياء ألفاً كما عرفت.

(٨) بالضم في الثلاثة، وترمِين بالكسر حُذفت الياء الأولى لاجتماع الساكنين بعد إسكانها؛ لأنَّ الثانية ضميرٌ وعلامةٌ. «المنضود»

ويَخْشَى، لِاستِثقَالِ[١] الضمَّةِ على الوَاوِ واليَاءِ[٢].

والأصلُ: يَغْزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ، وقُلِبَتْ ياءُ يَخْشَيُ ألفاً؛ لتحرُّكِها[٣] وانفتاحِ ما قبلَها[٤]، ويتحرَّكُ الوَاوُ واليَاءُ إذا كانَا[٥] منصوباً؛ نحوُ: لَن يَغْزُوَ، ولَن يَرْمِيَ، ولَن يَخْشَيَ؛ لِخِفَّةِ الفتحةِ عليهما[٦].

وتقولُ في التَّثنيةِ[٧]: يَغْزُوَانِ، ويَرْمِيَانِ، ويَخْشَيَانِ[٨].

---

(١) أي: وإنَّما أسكنتا لاستثقال الضمَّة... إلخ.

(٢) هذا لكون كلِّ واحدٍ من الواو والياء حرفَي علةٍ ضعيفة خصوصاً إذا وقعتا في لام الفعل الذي هو محلّ التغيير.

(٣) أي: الألف في الأصل كما هو مقتضى سياق كلامه، أو في الحال، ويعمُّ إسكان الحرف لقلبها ألفاً.

(٤) أي: ما قبل الياء وهو الشين، وفي بعض النسخ: (وانفتاح الشين).

(٥) أي: إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً، وإلا قُلبت ألفاً؛ نحو: (لن يخشى)، وإنما لم يذكرها لانفهامه من قوله: (وإنما قلبت ياء يخشى ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها). «إمعان الأنظار»

أي: الواو والياء، وفي بعض النسخ: (إذا كان) فحينئذٍ يؤول بكل واحدٍ من الواو والياء، ويجوزُ أن يرجع ضمير كان إلى لام الفعل كما هو المذكورُ في بعض الشروح.

(٦) أي: على (لن يغزوَ)، و(لن يرميَ)، ولم يذكر حكم (لنْ يخشى)؛ لظهور أن الألف لا تقبل الحركة، فيكون نصبه تقديرياً ومنه: كي يغزو، وكي يرمي، وكي يخشى، وأن يغزو، وأن يرميَ، وأن يخشى، وإذن يغزو، وإذن يرمي، وإذن يخشى.

(٧) أي: في تثنية الغائب من المضارع الناقص، وكذا قوله: في الجمع، أي: في جمع المذكَّر الغائب من الناقص. «إمعان الأنظار»

(٨) أي: وإنما لم تُقلب ياؤه ألفاً؛ لئلا يلتبس بالمفرد لفظاً عند دخول الجازم والناصب. «إمعان الأنظار» وإنما لم تُقلب الواو والياء في هذه الثلاثة بنقل حركتها إلى ما قبلهما بعد سلب حركته في بعضها، وفي بعضٍ بلا نقلٍ لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حدِّه ولم يجز حذف أحدهما إبقاء الآخر. تأمَّل. «المطلوب»

وتقولُ في الجمعِ: يَغْزُونَ، ويَرْمُونَ، ويَخْشَوْنَ.

والأصلُ: يَغْزُوُونَ، ويَرْمِيُونَ، ويَخْشَيُونَ[١]؛ فأُسكِنَتِ الوَاوُ واليَاءُ لِوُقوعِهما في لَامِ الفعلِ، واستثقالِ الضمَّةِ عليهما، فاجتَمعَ ساكنانِ: الوَاوُ واليَاءُ، وبعدَهُما واوُ الجمعِ، فحُذِفَ ما كان قبلَ واوِ الجمعِ وقُلِبَتْ ياءُ يَخْشَيُونَ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها[٢] وضُمَّتِ المِيمُ في يَرْمُونَ[٣]؛ لِيَصِحَّ واوُ الجمعِ.

وتقولُ في واحدةِ المخاطبةِ: تَغْزِينَ.

والأصلُ: تَغْزُوِينَ، فأُسْكِنَتِ الزَّاءُ لِاستثقالِ الضمَّةِ قبلَ كسرةِ الوَاوِ، ونُقِلَتْ كسرةُ الوَاوِ إلى الزَّاءِ[٤]، وحُذِفَتِ الوَاوُ لسكونِها وسكونِ اليَاءِ[٥].

---

(١) بتحريك الواو والياء في هذه الأمثلة الثلاثة قوله: فأُسكنت، أي: الواو والياء في الأولين.

(٢) وهو الشين، فصارَ يخشاون، فاجتمعَ ساكنان أحدُهما الواو والياء وبعدهما، أي: بعدَ الواو والياء واوُ الجمع، وهو الثاني من الساكنين، فحُذف ما كان قبل واو الجمع من الواو والياء والألف التي هي لامُ الكلمة فبقي يغزُونَ بضم الزاء، يرمِون بكسر الميم، ويخشَون بفتح الشين هكذا وُجدَ في بعض نُسخ المتن، وشُرحَ كذا وهو الأنسبُ.

(٣) مع أن كسرها دليل الياء ليصحَّ ولتسلم واوُ الجمع من التغيير، وذلك أن الميم لو لم تُضمَّ لزم قلبُ واو الجمع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار يرمين فيلتبس جمعُ المذكر من الغائب بجمع المؤنَّث من الغائبة، فضمُّوا الميمَ فيه لهذا السبب وليزول الالتباس، ثم في إعلال يرمون وجهٌ آخر، وهو نقلُ ضمة الياء إلى ما قبلها بعدَ حذف حركته استثقالاً للكسرة قبل الضمة وتحذف الياء للساكنين، ولما عُلمَ هذا الوجه بما ذكر في غزوا لم يتعرض له ههنا تفنُّناً وتوسعاً لطريقِ الإعلال. «شرح»

(٤) لكونها حرف صحيح وبالحركة أولى.

(٥) وإنما حُذفت الواو دون الياء؛ لأنها ضمير الفاعل؛ كواو الجمع عند الجمهور وعلامة الخطاب عند الأخفشِ، وعلى المذهبينِ المناسبُ حذفُ لام الفعل، وفي إعلاله وجهٌ آخر، وهو سلبُ حركة الواو وحذفها وإبدالُ ضمَّة الزاء كسرةً لتسلم ياءُ المخاطبة. «روح الشروح»

وتقولُ في اسمِ الفاعلِ مِنَ الأجوفِ[١]: قَائِلٌ، وكَائِلٌ[٢].

وكان[٣] في الماضِي: قَالَ، وكَالَ، فزِيدَتِ الألفُ لاسمِ الفاعلِ؛ فاجتَمعَ ألِفانِ أحدُهُما: ألفُ اسمِ الفاعلِ، والآخَرُ الألفُ المقلوبةُ مِن عينِ الفعلِ[٤]، فقُلِبَتِ الألفُ المقلوبةُ مِن عينِ الفعلِ همزةً[٥]، وكذلك[٦] كَائِلٌ.

واسمُ الفاعلِ مِنَ النَّاقِصِ منصوبٌ في حالةِ النَّصبِ؛ نحوُ: رَأَيْتُ غَازِياً[٧] ورَامِياً، فلا يَتغيَّرُ[٨] صيغَتُهُ.

وتقولُ في الرَّفعِ والجرِّ: هذا غَازٍ، ورَامٍ. ومَرَرْتُ بِغَازٍ، ورَامٍ.

---

(١) أي: مطلقاً؛ يعني: واوياً كان أو يائياً.

(٢) اعلم: أنَّ الهمزة إن كانت مقلوبة من الواو لا تُكتب تحت مركزها نقطة الياء، وتُكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالةً على الأصل؛ حتى رويَ عن أبي علي الفارسي: دخلَ مع صاحبه على واحدٍ من المشهورين بمعرفة العلوم العربية زائراً له؛ فإذا بين يديه جزءٌ مكتوبٌ لفظ قائل منقوطاً بنقطتين من تحته، فقال: أبو علي هذا خطُّ مَنْ؟ قال: خطي، فنظر أبو علي صاحبه، وقال: ضيعتنا خطوتنا في زيارةٍ، فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة، ثم سأل صاحبه عن ذلك، فقال: النقطة في تحت مركز قائل خطا فرقاً بين اليائيِّ والواويِّ.

(٣) أي: كان أصل الأول: قال، وأصل الثاني: كال.

(٤) وحذف أحدهما مُخلٌّ بالغرض من الزيادة ومؤدٍّ إلى اللبس فقُلبتْ... إلخ.

(٥) لقُربها من الألف ولم تُقلب ألف الفاعل؛ لأنها علامة والعلامةُ لا تتغير. «إمعان الأنظار»

(٦) أي: كإعلالِ قَائل إعلالُ كائل.

(٧) ياؤه منقلبة عن الواو؛ إذ أصله غازِو، فقُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها. «شرح»

(٨) أي: اليـاء لخفَّـة الفتحـة عليها وتغيُّر اليـاء في جمع المذكر؛ نحـو: غازين أصلُه: غازِيين؛ لاسـتثقال الكسـرة عليها. «شرح»

والأصلُ: غَازِيٌ، ورَامِيٌ[١]، فأُسْكِنَتِ اليَاءُ كما[٢] ذَكَرْنَا، فاجتَمعَ ساكنانِ: اليَاءُ والتَّنوينُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ وبَقِيَ التَّنوينُ[٣].

فإنْ أدْخَلْتَ الألفَ واللَّامَ سَقَطَ التَّنوينُ[٤] وتَعُودُ اليَاءُ ساكنةً[٥]، فتقولُ: هذا الغَازِي، والرَّامِي، ومَرَرْتُ بالغَازِي والرَّامِي.

وتقولُ في مفعولِ الأجوفِ: مَقُولٌ.

أصلُهُ[٦]: مَقْوُولٌ، ففُعِلَ به كما ذَكَرنَا[٧].

---

(١) بضم الياء رفعاً وبكسرها جرّاً.

(٢) أي: لما ذكرنا من قولنا: لاستثقال الضمة والكسرة على الياء.

(٣) لأنَّ التنوين علامة المُتمكِّن، وذكر العلاَّمةُ التفتازانيُّ أن التنوين حرفٌ صحيح، فحذف حرف العلة أولى، وفي بعض النسخ: ونقل التنوين إلى ما قبلها، أي: إلى ما قبل الياء المحذوفة، فصار (غازٍ ورامٍ) بكسر ما قبل الياء رفعاً وجرّاً، وعلى هذا إعلال جمع المؤنث؛ نحو: غوازٍ؛ أصله: غوازِيُ.

(٤) لأنه يقتضي التنكير الذي ينافي المقصود من إدخال حرف التعريف، وإنما لم تعد الحركة المحذوفة لبقاء مُوجب حذفها وهو الاستثقال. «شرح»

(٥) لزوالِ مُوجب حذفها وارتفاع مانعِ بقائها وهو اجتماعُ السَّاكنينِ بالتَّنوين الذي قد جعل عِوضاً عنها. «شرح»

(٦) ونُقلت حركةُ الواو إلى القاف لاستثقال الضمَّة على الواو؛ فالتقى ساكنان فحُذفت الواو المولدة عند سِيبَوَيه، والواو الغير المولدة عند الأخفش، فصارَ مَقُول؛ فعندَ الأول وزنه مفعل، وعند الثاني وزنه مفول بسكون الواو.

فإن قلت: الواو المولدة علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذف؟

قلت: نعم، لكن إذا وجدت علامةٌ أقوى منها يجوز حذفها، وههنا قد وجدت علامةٌ أقوى منها وهي الميم، وقيل: لا نُسلِّم أنها علامة، بل هي إشباع الضمة لرفضهم مفعلاً في كلامهم. «الشكرية»

(٧) أي: في مضارعه؛ يعني: نقلت ضمَّة الواو إلى القاف، فالتقى ساكنان واو الأجوف وواو المفعول =

وتقولُ في بِنَاءِ اليَائيِّ: مَكِيلٌ.

والأصلُ: مَكْيُولٌ، فنُقِلَتْ حركةُ اليَاءِ إلى الكَافِ[١]، فحُذِفَتِ اليَاءُ لِاجتماعِ السَّاكنَينِ[٢]، وكُسِرَتِ الكَافُ لِتَدُلَّ على اليَاءِ المحذوفةِ، فلَمَّا انكسَرتِ الكَافُ صارَتْ واوُ المفعولِ[٣] يَاءً.

وإذا اجتَمعَتِ الوَاوَانِ؛ الأُولَى[٤] ساكنةٌ، والثَّانيةُ متحرِّكةٌ، فأُدْغِمَتِ[٥] الأُولَى[٦] في الثَّانيةِ[٧]؛ نحوُ: مَغْزُوٌّ، والأصلُ: مَغْزُووٌ[٨].

= فحُذفت واو المفعول عند سِيبَوَيه؛ لأنها زائدة واستغنيَ عنها بالميم، فحذفها أولى من حذف الأصلي بخلاف التنوين في نحو: غازٍ؛ لأنها علامةُ التمكُّن لا يُستغنى عنها، وعند أبي الحسن الأخفش حُذفت واو الأجوف؛ لأنَّ تغييرها مطرِّدٌ بخلاف تغيير الواو الزائدة على أنها مع الميم علامةُ المفعول الثلاثي ولا يُستغنى عنها بالميم المفتوحة؛ لعدم اختصاصها بالمفعول وحقُّ العلامة أن تبقى ولا تتغير؛ فحذف واو الأجوف أدخلُ في القياس وأولى. «روح الشروح»

(١) لأن الحرفَ الصحيح أولى بالحركة من حرف العلة.

(٢) من الياء وواو المفعول.

(٣) لسكونها وانكسار ما قبلها؛ هذا على رأي الأخفشِ، وعند سِيبَوَيه تُحذف واو المفعول وتُكسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واواً، فيلتبس البناء اليائي بالواوي، واختارَ الإمام مذهب الأخفش. «شرح»

(٤) أي: الأولى من الواوين.

(٥) لأنَّ الإدغام يُفيد الخفَّة والفصاحة بخلاف المُكرَّر.

(٦) أي: الواو الأولى التي هي واو المفعول في المثال الآتي.

(٧) أي: في الواو الثانية التي هي لامُ الفعل للتخفيف بدفع التكرُّر، ولا يحذف أحدهما كما في مقول؛ لعدم الموجب ههنا. «شرح»

(٨) فاجتمع حرفان من جنس واحد، أولى هما ساكنة والثانية متحركة؛ فتجب الإدغام للتخفيف، فيدغم الأولى في الثانية فصار: مَغزوٌّ. «المطلوب»

وإذا اجتَمعَ الوَاوُ واليَاءُ، والأُولَى ساكنةٌ، والثَّانيةُ متحرِّكةٌ، قُلِبَتِ الوَاوُ[١] يَاءً، وكُسِرَ ما قبلَ الأُولَى[٢] لِتَصِحَّ اليَاءُ[٣]، وأُدغِمَتِ اليَاءُ في اليَاءِ[٤]؛ نحوُ: مَرْمِيٌّ ومَخْشِيٌّ، والأصلُ: مَرْمُويٌ، ومَخْشُويٌ[٥].

وتقولُ في أمْرِ الغائبِ مِنَ الأجوفِ: لِيَقُلْ، والأصلُ: لِيَقْوُلْ[٦].

وفي المخاطبِ: قُلْ.

والأصلُ: اقْوُلْ، فنُقِلَتْ حركةُ الوَاوِ إلى القَافِ وحُذِفَتِ الوَاوُ لِسكونِها وسكونِ اللَّامِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ[٧] بِحركةِ القَافِ.

وتقولُ في التَّثنيةِ: قُولَا، فَعَادَ الوَاوُ بِحركةِ اللَّامِ[٨].

---

(١) ليمُكن الإدغام بحصول الجنسية، وإنما لم يعكس لكون الواو أثقل من الياء، فإبقاء الخفيف أولى من الثقيل «شرح»

(٢) من اليائين؛ يعني إذا انضم ما قبلها بانقلابها عن الواو.

(٣) ولتسلم عن الانقلاب إلى جنس الضمة؛ أما إذا انفتحَ ما قبلها فلا يُغير؛ إذ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها لا تُقلب ألفاً؛ نحو: طيّ وريّان، والأصل: طَوْيٌ ورَوْيَان. «شرح»

(٤) لوجود الجنسية ولحصول الخفَّة.

(٥) قلبت الواو ياءً، ثم أُبدلت ضمَّة ما قبلها كسرةً لتسلم الياء، ثم أدغمت.

(٦) بسكون القاف وضم الواو؛ نُقلت حركة الواو إلى القاف، فلزمَ الساكنان على غير حدّه عن الواو واللام، فحُذفت الواو للدفع لكون الواو حرف علة ولكون ضمة القاف دالة عليها فصار: لِيَقُلْ.

(٧) أي: في اُقْوُلْ؛ بسبب كون القاف مُتحركة ولحصول الاستغناء عن الهمزة.

(٨) **فإن قلت:** إن ما ذكرت في إعلال (غزتا ورمتا) يقتضي أن لا يجوز قولا؛ لأن حركة اللام عارضة بسبب ألف التثنية فحينئذٍ يلزم اجتماع الساكنين، بل يلزم اجتماع ثلاثِ سواكنَ؟

قلت: هذا قياس مع الفارق، ولأن اللام أصليةٌ بخلاف التاء. «الشكرية»

أي: لزوال مانع بقاء الواو وذلك المانع لزومُ التقاء الساكنين، وهذا مدفوعٌ في التثنية بتحريك الواو لألف التثنية فجعلت حركتها في حُكم الأصلية؛ نظراً إلى أن السكون عارض.

وتقولُ في أمْرِ النَّاقصِ: لِيَغْزُ، ولِيَرْمِ.

وفي أمْرِ المخاطبِ: اغْزُ، وارْمِ؛ بِحَذفِ الوَاوِ واليَاءِ؛ لأنَّ جَزْمَ النَّاقصِ ووَقْفَهُ سقوطُ لَامِ فعلِه(١).

وفي(٢) النَّاقِصِ الوَاوِيِّ تُقْلَبُ الوَاوُ يَاءً في المستقبَلِ والأمرِ(٣) والنَّهيِ المجهولاتِ؛ لأنَّهُنَّ فُروعُ(٤) الماضِي(٥).

وفي الماضِي المجهولِ يَصِيرُ الوَاوُ يَاءً؛ لِتطرُّفِها وانكسارِ ما قبلَها؛ نحوُ: غُزِيَ، والأصلُ: غُزِوَ.

❁❁❁

---

(١) لأنَّ حرف العلة بمنزلة الحركة والحركة تسقطُ في حالة الجزم والوقف، ثم كون الأمر مبنياً على الوقف عند البعض إذ هو مجزوم عند البعض الآخر؛ فأصل: اغز وارم؛ لِتَغز ولِتَرم، فحُذفت لامُ الأمر لكثرة الاستعمال، ثم حذفت علامة الاستقبال فرقاً بينه وبين المضارع؛ فاجتلبت همزةُ الوصل لبقاء الغين والزاء ساكناً ووضعت موضع علامة الاستقبال فأعطي أثره له. «شرح»

(٢) حرف (في) متعلِّق بقوله: (تقلب الواو... إلخ)، وإنما قدَّم الظرف على عامله؛ للإشارة إلى أن القلب بلا مُوجب ظاهري مخصوص بذلك مع أن ما قبل الواو فيها ليست بمكسورة.

قال: وفي الناقص الواوي أقول: وتقول فيه: يغزو ويدعو هذا في المعروف، وأما في المجهول، فيُقال: يُغزى ويُدعى بقلب الواو ياء فيهما، ثم ألفاً. «الشكرية»

(٣) فيه نظر؛ لأنَّ الأمر والنهي ليس فيهما الواو سواء كان مجهولًا أو معروفاً، فكيف تقلب ياء؛ لأن علامة الجزم في الناقص ووقفه سقوط لام الفعل، ويُمكنُ أن يجاب عنه: بأن الواو تعودُ في تثنيتهما فحينئذٍ تُقلب ياء؛ تأمَّل أرشدك الله. «الشكرية»

(٤) وفي بعض النسخ: (فرع الماضي).

(٥) الذي هو متبوعُ الأفعال المذكورة؛ يعني: لمَّا جاز قلبُ الواو ياءً في الماضي المجهول؛ نحو: غزى ودعى جاز في فروعه، وهي المضارع والأمر والنهي؛ نحو: يغزي لِتُغْزَ ولِتُغزيا ولا تُغزيا. «الشكرية»

[المِثالُ]

وأمَّا المعتلُّ المثالُ[١]، فتَسْقُطُ فَاءُ فعلِهِ في المستقبَلِ والأمرِ والنَّهيِ المعروفاتِ إذا كان فاؤُهُ[٢] وَاواً مِنْ[٣] ثلاثةِ أبوابٍ:

فَعَلَ يَفْعِلُ بِفتحِ العينِ في الماضِي وكسرِها في الغابرِ؛ نحوُ: وعَدَ[٤] يَعِدُ[٥].

وفَعَلَ يَفْعَلُ بِفتحِ العينِ في الماضِي والغابرِ؛ نحوُ: وهَبَ يَهَبُ[٦].

وفَعِلَ يَفْعِلُ بِكسرِ العينِ في الماضِي، والغابرِ؛ نحوُ: ورِثَ يَرِثُ[٧].

---

(١) اعلم: أن المثال الذي فيه حرفٌ واحدٌ مُقدَّمٌ على ما فيه حرفان لبساطته لتوقُّفه عليه، ولهذا قدَّم المصنف الأجوفَ والناقصَ والمعتلَّ اللفيف المقرون على المفروق، ثم قدَّم الأجوف والناقص على المعتلِّ المثال لكثرة أبحاثها ولوجود الأقسام السبعة فيهما، ولذا قال: بأمَّا التفصيلية؛ بقوله: وأمَّا المعتل قيّد بقوله المثال ليظهر أنَّ المراد من المعتل المعتلُ الفاء بإضافة لفظية، وجواب أمَّا فتسقط فاءُ فعله «دانيال»

(٢) أي: فاء المثال واواً، وهذا احترازٌ عمَّا كان فاؤه ياء لأنها لا تُحذفُ على كلِّ حال.

(٣) متعلِّقٌ بـ(تسقط) المتقدِّم، والتقديرُ تسقط فاء المثال إذا كان واواً.

(٤) أصله: يوعِد؛ حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وأما حذفها من المخاطب والمتكلِّم فللاطِّراد، والمشاكلة بالغائب.

(٥) أصله: يوعد سقطت الواو لئلا يلزم الصعود والهبوط؛ لأنَّ الياء وكذلك الكسرة سُفلى والواو علويٌّ بالنسبة إليهما وتوالي الكسرات في غير الآخر لا يوجب زيادة الثِّقل فحُمل عليه ما وقع بين تاء وهمزة، أو نون وكسرة نعد وأعِدُ وتَعِدُ للمُشاكلة. «المنضود»

(٦) أصله: يوهِب بالكسر فحُذفت كما في يعد، ثم فتحت طلباً لزيادة الخفَّة فيما فيه حروف الحلق، ولا يلزم هذا الطلب في كلِّ ما وجد فيه ذلك الحرف اكتفاءً باندفاع بعض الثِّقل. «شرح»

(٧) أصله: يورث فحُذفت كما مرَّ، ولم تسقط من ماضيها لعدم الموجبِ والواو الواقعةُ بين ياء وكسرة ظاهراً في باب الإفعال لم تقع بينهُما حقيقةً فلم يحذف؛ نحو: يُوعد إذ أصلُه يأوعد. «شرح»

وتقولُ في الأمرِ والنَّهي: عِدْ، لا تَعِدْ، وهَبْ، لا تَهَبْ، ورِثْ[١]، لا تَرِثْ.

وقد تَسقُطُ الوَاوُ مِن بَابِ فَعِلَ يَفْعَلُ بِكسرِ العينِ في الماضِي وفتحِها في الغابرِ مِنْ لفظَيْنِ؛ نحوُ: وطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ[٢].

[اللَّفيفُ ونَوعاهُ]

وأمَّا اللَّفيفُ المقرونُ، فحُكمُ عينِ فعلِهِ كحُكمِ الصَّحيحِ[٣] لا يَتغَيَّرُ[٤]؛ نحوُ: طَوَى، وحُكمُ لَامِ فعلِهِ كحُكمِ لَامِ فعلِ النَّاقصِ[٥]؛ مِثلُ: رَوَى يَرْوِي[٦].

---

(١) بحذف الواو كما في المُستقبل لأنهما فرعه، ولم تحذف في اسم الفاعل؛ نحو: واعد وموهوب ووارث؛ لأن المفعولَ مشتقٌّ من المجهول، والواو ثابتٌ فيه واسم الفاعل إذا اشتُقَّ من المضارع فثبوت الواو لصيانةِ ما بعدها.

(٢) أصله: يوسع.

فإن قلت: قد حذفوا الواو في مثل: يَهَبُ ويَطَأُ ويسعُ ويقعُ ويضعُ، مع أنها لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ؟

قلت: لا نُسلِّمُ أنها لم تقع بين ياء وكسرة؛ لأنها في الأصل يفعِلُ بكسر العين ففتح العين في كلِّ واحدٍ منها لأجل حرف الحلق؛ فيكون الحذف من يفعِل بالكسر؛ لا يقال: لمَ لمْ تعد الواو بعد الفتح كما عاد في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤]؟ لأنا نقول: إن الفتح فيها عارضٌ والعارضُ كالمعدوم. «الشكرية»

(٣) أي: كحُكم الفعل الصحيح الذي لا يتغيَّرُ في عدم التغير؛ يعني: كما أن عين الفعل الصحيح لا يتغيَّرُ كذلك عينُ اللفيف المقرون لا يتغيَّر.

قوله: (كحُكم الصحيح) أي: إلا في مصدره وإن كانت عينُه واواً ولامُه ياءً؛ نحو: طوى طيّاً، وروى ريّاً، وشوى شيّاً، ونوى نيَّةً. «إمعان الأنظار»

(٤) أي: لا يُعلُّ؛ لأنَّ لامه أولى تغيُّراً من عينه، وقد اعتل اللام؛ فلو تغير العين يلزم نقضُ البناء.

(٥) في قلبه ألفاً وحذف حركته للاستثقال.

إنما حُمل لام فعله على لام فعل الناقص في هذه المذكورات لكونه حرف علة مثله.

(٦) نحو: طوَى يطوِي، وكذا في الحذف علامة للجزم والوقف في الأمر والنهي ولالتقاء الساكنين؛ =

وتقولُ في الأمرِ: ارْوِ؛ بِحَذفِ لَامِ الفعلِ.

وأمَّا اللَّفيفُ المفروقُ، فحُكمُ فاءِ فعلِهِ كحُكمِ فاءِ فعلِ المعتلِّ، وحُكمُ لَامِ فعلِهِ كحُكمِ لَامِ فعلِ النَّاقصِ(١)؛ نحوُ: وقَى يَقِي(٢). وتقولُ في الأمرِ: قِهْ(٣)، فحُذِفَتْ فاءُ فعلِهِ كالمعتلِّ، وحُذِفَتْ لَامُ فعلِهِ في الجزمِ كالنَّاقصِ(٤) فبَقِيَتِ القَافُ(٥) مكسورةً، وزِيدَتِ الهَاءُ عندَ الوقفِ(٦) في الواحدِ المذكَّرِ(٧). وتقولُ في التَّثنيةِ: قِيَا(٨)، وفي الجمعِ: (٩) قُوا، وفي الواحدةِ الحاضرةِ: قِي(١٠)، وفي الجمعِ المؤنَّثِ: قِينَ(١١).

❁❁❁

= نحو: يطوون؛ أصله: يطويون كيرميون.

(١) في قلبه ألفاً وفي حذفه وحذف حركته وفي ثبوته على ما له إذا انكسر ما قبلها نحو: ولي.

(٢) أصله: يوقى حذفت الواو كما في يعد، وأسكنت اللام كما في يرى، وتقول في أمره، أي: أمر هذا الباب: قِهْ. «شرح»

(٣) بوزن عِهْ، أصله: اِوقِ بكسر الهمزة والقاف؛ فحُذفت فاءُ فعله ليشاكلَ ما هو واقعٌ بين ياءٍ وكسرةٍ كالمعتل فاستُغنيت عن الهمزة لعدم الإحتياج إليها. «شرح»

(٤) أي: كما تُحذف لامُ فعل الناقص في الجزم والوقف نحو: لِيَرِمِ وارْمِ.

(٥) بعد حذف ما حذف من أمر المثالِ والناقص.

(٦) لأنَّ الوقفَ على المتحرك ممنوعٌ صناعةً ولا مجالَ لإسكان الحرف المبتدأ به فزِيدت حرفٌ خفيفة الخروج ليكون كأن لم يزد شيء.

(٧) هذا لئلا يلزم الابتداءُ بالساكن والوقفُ على المتحرك.

(٨) أي: يعود الياء لخروجها عن الآخرية باتصال ضمير الفاعل. «شرح»

(٩) المذكر من أمر الحاضر: قُوا، والأصل: قيوا نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد حذف كسرتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما في إرمُوا. «شرح»

(١٠) والأصل: قيِي، استُثقلت الكسرةُ على الياء الأولى، وحذفت لالتقاء الساكنين. «روح الشروح»

(١١) بإعادة الياء، بلحوق ضمير الجمع.

[المضاعَفُ والإدغامُ]

وأمَّا المضاعَفُ[١]: إذا كان عينُ فعلِهِ ساكنةً ولَامُهُ متحرِّكةً، أوْ كِلْتاهُما[٢] متحرِّكتَيْنِ، فالإدغامُ فيه لازمٌ؛ نحوُ: مَدَّ يَمُدُّ.

والأصلُ: مَدَدَ يَمْدُدُ[٣]، فنُقِلَتْ حركةُ الدَّالِ الأُولَى إلى المِيمِ، فبَقِيَتْ ساكنةً؛

---

(١) **فإن قيل**: لمَ يلحق المضاعف بالمعتلات ولم يلحق بالصَّحيحات؟

قلت: لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدالُ كما في أمللتُ؛ حيث يُقال: أمليتُ، وكما في تقضض حيثُ يُقال: تقضى، وكما في ثالثٍ حيث يقال: ثالي، بقلب الثاء ياءً، ويدل عليه قول الشاعر: قد مرَّ يومان وهذا ثالي.

ولمَّا فرغَ الشيخ رضي الله عنه من مباحث المعتلات أراد أن يشرعَ في مباحث المضاعف فقال: بأمَّا التفصيلية، وأمَّا المضاعف... إلخ، وهو عبارة عمَّا كان عينه ولامه من جنس واحدٍ؛ فيخرج نحو: احمَّر واقشعَرَّ.

(٢) أي: أو كانت عينه ولامه متحركتين معاً فالإدغام فيه، أي: في هذين الصورتين لازمٌ وواجب، وذلك لدفع الثِّقل الحاصل بالتكرر؛ فإنه كأنه يُعيد مقيد الرِّجْل إلى موضع نقلها وذلك مما يشقُّ على النفس، ولا يُمكُن حذفُ أحدهما فأدرج أولهما في الآخر.

والفرقُ بين الصورتين: أن الإدغام ضروريٌّ في الأولى وإن وقع المتماثلان في كلمتين؛ نحو: واذكرْ ربَّك؛ بخلاف الثانية فإنها لا تُدغمُ لمانع؛ نحو: قَرْدَد فإن إدغامه يبطل الإلحاق بجعفرَ، وجُدَد، ثم لفظُ الإدغام بسكون الدال من عبارات الكوفيين وبتشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكرهُ العلَّامة التفتازانيُّ.

ثم الإدغام لغةً: الإخفاء والإدخال يقال: أدغمتُ اللِّجامَ في الفَرسِ، أي: أدخلته في فمه، وأدغمتُ الكتاب في كُمِّي، أي: أخفيتُه فيه، وفي الاصطلاح: إسكان الحرفِ الأول وإدراجه في الحرف الثاني «شرح»

(٣) بسلب حركة الدال الأولى بمقتضى الوضع ليدخل فيه سكونُ مد مصدراً، ولئلا يفصل بين المتجانسين؛ إذ الحركةُ بعد الحرف على المختار، ثم أُدغمت حرف الأولى في الثانية «شرح»

فأُدغِمَتِ الدَّالُ الأُولَى في الثَّانيةِ فصَارَ: يَمُدُّ[١].

وإنْ كان عينُ فعلِهِ[٢] متحرِّكةً ولَامُهُ ساكنةً؛ فالإظهارُ لازمٌ؛ نحوُ: مَدَدْنَ[٣].

وإنْ كانَتا ساكنتَيْنِ[٤]، فحُرِّكَتِ[٥] الثَّانيةُ وأُدغِمَتِ الأُولَى فيها[٦]؛ نحوُ: لَمْ يَمُدُّ.

والأصلُ: لَمْ يَمْدُدْ، فنُقِلَتْ حركةُ الدَّالِ الأُولَى إلى المِيمِ فبَقِيَتا ساكنتَيْنِ فحُرِّكَتِ الثَّانيةُ وأُدغِمَتِ[٧] الأُولَى في الثَّانيةِ، ثُمَّ فُتِحَتْ[٨] الدَّالُ الثَّانيةُ؛ لأنَّ الفتحةَ أخَفُّ الحرَكاتِ.

---

(١) ويعلم بذلك إدغام الماضي وإدغام ما يكون أول المتجانسين ساكناً، فلا حاجة إلى ذكرهما. «شرح»

(٢) أي: عين الفعل الماضي من المضاعف.

(٣) إلى مددنا؛ لأن ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون؛ لئلا يتوالى أربعُ حركاتٍ، وفي الإدغام لا بُدَّ من حركة الثانية.

(٤) وسكون الأولى للتخفيف والإدغام، والثانية للجزم أو الوقف.

(٥) أي: فالحكم أن تُحرَّك الثانية حينئذٍ؛ لأنَّ الساكن كالميِّت لا يظهرُ؛ فكيف يظهر غيره وهو المدغم الساكن. «شرح»

(٦) أي: في الثانية وهذا القسمُ يُسمَّى جائزاً؛ لأنه يجوز أن ينظر إلى أن سكون الثانية علامة فلا تحرك فلا تدغم فيها، وهذا لغة أهل الحجاز، ويجوز أن ينظر إلى أن سكونها عارضٌ غير لازم فتحرك وتدغم فيها، وهذا لغة بني تميم، والأول أقرب إلى القياس، وفي التنزيل ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. «شرح»

(٧) أي: وأدغمت الدال الأولى في الدال الثانية.

لا يقال: لو حركت الدال الأولى وأدرجت الثانية يحصل المقصود من الإدغام فما سبب ترجيح عكسه؟ لأنا نقول: حركة الأولى لتأخُّرها عنها فاصلة بينهما كما مرَّ فلا مجال لاندراج الثانية في الأولى المتحركة. «شرح»

(٨) أي: اختيرت كون تلك الحركة فتحة؛ لأن الفتحة أخفُّ الحركات.

ويجوزُ تَحْرِيكُها[١] بالضمِّ تَبَعاً للعينِ والكسرِ[٢]؛ لأنَّ السَّاكنَ إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسرِ، كما[٣] يُذْكَرُ في الأمرِ والنَّهيِ.

وتقولُ في الأمرِ مِن يَفْعُلُ بِضمِّ العينِ: مُدُّ بِضمِّ الدَّالِ، ومُدَّ بِفتحِها، ومُدِّ بِكسرِها، والمِيمُ مضمومةٌ في الثَّلاثِ[٤]، ويجوزُ: امْدُدْ بالإظهارِ[٥].

وتقولُ مِنْ يَفْعِلُ بِكسرِ العينِ: فِرَّ بالكسرِ[٦]، وفِرَّ بالفتحِ[٧]، والفَاءُ مكسورةٌ فيهما، ويجوزُ: افْرِرْ بالإظهارِ.

وتقولُ مِنْ يَفْعَلُ بِفتحِ العينِ: عَضَّ بالفتحِ، وعَضِّ بالكسرِ[٨] والعينُ مفتوحةٌ[٩] فيهما، ويجوزُ: اعْضَضْ بالإظهارِ.

---

(١) أي: تحريك الدال الثانية بالضم.

(٢) أي: ويجوز تحريك الدال الثانية بالكسر؛ لأنَّ الكسر أصل في تحريك الساكن وذلك لحصول المناسبة بين الكسر والسكون من حيث إن السكون أصلٌ في البناء والكسر أبعد الحركات من المعربات، ولذا لا يدخل المضارع وغير المنصرف. «شرح»

(٣) أي: كما يجوزُ تحريك الأمر والنهي بالكسر.

(٤) أي: في الصور الثلاث؛ لأنَّ الحركة المنقولة إليها هي الضم.

(٥) كما هو رأي الحجازيِّين، وفي كلامه إشعار بأن أكثرَ استعماله بالإدغام كما هو مذهبُ بني تميمٍ. «شرح»

(٦) أي: بكسر الراءِ تبعاً لعين مضارعه، ولأصالته في تحريك الساكن. «شرح»

(٧) أي: بفتح الراء؛ لخفَّته، ولا يجوز ضمُّ الراء لاستلزامه الخروجَ من الكسرة إلى الضمة مع أنه لا داعيَ له.

(٨) لأنه الأصل في تحريك الساكن.

(٩) لأن الحركة المنقولة إليها فتحة.

وتقولُ مِنْ أَفْعَلَ: أحَبَّ يُحِبُّ، والأصلُ: أَحْبَبَ يُحْبِبُ، فنُقِلَتْ حركةُ البَاءِ[١] إلى الحَاءِ وأُدغِمَتِ البَاءُ في البَاءِ.

وتقولُ في الأمرِ[٢]: أحِبَّ[٣] وأَحْبِبْ؛ بالإدغامِ والإظهارِ.

وكُلَّما أَدغَمْتَ حرفاً في حرفٍ أَدخَلْتَ بَدَلَهُ[٤] تشديداً[٥].

❁❁❁

(١) أي: الباء الأولى في الماضي والمضارع.

(٢) بكسر الحاء المنقولة من الباء الأولى والباء المدغم فيها إمَّا مفتوحة، أو مكسورة على قياس فِرّ. «شرح»

(٣) بكسر الحاء وفتح الباء ويجوز كسرها.

(٤) أي: مكان حرف المدغم.

(٥) أي: بدل حرف المدغم شدة في التلفظ للحرف الثاني، فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما حرفٌ وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معاً. «إمعان الأنظار»

[المهموزُ]

وأمَّا المهموزُ[١]، فإنْ كانتِ الهمزةُ ساكنةً يجوزُ تركُهَا على حَالِها[٢]، ويجوزُ قَلْبُها[٣].

فإنْ كان ما قبلَها مفتوحاً قُلِبَتْ ألفاً.

وإنْ كان مكسوراً قُلِبَتْ يَاءً.

وإنْ كان مضموماً قُلِبَتْ واواً[٤].

نحوُ: يَاكُلُ، ويُومِنَ، وايذَنْ؛ مِنْ أَذِنَ[٥].

وإنْ كانتِ الهمزةُ متحرِّكةً، فإنْ كان ما قبلَها حرفاً متحرِّكاً لا تَتغَيَّرُ الهمزةُ

---

(١) أخَّرهُ عن المضاعف؛ لأنَّ حرف التضعيف قلَّما يخلو عن تغييرٍ بإسكان وإدراج، أو قلبٍ، أو حذفٍ، والهمزة كثيراً تُتركُ على حالها فالمضاعف أقرب إلى المعتل، ثم المهموز ما يكون أحد حروفه الأصلية همزةً. «روح الشروح»

(٢) لحصول الخفَّة بسكونها في الجملة لا الخفَّة الكاملة؛ لأن الهمزة نفسها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلق ينبغي أن يستثنى ما كان قبلها همزة، فإنَّ القلب فيه واجبٌ لحصول الثِّقل من التكرار؛ نحو: آمن وأومن وإيماناً؛ فإيرادُ اِيذَنْ في المثال الماضي ليس بوجهٍ؛ لأن القلب فيه واجبٌ. «روح الشروح» و«إمعان الأنظار»

(٣) أي: قلب الهمزة ألفاً، أو ياءً، أو واواً؛ لأنها حروفٌ خفيفةٌ، فالقلبُ إلى أحدها أبلغُ في الخفَّة من إبقاء الهمزة ساكنةً ولذا فصَّل هذا القلب بقوله: (فإن كان... إلخ).

(٤) أي: تُقلب حرفاً من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء حركة ما قبلها ذلك القلب. «شرح»

(٥) وإنما بيَّنه بقوله: (أمرٌ من أذِن) كما في النسخ الموجودة ليتضحَ أن أصله بالهمزتين المكسورة أوليهما. «روح الشروح»

كالصَّحيحِ[١]؛ نحوُ: قَرَأَ.

وإنْ كان ما قبلَها حرفاً ساكناً، يجوزُ تركُها على حَالِها، ويجوزُ نَقْلُ حركتِها إلى ما قبلَها[٢].

مثالُهُ[٣] قولُهُ تعالى: ﴿وَسَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

والأصلُ: واسْأَلِ القريةَ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى السِّينِ[٤] فحُذِفَتِ الهمزةُ

---

(١) أي: كالحرف الصحيح؛ لقوة عريكتها بسبب حركتها نحو: قرأ... إلخ. إلا أن يكون حركتها فتحة وحركة ما قبلها ضمة، أو كسرة نحو: جون وميز؛ فحينئذٍ يجوزُ قلبها واواً أو ياءً؛ لأن الفتحة كالسكون في اللين ولا تُقلبُ ألفاً إذا انفتح ما قبلها لقوة فتحتها بفتحة ما قبلها؛ إذ الشيء يتقوى بجنسه، وكذا مُؤَجل ومِئَة في الهمزة المفتوحة وما قبلها مضمومة أو مكسورة، وفي الأول قلبت واواً، وفي الثاني ياء، ثم إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بَينَ بَينَ، والمشهور فيه أن تُجعلَ الهمزةُ بينَ مخرجها وبينَ مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول: سُئلَ بين الهمزة والياء، ولُؤُم بين الهمزة والواو، وسأل بين الهمزة والألف.

ثم إن هذا البيان إذا لم تكونا في كلمتين وإلا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما، وفي كيفية تخفيفهما وجهان أن تُخفَّفَ الأولى على ما يقتضيه قياسُ التخفيف لو اجتمعتا، وأن تخففا معاً على حسب ما يقتضيه تخفيف كلِّ واحدةٍ منهما لو انفردت وكيفية تخفيف إحداهما أنه لا يخلو إما أن يكونا مُتَّفقين في الحركة، فإن كان الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف إحداهما، وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة، وإن لم تكن آخر كلمة جاز أن تخفف، أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياسُ التخفيف في كلِّ واحدةٍ منهما لو انفردت، أو مختلفتين فخُفِّفت، أيُّهما يُرادُ على حسب ما يقتضيه التخفيفُ في كل واحدة منهما لو انفردت، وهذا كلُّه إذا لم تكن الهمزةُ مبتدأً بها وإلا لا تتغيَّر أصلاً. «إمعان الأنظار» و«روح الشروح»

(٢) لأجل حذفها، وهذا إذا لم يكن ما قبلها ألفاً، وإلا يجعل بيْنَ بيْنَ المشهور.

(٣) أي: مثالُ نقلِ حركة الهمزة إلى ما قبلها.

(٤) تخفيفاً للهمزة؛ لأنها حرف شديد، فاستُغنيَ عن همزة الوصل بتحريك السين.

لِسكونِها وسكونِ اللَّامِ بعدَها[١]، وقد قُرِئَ بإثباتِ الهمزةِ وتركِها[٢].

وتقولُ في الأمرِ مِنَ الأَخْذِ والأَكْلِ والأمرِ: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ[٣]، على غيرِ القياسِ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا كانتْ ساكنةً وما قبلَها مضموماً يُجْعَلُ مِنْ جنسِ حركةِ ما قبلَها، لكنْ يُخَالَفُ في هذه الأمثلةِ لِكثرةِ الإستعمالِ في كلَامِ العرَبِ، وباقِي تصريفِ[٤] المهموزِ على قياسِ الصَّحيحِ.

وكُلَّمَا[٥] وجَدْتَ فعلاً غيرَ الصَّحيحِ فقِسْهُ على الصَّحيحِ في جميعِ الوُجوهِ التي ذَكَرنَاها في بابِ الصَّحيحِ مِن[٦] التَّصريفِ، فإنِ اقتَضَى[٧] القياسُ إلى إبدالِ حرفٍ[٨]،

---

(١) فلمَّا وصل إلى القرية حركت اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لأصالته.

(٢) بالإعلال المذكور، فثبت بالقراءتين الأصل المذكور من أن الهمزة المتحركة إذا سكنت ما قبلها يجوز إبقاؤها وحذفها، ثم إن قوله: ويجوز نقل حركتها مُقيّدٌ بأن يكون ما قبلها قابلاً للحركة؛ فخرج الألف في نحو: سائل، والياء في نحو: خطيئة وأفيئس، والواو في نحو: مَوؤدة؛ لأنها ممنوعة، فالهمزة في الأول تجعل بَيْنَ بَيْنَ، وفيما عداه تُقلبُ بجنس ما قبلها وتُدغم جوازاً. «شرح»

(٣) بحذف الهمزة الثانية والاستغناء عن همزة الوصل.

(٤) أي: يأتي في تصريف المهموز من الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كانت، أو مجهولات واسم الفاعل والمفعول مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً مذكَّراً، أو مؤنثاً ثلاثياً كان، أو مزيداً على قياس الصحيح؛ إذ الهمزةُ ليست كحرف العلة من كل الوجوه، ولذا لا تحذف في مثل: تقرؤون وتقرئين؛ باستثقال الضمة والكسرة عليها، فلا تتغير في ما عدا المذكور. «شرح»

(٥) لمَّا فرغ من تفصيل الأقسام السِّتة أرادَ بإيراد ضابطة إجمالية لتكون أعونَ للحفظ، فقال: وكلَّما وجدت... إلخ. «شرح»

(٦) بيان للوجوه؛ أي: من تصريف الماضي والأمر وغيرهما.

(٧) أي: فإن أوجبَ وأَدْعَى القياس... إلخ، وإنما فسرنا هكذا؛ لأن استعمال اقتضى بكلمة إلى يتضمن معنى أَدْعَى ونحوه. «شرح»

(٨) كقلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها كما في قيل.

أوْ نقلٍ[١]، أوْ إسكانٍ؛ فَافعَلْ[٢]، وإلَّا[٣] صَرِّفِ الفِعْلَ الغيرَ الصَّحيحِ كالصَّحيحِ[٤].

وقد يكونُ[٥] في بعضِ المواضِعِ لا يَتغيَّرُ المعتلَّاتُ فيه معَ وجودِ المقتضِي؛ نحوُ: عَوِرَ، واعْتَوَرَ، واسْتَوَى، وغيرِ ذلك[٦]، فبعضُها[٧] لا يَتغيَّرُ لِصِحَّةِ البناءِ[٨]، وبعضُها لِعِلَّةٍ أُخرَى[٩].

❁❁❁

---

(١) أي: نقل حركة حرف العلة كما في يخوف.

(٢) أي: كلاً منها على مقتضى القياس المعلوم من باب المعتلات.

(٣) قوله: (إلا) مركَّبٌ من (إنْ) و(لمْ)، أي: وإن لم يقتضِ القياس شيئاً منها صرف... إلخ.

(٤) نحو: خَشِيَ فإنه لا موجبَ لتغيير يائه، وكذا واو يوجل فصرِّفهما تصريف علِمَ يعلَم في مطرداتهما. «شرح»

(٥) اسم يكون ضمير شأن محذوف، والمرادُ بالمواضع الكلمات، تقديره: وقد كان الشأن في بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن لفظة في لاستقامَ الكلامُ، بلا كُلفةٍ. «إمعان الأنظار»

(٦) نحو: مقوال اسم آلة، وما أقوَلَه: فعلُ تعجُّب، ونحو: الفَيضان والسَّيلان، وباب جوار.

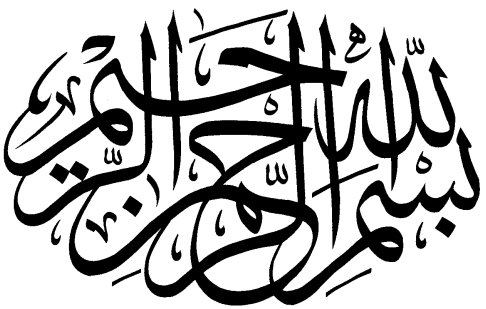
(٧) أي: بعض تلك الكلمات لا يتغيَّرُ... إلخ.

(٨) نحو: استوى؛ إذ لو قُلبت واوه ألفاً لاجتمعَ ساكنان، فيُحذف أحدهما ولا يُعلم أنه افتعل، أو استفعل. «روح الشروح»

(٩) كدلالة حركته على حركة معناه؛ مثل: حَيوان وجَولان وطَيران ونَزَوان وسَيَلان ومَيلان وفَيضان، ولزومِ الإلتباسِ على تقديره الإعلال في باب جوار، وإعلاليين متواليين في كلمة واحدة كما في باب استوى والحملِ على نظيره، أو نقيضه، وكون حركة ما قبلها في حُكم السكون، وغير ذلك.


وقل رب زدني علما

العزى


بسم الله الرحمن الرحيم

دراسةٌ عن كتاب «العزّي»

عنوان الكتاب وأهميته:

هذا الكتاب للعلامة الزنجاني يعرف بـ«تصريف العزي»، وبـ«العزي في التصريف»، وأكثر استعماله في البلاد التركية على شكل «العزي» مختصراً. وله المكانة العُظمى لدى طلبة العلم عبر التاريخ، فإذا نظرنا إلى كتب التراجم والأعلام؛ فسنجد الكثير من العلماء الذين لا يحصرون كثرةً قرؤوا ودرسوا بل حفظوا هذا المتن، وأقبلوا عليه شرحاً وتعليقاً وتحشيةً.

شروحه:

١ ـ «**شرح**» للشيخ أحمد بن محمود الجيلي الأصفهيدي (ت ٧٢٩هـ)، شرحه شرحين، كبير وصغير.

٢ ـ «**شرح**» للعلَّامة الكبير مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ).

وعلى هذا الشرح شروحٌ عديدة وتعليقاتٌ منيفة لا تحصى كثرة. منها:

«**حاشية دده جونكي**» على شرح سعد الدين التفتازاني على تصريف العزي.

و«**الطالع السعد في شرح تصريف العزي للسعد**» للشيخ منصور الطبلاوي الشافعي.

٣ ـ «**شرح**» للإمام يوسف بن أحمد بن داود العيني، ثم الشغري الشافعي نزيل

حلب، وهو غير الشهاب الشغري نزيل حلب أيضاً له نظم تصريف العزي مع شرحه وشرح النظم.

٤ ـ «**شرح**» لإسماعيل بن ابراهيم بن عبد الله بن الكناني المقدسي الشافعي، أبو الفداء.

٥ ـ «**شرح**» للشيخ حسن بن موسى الباني المولد الكردي نزيل دمشق.

٦ ـ «**شرح**» الإمام علي بن محمد بن عبد الله الأفرزي، (ت ٨١٥هـ).

٧ ـ «**شرح**» للشيخ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل المقدسي، (ت٨٦١هـ).

٨ ـ **شرح** الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، (ت٩٧٧هـ).

٩ ـ **شرح** الإمام أحمد بن محمد الحلبي المعروف بـ«ابن الملا»، (ت ٩٩٠هـ).

١٠ ـ «**غاية الأماني في شرح تصريف العزي**» للشيخ حسين بن إبراهيم بن حمزة العاملي، فرغ منها في رمضان سنة (١٠٠٠هـ).

١١ ـ **شرح** الإمام علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بـ «الملا علي القاري»، (ت ١٠١٤هـ).

١٢ ـ **شرح** الإمام نور الدين علي بن إبراهيم الحلبي، (ت ١٠٤٤هـ).

١٣ ـ **شرح** الإمام سعد الله البَردعي المحمودي، (ت ١٠٦٧هـ).

١٤ ـ **شرح** الإمام حسن بن موسى الزرديني الباني، (ت ١١٤٨هـ).

١٥ ـ **شرح** الإمام أبو الحسن مفرج اليزدي، (ت ١١٧١هـ).

١٦ ـ **شرح** الإمام علي بن أحمد بن مكرَّم الصعيدي (ت ١١٨٩هـ).

١٧ ـ **شرح** الشيخ محمد بن عبد ربه بن علي العزيزي، المعروف بـ «ابن الست»، (ت ١١٩٩هـ).

وله شروح بالفارسية والعثمانية كثيرة.

نظمه:

نظمه بعض العلماء منهم:

١ ـ الإمام حسين بن علي الحصني (ت ٩٧١هـ).

٢ ـ الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن محمد البتروني (ت ٩٧٧هـ).

٣ ـ الشيخ عبد الله بن سعيد بن عبد الله باقشير، (ت ١٠٧٦هـ).

٤ ـ الشيخ محمد بن مصطفى بن أحمد البرزنجي، (ت ١٢٥٤هـ)[1].

نسخه الخطية:

للكتاب نسخ كثيرة في المكتبات التركية، منها:

١ ـ السليمانية الخاصة، رقم المخطوطة: ٩٨٣.

٢ ـ سيرز، رقم المخطوطة: ٣٣٨٩.

٣ ـ إبراهيم أفندي، رقم المخطوطة: ٧٨٦.

٤ ـ خسرو باشا، رقم المخطوطة: ٧٠٢.

٥ ـ حميديه، رقم المخطوطة: ١٣٣٦.

٦ ـ حفيد أفندي، رقم المخطوطة: ٤٢٠.

٧ ـ الفاتح، رقم المخطوطة: ٤٨٢٢.

٨ ـ أسعد أفندي، رقم المخطوطة: ٣١٢٥.

---

(١) ينظر: «معجم المؤلفين» (١١/ ٨١)، و«معجم المطبوعات» (٦/ ١٥٦٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ٣١)، و«تاريخ الأدب العربي» (٣/ ١٨٧).

٩ ـ بغدادلي وهبي، رقم المخطوطة: ١٨٢٦.

١٠ ـ تكلي أوغلو، رقم المخطوطة: ٦٤٥.

طبعاته:

طُبع هذا المتن طبعاتٍ كثيرةً، مفرداً، وضمن مجاميعَ عديدةٍ، ولا زال يُطبع إلى يومنا هذا.

وأكثر ما كان يطبع ضمن مجموعةٍ تعرف بـ«مجموعة الصرف»، تشتمل على: «الأمثلة»، و«البناء»، و«المقصود»، و«العزي»، و«مراح الأرواح».

ونذكر هنا بعضها:

١ ـ طبع في الآستانة عام (١٢٥٤هـ).

٢ ـ طبع في المطبعة الشرفية عام (١٢٩٨هـ).

٣ ـ طبع في المطبعة الوهبية عامي (١٢٩٩و١٣٠٥هـ).

٤ ـ طبع ضمن مجموع رسائلَ في علم الصرف في المطبعة الخيرية في القاهرة سنة (١٣٢١هـ).

٥ ـ في مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٤٤هـ).

٦ ـ طبع في مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة (١٣٥٤هـ)، مع متن البناء والأساس[1].

❁❁❁

(١) «الدليل إلى المتون العلمية» (ص: ٥٥٤).

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

قدوة المحققين العالم العلامة، اللغوي الصرفي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخَزْرَجي الزَّنْجاني الشافعي، المشهور بـ«العزِّي».

والزَّنجاني: بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها نونٌ، هذه النسبة إلى زنجان وهي بلدة على حد أذربيجان من بلاد الجبل، منها تتفرَّق القوافل إلى الري وقزوين وهمذان وأصبهان.

والخَزْرَجي: بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاي وفتح الراء وفي آخرها جيم، هذه النسبة إلى الخزرج وهي أحد قبيلتي الأنصار؛ فإن جميع الأنصار الأوسُ والخزرج، والخزرج في اللغة: الريح الباردة؛ فلعلَّ الشيخ خزرجيُّ الأصل.

نشأته وطلبه:

لم نعثر على ترجمةٍ وافيةٍ لهذا العالم الجليل في كتب التراجم والتاريخ للأسف، مع شهرته وشهرة مصنفاته، ولعل ذلك يرجع إلى أن الإمام الزنجاني كان يحبُّ العزلة ويؤثر الانعزال عن الخلق، وهذا الذي جعله مغموراً غير مشهورٍ في كتب التراجم والأعلام، ولكن كتبه تؤكِّد على علُوِّ كعبه في شتَّى العلوم والفنون. وقد استوطن الزنجاني مدينة تبريز، وأقام بمدينة الموصل، وتوفي ببغداد رحمه الله تعالى.

مؤلفاته:

ترك الإمام الزنجاني عدة تآليف تدلُّ على تضلُّعه في عدة علوم وفنون، والتي ما زالت لهذا اليوم من المراجع الأساسية لطلاب العلم؛ منها:

١ ـ «**تصحيح المِقياس في تفسير القُسطاس**»، شرح فيه كتاب «القسطاس» للزمخشري في علم العروض.

٢ ـ «**متن الهادي**».

٣ ـ «**الكافي شرح الهادي**»، قال الإمام السيوطيُّ: وقد أكثر الجارْبَردي من النقل عنه في «شرح الشافية». وقد وقف عليه الإمام السيوطي بخطِّه، وقد فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة (٦٥٤هـ).

٤ ـ «**تصريف العزِّي**»، وهو كتابنا هذا.

٥ ـ «**عمدة الحساب**».

٦ ـ «**فتح الفتَّاح في شرح مراح الأرواح**».

٧ ـ «**المعرب عما في الصحاح والمغرب**»: انتهى من تأليفه في صفر سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهرية بالموصل.

٨ ـ «**مِعيار النُّظَّار في علوم الأشعار**».

وفاته:

توفي الشيخ العالم الصرفي الزنجاني رحمه الله تعالى في بغداد سنة (٦٥٥هـ) أو بعدها على أصح الروايات. رحمه الله رحمةً واسعةً وأعاد علينا من بركاته، آمين[1].

❁❁❁

(١) ينظر: «بغية الوعاة» (٢/ ١٢٢)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ١٥٦٧)، و«هدية العارفين» (١/ ٣٣٧).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[خطبة الكتاب]

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه أجمعين.

[تعريف التصريف]

اعلم[1]: أنَّ التَّصريفَ في اللغةِ: التَّغييرُ[2].

وفي الصِّناعةِ:[3].....

---

(١) خطابٌ عامٌّ من المتكلِّم لنفسه بطريق التجريد؛ كأنه جرَّد من نفسه شخصاً وخاطَب. «دده جونكي» وكلمةُ (اعلم) إشارةٌ إلى شدة الاعتناء بمعرفة فنٍّ من فنون.

وقيل: (اعلم) إحضارٌ لذهن المخاطب وترغيبٌ له في استماع ما يعقبها، وقيل: هو كلمة ترغيبٍ للمخاطب على الحضور التام لئلا يفوت بعدها شيءٌ من الكلام وتنبيهاً للسامع على الإصغاء إلى ما يأتي بعد هذا الأمر. من «شرح العقائد»

(٢) والتغييرُ المُعتبرُ عند الأُدباء إما بالزيادة، أو بالنقصان وكلٌّ منهما إما في الحروف، أو في الحركة فغايته أربعةُ أوجهٍ، ثم في كلِّ مشتقٍّ إما أن يقع فيه وجهٌ واحدٌ منها، أو اثنان، أو ثلاثةٌ، أو أربعةٌ. وتمام تفصيله في «شرح العزي». «نهاية التعريف شرح التصريف»

(٣) أي: في اصطلاح أهل هذا الفن عبارةٌ عن تحويل اهـ. والصناعةُ في اللغة: الحرفةُ، وفي الاصطلاحِ بمعنى، اتفاقِ جماعةٍ على تخصيصِ شيءٍ بشيء يُناسبه معنًى؛ كاتِّفاقِ أهلِ هذا الفن على كونه عَلماً لهذا الفنِّ لما بينهما من المناسبة كما مرَّ. «شرح العزي»

تحويلُ[١] .....

(١) أي: التصريف تحويلُ مصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معانٍ مقصودةٍ لا تحصل تلك المعاني إلا بهذه الأمثلة.

واعلم أن مرادنا بالمصدر مصدرُ المجرد؛ لأن المزيد فيه مشتقٌّ منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه أَحْسَنُ التعريفات أن يكون مشتملاً على العلل الأربع، والتعريفُ الذي ذكره المصنفُ مشتملٌ على العلل الأربع؛ أعني: الماديةَ، والصوريةَ، والفاعليةَ، والغائيةَ، فالأصلُ الواحد إشارة إلى العلة المادية، وتحويلُه إلى أمثلة مختلفة إشارةٌ إلى العلة الصورية ولا بُدَّ للتحويل من مُحَوِّل وهو الفاعل، و«لمعانٍ مقصودةٍ» إشارةٌ إلى العلة الغائيَّة.

ولقائل أن يقول: قوله وفي الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ؛ أي: تحويل المصدر إلى الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل والمفعول ليس بصواب؛ لأن المصدر لم يُحَوَّلْ إلى المضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول، بل المصدرُ يُحوَّلُ إلى الماضي والماضي إلى المضارع والمضارعُ إلى الأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول، فلا يستقيم أن يقول: وفي الصناعة تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة.

ويُمكنُ أن يُجاب عنه بوجهين:

الأول: أنه لمَّا كان معنى المصدر موجوداً، أو مُلاحَظاً في كلِّ واحدٍ من الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول، كان المصدرُ حُوِّلَ إلى كل واحد منها.

والثاني: أنه لمَّا كان الماضي مشتقاً من المصدر على مذهب البصريين ومأخوذاً منه والمضارعُ مأخوذاً من الماضي والأمرُ والنهي واسم الفاعل والمفعولِ مأخوذاتٍ من المضارع والمأخوذُ من المأخوذ من الشيء مأخوذٌ من ذلك الشيء، فيصحّ أن يقول: تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، والمرادُ بالأصل الواحد عند البصريين ههنا المصدرُ، وهو الاسمُ الذي يُشتَقُّ منه الفعلُ والمصدرُ أصلٌ عند البصريين وفرعٌ عند الكوفيين.

حُجَّةُ البصريين باشتقاق الفعلِ منه أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان، فلو كان المصدرُ مشتقاً من الفعل لَدَلَّ على ما يَدُلُّ عليه الفعلُ من الحدث والزمان وعلى معنًى ثالثٍ كما دلَّت اسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول، فلمَّا لم يكن المصدرُ كذلك علم أنه ليس مشتقاً منه. =

الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلِفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ[١] لا تحصُلُ إلَّا بها.

[أقسام الفعل]

ثمَّ الفعلُ[٢] إمَّا ثلاثيٌّ وإمَّا رباعيٌّ.

= **وحجَّةُ الكوفيين** أن المصدر يُعتَلُّ باعتلال الفعل ويصحُّ بصحته، ألا يُرى أنك تقول: قام قياماً فيعتلُّ المصدر باعتلال فعله، وتقول: قاولَ مُقاولةً، فيصحُّ المصدرُ بصحة فعله، وقالوا أيضاً: الفعلُ عاملٌ في المصدر ومرتبةُ العاملِ أن يكون قبل مرتبة المعمول، ومُقدَّماً عليه، ويمكن أن يجاب عن مذهب الكوفيين ناصراً لمذهب البصريين بأن ما ذكروه لا حجَّةَ لهم فيهم.

وأمَّا قولهم: إنه يعتل باعتلال الفعل ويصحُّ بصحته، فلا يدل على أن المصدر فرعٌ لجواز اعتلال المصدر باعتلال الفعل لِما بينهما من المناسبة طلباً للتشاكُل، فلا يدل على أنه أصل ألا يُرى أن بعض الأفعال قد يعتل باعتلال الآخَرِ ولا يدل على أن بعضها أصلٌ لبعضها كما أن المضارع يعتل باعتلال الماضي؛ نحو: قام يقوم، ويصح بصحته؛ نحو: عَوِرَ يَعْوَرُ، وليس أحدُهما مشتقّاً من الآخر.

وأما قولهم: إنَّ الأفعال تكون عاملةً في المصادر، فنقول: يجوز أن تكون عاملةً فيها، ولا تكون أصلاً لها وذلك؛ لأنَّا قد أَجمَعْنَا على أن الأفعالَ والحروفَ عاملةٌ في الأسماء ولم يقل أحدٌ إنَّها أصلٌ لها؛ كذلكَ ههنا.

(١) قوله: «مقصودة» والمقصودُ اسم مفعول من القَصْدِ؛ وهو عبارة عن عزيمةِ القلبِ نحوَ المطلوبِ، والمرادُ بالمعاني المقصودةِ معنى الماضي والمضارعِ والأمرِ والنهيِ وغيرِها، وهذه المعاني مَخْفِيَّةٌ في الذهن، فإذا أردتَ إظهارَها لم يكن إلا بتلكَ الأمثلةِ؛ مثلاً إذا أردتَ أن تُخبرَ عن شخصٍ بضَرْبٍ وَقَعَ، أو يقع لم يكن إلا بقولك: ضرب زيدٌ، أو يضرب، فوُضِعَتْ هذه الأمثلةُ بإزائها لِيُعَبَّرَ بها عنها عند الاحتياجِ. «شرح العزي»

(٢) قوله: «ثم الفعل إمَّا ثلاثي اه» أقول: اعلم أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ؛ اسم وفعل وحرف، والاسمُ أصلٌ بالنسبة إليهما كما تقرر في علم النحو، ينبغي أن يُقدِّم الاسمَ، وبدأ بمباحثه؛ لأنَّ الأصلَ أولى بالتقديم لكنه قَدَّم الفعلَ وبدأ بمباحثه بناءً على أن مباحث الفعل في هذا المختصرِ أكثرُ من مباحث الاسم وماكان مباحثُه أكثرَ كان أولى بالتقديم، فلهذا قدَّمه وبدأ بمباحثه، وإنَّما لم يذكر الحرفَ في هذا المختصر بناءً على أنَّ التصريف لا يَتَطَرَّق إلى الحرف كما يَتَطَرَّق إلى الاسم والفعل. =

= وقدَّم الثلاثيَّ على الرباعيِّ؛ لأن الثلاثي مُقدَّمٌ على الرباعي طبعاً، فقدَّمه عليه وضعاً ليُوافِق الوضعُ الطبعَ، وقدَّم المجردَ من الثلاثيِّ والرباعيِّ على مزيدهما؛ لأن المجرد أصلٌ بالنسبة إلى المزيد والأصلُ أولى بالتقديم.

إذا عرفت هذه المقدمة، فاعلم أن الفعل إمَّا ثلاثيٌّ وإمَّا رباعيٌّ؛ لأنَّ الحروفَ الأصليةَ إن كانت ثلاثةً، فثلاثيٌّ، وإن كانت أربعةً، فرباعيٌّ.

وكلٌّ منهما؛ أي: من الثلاثي والرباعي إمَّا مجردٌ، أو مزيدٌ فيه؛ لأنه لا يخلو إمَّا أن يُزَادَ فيه شيءٌ، أو لا، فإن لم يُزَدْ فيه شيء، فهو المجرَّد وإن زِيد فيه شيءٌ، فهو المزيد فيه والزائدُ فيه إمَّا حرفٌ واحدٌ، أو حرفان، أو ثلاثةُ أحرفٍ في الثلاثي وفي الرباعي حرفٌ، أو حرفان لا غير؛ لئلا يلزم الثِّقَلُ.

وكلُّ واحدٍ منها؛ أي: من الأقسام الأربعة إمَّا سالـمٌ، أو غيرُ سالـمٌ؛ لأنه لا يخلو إمَّا أن يكون في كلِّ واحدٍ من الأقسام الأربعة حرفٌ من حروف العلة أو الهمزةُ أو التضعيفُ أو لا، فإن كان فهو غيرُ سالم وإلَّا، فهو سالمٌ، فإذا ضربتَ الاثنين في الأربعة يبلغ ثمانيةً.

مثال الثلاثيِّ المجرَّدِ السَّالمِ: كرُمَ، ومزيدِه أَكْرَمَ، مثال الرُّباعيِّ المجرَّدِ السالمِ: دَحْرَجَ، ومزيدِه تَدَحْرَجَ، مثال الثلاثيِّ المجرَّد الغير السالم: وَعَدَ؛ ومزيده: أَوْعَدَ، مثال الرباعيِّ المجرَّد الغير السَّالم: وَسْوَسَ، ومزيده تَوَسْوَسَ.

فإن قيل: لم لا يكون أصولُه أقلَّ من ثلاثة، أو أكثرَ من أربعة؟

ويمكن أن يجاب عنه بوجوه: أمَّا عدمُ الزيادة، فمن وجوه؛ أمَّا أوَّلاً: فلأن الغرضَ من الزيادة على الثلاثة توسع لو يبقى في الكلام وهو يحصل بالرباعي، وأمَّا ثانياً: فلأن الفعل ثقيل من حيث المعنى؛ إذ الفعل يدل على الحدث بجوهره، وعلى الزمان بصيغته فلو زيد على أربعة لزم الثِّقَلُ لفظاً ومعنًى، فيخرج عن حدِّ الاعتدال، وأمَّا ثالثاً: فلأنه فرع الاسم وهو يخمس، فلو خُمِّس الفعلُ لزم المساوات بين الأصل والفرع وهي مستكرهةٌ؛ إذ الفرع ينبغي أن يكون منحطّاً عن الأصل بدرجة.

وأمَّا عدمُ القلة من الثلاثة سواء كان اسماً، أو فعلاً؛ فلأنه لا بُدَّ فيهما من حرف يُبتَدأ به ومن حرف يُوقَف عليه ومن حرف يُفْرَق به بين الابتداء والوقف، ليكون حاجزاً بينَ المبتدأ والموقوف عليه لوجوب أن يكون الحرف المبتدأ به متحركاً لامتناع الابتداء بالساكن، ولوجوب أن يكون الحرف الموقوف عليه ساكناً؛ لأن من عادتهم أنهم لا يقفون إلا على الساكن كما أنهم لا يبتدؤن إلا =

وكلٌّ واحدٍ منهما إمَّا مجردٌ، وإمَّا مزيدٌ فيه.

وكلٌّ واحدٍ منها إمَّا سالمٌ، أو غيرُ سالمٍ.

ونعنِي بالسالمِ: ما سَلِمتْ حروفُه الأصليَّةُ[١] الَّتي تُقابَلُ بالفاءِ[٢] والعينِ واللامِ من حُروفِ العلَّةِ، والهمزةِ، والتَّضعيفِ.

= بالمتحرك، فلما تنافَيَا أي: الحرفُ المبتدأُ به والموقوفُ عليه في الصفة لكون المبتدأ به موصوفاً بصفة المتحرك والموقوف عليه بصفة السكون استكرهوا مقارنتَهما، ففصلوا بينهم بحرفٍ متوسطٍ؛ لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين.

فإن قيل: يجوز أن يكون كلُّ واحد من الاسم والفعل ثنائياً؛ لأنه واقعٌ في كلام العرب ووقوعُ الشيء دليل على جوازه؛أما وقوعُه في الفعل نحو: صُنْ وبعْ وأمثالهما، فإنَّ كلَّ واحد منهما فعلُ أمرٍ مع أنه ثنائيٌّ، وأما وقوعُه في الاسم؛ نحو: أخٍ، وأبٍ، ودَمٍ، ويَدٍ.

ويجاب عن الأول بوجهين؛ الأول: أن المراد من قولنا: إن الفعل لا يجوز أن يكون ثنائياً الفعلُ الماضي والمضارعُ دون الأمر، فإن الأمرَ يجوز أن يكون على حرف واحد؛ نحو: قِ؛ فضلاً من أن يكون على حرفين، الثاني: أن أصلَ: صُنْ أُصْوُنْ، وأصل بعْ اِبْيِعْ، فحُذفت الواوُ والياء لالتقاء الساكنين فالمحذوف منهما في حكم الباقي بناء على أن المحذوفَ بالإعلال في حكم الثابت عندهم، والمرادُ من قولنا: إن الفعل لا يجوز أن يكون ثنائياً بحسب الوضع، فلا يَرِدُ النقضُ.

وعن الثاني: بأن أصل أبٍ أَبَوٌ، وأَخٍ أَخَوٌ، ويَدٍ يَدَيٌ، ودَمٍ دَمَوٌ، فحذف من كل واحدٍ منهما حرفُ علةٍ والمراد من قولنا: إن الاسم لا يجوز أ»

(١) وإنَّما وصفَ الحروف بالأصلية ليُعلم أن الزائد لم يُخرِج الفعلَ عن السلامة؛ لأن السالِم ما سَلِمَ من الإعلال، فلمَّا سَلِمَت أصولُه المعتبَرةُ وكان سالماً، فيكون: قَاتَلَ، وأَكْرَمَ، وفَرَّحَ سالماً بزيادةِ الألفِ والهمزة والتضعيف. «شرح العزي»

(٢) وإنَّما قال: بالفاء والعين واللام لا بالباء والتاء والثاء ليُعلم اختصاصُ فعل بالميزان وذلك لعمومه لفظاً لشمول مخارجِ حروفه على مخارج غيره، ومعنًى لشموله الأفعالَ كلَّها؛ لكون كلِّ فعلٍ في معناه، وإنَّما فَكَّ تركيبَ حروفه ليُعلم عدمُ اختصاص الصيغة؛ لأنه لو قال: بفَعَلَ بالفتح لاحتمل أن يُتوهَّم الاختصاصُ، فلم يمكن مقابلةُ مثلِ: عَلِمَ وحَسُنَ. «شرح العزي»

[الباب الأول والثاني]

أمَّا الثلاثيُّ المجردُ السالمُ[١]، فإن كان ماضيه على فَعَلَ بفتحِ العينِ فمضارعُه يَفعُلُ، أو يَفعِلُ بضمِّ العينِ أو كسرِها؛ نحوُ: نَصَرَ[٢] يَنْصُرُ، وضَرَبَ يَضْرِبُ[٣].

[الباب الثالث]

ويجيءُ مضارعُه على وزنِ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ إذا كان عينُ فعلِه أو لامُه حرفاً من حروفِ الحَلقِ.

وهي ستَّةٌ: الهمزةُ والهاءُ، والعينُ والغينُ، والحاءُ والخاءُ. نحوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ، ومَنَعَ يَمْنَعُ.

---

(١) أي: لمَّا فرغ من تقسيم الفعل شرعَ في بيان أقسامه بقوله: «أما الثلاثي المجرد السالم» وهو الأصل لتجرُّده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف، فلذا قدَّمه. «شرح العزي»

(٢) مثالٌ لضمِّ العين: يُقالُ: نصرَهُ؛ أي: أعانَه ونصرَ الغيثُ الأرضَ؛ أي: أغاثها؛ قال: أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ اَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ﴾ [الحج: ١٥]؛ أي: أن لن يرزقه الله. «شرح العزي»

(٣) إن كان الثلاثيُّ المجرَّدُ على وزن فعَل مفتوح العين فمضارعُه يجيء على وزن يفعُل بضمِّ العين أو على يفعِل بكسرها على القياس؛ لأن بين الماضي والمضارع مغايرةً من حيثُ المعنى؛ إذ الماضي يدل على الحدث الواقع في الزمان السابق، والمضارعُ يدل على الحدث الذي يقعُ في الزمان اللاحق، فأرادوا أن يكون بين عَيْنَيْهما مغايرةٌ في الحركة من حيث اللفظ؛ ليكون اللفظ مُطابقاً للمعنى وفيه نظر؛ لأنَّ المغايرة تحصلُ بحرف المضارع، فلم يكن للحركة فيها مدخلٌ وإلا لانتفت مخالفةُ المعنى عند انتفاء مخالفة اللفظ وإن سُلِّم أنها قياسيَّةٌ، فخصوصيَّتُها سماعيَّةٌ بدليل عدم جوازِ الكسرة في ينصرُ والضمةِ في يضرب مع حصولها. «شرح العزي»

وأَبى يَأْبَى[1] .....

(١) وهذا إشارة إلى الاعتراض، وذلك أنَّ أبى ثلاثيٌّ مجردٌ على فعل مفتوح العين، ويجيءُ مُضارعه على يَفْعَلَ بفتح العين أيضاً مع أنه غيرُ مشتملٍ على الشَّرط المذكور أُجيب: بأنه شاذٌّ. «النهاية»

قوله: «وأبى يأبى شاذٌّ» أقولُ: هذا جواب عن سؤال مقدَّر، تقديرهُ: أنتم قلتم: إنَّ مَجِيءَ يفعَلُ بفتح العين مشروطٌ بكون عينه، أو لامه حرفاً من حروف الحلقِ ويجيء عينُ أَبَى يأبى مفتوحاً وليس عينه، أو لامه حرفاً من حروف الحلق.

أجاب المصنف عنه: بأنَّه شاذٌّ؛ أي: يجيءُ أَبَى يأبى على يفعَلُ بفتح العين من غير كونِ عينِ فعله، أو لامهِ حرفاً من حروف الحلق شاذٌّ، ويُمكنُ أن يجاب عنه بوجهٍ آخرَ، وهو أنَّه لمَّا كان أبى يأبى بمعنى مَنَعَ يَمْنَعُ فيحمل أبى يأبى على منع يمنع في جواز مجيءِ مضارِعه على يفعَلُ بفتح العين وإن لم يُوجد فيه حرفٌ من حروف الحلقِ؛ لكونه بمعنى مَنَعَ يَمْنَعُ، وقد تحقَّق حرْفُ الحلق فيه كما حُمل يَذَرُ على يَدَعُ في العدول فيه من الكسر إلى الفتحِ؛ لأجل حرف الحلق وإن لم يُوجدْ في يَذَرُ حرفُ الحلق لكونِ يَذَرُ في معنى يَدَعُ كما يجيءُ في موضعه إن شاء الله تعالى.

واعلم أن الشَّاذَ في كلامهم: ما يكونُ بخلاف القياس من غير نظرٍ إلى قلة وجوده وكثرته؛ كاسْتَحْوذَ، والنَّادرُ: ما يكونُ وجودُه قليلاً لكن يكون على القياس، والضعيفُ: ما لم يصل حكمهُ إلى الثبوتِ. من «شرح السيد على العزي»

قوله: «وأبى يأبى شاذ»؛ أي: مخالف للقياس فلا يُعْتَدُّ به، فلا يَرِدُ نَقْضاً.

فإن قيل: كيف يكون شاذاً وهو واردٌ في أفصح الكلام؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢].

قلتُ: كونُه شاذاً لا يُنافي وقوعَه في أفصح الكلام، فإنهم قالوا: الشَّاذُ على ثلاثة أقسام: قسمٌ مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس، وكلاهُما مقبولٌ، وقسمٌ مخالفٌ للقياس والاستعمال، وهو مردودٌ، لا يُقال: إنَّ أبى يأبى لامُه حرفُ حَلْقٍ إذ الألف من حروف الحلق، فلذا فُتحَ عينه؛ لأنَّا نقول: لا نُسلِّم أنها من حروف الحَلْق ولَئِنْ سَلَّمْنا أنها من حروف الحلق لكن لا يجوز أن يكون الفتحُ لأجلها للُزومِ الدَّوْرِ؛ لأنَّ وجود الألف موقوفٌ على الفتح؛ لأنه في الأصل ياءٌ قُلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو كان الفتحُ بسببها للزِمَ الدورُ؛ لتوقُّف الفتح عليها وتوقُّفِها عليه، فهو مفتوح العين في الأصل ولهذا لم يذكر المصنفُ الألفَ في حروف الحلق؛ إذ هي لا تكون ههنا إلا منقلبةً عن الواو، أو الياء، وغرضُه بيانُ حرفٍ تُفتَحُ العينُ لأجله. =

شاذٌّ[1].

[الباب الرابع]

وإن كان ماضيه على فَعِلَ بكسرِ العينِ فمضارعُه يجيءُ على يَفْعَلُ بفتحِ العينِ؛ نحوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ إلَّا ما شذَّ؛ نحوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته[2]؛ مثلُ: وَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ.

= واشتُرط هذا أي: كون العين أو اللام أحد حروف الحلق؛ ليقاوِمَ حرفُ الحلق فتحةَ العين؛ فإن حروفَ الحلق أثقلُ الحروف، ولا يُشْكَلُ ما ذكرناه بمثل: دخَلَ يَدْخُلُ، ونَحَتَ يَنْحِتُ، وجاءَ يجيءُ، وما أشبه ذلك مما عينُه أو لامُه حرفُ حَلْقٍ ولم يجيء على يَفْعَل بفتح العين؛ لأنا نقول: إنَّه يجيء على يَفْعَل إذا وُجِد هذا الشرطُ، فمتى انتفى الشرطُ لا يكون على يفعَلُ بالفتح؛ لا إنَّه إذا وُجِدَ هذا الشرطُ يجب أن يكون على يَفْعَلُ بالفتح؛ إذ لا يلزم من وجود الشَّرط وجودُ المشروطِ. «شرح السعد»

وقد يجيءُ مضارعُ ماكان عينُ فعله، أو لامُه حرفاً من حروف الحلق على يفعُل، أو يفعِل بضمِّ العين وكسرها؛ نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ، ونَكَحَ يَنْكِحُ؛ لأنه لم يقل: إنَّ كلَّ ما كان عينُ فعله أو لامُه حرفاً من حروف الحلق يجبُ أن يكون مُضارعُه على وزن يفعَلُ بفتح العين، بل إنّما قال: إنَّ الثلاثيَّ المجرَّدَ إذا كان على وزن فعَلَ بفتحِ العين، فمضارعه يجيءُ على وزن يفعَلُ بفتح العين إذا كان عينُ فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق. «شرح السيد على العزي»

وأما ركَنَ يركَنُ بفتح العين في الماضي والمضارع؛ فمن اللغةِ المُتداخِلةِ؛ يعني: إذا جاء ركَنَ يركُنُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع، ورَكَن يركِنُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، فأُخِذَ الماضي من اللغة الأولى والمُضارعُ من اللغة الثانية، فقيل: ركَنَ يركَنُ بالفتح فيهما. «شرح السيد على العزي»

(١) وَبَقَى يَبْقى بالفتح لغةُ طيء، والأصلُ كسرُ العين في الماضي، فقلبوه فتحةً واللامَ ألفاً تَخفيفاً، وهذا قياسٌ عندهم. «شرح العزي»

(٢) فإنها جاءت بكسر العين فيهما، وقلَّ ذلك في الصَّحيح؛ نحوُ: حسِبَ يحسِبُ، ونعِمَ ينعَمُ، وكثُرَ في المعتلِّ نحو: وزِنَ يزِنُ، ووَرِثَ يرِثُ، ووَرِعَ يَرِعُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ وأخواتها، وأما فَضِلَ يفضُلُ ونَعِمَ ينعُمُ ومات يموت؛ بكسر العين في الماضي وضمِّها في المضارع فمن التداخُل؛ لأنها جاءت من باب علِمَ يعلَمُ ونصَر ينصُرُ، فأخذ الماضي من الأول والمضارعُ من الثاني. «شرح العزي»

[الباب الخامس]

وإن كان ماضيه على فَعُلَ مضمومَ العينِ فمضارعُه يَفْعُلُ[١] بضمِّ العينِ[٢]؛ نحوُ: حَسُنَ[٣] يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ.

[الرباعي المجرد]

وأمَّا الرباعيُّ المجردُ[٤] فله بناءٌ واحدٌ.

---

(١) لأنَّ هذا الباب موضوعٌ للصفاتِ اللازمة، فاخْتِيرَ للماضي والمضارع حركةٌ لا تحصُلُ إلا بانضمام الشفتين رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، ويكون لأَفْعَال الطبائع كالحُسنِ والقُبح والكَرمِ ونحوِها ولا يكون إلا لازماً، وشذَّ قولُهم: رَحُبَتْكَ الدَّارُ، أو الأصلُ رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، فحذفت الباءُ اختصاراً؛ لكثرة الاستعمال. «شرح العزي»

(٢) لا غيرُ، ولو جيء على خلاف القياس؛ لأنه لمَّا كان لازماً دائماً التزم الضمُّ فيه ليكون ثقلُه عوضاً عمَّا نقصَ من زيادة معنى التعدية، أو نقول: إنّما اختاروا الضمَّ في الماضي والمضارع؛ لأنَّ باب فعُل بضم العين لازمٌ لا يتجاوزُ فعلُه عن الفاعل، فأَرادوا أن حركةَ عينِ فعل الماضي لا يتجاوز حركةَ عين فعل المضارع ليكون حركةُ عين فعل الماضي والمضارع متوافقين ليدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي حتى يكون اللفظ مطابقاً للمعنى.

فإن قيل: يلزمُ من ضمِّهما شُذوذية يحسن لكون القياس هو المخالفةَ؟

قلنا: جبرُ ما نقص قياسٌ أيضاً وتركه له قياسٌ. «شرح العزي»

(٣) وعلة انضمام العين في الماضي والمضارع أنَّ ذلك البناء لمَّا خالف بقيةَ الأبنية لكونه للصفات اللازمة غيرَ مُتعدٍّ إلى غيره؛ إذ ليس معناه إحداث الشيء في غيره خولف في الحركة أيضاً بأن يكونا مضمومين إيذاناً بعدم اختلاف معناه في نفسه.

(٤) أي: لمَّا فرغ المصنف من ذكر أقسامِ الثُّلاثي المجرَّد شرعَ في بيان الرباعي بقوله: «وأما الرباعيُّ... اهـ» وبناؤه لأنه ثقيل بكثرة الحروف، فلم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرَّد من فتح عينه وضمها وكسرها.

قوله: «فعلل» بفتح الفاءِ واللامين وسكونِ العين كَدَحْرَجَ فلانٌ الشيءَ؛ أي: دوَّره وردَّده، وهذا =

فهو: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلَالاً؛ كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً[١].

[أقسام الثلاثي المزيد فيه]

وأمَّا الثلاثيُّ[٢] المزيدُ فيه، فهو على ثلاثةِ أقسامٍ:[٣]

= الباب يكون لازماً ومتعدياً، والمتعدي هو الأصل نحو: دحرجتُ الحجرَ، وقد يجيءُ غير مُتعدٍّ نحو: دَرْبَخَ؛ أي: ذَلَّ.

(١) وإنما انحصر في بناء واحد؛ لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين، ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو: دَحْرَجْتُ ودَحْرَجْنا؛ فحَرَّكُوها بالفتحة لخفتها وسكَّنُوا العينَ؛ لأنه ليس في الكلام أربعُ حركات متواليةٍ في كلمة واحدةٍ ويُلْحَقُ به نحو جَوْرَبَ، وجَلْبَبَ، وبَيْطَرَ، وهَرْوَلَ، وشَرْيَفَ، وبَيْقَرَ، ودليلُ الإلحاق اتِّحادُ المصدرين.

ولأن تعدُّدَ أبواب الفعل بتعدُّد حركة عينه وتحريك عين الرباعي ممتنِع لتوالي أربع حركات في كلمة واحدة.

فإن قيل: عدمه يحصل بتسكين أيِّ حرف من حروفه، فلمَ خُصَّ عينه بالسكون؟

قلنا: خُصَّ لتعذُّر سكون غيره أما تسكين الفاء، فلأنه لو سُكِّن لزم الابتداءُ بالساكن وأما تسكين اللام الأولى، فلأنه لو سُكِّن لزمَ التقاءُ الساكنين بين اللام الأولى واللام الثانية عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك؛ الواجب سكونُ ما قبله، وأما تسكين اللام الثانية، فلوجوب بناءِ الماضي على الفتح ما لم يتصل الضميرُ المرفوع المتحركُ. «شرح العزي»

(٢) قوله: «وأما الثلاثي المزيد فيه» اعلم أنَّ الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أقسام: قسمٌ زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ، وقسم زِيدَ فيه حرفان، وقسمٌ زِيدَ فيه ثلاثةُ أحرف ولم يُزَدْ فيه أكثرُ من ثلاثة أحرف؛ لأنه لو زِيدَ فيه أكثر من ثلاثة أحرف لأدى إلى الثِّقل، والتوهُّم بالتركيب لكثرة الحروف حينئذٍ؛ إذ يمكن أن يذهب السَّامعُ إلى أنه كلمتان رُكِّبت إحداهما إلى الأخرى ولزم مزية الفرع على الأصل، فيكون واحداً، أو اثنين، أو ثلاثةً؛ والقسمُ الأولُ من الثلاثي المزيد فيه: ما كان الزائد فيه حرفاً واحداً فيكون هذا القسمُ على أربعةِ أحرف ثلاثةٌ أصلية وواحد زائد وهو ثلاثة أبواب، البابُ الأول الإفعال؛ نحو: أكرمَ أصلُه كرُمَ زِيدَت فيه الهمزةُ. «شرح العزي»

(٣) لأنَّ الزائد فيه إما حرفٌ واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ ولا يُزاد أكثر من ذلك؛ لئلا يلزم مزية الفرع على =

الأوَّلُ: ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ:

كأَفْعَلَ؛ نحوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَاماً.

وفَعَّلَ؛ نحوُ: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحاً.

وفَاعَلَ؛ نحوُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالاً وقِيتَالاً.

والثاني: ما كان ماضيه على خمسةِ أحرفٍ:

إمَّا أوَّلُه التاءُ؛ مثلُ: تَفَعَّلَ؛ نحوُ: تكَسَّرَ[1] يَتَكَسَّرُ تَكَسُّراً.

= الأصل. «شرح العزي»

(١) واعلم أن تفعَّل وتفاعل يجيئان للتكلُّف إلا أن بينهما فرقاً، وهو أن تفعَّل يُظهر صاحبه عن نفسه ما ليس فيه، ولكن يُريد ويجهد أن يكون ذلك الشيءُ في نفسه، وتفاعل لا يُريد أن يكون ذلك فيه، وإلى هذا أشار جارُ الله في «المفصل» بقوله: وليس تحلَّم مثل: تجاهل؛ لأنَّ الفاعل في تحلَّم يطلبُ أن يكون حليماً والفاعلَ في تجاهلَ لا يطلبُ أن يكونَ جاهلاً. «شرح العزي»

ويجيء تفعل بمعنى استفعل؛ نحو: تكبَّر بمعنى استكبر؛ معناه: طلب أن يكون كبيراً، وتعظَّم؛ أي: جعل نفسه عظيماً.

وللعمل بعد العمل؛ نحو: تجرَّع إذا شرب الماءَ جرعةً بعد جرعةٍ، وتفرَّق إذا فصد اللحم بفمه من العِظَمِ قطعةً بعد قطعةٍ، وتفهَّم إذا فهم شيئاً بعد شيء، وتسَّمع إذا استمع إلى أحدٍ يستمع منه شيئاً بعد شيء بحيث لا يعلم هو.

وللاتِّخاذ، والمراد من الاتخاذ جعلُ الفاعل المفعولَ أصلَ الفعل؛ نحو: تَوَسَّدْتُ الترابَ؛ أي: اتخذته وسادةً، فإن الفاعلَ جَعَلَ المفعولَ وهو التراب أصلَ الفعل وهو الوسادةُ.

وللتجنُّب أي ليدلَّ على أن الفاعل جانَبَ أصلَ الفعل نحو تأثَّم وتحرَّج أي: جانب الإثمَ والحرجَ.

ومصدرُه يجيء على وزن تفعُّلٍ بضم العين؛ لأنه لو فتح لالتبسَ بالفعل إلا أنهم إذا بَنَوا الفعلَ من الناقص كسروا العينَ منه نحو: تمنَّى تمنِّياً ليسلمَ الياءُ؛ لأنه لو ضمُّوا العينَ لانقلب الياءُ واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم إلى الكسر ليسلمَ الياء، وربما أدغموا تاء تفعَّل فيما يُقاربها في المخرج، فسكَّنوا التاء، فاحتاجوا إلى همزة الوصل ليقعَ الابتداءُ بها؛ نحو: اِطَّهَّرَ اِطَّهُّراً =

وتَفَاعَلَ؛ نحوُ: تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُداً.

وإمَّا أوَّلُه الهمزةُ؛ مثلُ: انْفَعَلَ(١)؛ نحوُ: انْقَطَعَ(٢) يَنْقَطِعُ انْقِطَاعاً.

وافْتَعَلَ(٣)؛ نحوُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعاً.

= في تَطَهَّر تطَهُّراً.

والثاني تفاعلَ؛ نحو: تباعدَ أصله بعُدَ، زِيد التاءُ في أوله والألفُ بين الفاء والعين، فصار تباعد.

وهذا البابُ لمشاركة الأمرين فصاعداً في أصل الفعل وهو المصدر أصله مع تساويهما فيه.

ويجيء لإظهار شيء ليس ذلك الشيءُ فيه؛ نحو: تغافل وتجاهلَ؛ أي: أظهر الغفلة وليس فيه غفلة، وأظهر الجهلَ في نفسه، وليس فيه في الحقيقة جهل.

وبمعنى فعل؛ نحو تَوَانَيْتُ ووَنَيْتُ من الوَنْيِ وهو الضعف.

ويجيءُ لمطاوعة فاعل؛ نحو: باعدتُه، فتباعدَ، ومصدرُه يجيء على وزن تَفَاعُلٍ، ولم يتصرفوا في مصدره إلا أنهم ضمُّوا عينا للفرق بينه وبين فعله نحو: تباعداً، وإذا أرادوا أن يَبْنُوا التفاعل من الناقص كسروا العينَ منه؛ نحو: تجافا تجافياً، وربما أدغموا تاءَ تفاعل فيما يماثلها ويُقاربها في المخرج، فسكَّنوا التاء، فافتقروا إلى همزة الوصل؛ نحو: اثَّاقَلَ اِثَّاقُلاً، وفي التنزيل: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]. «شرح العزي»

(١) وهو لمطاوعة فعل نحو قَطَعْتُه فانقطع، ولهذا لا يكون إلا لازماً؛ ومجيئه لمطاوعة أَفْعَلَ؛ نحو: أَسْفقتُ البابَ؛ أي: رددتُه، فانسفق، وأزعجتُه؛ أي: أبعدتُه، فانزعجَ من الشواذِّ، ولا يُبنى إلا مما فيه علاجٌ وتأثير لا يُقال: انْكَرَمَ، وَانْعَدَمَ ونحوهما؛ لأنهم لمَّا خصُّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهرُ أثره وهو علاج تقويةً للمعنى الذي ذكروه من أن المطاوعة هي حصولُ الأثر.

(٢) وأمَّا ما زيدت في أوَّله الهمزة فهو على ثلاث أبواب أحدها انفعل نحو انقطع أصله: قَطعَ زيدت الهمزةُ والنون في أوله، فصار انقطع، ووضع هذا البابُ لمطاوعة فَعلَ إذا نُقل إلى هذا الباب نحو: قَطَعْتُه، فانقطع قال: جارُ الله في «المفصل»: وانفعلَ لا يكونُ إلا لمطاوعة فَعلَ؛ نحو: كسرتُه، فانكسرَ وحَطَمْتُه، فانحَطَم؛ أي: انكسر إلا ما شذَّ، فإنه يكون مطاوعاً لأفعل؛ نحو: أقحمتُه؛أي: أدخلته في موضع بالعنف فانقحم؛ أي: دخل بنفسه، ومصدره يجيءُ على وزن انفعال.

(٣) والباب الرابع افتعلَ؛ نحو: اجتمعَ أصلُه جمَعَ زِيدت الهمزةُ في أوله والتاء بين الفاء والعين فصار =

وافْعَلَّ؛ نحوُ: احْمَرَّ[١] يَحْمَرُّ احْمِرَاراً.

والثالثُ: ما كان ماضيه على ستَّةِ أحرفٍ؛ مثلُ: اسْتَفْعَلَ[٢]؛ نحوُ: اسْتَخْرَجَ

= اجتمع؛ وهو للمطاوعة، ومعنى المطاوعة قبول الشيء أثراً يحصل له من تعلق المتعدي به؛ نحو: جمعتُ القوم فاجتمع، وللاتخاذ؛ نحو: اخْتَبَزَ؛ أي: أخذ الخبز، ونحو اشتوى؛ أي: أخذ الشِّوِيَّ لنفسه، وبمعنى التفاعُل؛ نحو: اجتوَروا واختصموا؛ أي: تجاوروا وتخاصموا، وللزيادة على معناها قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. كقولك: اكتسبَ في كسب، واعتملَ في عمل، فإن قولك: كسبَ زيد مالاً معناه أصابه، واكتسب زيد مالاً معناه تصرَّف وتردَّد وبالغَ في تحصيله وعمل إذا فعل فعلاً واعتمل إذا اضطرب أي: تردَّد وبالغ في العمل.

وإنَّما زاد معنى افتعل على فَعَلَ؛ لأنهم إذا أرادوا زيادة المعنى زادوا الحروف وهذا يتعلَّقُ بالنقل عن أهل اللغة، ومصدرُه يجيءُ على وزن افتعال؛ نحو: اجتماع زيدت الألفُ قبل آخره؛ لأنَّ ما قبل الآخر أقربُ إلى لام الفعل الذي هو محلُّ الزيادة والنقصان. «شرح العزي»

(١) قوله: «احمرَّ» على وزن افعلَّ زيدت الهمزةُ في أوله وكُرِّر لام الفعل، فصار احمَّر، وهذا الباب مختصٌّ بالألوان والعيوب، وفيه مبالغةٌ، ومصدرُه يجيء على وزن افعلال؛ نحو: احمرار؛ زيدت الهمزةُ في أوله والألف قبل آخره. «شرح العزي»

(٢) القسم الثالث من الثلاثي المزيد فيه ما كان ماضيه على ستة أحرف ثلاثةٌ أصلية وثلاثة زائدة، وهو خمسة أبواب الباب الأول: الاستفعال؛ نحو: استخرج على وزن استفعل أصله: خرج؛ زيدت في أوله الهمزة والسين والتاء، فصار استخرج.

وغالب هذا الباب للطلب؛ نحو: استخرجَ زيدٌ المالَ.

وللسؤال؛ نحو: أستغفر الله؛ أي: ألتمسُ من الله المغفرةَ.

وللتحول من حال إلى حال؛ نحو: استحجرَ الطينُ؛ أي: صارَ الطين حجراً؛ أي: تحوَّلَ إلى الحجرِ.

ولإصابة الشيء على صفةٍ؛ نحو: استعظمتُه؛ أي: أصبته ووجدتُه عظيماً.

وبمنزلة فَعَلَ؛ نحو: قرَّ واستقرَّ.

ومصدرُه يجيءُ على وزن استفعال؛ كاستخراجٍ؛ زيدت الألفُ فيما قبل آخره وكُسرت التاءُ فرقاً بينه وبين فعله.

يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْراجاً.

وافْعَالَّ[١]؛ نحوُ: احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَاراً.

وافْعَوَّلَ؛ نحوُ: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذاً.

وافْعَوْعَلَ[٢]؛ نحوُ: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشَاباً.

وافْعَنْلَلَ[٣]؛ نحوُ: اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاساً.

وافْعَنْلَى[٤]؛ نحوُ: اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً.

---

(١) قوله: «الافعيلال»؛ كاحمارَّ على وزن افعالَّ أصله حَمِرَ زيدت الهمزةُ في أوله وكُرِّر لامه وأُلحق الألفُ قبل لامه فصار احمارَّ وهو للألوان والعيوب كالافعلال لكنه أبلغ منه ومصدره يجيء على وزن افعيلالٍ؛ نحو: احميرارٍ زيدت الألفُ بين حرفي التضعيف وكُسر عينه، فقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

(٢) قوله: «الافعيعال»؛ نحو: اعشوشب؛ أصله عَشِبَ زِيدت الهمزةُ في أوله وكُرِّر عينه وزيدت الواو بين حرفي التضعيف، فصار اعْشَوْشَبَ على وزن افعوعل وهو للمبالغة أيضاً لأن معنى اعشوشب أبلغُ من عشُبَ؛ أي: نبتَ ومصدره يجيء على وزن افعيعال؛ كاعشيشاب؛ أصله اعشوشاب، قلبت الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها.

(٣) قوله: «افعلل»؛ نحو: اقْعَنْسَسَ، على وزن افعنلل أصله: قعس؛ زيدت في أوله الهمزة وكُرِّر لامه وزيدت النون بين العين واللام، فصار اقعنسس اقعنساساً، ومصدره يجيء على وزن افعنلال وهذا الباب للمبالغة أيضاً، فيكون اقعنسَسَ أبلغَ من قعس؛ أي: خرج صدره ودخل ظهرُه.

(٤) قوله: «افعنلى»؛ نحو: اسلنقى، أصله سلقَ زيدت في أوله الهمزةُ وبين العينِ واللامِ النونُ وفي آخره الياءُ، فصار اسلنقى على وزن افعنلى ومصدره يجيء على وزن افعنلاء؛ نحو: اسلنقاء، أصله اسْلِنْقَايٌ فقلبت الياء همزةً لوقوعها بعد ألف زائدة كما في رداء، وهذا الباب للمطاوعة نحو: سَلْقَيْتُه بمعنى رميتُه على قفاه فاسلنقى أي وقع على قفاه والبابان الأخيران ملحقان باحرنجم فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنف لم يفرق بين ذلك. «شرح العزي»

[أقسام الرباعي المزيد فيه]

وأمَّا الرباعيُّ المزيدُ فيه، فأمثلتُه ثلاثةٌ: تَفَعْلَلَ[١]؛ كتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجاً.

وافْعَنْلَلَ[٢]؛ نحوُ: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَاماً.

وافْعَلَلَّ[٣]؛ نحوُ: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَاراً.

---

(١) واعلم أن الرباعيَّ المزيد فيه ثلاثة أبواب:

الأولُ: تفَعْلَلَ كتدحرج أصلُه دَحْرَج زِيدت التاءُ في أوله، فصار تدحرج على وزن تَفَعْلَل ومصدره يجيءُ على وزن تفعلُلٍ بضم اللام الأُولى فرقاً بينه وبين فعله وهو للمُطاوعة، نحو: دحرجتُ الحَجَر، فتدحرَجَ ذلك الحجرُ، ويلحقُ به نحوُ: تَجَلْبَبَ؛ أي: لبسَ الجِلبابَ وتجوربَ؛ أي: لبسَ الجوربَ، وتفَيْهَقَ؛ أي: أكثَر في كلامه، وتَرَهْوَكَ؛ أي: تبخترَ، وتَمَسْكنَ؛ أي: أظهرَ الذلَّ والمسكنةَ. من «شرح العزي»

(٢) والباب الثاني: الافعلال؛ نحو: احرنجمَ، أصله: حَرْجَم؛ زِيدت الهمزة في أوله والنون في أوسطه، فصار احْرَنجَمَ على وزن افْعَنلل، ومصدره يجيءُ على وزن افعنلال كاحرنجام؛ زِيدتْ الألف فيه قبلَ آخره وكُسِرَ الرَّاءُ فرقاً بينه وبين فعله، ويُلحَقُ به نحو: اقعنسَس، واسنلقى، ولا يجوز الإدغامُ والاعلالُ في المُلحق؛ لأنه يجبُ أن يكون مثل الملحَق به لفظاً، والفرق بين بابَي اقعنسس واحرنجم: أنه يجبُ في الأول تكريرُ اللام دون الثاني، ومعنى احرنجم: اجتمَعَ، وهو للمُطاوعة أيضاً، يُقال: حرجمتُ الإبل، فاحرنجمت تلك الإبلُ؛ أي: رددتُ بعضَها إلى بعض فارتدَّتْ. «شرح العزي»

(٣) والباب الثالث: الافعِلاَّل؛ نحو: اقشعرّ على وزن افْعَلل بزيادة الهمزة واللام، وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأُولى مخفَّفةً والأخيرة مُشدَّدةً، أصل: اقْشَعرَّ قَشْعَر زِيدت الهمزة في أوله وكُرِّرَ لامه، فصار اقْشَعر ومصدرُه يجيءُ على وزن افْعِلَّال كاقْشِعْرار كُرِّر لامُه الأُولى وزيدت الألفُ قبل آخره فرقاً بينه وبين فعله وهو للمُبالغة، فيكون اقشعر أبلغَ من قشعر، والاقشعرارُ ارتفاعُ شعر البدن، فيكون أبوابها عشرين؛ ثلاثةٌ للثلاثي المجرد، وثلاثةَ عشر لمزيده، وواحدٌ للرباعي المجرد، وثلاثةٌ لمزيده. «شرح العزي»

[المتعدي واللازم]

(تنبيهٌ):[١] الفعلُ إمَّا[٢] متعدٍّ، وهو الَّذي يَتعدَّى إلى المفعولِ به؛ كقولِك:

---

(١) لمَّا فرغَ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه بأنَّه مجرَّد، أو مزيدٌ فيه شرَعَ في تقسيمه باعتبار معناه بأنه مُتعدٍّ، أو لازمٌ بقوله: «تنبيه» وهو خبرُ مبتدأ محذوف، تقديره: هذا تنبيه للمُتعلِّم على أن الفعل الذي ذكرناه في أول الكتابِ قسمانِ؛ مُتعدٍّ ولازمٌ، والألف واللام في الفعل للعَهد.

والتنبيه في اللغة هي الدلالةُ على ما غفل عنه المُخاطب، وفي الاصطلاح: ما يُفهمُ من مجملٍ بأدنى تأمُّلٍ، وقيل: التنبيهُ: استحضارُ ما سبقَ وانتظارُ ما سياتي.

والدليل على انحصار الفعل فيهما أن الفعل لا يخلو من أن يكون فَهْمُ معناه موقوفاً على ذكر المُتعلَّق أو لا، فإن كان موقوفاً، فهو المتعدي وإلا فهو اللازم؛ مثال المتعدي؛ نحو: ضربتُ زيداً، فضرب فعلٌ ماضٍ، والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، ففَهمُ معنى ضرب في ضربتُ زيداً موقوفٌ على ذكر متعلّقه الذي هو زيداً في ضربتُ زيداً وهو مفعولٌ به لأنَّ الضرب يقتضي المضروب،.

وإنَّما قدَّم المصنفُ المتعدي على غير المتعدي لأنَّه عرَّف المتعدي بأمر إيجابي وغير المتعدي بأمر سلبيٍّ، والإيجابُ أشرفُ من السلب؛ فالأشرفُ أولى بالتقديم.

واعلم أن الفعل الذي يتجاوز عن الفاعل على ضربين: حِسِّيٍّ؛ كضربتُ زيداً، وغيرِ حِسِّيٍّ؛ كسمعتُ حديثاً وذكرتُ الرجل.

فإن قيل: لا يتجاوزُ ما ضربت زيداً؛ لأن تجاوزه فرعُ صدوره ولا صدورَ ههنا، ويتجاوز صمتُ يومَ الجمعة لوقوعه فيه، فلم يكن تعريفُهما جامعاً ومانعاً.

قلنا: التجاوز المُعتبَرُ ههنا تجاوزُ الذِّهن، وفهمُ ضرب فيما ضربتُ زيداً موقوفٌ على فهْمِ زيدٍ وفهمُ صامَ في صمتُ يومَ الجمعة لم يتوقف على فَهمِ يوم الجمعة في الذِّهن، فيكون تعريفُهما جامعاً ومانعاً. «شرح العزي»

(٢) قوله: «إمَّا مُتعد»؛ أي: لأنَّ للفعل طرفين: طرفٍ للصدور وطرفٍ للوقوع، فالطرفُ الأول للفاعل، والثاني للمفعول به، فإذا صدر فعل من فاعل، ويتعدى إلى المفعول فهو مُتعدٍّ.

ضَرَبْتُ[١] زيداً، ويسمَّى أيضاً واقعاً[٢]، ومُجاوِزاً.

وإمَّا غيرُ[٣] متعدٍّ، وهو الَّذي لم يَتجاوَزِ الفاعلَ؛ كقولِك: حَسُنَ[٤] زيدٌ، ويسمَّى: لازِماً وغيرَ واقعٍ.

وتُعدِّيهِ[٥] في الثلاثيِّ المجردِ بتضعيفِ العينِ، أو بزيادةِ الهمزةِ؛ كقولِك:

---

(١) فإن الفعلَ الذي هو ضَرَبَ قد جاوز الفاعل إلى زيدٍ، فالدَّورُ مدفوعٌ لأنَّ المراد بقوله: «يتعدى» معناه اللُّغويُّ، وإنَّما قيَّد المفعولَ بقوله: به؛ لأنَّ المتعدِّي وغيره سيان في نَصْبِ ما عدا المفعولَ به؛ نحو: اجتمعَ القومُ والأميرَ في السُّوق يوم الجمعة اجتماعاً تأْديبَ زيدٍ، ونحوِ ذلك. «شرح العزي»

(٢) أمَّا تسميته واقعاً، فلوقوعه على المفعول به، وأمَّا تسميتُه مجاوزاً، فلتجاوزه عن الفاعل، وأمَّا تسميته مُتعدياً، فلتعدي الفعل عن فاعله إلى المفعول به. «شرح العزي»

(٣) عطف على قوله: «إمَّا مُتعدٍّ» وغيرُ المتعدي الذي لم يتجاوز الفاعلَ، بل يُلازمه؛ نحو: حسُنَ زيدٌ، فإن الحُسنَ لم يتجاوز عن زيدٍ، ويُسمَّى لازماً وغير واقع أمَّا تسميتُه لازماً، فللُزومه عليه دائماً، وأما غير واقع، فلعدم وقوعِه على المفعول به. «شرح العزي»

(٤) فإنَّ الفعل الذي هو الحُسْنُ لم يتجاوز زيداً، بل يثبت فيه، ويُسمَّى غيرُ المتعدِّي لازماً للُزومه على الفاعل وعدم انفِكاكه عنه، وغيرَ واقعٍ لعدم وقعوه على المفعول به والفعلُ الواحد، قد يتعدى بنفسه، فيُسمَّى متعدياً، وقد يتعدى بالحروف، فيُسمَّى لازماً وذلك عند تساوي الاستعمالين؛ نحو: شكرتُه وشكرتُ له، ونصحته ونصحتُ له، والحقُّ أنه مُتعدٍّ واللامُ زائدة مُطَّرِدَةٌ؛ لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدي واللزوم بحسب المعنى. «شرح العزي»

(٥) وتُعَدِّيه؛ أي: وتُعَدِّي أنت الفعلَ اللازم بثلاثة أسباب كما هو مذكور.

قوله: «وتُعَدِّيه» إلى قوله: «وانطلقتُ به» أقول: اعلم أن الفعل إمَّا مُتعدٍّ بنفسه، أو بغيره، والأولُ ظاهرٌ والثاني إمَّا ثلاثيٌّ وغيره، والأول إمَّا مجرد أو مزيد فيه، فإن كان ثلاثياً مجرداً فتعديته بأحد الأمور الثلاثة؛ أعني: التضعيفَ، أو الهمزة، أو حرف الجر، فإن كان غيره، فبحرف الجرِّ. =

فَرَّحْتُ زيداً وأجلَستُه، وبحرفِ الجرِّ في الكلِّ[١]؛ نحوُ: ذهَبتُ[٢] بزيدٍ[٣] وانطَلقتُ به.

= مثال التضعيف: فرَّحتُ زيداً، ففرح: فعلٌ ماضٍ والتاء فاعله، وزيداً مفعول به وأصله فرح زيدٌ، فثقل حَشْوُه واتَّصل به ضمير الفاعل فعُدِّي الفعلُ بواسطة تثقيل الحشو إلى زيد، فقلت: فرَّحت زيداً، فصار ماكان الفاعل مفعولاً والفاعل شيئاً آخر.

ومثال الهمزة: أجلستُ زيداً، فأجلس فعل ماض والتاء فاعله، وزيداً مفعول به أصله جلس زيدٌ فزيدت الهمزة في أوله وأُتِيَ بضمير الفاعل متصلاً بالفعل، فقلت: أجلستُ زيداً، فصار ماكان فاعلاً في الأول مفعولاً في الثاني والفاعل شيئاً آخر.

ومثال حرف الجر كقولك: ذهبتُ بزيد، فذهب فعلٌ ماض والتاء فاعله، وبزيد الجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول به، أصله ذهب زيد زيدت الباء للتعدية وأُلحقت باء زيد الذي هو فاعل واتصل بالفعل ضمير الفاعل وعُدي الفعل بواسطة الباء إلى زيد، فقلت: ذهبت بزيد، فصار ما كان الفاعل في الأصل مفعولاً، والفاعلُ شيئاً آخر وانطلقتُ به؛ أي: بزيد، فانطلق فعل والتاء فاعله وبه الجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول به.

فإن قيل: هل يجوزُ أن يجعل الفعلُ المتعدي لازماً كما يجعل اللازمُ مُتعدياً أو لا؟

قلنا: يجوز بأن تَرُدَّ الفعلَ المتعدي الذي تريد أن تجعله لازماً إلى باب الانفعال، أو الافتعال إن كان ثلاثياً؛ كقولك: قطع زيدٌ ماء النهر، فانقطع الماءُ بنفسه، وجمع زيدٌ القوم فاجتمع القوم بأنفسهم، وإلى باب التفعلل وغيره، إن كان رباعياً؛ نحو: دحرجتُ الحجرَ، فإنَّه مُتعدٍّ بنفسه، فنقول فيه: تدحرجَ الحجرُ، فصار لازماً. «شرح العزي»

(١) أي: من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه؛ لأنَّ حروف الجر وضِعَتْ لتجُرَّ معاني الأفعال إلى الأسماء. «شرح العزي»

(٢) قال سيبويه: الباءُ في مثله كالهمزة والتضعيف، فمعنى: ذهبتُ به أذهبته، وتجوزُ المصاحبة وعدمها. «شرح العزي»

(٣) وأصله: ذهب زيد وانطلق عمرو؛ بواسطة الباء صارا متعديين.

فصلٌ[١]
في أمثلة تصريف هذه الأفعال[٢]
[الفعل الماضي]

أمَّا الماضي، فهو الَّذي دَلَّ على معنىً وُجِدَ في الزمانِ الماضي.

---

(١) يُشير في هذا الفصل إلى كيفية استعمال كلِّ واحدٍ من الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول لينتبه المتعلِّم ويضبط تلك القواعد.

قوله: «فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال» أي: لمَّا فرغ المصنفُ من بيان أقسام الفعل شرعَ في بيان صرفه بقوله: «هذا فصل»

وهو في الأصل مصدرٌ جُعلَ ههنا بمعنى اسم الفاعل؛ أعني: الفاصل والفارق، وفي الاصطلاح: علامة تفرق بين البحثَين.

والأمثلةُ جمع مثالٍ جمع قلة، وهذه الأفعالُ إشارة إلى الأفعال المجرَّدة والمزيدة فيه، والمراد بأمثلة تصريف هذه الأمثال أمثلةُ الماضي والمضارع والأمر النهي واسم الفاعل واسم المفعول، وصرفها بأن تُلْحَقَ بهذه الأفعال علامة التثنية والجمع والتأنيث، فنقول: الفعلُ ما دلَّ على حدث مُقترن بزمان مُعيَّن، فإن كان معنياً؛ أي: مُضِيّاً، فماضٍ وإن كان آنيّاً، فحالٌ وإن كان أمراً، فمستقبلٌ.

وإنَّما قدَّم الماضي على الأمرِ والمضارعِ لأمرين الأول أنه متقدم عليهما طبعاً؛ لأنَّ الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال، فَقَدَّمَه وضعاً ليكون الوضعُ مطابقاً للطبع، والثاني أنه أصل بالنسبة إليهما لأنَّ المضارع مأخوذٌ منه؛ لأنه هو الماضي بزيادة حرف من حروف أتين والأمر والنهى واسم الفاعل واسم المفعول مأخوذاتٌ من المضارع، وإذا كان جميع الأمثلة راجعاً إلى الماضي بحسب الإشتقاق يكون أصلاً بالنسبة إلى ما عداه، فلهذا قدَّمه على ما عداه. «شرح العزي»

(٢) من الثلاثي والرباعي المجرَّد والمزيد فيه؛ يعني: إذا صرفت هذه الأفعالُ المذكورة حصلتْ أمثلةٌ مختلفةٌ؛ كالماضي والمضارع والأمر وغيرها، فهذا الفصلُ في بيانها. «شرح العزي»

فالمبنيُّ للفاعلِ منه: ما[١] كان أولُه مفتوحاً، أو كان أولُ مُتحرِّكٍ[٢] منه مفتوحاً[٣].

مثالُه[٤]: نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا... إلخ.

وقِسْ على هذا: فعْلَلَ، وتَفعْلَلَ، وافْتَعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْعَلَّ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ، وافْعَوْعَلَ[٥]، وافْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى، وافْعَوَّلَ[٦].

ولا تُعتبَرُ[٧].....

---

(١) أي: الفعل الماضي الذي أي ما كان له فاعلٌ سواء كان ظاهراً، أو مضمراً، وعلامتُه أن يكون أوله مفتوحاً.

(٢) فإنَّ أول متحركٍ في افتعل هو التاء؛ لأنَّ الفاءَ ساكنة والهمزةَ غيرُ معتدٍّ بها لسقوطها في الدَّرج وهو مفتوح، وإنَّما فُتح أولُ متحرِّكٍ منه ولم يسكن لرفض الابتداء بالساكن ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو: افتعل واستفعل ولكون الفتح أخف الحركات. «شرح العزي»

(٣) إشارة إلى بيان الماضي المبني للفاعل الذي أوله مفتوح؛ نحو: نَصَرَ.

(٤) أي: مثال المبني للفاعل ولم يقتصر بذلك الكُلِّيِّ؛ لأنه قد يُراد إيضاحُه وإيصاله إلى فهم المستفيد، فيذكر جزئيٌّ من جزئياته ويقال له: إنَّه مثاله. «شرح العزي»

(٥) وإنَّما ألحقوا بهذه الأبنية همزةَ الوصل؛ لأنَّها أبنيةٌ طويلةٌ، وكانت أوائلها متحركاتٍ، فاستثقلوا طولَ البناء وكثرة الحركات، فأسكنوا الأوائل تخفيفاً وجاؤا بالهمزة.

(٦) وكذا البواقي تُركتْ؛ لأنه لمَّا ذَكَر من المثال واحداً فالبواقي على نهجه، فلا حاجةَ إلى تكثير الأمثلة؛ إذ ليس الإدراكُ بكثرة النظائر فالفَهِمُ الذكيُّ يُدرِك بنظيرٍ واحدٍ ما لا يُدركه البليد بألفِ شاهدٍ. «شرح العزي»

(٧) وهذا القولُ جوابٌ عن سؤال مُقدَّر؛ **تقديره**: أنتم قلتم: إنَّ المبنيَّ للفاعل من الثلاثيِّ المزيد فيه ما كان أوَّلُ متحرك منه مفتوحاً، وأولُ المتحرك في الأمثلة المذكورة الهمزةُ، وهي مكسورة؟

أجاب عنه: بأن حركات الألفات التي في أوائل هذه الأفعال غير معتبرة، فإنها زائدة تثبتُ في الابتداء وتسقط في الدرج. «شرح العزي»

حركاتُ الألِفاتِ[١] في الأوائِلِ[٢]؛ فإنَّها زائدةٌ، تَثبُتُ في الابتداءِ وتَسقُطُ في الدَّرْجِ[٣].

---

(١) أي: الهمزات، وعبَّر عنها بها؛ لأن الهمزة إذا كانت أوَّلًا تُكتَب على صورة الألف ويُقال لها ألف.
قال: في «الصحاح»: الألف على ضربين لينة ومتحركة، فاللينةُ تُسمَّى ألفاً والمتحركة تُسمى همزةً، وهذه الألفات زائدةٌ لدفع الابتداء بالساكن تثبت في الابتداء؛ نحو: افتعل، وتسقط في الدَّرْج؛ نحو: وافتعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة، وهمزة أفعل للقطع؛ لأنها لا تسقطُ في الدرج ولذا فُتحت. «شرح العزي»

(٢) قوله: «في الأوائل» احترازٌ عمَّا لو كانت وسطاً، أو آخراً، فإنه ليس كذلك، والمراد من الأوائل؛ أي: أوائل افتعل وانفعل واستفعل وما أشبهَها مما في أوله همزةٌ زائدةٌ سوى أفعل، فإن همزته للقطع؛ لأنها لا تسقطُ في الدَّرج، ولذا فُتحت يعني لا يقال: إنَّ أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة، بل مكسورة، فلا يكونُ مبنياً للفاعل، فإنَّ هذه الألفات زائدةٌ لدفع الابتداء بالساكن تثبتُ في الابتداء للاحتياج إليها، وتسقط في الدرج؛ أي: في وسط الكلام؛ لعدم الاحتياج إليها؛ نحو: وافتعل، وانفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة.
قوله: «في الدرج» أي: في الوصل، فيتَّصل ما قبلها بما بعدها تقول: كتبتُ اسمك، فتسقطُ همزةُ اسم باتصال التاء بالسين قوله: أولُ متحرك منه في نحو: استخرج مثلاً الحرف الثالث؛ لأنه لا اعتبار لحركةِ الهمزة والحرف الثاني منه ساكن وإذا كان كذلك؛ فأولُ المتحركِ الحرفُ الثالث وكذلك حكم البواقي «شرح العزي»

(٣) أي: في وسط الكلام؛ لعدم الاحتياج إليها لحصول النطق بما قبلها، فإذا لم تُعتَبَرْ، فبالأَولى أن لا تُعتَبَر حركاتُها لأنها فرعها.
فإن قيل: يلزمُ من عدم اعتبار الهمزة عدمُ اعتبار تاء اقتدر لزيادتها أيضاً، فلِمَ تعتبر حركاتُها أيضاً؟
قلنا: لا نُسلِّم ذلك؛ لأن التاءَ زيدت لمعنىً لم يحصُل ذلك المعنى إلا بها، والهمزةُ زِيدت للتوصُّل الذي يحصل بغيرهما، فتكون التاءُ أصليةً بالنسبة إليها، ويُقال: لهمزةِ الوصل ألفٌ لكتابتها على صورتها ولقربهما في المخرج ولأنَّ الألف إذا حركوها تصيرُ همزةً.

فالمبنيُّ(١) **للمفعولِ منه** ـ وهو الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه ـ: ما كان أولُه مضموماً؛ كفُعِلَ، وأُفْعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوعِلَ، وتُفُعِّلَ، وتُفُوعِلَ، وفُعْلِلَ، وتُفُعْلِلَ.

أو كان أولُ متحرِّكٍ منه مضموماً؛ نحوُ: افْتُعِلَ، واسْتُفْعِلَ.

وهمزةُ الوصلِ تَتبَعُ هذا المَضمومَ(٢) في الضمِّ(٣)، وما قبلَ آخِرِه يكونُ مكسوراً

---

(١) أي: لمَّا فرغَ من بيان المبنيِّ للفاعل شرعَ في بيان المبني للمفعول من الفعل الماضي وهو الذي لم يُسمَّ فاعله؛ أي: حُذف فاعله وأُقيم غيرُ الفاعل مُقامه وأُعرب بإعرابه؛ للعلم به كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[النساء: ٢٨]، أو لجهله؛ نحو: سُرق المالُ، أو لتعظيم الفاعل أو تحقير المفعولِ؛ نحو: ضُرب النُّوتيُّ، أو لعكسه؛ نحو: ضُرِب الأميرُ، أو للإبهام؛ نحو: قُتل زيدٌ وأنت تعلم القاتل فتُبهِم الفاعلَ على المخاطب، أو لتطهير اللسان عنه، أو تطهيراً له عن لسانك، أو للاختصار في الكلام وتقول: ضرب زيدٌ، فترفعُ زيداً لقيامه مقامَ الفاعل ولا تذكر الفاعلَ لتعظيمه، فتصونُه عن لسانك، أو تحقيره، فتصونُ لسانك عنه، أو لعدمِ العلم به، أو لقصدِ صدورِ الفعل عن الفاعل أيَّ فاعلٍ كان.

وتقدير الكلام: أن المبني للمفعول من الفعل الماضي على نوعين أيضاً؛ أحدهما: ما كان أولُه مضموماً كالأمثلة المذكورة في المتن، وإنَّما أوردَ الأولين ليُعلم عدم اختصاصه بالثلاثي دون الرباعي والآخرين لِما فيهما من مزيدِ بحثٍ وهو قلبُ ألف فاعل بالواو لانْضِمَام ما قبلها وضمُّ الثاني مع التاء في تَفَعْلَلَ؛ لئلا يلتبس مجهولُ تعلَّمَ وتجاهَلَ وهو تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ بمضارع عَلَّمَ وجاهل، والثاني: ما كان أول متحرك منه مضموماً نحو افتعل واستفعل وإنما أوردهما ليُعلَم اختصاصه بالمُصَدَّرِ بهمزة الوصل من تخصيص المثال بالمخصوص بها.

(٢) فيما أولُ متحركٍ منه مضموم وكذا قياس كلِّ ما كان أوله همزة وصل ولم يَذْكُر انْفَعَلَ وافْعَلَّ وافْعَوَّلَ وافْعَوعَلَ وافْعَالَّ وافْعَنْلَلَ ونحوَ ذلك لأنها من اللوازم، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد. «شرح العزي»

(٣) أي: تكون مضمومةً في الابتداء، والأصل في همزة الوصل أن تكونَ مكسورة، وذلك لأنَّ همزة الوصل ساكنة، والأصل في تحريك الساكن الكسرُفإن كان الثالث من الكلمة التي في أولها همزةُ الوصل مضموماً لازماً ضُمَّت الهمزةُ إتْباعاً للضمة اللازمة وكراهةَ أن يخرج من كسر لازم إلى ضمٍّ =

أبداً؛ كقولِك: نُصِرَ زيدٌ، واستُخرِجَ المالُ.

[الفعل المضارع]

وأمَّا المضارعُ[1]، فهو ما كان في أولِه إحدَى الزَّوائدِ الأربعِ.

= لازم، فيكون فيه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه؛

لأن قياسَها كسرُها، فلو روعِيَ لزم الثقلُ من كسر ثقيل إلى ضمٍّ أثقل منه، وهو قبيح، فوجبَ ضمُّها للاتباع وما قبل آخره يكون مكسوراً أبداً؛ أي: في النوعين؛ نحو: نُصِرَ زيدٌ واستُخرِج المالُ، فنُصِر زيدٌ مثال المبني للمفعول من الثلاثي المجرد، أصله نَصَرَ عمرٌو زيداً، فضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره، وحذف عمرو الذي هو الفاعل ورُفِعَ زيد الذي هو المفعول، وأُقِيمَ مُقام الفاعل واستُخرِج المالُ مثال المبني للمفعول من الثلاثي المزيد فيه، أصله اسْتَخْرَجَ زيدٌ المالَ، فضُمَّ الهمزةُ والتاءُ وكُسِرَ الراءُ وحذف زيدٌ الذي هو الفاعل، ورُفِعَ المال الذي هو المفعول، وأُقيم مُقام الفاعل.

فإن قيل: لمَ غُيِّر الفعلُ مع أن الأصل عدمه وإن سُلِّم تغيُّره فلِمَ لم يكتف بأحدهما مع أن الأصل عدمُ الكثرة فيه؟

قلنا: أمَّا تغيُّره فلأن الأصل فيه إسنادُه إلى الفاعل لكونه موجداً له، فإذا أُسند إلى المفعول خرجَ عن الأصل، فيُحتاج إلى ما يدل على خروجه عنه، فغُيِّر لفظُه ليدل تغيُّره على تغيُّر الإسناد، وأمَّا عدمُ الاكتفاء بأحدهما، فلأنَّه لو اكتُفِيَ بالضمِّ لاشْتَبَه مجهولُ الماضي بمجهول المضارع في باب الإفعال بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، ولو اكتُفِيَ بالكسر لاشتبه مجهوله بمعلوله في، نحو: عَلِمَ فوجب الضمُّ والكسرُ لكنك تقول؛ فيلتبسُ بمعلوم مضارع أَعْلَمَ، فيقعُ فيما هرب منه. «شرح العزي»

(١) لمَّا فرغ من تحقيق الماضي وأقسامه وأحكامه شرعَ في تحقيق المضارع وأقسامه وأحكامه، وعقَّب الماضي بالمضارع؛ لأنَّ الأمرَ متفرِّعٌ عليهِ، وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه، فقال: «وأمَّا المضارع».

واعلم أنَّ العلماء قد اختلفوا في الفعل المضارع قال بعضُهم: إنه حقيقةٌ في الحال ومجازٌ في الاستقبال، وقال بعضُهم: إنَّه حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال، وقال الآخرون: إنَّه مُشتَرَكٌ بينهما. =

= **والمُضارعُ في اللغة**: اسم الفاعل من المُضارعةِ، وهي المُشابهة، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف، وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، وإنَّما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي، وخَصُّوا الزيادةَ به؛ لأنه مؤخَّرٌ بالزمان عن الماضي والأصلُ عدمُ الزيادة، فأخذه المتقدم وإنَّما سُمِّي المضارع مضارعاً لمُشابهته الاسمَ من جهةِ العموم؛ لاشتراكه بين الحال والاستقبال كما أنَّ الاسم؛ مثل: رجل مُشتركٌ بين زيد وعمرو، إذ الرجل بدون الألف واللام عامٌّ يصلحُ لأن يُطلق على كلِّ واحدٍ من أفراد الرجال، ومن جهة الخصوص؛ إذ المضارع يختصُّ مع القرينة بأحد الزَّمانين؛ أعني: الحالَ والاستقبال، كما أنَّ رجلاً يختصُّ بالألف واللام بواحدٍ من جميع أفراد الرجال.

فإن قيل: التعريفُ الذي ذكره المصنفُ للمضارع غيرُ مانع لدخول ما ليسَ منه فيه؛ نحو: يزيدُ، ويَشْكُرُ، ويَعُوقُ، ويَغُوثُ؛ لأنه يصدقُ على كلِّ واحدٍ منها أنَّ في أوله إحدى الزوائدِ الأربع مع أنه ليس بمضارع، ويصدق أيضاً على نَصَرَ لأنَّ في أوله إحدى الزوائد الأربع مع أنه ليس بمضارع.

أُجيب عن الأول: بأنَّ كلَّ واحدٍ منها فعلٌ مضارع في أصل الوضع، فنُقل عنه إلى الاسمية وجُعل علماً، فباعتبار الوضع الأصلي كلُّ واحدٍ منها فعلٌ مضارعٌ داخلٌ في تعريفه، ولا يضرُّ غلبةُ الاسميَّةِ؛ لأنَّ مراده بقوله: «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» باعتبار الوضعِ الأصليِّ، وعن الثاني: بأن المراد بقوله: «ما كان في أوله إحدى الزَّوائد» فعلٌ ماض زِيدَ في أوله إحدى الزوائد الأربع، والنونُ في نصرَ ليست مَزيدةً على نفسِ الكلمة بل من نفس الكلمة.

ولقائلٍ أن يقولَ: فعلى هذا ينبغي أن يكون أكْرَمَ وتَكَسَّر وتَبَاعَد كلُّ واحدٍ منها مضارعاً؛ لأنه يصدق على كل واحد منهما إن في أوَّله إحدى الزوائد الأربع مما ليس من نفس الكلمة، بل زائدةٌ عليها مع أنَّ كلَّ واحد منها ليس بمضارع؟

قلنا: مراده بقوله: (ما كان في أوله إحدى الزوائد) زِيدَتْ لقَصْد المُضارعة، والزوائدُ في أكرم وتكسر وتباعد، ليس بقصد المُضارعة.

فإن قيل: إذا احْتَجْتَ إلى الفرق بين الماضي والمضارع احتجتَ إلى زيادةٍ لكنَّها لمَ خصَّصَها بهذه الحروف؟

قلنا: الأصل في الزيادة أن تكون من حروف المد واللين؛ لأنها تستلزمُ الثِّقل وحروفه أخفُّ الحروف لجريانها مجرى النَّفس، فزيدت حروفُه، ثُم قُلبتِ الألفُ همزةً لئلا يلزمَ الابتداءُ =

وهي: الهمزةُ، والنونُ، والتاءُ، والياءُ، تَجْمَعُها (أَتَيْنَ)، أو (أَنَيْتَ)، أو (نَأْتِي).

فالهمزةُ[١] للمتكلِّمِ وحدَه.

والنونُ له إذا كان معهُ غيرُه[٢].

والتاءُ للمخاطبِ[٣] مفرداً، أو مُثنًّى، أو مجموعاً، مذكراً كان، أو مؤنثاً، وللغائبةِ المفردةِ، والمثنَّاةِ.

= بالساكن مع قُربهما في المخرج، ولكتابة الهمزة ألفاً في كثير من المواضع، وقُلبت الواو تاءً، لكون الابتداءِ مُستكرَهاً لِثقَله لا سيَّما في صورةٍ اجتمعت فيها الواواتُ؛ لأنه قد يكون أول الماضي وآخر المعطوف عليه واواً، فلو زِيدَ للمضارع والعطف واوان اجتمعت أربعُ واوات، فيلزمُ منه المشابهةُ بِنَبْحِ الكلبِ وهو صوت مُستقْبَحٌ، فقُلِبت تاءً؛ لأن التاء، قد تُبْدَل من الواو في كثير من المواضع؛ نحو: تُراثٍ وتِجاهٍ وتُكْلان؛ أصلُها: وُرَاثٌ ووِجاهٌ ووُكْلانٌ، وليس في التاء ما يوجب التغييرَ، ثم زيدت النونُ لشبهه بها؛ لأن في النون غنَّةً كما أن فيها مدّاً ولِيناً؛ ولأنَّ النون تنوبُ عن الحركات الإعرابية في الأمثلة الخمسة كما أن حروف المد واللين تنوبُ من الحركات الإعرابية في الأسماء السِّتة. «شرح العزي»

(١) وإنَّما خُصَّت الهمزة بالمتكلِّم؛ أي: عُيِّنت الهمزة للمتكلِّم سواء كان مذكراً، أو مؤنثاً للمُناسبة، وهي أنها من مبدأ المخارج والمتكلِّم مَبدأُ الكلامِ.

(٢) حملًا على الماضي لكونها علامةً لجمع المتكلِّم في الماضي؛ نحو: نصرنا؛ لكنك تقول: لمَ خُصَّت فيه له؟

ويُمكن أن يجاب عنه: خُصَّت له فيه ليوافقَ نونَ (نحن)؛ لأنَّ نحن تحته مُضْمَرٌ، ويُستعملُ في المتكلِّم وحدَه في موضع التفخيم؛ نحو: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾[يوسف: ٣].

(٣) لأنه مُنتهَى الكلام، والواو يختص بمنتهَى المخارجِ، وهو ما بين الشَّفتين، ثم قُلبت الواو تاءً؛ إذ في بقائها توالي الواوين؛ في نحو: وَوْجَلُ؛ بالواوين في المخاطب من وَجِلَ وفيه ثقلٌ، وقلبُها تاءً كثيرٌ في الكلام؛ نحو: تُراثٍ وتِجاهٍ، وأصلُهما وُرَاثٌ ووِجاهٌ.

والياءُ[١] للغائبِ[٢] المذكرِ مفرداً، أو مثنًّى، أو مجموعاً، ولِجمعِ المؤنثةِ الغائبةِ.

وهذا يَصلُحُ للحالِ والاستقبالِ؛ تقولُ: يفعَلُ الآنَ، ويُسمَّى حالاً[٣]، وحاضِراً؛

---

(١) قوله: «الياء»؛ أي: عُيِّنت الياءُ للغائب؛ لكونهما وَسَطَيْن؛ فالياءُ من وسط المخارج، وهو من وسط اللسان، وذكرُ الغائبِ دائرٌ بين المتكلِّم والمخاطب، فيكونُ وسطاً، فناسبَ الوسطى للوسطى، وأتبعوا المخاطَب الغائبةَ والغائبتَين؛ لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وحينئذٍ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين، لكن هذا أسهل ويوجدُ الفرق بينهما بالواو والنون في جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة؛ نحو: يَضْرِبُون ويَضْرِبنْ، ولم يُجْعَلْ جمع المؤنثة الغائبة بالتاء كما في الواحدة، بل بالياء كما هو مُناسبٌ للغائب لكون مخرج الياء متوسِّطاً بين مَخْرَجَي الهمزة والواو وكون ذكر الغائب دائراً بين المتكلِّم والمخاطبِ. «شرح العزي»

(٢) واعتُرِضَ في قوله: «والياء للغائب المذكر» بأنه يُستَعْمَلُ في الله تعالى وهو ليس بغائب ولا مذكَّرٍ ولا مؤنَّثٍ تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً؛ فالأَولى أن يقال: والياء لِما عدا ما ذكرناه، وأُجيب: بأن المرادَ من الغائب اللفظُ، فإذا قلنا: فالله يحكم، فالله لفظٌ مُذكرٌ غائبٌ؛ لأنه ليس بمتكلِّم ولا مخاطبٍ؛ وهو المرادُ بالغائب. «شرح العزي»

(٣) **والحالُ في اللغة**: نهايةُ الماضي وبدايةُ المستقبل، وفي الاصطلاح ما يُبيِّنُ هيئة الفاعل، أو المفعول به لفظاً أو معنى؛ نحو: ضربتُ زيداً قائماً، وزيدٌ في الدار قائماً، وتُسمَّى هذه الحال منتقلةً، والحالُ المترادفة؛ نحو: رأيت زيداً قائماً ضاحكاً، والحالُ الدائمة وهي التي تدوم لصاحبها؛ نحو: كان الله قديماً حكيماً، والحال المُوَطِّئَةُ وهي التي يكون صاحبها متحداً معها في الخارج وتوصف هي بشيء آخر؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

والحال المؤكِّدة هي التي لا تَنْفَكُّ عن ذي الحال ما دام موجوداً غالباً؛ نحو: زيد أبوك عطوفاً، والحال المنتقلة بخلاف ذلك، وقيل: الحال ما أنت فيه، وقيل: الحال يُطلقُ بالاشتراك على معنيَين أحدهما: الآن الذي هو الفعلُ المشتركُ بين الماضي والمستقبل، والثاني: القطعةُ المركبةُ من آواخر الماضي وأوائل المستقبل، ويختلف مقدارها بحسب الأفعال التي تضاف إليها. من «حاشية الهندي»

وسمِّيت الحال حالاً؛ لأنها تدل على الفاعل والمفعول حالَ حدوث الفعل عنه، أو وقوعه عليه. من «قواعد التصريف»

ويفعَلُ غداً، ويُسمَّى مُستقبَلاً[١].

فإذا أدخَلتَ عليه[٢] السِّينَ، أو سَوْفَ، فقُلتَ: سَيفعَلُ، أو[٣] سوفَ يفعَلُ، اختَصَّ بزمانِ[٤] الاستقبالِ[٥].

---

(١) المشهورُ المستقبَل بفتح الباء اسمَ مفعول والقياسُ يقتضي كسرَها اسمَ فاعل؛ لأنه يستقبلُ كما يُقال: الماضي.

وقيل: إنَّ المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجازٌ، وقيل بالعكس.

والصَّحيحُ أنه مشتركٌ بينهما؛ لأنه يُطلَقُ عليهما إطلاقَ كلِّ مشتركٍ على أفراده؛ كالعين ولكنَّ تبادُرَ الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينةٍ يُنْبِئُ عن كونه أصلاً في الحال، وأيضاً من المناسب أن يكون لها صيغةٌ خاصَّةٌ كما للماضي والمستقبل.

فإذا أَدْخَلْتَ على المضارع اللامَ؛ أي: لام الابتداءِ اختصَّ بزمان الحال نحو قولك: لَيَفْعَلُ، وفي التنزيل: ﴿لَيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣]، وأما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥]. و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فقد تمحَّضت اللام للتوكيد مُضمَحِلّاً؛ أي: زائلاً عنها معنى الحالية؛ لأنها إنّما تُفيدُ ذلك؛ أي: التخصيص بالحال إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما لا المستقبل الصِّرْف، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. نُزِّل منزلة الحال؛ إذ لا شكَّ في وقوعه وأمثال ذلك في كلام الله تعالى كثيرةٌ في كلام الله، وعند البصريين اللام للتأكيد فقط. «شرح العزي»

(٢) أي: على المضارع المحتمل للحال والاستقبال؛ أي: على المضارع الذي يصلح للحال والاستقبال.

(٣) ومن خواصِّ الفعل دخول قد والسين وسوف، وهذه الثلاثة لا تعمل في المضارع جداً، وإنَّما اخْتَصَّتْ بالفعل لأن (قد) لتحقيق الحدث الفعليِّ أو تقليله أو توقعه أو تقريب الحدث الماضي إلى الحال وشيء منها لا يتحقق إلا في الفعل، والسين وسوف لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال. «قواعد التصريف»

(٤) قوله: «اختصَّ بزمان المستقبل»؛ أي: تقول سَيَنْصُرُ زيدٌ، أو سوف يَنْصُرُ زيدٌ.

(٥) بعد أن كان صالحاً لأحد الزمانين لكونهما من قرائنه أي: قرائن زمن الاستقبال، فإذا لم يكن معه قرينتهما أي: قرينة زماني الحال والاستقبال لم يجز للسامع حملُه على أحد الزمانين قطعاً لاحتمال =

وإذا أدخلتَ عليه لامَ الابتداءِ اختَصَّ بزمانِ الحالِ.

[أقسام الفعل المضارع]

فالمبنيُّ للفاعلِ[1] منه:.....

= غيرِه ولا يجوز الجمع بين الحرفية والظرفية لاستغنائه بأحدهما.

(١) قوله: «فالمبني للفاعل»؛ أي: لمَّا فرغ من تحقيق المضارع وبيان معاني حروفه شرعَ في تقسيمه وهو باعتبار الإسناد على قسمين؛ مبنيٌّ للفاعل ومبنيٌّ للمفعول كما مرَّ بيانه في الماضي، فالمبنيُّ للفاعل من المضارع ما كان حرفُ المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف من باب الإفعال والتفعيل والمُفاعلة والفَعْلَلَةِ، فإن حرف المضارعة منه يكون مضموماً أبداً.

وإنَّما فُتِحَ حرف المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنه لو لم يكن مفتوحاً لا يخلو من أن يكون ساكناً، أو مضموماً، أو مكسوراً لا سبيل إلى الأول لامتناع الابتداء بالساكن، ولا إلى الثاني؛ لأنه لو كان مضموماً لالتبسَ مبنيُّ الفاعل من المضارع بمبني المفعول منه؛ إذ حرفُ المضارعة في مبني المفعول مضموم، ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كان مكسوراً لأدَّى إلى الثِّقل؛ لأن الكسرة ثقيلةٌ خصوصاً على الياء، فتعيَّن الفتحُ لخفَّته.

وإنَّما ضُمَّ حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنه لو لم يكن مضموماً، فلا يخلو من أن يكون ساكناً، أو مكسوراً، أو مفتوحاً؛ لا سبيل إلى الأول لتعذُّر الإبتداء بالساكن، ولا إلى الثاني؛ لأن من جملة حروف المضارعة الياء، وهي لا يتحمل الكسرة؛ إذ الياء بمنزلة الكسرتين وإذا كسرت الياء لأدى إلى اجتماع الكسرات بخلاف الضَّمة على الياء فإن الضمة على الياء وإن كانت ثقيلة أيضاً، لكن يبلغ في الثقل مبلغَ الكسرة عليها، ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كان حرف المضارعة مفتوحاً فيما كان ماضيه على أربعة أحرف لالتبس مضارعُ المجرد بمضارع المزيدِ في باب الإفعال؛ لأنَّك لو قلتَ: جَلَسَ يجلِسُ وأجلَسَ يَجْلِسُ بفتح الياء وكسر اللام، لم يعلم أحدٌ أنَّه مضارعُ الثلاثيِّ المجرد، أو الثلاثي المزيد فيه، فضُمَّ حرفُ المضارعة في مبني الفاعل من المضارع في باب الإفعال؛ لئلا يلتبس بمبني الفاعل من المضارع المجرَّد، ثم حُمل باقي أخواته مما كان ماضيه على أربعة أحرف عليه. =

ما[١] كان حرفُ المضارَعةِ منه مفتوحاً[٢] إلَّا ما كان ماضيه على أربعةِ أحرفٍ.

فإنَّ حرفَ المضارَعةِ منه يكونُ مضموماً أبداً؛ نحوُ: يُدَحْرِجُ[٣]، ويُكْرِمُ، ويُفَرِّحُ، ويُقَاتِلُ.

وعلامةُ بناء هذه الأربعةِ للفاعلِ كونُ الحرفِ الَّذي قبلَ الأخيرِ[٤] مكسوراً[٥] أبداً.

مثالُه[٦] مِن يَفْعُلُ: يَنْصُرُ يَنْصُرانِ[٧] يَنْصُرُونَ... إلخ.

= وإن لم يُؤدِّ إلى اللبس لو كان حرف المضارعة فيها مفتوحاً طرداً للباب، ولم يُفعَل الأمر بالعكس؛ بأن يُفتَح حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف، ويُضَم فيما سواه، ولو حصل الفرقُ بينهما؛ لأن الثلاثي أكثر والرباعي أقلُّ عدداً واستعمالاً، والفتح أخفُّ والضم أثقلُ، فالأخفُّ للأكثر والأثقلُ للأقل أنسب من عكسه ليَجْبُرَ خفَّتَه ثقلُ كثرته وقلَّتَه ثِقلُ ضمِّه، والمراد بالرباعي ههنا: ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواء كان رباعياً مجرداً؛ نحو: يُدَحرجُ، أو ثلاثياً مزيداً فيه؛ نحو: يُكْرِم، ويُفَرِّح، ويُقاتِلُ. «شرح العزي»

(١) أي: الفعلُ المضارع الذي...

(٢) للخِفَّة؛ لأنَّ الفعل ثقيلٌ لاقتضائه المعمولاتِ الكثيرة، فخُفِّفت بفتح أوله.

(٣) أما الفتح في غير الذي ماضيه على أربعة أحرفٍ، فهو الأصل لخفته، وأمَّا الضمُّ فيما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ، فلأنه لو فُتِح في يُكْرِم ويقال يَكْرِمُ مثلاً لم يُعلم أنه مضارعُ المجردِ أو المزيدِ فيه، ثم حُمل عليه كلُّ ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ.

(٤) أي: آخِر كلِّ واحد من هذه الأربعة حال كونه مبنياً للفاعل.

(٥) بخلاف المبني للمفعول، فإنه يكون فيه مفتوحاً أبداً.

(٦) أي: مثالُ ما كان مَبْنِيَّاتٍ للفاعل من المضارع من باب فعَلَ يفعُلُ بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع.

(٧) وقد يُستعملُ لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد؛ كقوله: فقلتُ لصاحبي لا تحبسَانَا. «شرح العزي»

وقِسْ[١] على هذا: يَضْرِبُ، ويَعْلَمُ، ويُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُفَرِّحُ، ويُقَاتِلُ، ويَتَكَسَّرُ، ويَتَبَاعَدُ، ويَنْقَطِعُ، ويَجْتَمِعُ، ويَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ، ويَسْتَخْرِجُ، ويَعْشَوشِبُ، ويَقْعَنْسِسُ، ويَجْلَوِّذُ، ويَسْلَنْقِي، ويَتَدَحْرَجُ، ويَحْرَنْجِمُ، ويَقْشَعِرُّ.

والمبنيُّ[٢] للمفعول منه[٣]: ما كان حرفُ المضارَعةِ منه مضموماً[٤] وما قبلَ الآخرِ منه مفتوحاً[٥]؛ نحوُ: يُنْصَرُ، ويُدَحْرَجُ، ويُكْرَمُ، ويُفَرَّحُ، ويُقَاتَلُ، ويُسْتَخْرَجُ.

---

(١) أي: في الصرف، فاصرفها إلى أربعة عشر مثالًا كما صرفتَ ينصرُ إلى أربعةَ عشَرَ مثالًا. «شرح العزي»

(٢) والمرادُ به أنه لا يكون له فاعلٌ لا ظاهراً ولا مضمراً، بل حُذفَ فاعلُه وأُقيم غيره مقامه للعلة المذكورة، وعلامة المضارع إذا كان مبنياً للمفعول أن يكون حرف المضارعة مضموماً.

(٣) أي: كلُّ فعل حُذف فاعله ورفع مفعوله، وأُقيم مقام فاعله وغُيِّرت صيغة فعله بأن ضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره؛ نحو: يُنْصَرُ ويُدحرجُ ويُكرمُ وغيرها كما هو المذكور في المتن.
وإنَّما ضُمَّ أوله وفُتحَ ما قبل آخره ليتميَّز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على أحدهما؛ لأن الاقتصار على الضمِّ لم يُفد في مثل: يُكرم، وعلى فتح ما قبل الآخر لم يُفد في نحو: يعلمُ، فتبيَّن لك فائدةُ الضم والفتح، وإنَّما حُذف فاعله للعلة التي ذكرناها في أول الماضي، وإنَّما أُقيم المفعول مُقامَ الفاعل لئلا يخلو الفعلُ عن المُسند إليه، وإنَّما رُفع المفعول لأنه قائمٌ مقام الفاعل، أو هو فاعلٌ على مذهب بعض النحويين منهم الزمخشريُّ؛ فلا بدَّ من رفعه. «شرح العزي»

(٤) حملًا على الماضي، فإن الماضي المبني للمفعول يُضمُّ أولُه؛ نحو: ضرب.
وأمَّا الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف، فلأنه لو فُتحَ في يُكْرِم مثلاً، ويقال: يَكْرِم لم يُعلم أنه مضارعُ المجرَّد أو المزيد فيه، ثم حُمِل عليه كلُّ ما كان ماضيه على أربعة أحرف.
فإن قلت: فلمَ اختصَّ الضمُّ بهذه الأربعة والفتحُ بما عداها دون العكس؟
قلت: لأنها أقلُّ مما عداها والضمُّ أثقلُ من الفتح، فاختصَّ الضمُّ بالأقل والفتحُ بالأكثر تعادُلاً بينهما. «شرح العزي»

(٥) فإن كان مفتوحاً في الأصل أُبقي عليه، وإلا فُتِح ليَعْتَدل الضم بالفتح، في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

وقسِ البَواقيَ على هذهِ.

[(ما) و(لا) النافيتان]

اعلم[١] أنَّه يَدخُلُ على الفعلِ المضارعِ (ما) و(لا) النَّافيَتانِ[٢]، فلا تُغيِّرانِ[٣] صيغتَه[٤].

تقولُ: لا يَنْصُرُ، لا يَنْصُرانِ، لا يَنْصُرُونَ... إلخ.

[عمل الجوازم والنواصب إذا دخلا على المضارع]

---

(١) أي: لمَّا فرغَ من بيان أقسامه شرعَ فيما يتعلَّقُ به، فمنها أنه يدخلُ على الفعل المضارع. «شرح العزي»

(٢) ولا يتحقَّقُ النفيُ إلا بدخول النافي وهو حرفان؛ (ما) و(لا)، ولا تُغيران صيغة المضارع، وأمثلته كأمثلة المضارع معلوماً ومجهولاً. ومعنى النفي: الإخبار عن المعدوم؛ أي: معنى الفعل المنفي بلا؛ هو الإخبار عن المعدوم؛ كقولك: لا يضرب زيدٌ ولا يُكرمُ عمرٌو؛ إذ الإخبارُ عن المعدوم ممكنٌ لأنَّه مُتحيّزٌ وكلُّ مُتحيّز يصحُّ أن يخبرَ بلا، ولمَّا كان الأفعال أحكاماً، وهي غير واقعة في المستقبل كانت محضَ إخبار بالوقوع في المثبت، وإذا أدخلت قرينة النفي صار المثبتُ منفياً، وإذا صار منفياً صار معدوماً لا يُتوقَّعُ حصوله.

فإذا عرفت هذا فقد صحَّ قولُه: فمعناه الإخبار عن المعدوم، ما ولا حرفان غير عاملين النافيين دائماً إلا أنه يقال: اختصَّ لا بالمستقبل على الأصح بخلاف ما، فإنَّه يعمُّ على الأصح، وقيل: (لا) يختص بالمستقبل، و(ما) بالماضي، وهو ضعيفٌ. «نهاية التصريف»

(٣) قوله: «فلا تغيران»؛ أي: إعرابَ المضارع ويبقيانه على ما كان عليه قبل دخولهما؛ يعني: لا يعملان فيه لفظاً.

(٤) قوله: «صيغته» هي الكلمة باعتبار هيئاتٍ تَعْرِضُ لها من الحركات والسكنات، وتقديم بعضِ الحروف على بعض وتأخيره. «شرح العزي»

ويَدخُلُ الجازمُ[١] على الفعلِ المضارعِ، فيَحذِفُ منه حركةَ الواحدِ[٢]، ونونَ[٣] التَّثنيَةِ، والجمعِ المذكرِ، والواحدةِ المخاطبةِ.

ولا يَحذِفُ نونَ جمعِ المؤنثِ؛ لأنَّه ضَمِيرٌ كالواوِ في الجمعِ المذكرِ[٤]، فيَثبُتُ على كلِّ حالٍ.

تقولُ: لَمْ يَنْصُرْ[٥]، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا... إلى آخره.

---

(١) وهو لم ولمَّا ولا في النهي، واللام في الأمر، وإن الشرطية، والأسماء التي تضمنت معناها، والغرضُ في هذا الفن بيانُ آخر الفعل عند دخول الجازم عليه. «شرح العزي»

(٢) أي: حركة الإعراب في المفردات الخمسة من الفعل الواحد ومن المفرد المتكلِّم وجمعه والمخاطب والغائب والغائبة ونونَ الإعراب في الأمثلة الخمسة من التثنيه والجمع المذكَّر مخاطبين وغائبين، والواحدة المخاطبة؛ لأن النون فيها بمنزلة الحركة في الواحد، فكما أن الجازم يحذفُ الحركة من الواحد يحذفُ ما هو بمنزلتها منها. «شرح العزي»

(٣) لأن النون في هذه الأمثلة علامةُ الرفع كالضمة في الواحد، فكما تحذف الحركةُ كذا يحذف النون، وإنَّما جعلت النونُ علامة للإعراب كالحركة؛ لأنه لمَّا وجب أن تكون هذه الأفعال مُعربةً لشبهها بالاسم، والإعراب إنّما يكون في آخر الكلمة وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة، وهي الضمائر لأنها اتصلت بالأفعال فصارت كالجزء منها ولم يمكن إجراء الإعراب عليها، وجب زيادةُ حرفٍ للإعراب ولم يمكن زيادةُ حروف المد واللين؛ لأنه يلزمُ منه اجتماع الألفين والواوين واليائين فزادوا النون لمناسبتها إياها. «شرح العزي»

فإن قلت: ما الفرق بين الجزم والوقف والسكون؟

قلنا: إن الجزم يُستعملُ في المعربات، والوقف يستعمل في المبنيات، والسكون يستعمل فيهما. «قواعد التصريف»

(٤) وإنَّما لم يحذف الواوُ في الجمع المذكر؛ لأنَّه ضميرُ الفاعل ومن المُحَال أن يحذف العاملُ الفاعلَ، أو ما هو ضمير الفاعل. «شرح العزي»

(٥) والجَحْدُ: ما انجزم بـ(لَمْ) لنفي الماضي معنى؛ أي: فعلُ الجَحْدِ هو فعلُ المضارع المجزوم بلم، =

ويَدخُلُ عليه النَّاصِبُ[١]، فيُبدِّلُ[٢] منَ الضمةِ إلى الفتحةِ، ويُسقِطُ النُّوناتِ[٣] سِوَى نونِ جمعِ المؤنثِ[٤].

= وإنَّما قُلنا فعل؛ لأن الجَحْدَ لا يتحقق إلا بالأفعال، وإنَّما قلنا المضارع لأنه لا يتحقق في الماضي؛ لأنه لا يتحصل إلا بلمْ ولمَّا، وهما من عوامل الأفعال المضارع.

قوله: «انجزم» احترازٌ عن النفي إذا لم ينجزم حينئذٍ، والأصل في لمَّا لم، ثم زيدت ما، فصار لمَّا عند الخليل.

وقوله: لنفي الماضي معنًى؛ أي: لم ولما يقلبان المضارع المثبت إلى الماضي المنفي؛ أي: هُما لقلب المضارع ماضياً في المعنى، وفيه تقول: لم يصُمْ ولم يصَلِّ ولمَّا يضربْ ولمَّا ينفعْ.

والفرق بينهما أن لم لا يدل على الاستمرار؛ أي: يدل على نفي الفعل فقط ولا يدلُّ على الاستمرار، فتقولُ: نَدِمَ زيدٌ ولم ينفعِ النَّدامةُ عَقيبَ ندمِهِ، أو زماناً مُتراخياً بخلاف لمَّا، فإنه للاستمرار إجماعاً؛ كقولك: ندِمَ زيدٌ ولمَّا ينفعْ، نَدِمَ فلانٌ ولمَّا ينفعْ، فقد اشتمل نفيُ النفع بلمَّا لاستمرار عدم النفع من زمان الإخبار إلى الأبد. «نهاية التصريف»

(١) وهو: أنْ ولنْ وكَيْ وإذَنْ على الفعل المضارع، والأصل أن والبواقي فرعٌ عليه، وإنَّما عملَ النصبُ لكونه مُشابهاً لأنَّ وهي تنصب الأسماء، وهذه تنصبُ الأفعال.

فإن قيل: كان من الواجبِ أن يقول: من الرفع النصب؛ لأنه مُعرَبٌ والضمُّ والفتحُ إنّما يُستعملان في المبنيات.

فالجوابُ أن الغرض هنا بيانُ الحركة دون تعرُّضٍ للإعراب والبناء، والحركةُ من حيثُ هي حركةٌ هي الضم والفتح والكسر لا الرفعُ والنصبُ والجرُّ، فإن هذا أمرٌ زائدٌ، فليُتأمل «شرح العزي»

(٢) قوله: «فيبدل من الضمة إلى الفتحة»؛ أي: في الواحد سواء كان مُذكَّراً، أو مؤنَّثاً، غائباً أو حاضراً، كما هو مقتضَى الناصب، فإنَّ النصب يكونُ بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون.

(٣) لِما ذكرنا من أنه ضميرٌ لا علامة الإعراب، وإنَّما أسقطَ الناصبُ هذه النُّونات حملًا له على الجازم؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجرِّ في الأسماء فكما حمل النصب على الجر في الأسماء في التثنيه والجمع، فكذا هنا حُملَ النَّصبُ على الجزم وحُذفت النونات المحذوفة حال الجزم. «شرح العزي»

(٤) مطلقاً لأنه ضمير فاعل فيه كالواو في جمع المذكَّر لا علامة للإعراب، فيثبت على كلِّ حال، فلا =

فتقولُ: لَنْ[١] يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا... إلخ.

ومنَ الجَوازِمِ لامُ[٢] الأَمْرِ[٣]؛.....

= يُقال: لن ينصُرْ في يَنْصُرْن.

(١) ولن موضوعة للتأكيد؛ أي: معنى لن نفيُ الفعل مع التأكيد في المستقبل، وحُمل النصب على الجزم كما حُملَ النصبُ على الجرِّ في الأسماء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. الأول مجزوم والثاني منصوب.

ومن النواصب لن، وله أثران؛ لفظيٌّ، وهو الإبدال أو الإسقاط، ومعنويٌّ وهو تخصيصُ المضارع بالمستقبل ونفيُه على سبيل التأكيد، وإذا أردت تخصيصَه ونفيه، تقول: لنْ ينصرَ، لن ينصرا اهـ.

وأصل لن عند الخليل لا أنْ، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقى السَّاكنان وهما الألف والنون فحُذفت الألف، ثم ركِّبت اللامُ مع النون، فصار لن فعلى هذا لنْ مُركَّبٌ من لا وأن، فلهذا عمل لن عمل لا وأن؛ أعني: النفيَ والنصبَ، فنفيه مستفادٌ من لا ونصبه مستفاد من أن.

وذهب سيبويه إلى أنها كلمةٌ برأسها موضوعةٌ للنفي والنصب وليست بمركَّبةٍ من لا وأن. «شرح العزي»

(٢) وهو لامٌ يطلب به الفعل، وله أثرانِ؛ لفظيٌّ وهو حذفُ حركة الإعراب أو ما يقوم مقامها، ومعنويٌّ وهو تخصيصُ المضارعِ بالمستقبل مع إفادة الطلب وطلبُه إمَّا من الفاعل الغائب، أو المفعول الغائب، أو الفاعل المتكلِّم، أو المفعول المتكلِّم، أو المفعول المخاطب. «شرح العزي»

(٣) لأنَّ المضارع لمَّا دخله لام الأمر شابه أمرَ المخاطب، وهو مبني ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذُّر الإعراب، فأُعربَ بإعرابٍ يُشبِه البناء وهو السكونُ؛ لأنَّه الأصل في البناء، فاللامُ لكون المُشابهة مُستفادةً منه عَمِلَ الجزمَ وتكون مكسورةً تشبيهاً باللام الجارة؛ لأن الجزم بمنزلة الجرِّ وفتحها لغةٌ، لكن إذا دخل عليها الواوُ، أو الفاءُ، أو ثمَّ جاز إسكانها؛ قال الله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]. قُرئ بسكون اللام وكسرها.

ثم الأمرُ إذا خُوطب به الأعلى يُسمَّى دعاءً، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١].

وإن خوطب به المِثلُ يُسمَّى التماساً، وهذا الفرق من جهة ملاحظة حالي الطالب والمطلوب =

فتقولُ في أمرِ الغائبِ[١]: لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرا لِيَنْصُرُوا[٢]... إلخ.

وكذلك لِيَضْرِبْ، ولِيَعْلَمْ، ولِيُدَحْرِجْ، وغيرُها[٣].

ومنها[٤]: (لا)[٥] النَّاهيَةُ، فتقولُ في نهيِ الغائبِ: لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرَا، لا

= واللفظُ واحدٌ.

وإنما اختص هذا الأمر أي أمر غير المخاطب باللام والمخاطبُ بغيرها؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً، فكان التخفيف به أولى.

(١) وأمر الغائب هو طلب الفعل من الفاعل الغائب، وأنه من الجوازم فيعمل في اللفظ ما يعمل لم من سقوط الحركة في المفرد والنون في الأمثلة الخمسة معلوماً ومجهولاً، وتأكيدُ الأمر بدخول إحدى النونين الشديدة والخفيفة معروفا ومجهولاً.

ثم إن التأكيد إن كان الجمعَ المذكَّرَ يسقط الواو إن كان ما قبلها مضموماً لالتقاء الساكنين ووجود الدليل وهو الضمة، وإن كان التثنيه يثبت الألف ولا يحذف اكتفاءً بالفتحة كما يُحذف الواو في الجمع اكتفاءً بالضمة لالتباسه حينئذٍ بالمفرد، وإن كان الجمعَ المؤنثَ يفصل بين نون جمع المؤنث وبين نون التأكيد بألفٍ كراهيةَ توالي النونات، وهي نون التأكيد مكسورة بعد الألف سواءٌ كانت للتثنيه، أو زائدةً للفصل؛ إما لكون النون حرفاً والأصل في الحروف البناء؛ إذ لا حركة لها في أصل الوضع، فإذا وقعت بعد الألف حُرِّكت بالكسر؛ لأنه أصلٌ في تحريك الساكن، وإما لكون النون بعد الألف شبهَ التثنية، فتكسر كما كان نون التثنيه، وإما لأنها وقعت موقع نون الإعراب في التثنية فتحركت بحركتها وحمل عليها جمعُ المؤنَّث لمشابهتها لها لوقوعها بعد الألف.

(٢) لِتَنْصُر لِتَنْصُرا لِيَنْصُرنَ معلوماً، وفي المجهول لِيُنْصَر لِيُنْصَرَا لِيُنْصَروا لِتُنْصَرْ لِتُنْصَرَا لِيُنْصَرْنَ:

وتقولُ في أمر المخاطب المجهول: لِتُنْصَر لِتُنْصَرا لِتُنْصَرُوا لِتُنْصَرِي لِتُنْصَرَا لِتُنْصَرْنَ.

وفي المتكلِّم مجهولاً لِأُنْصَرْ لِنُنْصَرْ.

(٣) من نحو: لِيُكْرِمْ ولِيُفَرِّحْ ولِيُقَاتِلْ ولِيَتَكسَّرْ ولِيَتَباعد ولِيَنْقَطع ولِيَجْتَمع... إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم.

(٤) أي: من الجوازم؛ أي: من العوامل التي تجزمُ الفعل المضارع.

(٥) ولا الناهية هي التي يُطلبُ بها ترك الفعل وإسنادُ النهي إليها مجازٌ؛ لأن الناهي هو المتكلِّمُ =

يَنْصُرُوا... إلخ.

وفي نهيِ الحاضرِ[١]: لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا... إلخ.

وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلةِ[٢].

[فعل الأمر]

وأمَّا الأمرُ بالصِّيغةِ[٣]:.....

= بواسطتها، وإنَّما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنها للطلب، أو نقيضتها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركهِ بخلاف لا النافية إذ لا طلبَ فيها. «شرح العزي»

فإن قيل: ما الفرقُ بين لا للنفي ولا للنهى؟

قلنا: الفرقُ بينهما من وجهين؛ أحدهما: أن لا للنهي لا تكون إلا جازمةً بخلاف لا للنفي، فإنها لا تكونُ جازمة؛ إذ لا عملَ لها في الفعل من حيث اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٨].

والثاني: أن لا للنفي لا طلب فيها، بل هو لمجرد الإخبار عن ترك الفعل بخلاف لا للنهي، فإن فيها طلب ترك الفعل «شرح العزي»

(١) وتقول في النهي الحاضر المتكلِّم: لا أَنْصُرْ، لا ننصر معلوماً ومجهولًا، فتكون الأمثلةُ ثمانيةً وعشرين، وأمر المتكلِّم لنفسه ونهيه وأمر المخاطب باللام نادرٌ، فلهذا لم يذكرهما باللام ولم يذكر المتكلِّم في النهي. «شرح العزي»

(٢) أي: حكمُ النهي في بواقي الأمثلة من الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه من الحاضر والغائب إذا دخل عليها لا الناهية كحكم الأمثلة التي ذكرها في المتن؛ فقِسْها عليها من نحو: لا يضرِبْ، ولا يُدَحرِج إلى غير ذلك. «شرح العزي»

(٣) الأمر بالصيغة في اللغة بمعنى القالب والهيئة، وفي الاصطلاح: عبارة عن الكيفية للكلمة بسبب جوهرها وأصلها صِوْغَة؛ قلبت الواو ياءً لسكونها وإنكسار ما قبلها، فصارت صيغةً.

وقوله: بالصيغة يخرج به أمرُ الغائب.

قوله: وأما الأمر معطوفٌ على مُقدَّر وهو أمَّا الأمر باللام، فكذا وأمَّا الأمر بالصيغة. =

وهو أمرُ الحاضرِ، فهو جَارٍ[١] .....

= قوله: وأما الأمر بالصيغة؛ أي: ويقال لهذا الأمر: الأمر بالصيغة؛ لكونها على صيغة مخصوصة ليس على صيغة مضارع بخلاف الأمر باللام، فإنه مضارع مجزوم لسلامة صيغة المضارع فيه. «شرح العزي»

اعلم أن الأمر بالصيغة هو صيغةُ مضارع يُطلبُ بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرفه، ولهذا قال: وهو أمرُ الحاضر؛ لأن الأمر طلبُ الفعل وطلبه من الفاعل المخاطب طلبٌ من الحاضر، فيكون أمره أمراً له، والمراد بالجاري على لفظ المضارع أن لفظ الأمر كلفظ المضارع المجزوم في حركاته وسكناته، فمتحركه بإزاء متحركه، وساكنه بازاء ساكنه، فقولنا: انْصُر مثلُ: تنْصُر في سكون النون وضمِّ الصاد ولا مخالفةَ بين صيغتهما إلا في حذف حرف المضارعة.

وإنَّما يجري الأمرُ على لفظ المضارع دونَ الماضي؛ لأن في الأمر طلباً والطلب لا يكون في الماضي، بل في المضارع، فيكون مشابهة الأمر بالمضارع أكثرُ من مشابهته بالماضي، فلذلك أجري على لفظ المضارع دون لفظ الماضي. «شرح العزي»

(١) وإنَّما قال المصنفُ: فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم، ولم يقل: هو مجزوم لوقوعِ الاختلاف بين البَصريين والكوفيين في أن الأمر بالصيغة مبنيٌّ أم معربٌ؟

فمذهب البصريين أنه مبنيٌّ على السكون لأنَّ سببَ إعرابه مشابهتُه الاسم بواسطة حرف المضارعة، وقد انتفى حرف المضارعة فيه، فانتفى الإعراب الذي هو المسبَّب؛ لأنَّ انتفاء السبب يستدعي انتفاءَ المُسبَّب إلا أنهم يعاملونه مُعاملةَ المجزوم في كون بنائه على السكون؛ لأن السكون شبيهٌ بالجزم من حيثُ الصورة.

وإنَّما بُني الأمر على السكون؛ لأن الأصل في المبني أن يكون مبنياً على السكون؛ إذ البناء مقابل الإعراب والحركة مقابلة السكون، والأصلُ في الإعراب أن يكون بالحركة فينبغي أن يكون الأصل في البناء السكونَ.

ومذهبُ الكوفيين أنه مُعربٌ وحرفُ المُضارعة مُقدَّرٌ فيه، وإنَّما حُذفَ حرفُ المضارعة منه لأن أمرَ المخاطب كثيرُ الاستعمال، فحُذف منه حرفُ المضارعة للتخفيف، والذي يدل على أن حرفَ المُضارعة مقدَّرٌ فيه كونُه بمعنى الحال والحالُ أحدُ مفهومي المضارع، وجزمُه عند الكوفيين باللام المضمرة؛ إذ أصلُ: اِفْعَلْ عندهُم لِتَفْعَلْ بإثبات لامِ الأمر فيه، ويدلُّ عليه قراءةُ النبيِّ عليه السَّلام: =

على لفظِ المضارعِ المجزومِ[١].

فإن كان[٢] ما بعدَ حرفِ المضارَعةِ **متحرِّكاً**، فتُسقِطُ منه حرفَ المضارَعةِ[٣] وتَأتِي بصُورةِ الباقِي مجزوماً[٤].

فتقولُ[٥] في الأمرِ الحاضرِ من تُدَحْرِجُ: دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا، دَحْرِجِي

= «فبذلكَ فَلْتَفْرحُوا» إلا أن اللام حُذفت لكثرة الاستعمال، ولكلٍّ واحدٍ من الفريقين على ما ذهبوا حُجَجٌ ومناقضاتٌ وترجيحاتٌ تركتُ ذكرها حذراً عن الإطناب.

فلما اختار المصنفُ مذهبَ البصريين قال: فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم، ولم يقلْ: فهو مجزومٌ. «شرح العزي»

(١) وإذا أُجريَ على المجزوم، وإنَّما يُؤخذُ الأمرُ من الفعل المضارع دون الماضي؛ لأن في الأمر طلباً والطلبُ فيما فات محالٌ. «شرح العزي»

(٢) هذا إشارةٌ إلى كيفية أخذِ الأمرِ من الفعل المُضارع. «شرح العزي»

(٣) أي: إذا أردت أن تأخذ الأمرَ من الفعل المضارع، فالطريقُ فيه أن تحذف منه حرفَ المُضَارَعَة وتنظر إلى ما بعدَ المحذوف في أنه متحركٌ، أو ساكنٌ، فإن كان متحركاً، فتأتي بباقي الكلمة بعدَ حذفِ حرف المُضَارَعة بصورة المجزومِ.

سُمِّي بالأمر بالصيغة؛ لأن حصولَه بالصيغة المخصوصة دونَ اللام وهو أمرُ الحاضر؛ أي: المُخاطب، فهو جارٍ على لفظِ المضارع المجزوم في حذف الحركات، والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته؛ أي: لا تخالف صيغةُ الأمر صيغةَ المضارع إلا أن يحذف حرفُ المضارعة ويعطى آخرُه حكمَ المجزوم.

(٤) ولم يقل: مجزومة؛ لأنه حالٌ من الباقي وهو مذكَّر، أو لأنه وصفٌ للفعل؛ أي: حالَ كونها فعلًا مجزوماً أو يجعل مجزوماً مفعول تأتي، والباء لغير التعدية؛ أي: تأتي مجزوماً يكون بصورة الباقي، فيكون من باب القلب، والمعنى تأتي الباقي بصورة المجزوم. «شرح العزي»

(٥) أي: وإذا حذفت حرفَ المُضارعة وعاملتَ آخره مُعاملة المجزوم، وعلى هذا يكون لفظُ فتقول جوابَ الشرط.

دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ.

وهكذا قياسُ سائرِ الأمثلةِ.

تقولُ: فَرِّحْ، وقَاتِلْ، وتَكَسَّرْ، وتَبَاعَدْ، وتَدَحْرَجْ.

وإن كان[١] **ساكناً**، فتَحذِفُ منه حرفَ المضارَعةِ، وتأتِي بصورةِ الباقِي مجزوماً مزيداً[٢] في أولِه همزةُ وصلٍ[٣] مكسورةً[٤] إلَّا أنْ يكونَ عينُ المضارِعِ منه مضموماً فتضُمُّها[٥].

---

(١) أي: ما بعد حرف المضارعة ساكناً فلا يخلو من أن يكون عين الفعل مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، فإن لم يكن مضموماً سواء كان مفتوحاً، أو مكسوراً، فتَزِيدُ همزةَ الوصل مكسورةً لِيُمْكِنَ النطقُ بها، وإن كان عينُ الفعل مضموماً وجب ضم همزة الوصل.

(٢) أي: حالَ كون هذا الباقي مجزوماً مزيداً.

(٣) وسمِّيت همزةَ وصلٍ؛ لأنها وضعت للتوصُّل بها إلى النطق بالساكن كما أن السُّلم وسيلةٌ وآلةٌ للإصعاد والهبوط.

(٤) في جميع الأحوال إلا في حال أن يكون اهـ. من كسر العين وفتحها، ومن المجرد والمزيد فيه إلا في الأمر المأخوذ من تَنْصُرُ أُنْصُرْ اهـ.

(٥) أي: وجب ضمُّ همزة الوصل؛ لأنه لو لم تكن مضمومة، فلا تخلو من أن تكون مفتوحة، أو مكسورة ولو كانت مفتوحةً لالتبسَ الأمرُ بالمضارع المتكلم لجواز غفلةِ السامع عن حركة لامِ الفعل، ولو كانت مكسورةً لزم الانتقالُ من الكسرة إلى الضمة وهو مُستثقَلٌ، فوجب الضم للإتباعِ، ولأنَّ في ضمِّ همزة الوصل إذا كان عينُ فعله مضموماً نوعاً من الخفَّة وتسهيل النطق وتيسير التلفُّظ بسبب اتباع حركةِ همزة الوصل حركةَ عين الفعل بجري اللسان على وتيرةٍ واحدةٍ. «شرح العزي»

قولُه: «فتضمّها»؛ أي: فتضمها اتباعاً لمناسبةِ حركةِ العينِ، ولأنَّها لو كسرت لثقل الخروجُ من الكسر إلى الضمِّ ولو فتحت لالتبسَ بالمضارع إذا كان للمتكلِّم. «شرح العزي»

تقولُ[١]: انْصُرْ[٢] انْصُرا انْصُرُوا، انْصُرِي انْصُرَا انْصُرْنَ.

وكذلك: اضْرِبْ، واعْلَمْ، وانْقَطِعْ، واجْتَمِعْ، واسْتَخْرِجْ، وفَتَحُوا همزةَ أَكْرِمْ بناءً[٣] على الأصلِ المرفوضِ[٤]؛ فإنَّ أصلَ تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ[٥].

---

(١) قوله: «تقولُ: انْصُر انصُرا... إلخ»، واعلم: أنهم التزموا حذفَ الزيادة؛ لأنها أمارةُ المضارع، فلا بُدَّ من إزالتها لِيَمْتَحِيَ إطلاق تلك الصيغة، وأمَّا الزيادة، فلرفضهم الابتداء بالساكن، وأمَّا خصوصيَّتُها بالهمزة، فلأنَّ الهمزة من مبدأ المخارج، فناسب للابتداء، وأمَّا كونها متحركة، فلئلا يلزمَ العودُ إلى المَهْرُوب عنه، وهو الهربُ عن حرف الساكن إلى حرف آخَر، وأمَّا كسرة الهمزة، فلأنها قياسُ الوصلية. «شرح العزي»

وزِيدت ساكنةً عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة، ثم لمَّا احتيج إلى تحريكها حُرِّكت بالكسرة كما هو الأصل في تحريك الساكن. «شرح العزي»

(٢) ومِن غزا يغزو أُغْزُ؛ لئلا يلزم الخروجُ من الكسرةِ إلى الضمة، فإنَّه لا يُوجد في كلامهم.

(٣) نُصبَ على المصدر بفعل محذوفٍ في موضع الحال؛ أي: وفتحوا همزةَ أَكْرِمْ وقد بَنَوْه بناءً، أو على المفعول له، وهذا أولى؛لإفادة التعليل صريحاً ولسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل. «شرح العزي»

(٤) أي: المتروك.

(٥) لأنَّ حروفَ المضارع هي حروفُ الماضي مع زيادةِ حرف المُضارعة، فحذفوا الهمزةَ لاجتماع الهمزتين في نحو أُأَكْرِمُ، ثم حملوا يُكرِم وتُكرِم ونُكرِم عليه. «شرح العزي»

لما اجتمعت الهمزتان في المتكلّم؛ نحو: أُأَكْرِمُ حذفت منه همزةُ الإفعال، ثم من أخواته، وإن لم يكن فيها اجتماع الهمزتين طرداً للباب، فإذا أرادوا أن يبنوا الأمر منه حذفوا حرف المضارعة وأعادوا الهمزةَ المرفوضة وأبقَوها على حركتها الأصلية، وقالوا: أكْرِم؛ فلم يكن أكرم من بحثنا؛ لأنه لا يكون مما يكون ما بعده فيه ساكناً وما بعده في أكرم متحركٌ بالحقيقة «شرح العزي»

[اجتماع تاءين في أول المضارع]

واعلم(١) أنَّه إذا اجتَمعَ تاءَانِ في أولِ مضارعِ تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعْلَلَ(٢)، فيجوزُ إثباتُهما(٣)؛ نحوُ: تَتَجَنَّبُ(٤)، وتَتَقَاتَلُ، وتَتَدَحْرَجُ.

ويجوزُ(٥) حذفُ إحْداهُما(٦)؛.....

---

(١) قوله: «واعلم أنه إذا اجتمع تاءان» أقول: لمَّا فرغ من بيان الأفعال الثلاثة شرع في المسائل المتفرعة عليها، فمنها ما يختصُّ بالمضارع وهو أنه إذا اجتمع تاءان مفتوحتان في أول مضارع باب تفعَّل وتفاعلَ وتفعْلَلَ؛ إحْداهما تاءُ المضارعة والثانية التاءُ التي كانت في أول الماضي، فيجوز إثباتهما اهـ. «شرح العزي»

(٢) أي: في أول مضارع هذه الأبواب الثلاثة، وذلك حال كونه فعل المخاطب، أو المخاطبة مطلقاً؛ أي: مُفرداً، أو مَثنًّى، أو مجموعاً، أو الغائبة المفردة أو المثنَّاة إحدهما حرفُ المضارعة والثانية التاء التي كانت في أول الماضي. «شرح العزي»

(٣) لكون الأصل عدم الحذف ولأن كل واحد منهما وضع لمعنى فلو حذف أحدهما احتمل فوتُه والإثبات هو الأصل. «شرح العزي»

(٤) يعنى إذا نقل الثلاثيُّ إلى باب التفعُّل بزيادةِ التَّاء في الأول وتضعيفِ العين اجتمع في المضارع تاءان يجوزُ إثباتهما؛ لأنَّه الأصل والحذف أيضاً للثقل الحاصل من اجتماع المثلين، فهذا الحكم مُطَّردٌ؛ أي: يَطرد وهو جوازُ الإثبات، والحذفُ في كلِّ موضعٍ يجتمعُ فيه تاءان متحركتان لما مرَّ. «نهاية التصريف»

(٥) ولا يجوز في المبني للمفعول؛ لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا في الأقوى وهو المبني للفاعل، ولأنه لو حذفت التاء الأولى المضمومة لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاءُ لأن الفارقَ هو التاء المضمومة، ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعَّل وفاعل وفعْلَلَ. «شرح العزي»

ولأنه أي المبني للفاعل من هذه الأبواب أكثرُ استعمالاً من المبنيِّ للمفعول، فالتخفيفُ به أولى.

(٦) واختلفوا في المحذوف منهما، فذهبَ سيبويه والبصريون إلى أن المحذوف هو الثاني؛ لأنَّ الثقل =

كما في التَّنزيلِ، ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾(١)، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾(٢)، و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

[قلب تاء (افتعل) طاءً]

ومتَى كان فاءُ(٣) افْتَعَلَ صاداً،.....

= إنّما نشأ منه أولى بالحذف، ولأن الأولى إنّما زيدت للمُضارعة، فإذا حذفت الأولى اختلَّ المعنى، وذهب الكوفيون إلى أن المحذوف هي الأولى دون الثانية؛ لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف من الأصلية هذا إذا كانت مبنية للفاعل بقرينة الأمثلة المعلومة، فإن كانت مبنيةً للمفعول لم يجز حذف أحدهما؛ لأنه لو حذف الأول لالتبس بمعلومه، وإلا فبمجهول مضارع تَفعِيلٍ ومُفاعَلةٍ وفَعْلَلةٍ. «شرح العزي»

ويجوز حذف إحداهما وإثباتُ الأخرى؛ لأنه يتولَّد من اجتماعهما ثقل، ودفعه إمَّا بالإدغام، أو بالحذف لا سبيلَ إلى الأول؛ لأن شرطه تسكين أول المثالين وتسكينه ههنا يستلزمُ الابتداءُ بالساكن.

فإن قيل: لا نسلم لزوم الابتداء بالساكن، وإنَّما يلزم لو لم يتوصل بالهمزة الوصلية.

قلنا: التوصُّل بالوصلية إنّما يجوزُ أن لو جاز دخولها على الفعل المضارع وهي لا تدخل على الفعل المضارع؛ لأن المضارع مشابهٌ لاسم الفاعل من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف، فلا تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل، فكما لا تدخل عليه لا تدخل على الفعل المضارع، ولأن إدخالَها ليس بقياس والمضارع مما يدخل فيه الوصلية سماعاً، وإذا لم يمكن الإدغام تعيَّن حذفُ إحديهما؛ ليندفع به الثِّقل، ولأن حذف إحديهما وقع في التنزيل الفصيح، والوقوع فيه دليلُ الجواز؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]. و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤]، أصلها: تَتَصَدَّى وتَتَلَظَّى وتَتَنَزَّل، ولا يقال: تلظى في قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]. فعل ماض، فلا يكون مما نحن بصدده؛ لأنَّا نقول: لو كان تلظَّى فعلاً ماضياً لقيل فيه تلظَّت بإلحاق تاء التأنيث لإسناد الفعل حينئذٍ إلى ضمير المؤنث وهي النار. «شرح العزي».

(١) والأصل تتصدَّى أي: تتعرض ولو كان فعلًا ماضياً لوجب أن يقال: تَصَدَّيْتَ؛ لأنَّه خطابٌ. «شرح العزي»

(٢) أي: تتلهب، والأصل: تتلظى؛ إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال: تلظَّت. «شرح العزي»

(٣) أي: ومنها ما يشترك بين الأفعال الثلاثة، وهو قلبُ تاء افتعل طاءًيعني إذا كان فاء افتعل صاداً أو =

أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً قُلِبتْ تاؤُه[١] طاءً.

فتقولُ في افْتَعَلَ منَ الصُّلحِ: اصْطَلَحَ، ومنَ الضَّربِ: اضْطَرَبَ، ومنَ الطَّردِ: اطَّرَدَ، ومنَ الظُّلمِ: اظْطَلَمَ[٢].

وكذلك[٣] سائرُ مُتصرِّفاتِه[٤]؛ نحوُ: اصْطَلَحَ يَصْطَلِحُ اصْطِلَاحاً، فهو مُصْطَلِحٌ، وذاك مُصْطَلَحٌ.

الأمرُ: اصْطَلِحْ، والنهيُ: لا تَصْطَلِحْ.

[قلب تاء (افتعل) دالاً]

ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ دالاً، أو ذالاً، أو زاياً قُلِبتْ تاؤُه دالاً[٥].

= ضاداً أو طاءً أو ظاءً قلبت تاء افتعل طاء لأنها مستعلية فتقتضي ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى، والتاء منخفضة فيقتضي عدم الارتفاع فوجب القلب ليندفع به المنافاة من الصفة وإنما قلبت تائه طاءً لقربهما في المخرج. «شرح العزي»

(١) وإنَّما فعلوا ذلك لِتَخِفَّ على ألسنتهم؛ لتعسُّر النطقِ بالتاء بعد هذه الحروف، فاختير الطاء لقربها من التاء مخرجاً ويسمَّى هذه الحروف حروف الإطباق.

والحاصل عندنا يرجع إلى السَّماع وعند القرب إلى التخفيف. «شرح العزي»

(٢) ففيه ثلاثةُ أوجهٍ: الأول: اِظْطَلَمَ بلا إدغام.

والثاني: اِطَّلَمَ بقلب المعجمة إلى الطاء المهملة، كما هو القياس.

والثالث: اِظَّلَمَ بالظاء المعجمة بقلبِ المُهملة إليها «شرح العزي»

(٣) أي: يجبُ القلب في جميع مُتصرِّفات بابِ الافتعالِ من المضارع واسمِ الفاعلِ والمفعولِ والأمرِ والنَّهي. «شرح العزي»

(٤) أي: مُشتقاته؛ أي: مُتصرفات كلِّ واحدٍ منها، فإنَّه يجري ذلك فيها؛ أي: يجبُ الإبدال والإدغام.

(٥) لأنها مجهورة، فتقتضي انحصارَ النَّفَسِ عند التَّلفظِ بها والتاءُ مهموسة، فتقتضي عدم انحصاره فوجب القلب ليندفع به المنافاة وتحصل المجانسة، وإنَّما قُلِبتْ تاؤه دالاً لقُربهما في المخرج ولم =

فتقولُ في افْتَعَلَ منَ الدَّرءِ، والذِّكرِ، والزَّجرِ: ادَّرَأَ[١]، واذَّكَرَ، وازْدَجَرَ.

[قلب الواو والياء والثاء في فاء (افتعل) تاءً]

ومتى كان فاءُ افْتَعَلَ واواً، أو ياءً، أو ثاءً؛ قُلِبَتِ الواوُ والياءُ والثَّاءُ تاءً[٢].

= تُدغم في التاء مع قُربهما فيه لذهاب جهرها فحينئذٍ إن كان فاؤه دالاً وجبَ الإدغامُ وإن كان زاياً امتنعَ، وإن كان ذالاً جازَ بقلب الذال دالاً وبعكسه فتقول... اهـ «شرح العزي»

والدال على ثلاثة أوجهٍ: دالُ الأصل؛ مثلُ: وَعَدَ، ودالُ البدل عن التاء؛ مثلُ: ازْدَجَر أصله: ازْتَجَرَ، ودالُ البدل عن الدَّال؛ مثلُ: اذَّكر أصلُه اذْدكر، والذالُ على وجهٍ واحدٍ؛ مثلُ: ذكرَ، والراءُ على وجهٍ واحدٍ؛ راءُ الأصل؛ مثلُ: ظَهر وكَرُمَ ورَمَى، والزاءُ على وجهين: زاءُ الأصل؛ مثلُ: غَمزَ وزَعَمَ، وزاءُ البَدلِ عن الصاد؛ مثلُ: اهْدِنا الزِّراطَ المستقيمَ؛ أصله: اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ. من «قواعد التصريف»

(١) وأصلها ادْتَرَءَ، والزجر أي: المنعُ والنهيُ، واذْتكرَ وهو ضد النسيان، وازْتجر.

(٢) والتاء ثلاثةٌ وعشرون وجهاً؛ تاء الأصل؛ مثلُ: ثَبتَ وكتَب وتَركَ، وتاءُ الزيادةِ؛ مثلُ: افْتَخر؛ أصله فَخَر، وتاء البدَلِ عن الواو؛ مثلُ: تاللهِ، وتاءُ النَّقل؛ مثلُ: كافِية وشافِية، وهما اسمُ الفاعل في الأصل وهو صفة، وتاءُ البدل من السِّين؛ مثلُ: سِتٌّ؛ أصله سدسٌ، وتاءُ البدل عن الصاد؛ مثلُ: لِصْتٍ أصله لِصٌّ، وتاء البدل من الباء؛ مثلُ: ذعالِت أصله ذعالِب، والتاءُ الذي يجعلُ المُتعدّي لازماً؛ مثلُ: تَفَعْلل، والمُتعدي فَعْلل، وتاءُ المرَّة؛ مثلُ: ضَرْبة، وتاءُ المبالغة؛ كالمَأْسَدَة والمذْأَبة والمَذْبَحة، وكذا في مثل: نَسَّابة وعَلَّامة، وقالوا: في صفة الله تعالى علَّام، وقالوا: في وصف العالِم علَّامةٌ، وإن كان العلَّامة أبلغ احترازاً من علامة التأنيث وتاء التأنيث في الاسم مثل: طَلحة وسَلمة، وتاءُ الخطاب؛ مثلُ: تضربُ أنتَ، وتاءُ المُتكلِّم؛ مثلُ: نصرتُ أنا، وتاء التأنيث الساكنة في الفعل والاسم؛ نحوُ: نصرتْ هيَ، نِعْمَتْ وبِئْسَتْ، وتاءُ الخطابِ للفعل الماضي؛ نحو: نصرتَ أنتَ، وتاءُ الإضافة وهي الإستعطافُ؛ نحو: يا أبتِ؛ أصلُه يا أبي المعطوف بمعنى الرحمةِ، وتاءُ التأنيثِ سوى العدد؛ نحو: مسألة، وضابطة، وتاءُ الحالة؛ نحو: رِكْبَة وَقِعْدَةٍ؛ أي: نوعٍ من الركوب والقُعود، وتاءُ الكثرة؛ نحو: ضُحَكة، وتاءُ الصِّفة؛ نحو: لُعنة وحُمرَة، وتاءٌ زائدة؛ مثلُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: ولا حينَ مناص، والتاء المقلوبُ من الواو أيضاً وعليه التُّكْلان؛ أي: الاعتمادُ أصله، وُكْلانٌ قُلبت الواو تاءً لقُرب مخرجِهما.

ثمَّ أُدغِمَتِ التاءُ في تاءِ افْتَعَلَ؛ نحوُ: اتَّقَى، واتَّسَرَ، واتَّغَرَ.

[نون التأكيد]

وتَلحَقُ الفعلَ(١) غيرَ الماضي(٢) والحالِ نونَانِ للتَّأكيدِ: خفيفةٌ(٣) ساكنةٌ(٤)، أو

---

(١) والطلبُ إنّما يتوجَّه إلى المستقبل الغير الموجود، وقيل: لأنَّ الحال في الزمان الماضي لا يحتملُ التأكيد وأما الحال في زمان الحال: فهو حاصلٌ وإن كان محتملاً للتأكيد بأن يُخبِر المتكلِّمُ بأن الحال في الحال مُتَّصِفٌ بالمبالغة والتأكيد لكنَّهم لمَّا كان موجوداً وأمكنَ للمُخاطب في الأغلب الاطلاعُ على ضعفه وقوته اختصَّ نونُ التأكيد بغير الموجود، وقيل: قلبت النون ألفاً للوقفِ؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]؛ أي: لنسفعنْ، ولا يجوزُ إلحاقُ التنوين بالمستقبل الصِّرْف من نحو: سَيضْربنَّ وسوفَ يضربنَّ، فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب وشِبْهِه حيث قالوا: ولا يلحقُ إلا مستقبلاً فيه معنى الطلبِ؛ كالأمرِ والنهى والاستفهامِ والتمني والعرض والقَسَم لكونِ الطلب غالباً على ما هو مطلوبٌ.

(٢) وإنَّما لم يؤكَّد بهما الفعلُ الماضي؛ لأن الماضي قد فات، وتأكيدُ الفائت ممتنعٌ وكذا الحالُ؛ لأنَّ فاعله لمَّا اشتغل بإيجاده، فكأنه موجودٌ وثابتٌ والثابت لا يفتقر إلى التأكيد، وإنَّما يُؤكَّد بهما الفعلُ الذي فيه معنى الطلب معنًى ليكون باعثاً للفاعل على الفعل، وذلك لا يكونُ إلا في الفعل المستقبل، وإنَّما ألحِقَا بآخِر الفعل دون أوله؛ لئلا يجتمع زيادتان في أوله وهما نون التأكيد وحرفُ المضارعة «شرح العزي»

(٣) بالنصب؛ أي: حالَ كون إحديهما خفيفةً ساكنةً، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره إحديهما ساكنة والأخرى مفتوحة والنصب ظاهر.

(٤) وإنَّما كانت الخفيفةُ ساكنةً؛ لأنه مبنيٌّ والأصلُ في المبني البناءُ على السكون؛ لأنَّه أخف، وإنَّما كانت الثقيلةُ مشدَّدة متحركة مفتوحة أمَّا كونها مشدَّدة، فلأن النون الثقيلة نونان أدغمت إحداهما في الأخرى، وأما كونها متحركة، فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حدِّه لأن المدغم ساكن؛ فلو كان المدغم فيه ساكناً أيضاً لزم التقاء الساكنين، وأمَّا كونها مفتوحةً، فلأنَّها أخفَّ الحركات والتأكيد بالثقيلة أشدّ وأبلغ من التأكيد بالخفيفة لدلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى. «شرح العزي»

ثقيلةٌ مفتوحةٌ إلا[١] فيما تَختَصُّ به[٢].

وهو فعلُ الاثنَينِ، وجماعَةِ النِّساءِ، فهو مكسورةٌ فيهما.

تقولُ: اذْهَبَانِّ[٣] لِلاثنَينِ، واذْهَبنانِّ للنِّسوَةِ، فتُدخِلُ[٤] الألفَ بعدَ نونِ جمعِ

---

(١) استثناءٌ من قوله: وثقيلة مفتوحة؛ أي: النون الثقيلة مفتوحة في جميع المواضع إلا فعل الاثنين وجماعة النساء، فهي مكسورةٌ فيهما لشَبَهِها بنون التثنية لوقوعها موقِعه بعد ألف زائدة، ولأنَّها لو كانت مفتوحةً فيهما لتوالي أربعُ فتحات في كلٍّ واحدٍ منهما إذ الألفُ في كلٍّ منهم بمنزلة الفتحتينِ.

(٢) أي: بذلك الفعل؛ يعنى أنَّ من بين النونين تختصُّ الثقيلةُ؛ أي: تنفردُ بلحوق هذا الفعل؛ كما يُقال: نخُصُّك بالعبادة؛ أي: لا نعبد غيرك فالباء داخلةٌ على المقصور لا على المقصور عليه؛ أي: لكون الفعل مقصوراً على النون الثقيلة، فلا يلحق به غيرها.

(٣) وقد تلحق نونُ التأكيد بالنفي تشبيهاً له بالنهي، وهو قليلٌ، ومنه قولُ الشاعر: يحسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا؛ أي: ما لم يَعْلَمنْ؛ قلبت النون ألفاً للوقف، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]؛ أي: لنسفعنْ.

فإن قلت: لمَ أُلحق بالمستقبل الصِّرف في قوله: ربما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ؟

قلتُ: لأنه مُشْبِهٌ بالنفي من حيث إن ربما للقلة والقلَّةُ تُناسب النفي والعدم؛ إذ القليل في حكم العدم والنفي مُشبَّهٌ بالنهي، وهو مع ذلك خلافُ القياس لا يُعتدُّ به، وقال سِيبَويه: يجوزُ في الضرورة أنتَ تَفْعَلنْ.

(٤) أي: إذا دخل نون الثقيلة في فعل جماعة النساء، فتُدخلُ فيه ألفاً بعد نون جمع المؤنث ليكونَ الألفُ فاصلاً بين النُّونات؛ لأن الثقيلة إذا دخلت فيه اجتمع في جميع الصور ثلاثُ نونات وفي بعضها أربعُ نوناتٍ؛ نحوُ: صُنَّانِّ، واجتماع النونات مُستكرَهٌ، ولهذا يُفَرُّ منه إلى الإدغام، فكيفَ الثلاث، فوجب إدخالها ليفصلَ بين النونات، ولا يَرِدُ عليه صُونَنَّ للمذكَّر؛ لنُدرة اجتماعها فيه. «شرح العزي»

المؤنثِ، لتَفصلَ[١] بينَ النُّوناتِ[٢]، ولا تدخلُهما[٣] الخفيفةَ؛ لأنَّه يَلزَمُ التقاءُ الساكنَينِ على غيرِ حدِّه، فإنَّ التقاءَ الساكنَينِ إنَّما يجوزُ[٤] إذا كان الأولُ حرفَ مدٍّ،

---

(١) أي: ليكون تلك الألف فاصلًا.

(٢) نون جماعة النساء والمُدغم والمُدغم فيها، واختُصَّ الألف لخفَّتها.

(٣) أي: في فعل الاثنين وجماعة النساء؛ أي: كلُّ موضع يدخلُ فيه النون الثقيلة يدخلُ فيه النون الخفيفة إلا في فعل الاثنين وجماعة النساء، فإنه يدخلُ فيهما الثقيلةُ دون الخفيفة، ولا يقال: اذهبانْ ولا اذهَبْنَانْ؛ بإسكان النون فيهما، بل بالكسرِ والتشديد؛ إذ لو دخل فيهما الخفيفةُ لزمَ أحد المحذورَينِ، وهو إما تحريكُ النون الخفيفة أَوْ إبقاؤها على السكون، لا سبيلَ إلى الأول لخروجه عن الوضع الأصليِّ وهو السكونُ ولا إلى الثاني؛ لأنه يلزمُ التقاءُ الساكنين على غير حدِّه، ولا يجوز حذفُ الألف؛ لأنه يلتَبِس المثنى بالمفرد ويجتمع المِثْلان في الجمع من غير الإدغام ولا يجوزُ حذف النون لفوات التأكيد، وجوَّز يونسُ النون الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء، وذلك لأنَّ في الألف زيادة مدٍّ والمدُّ يقومُ مقامَ الحركة ويؤيِّدُ مذهبَ يونس قراءة مَن قرأ ﴿مَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بإسكانِ الياء الثانية، وذلك يوجب التقاء الساكنين، وهما الألفُ والياءُ. «شرح العزي»

(٤) أي: لا يجوز إلاَّ إذا كان على حده وكأنه قيل: وما حدُّه ومتى يجوز فقال: «فإن التقاء الساكنين».

وفي قول المصنف: «إنّما يجوزُ» نظرٌ؛ لأنَّ لفظ (إنَّما) يفيدُ الحصرَ، وهذا غيرُ مستقيم، فإنَّ التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً؛ أي: في كلِّ كلمة قبل آخرها ساكنٌ؛ لأنه محلُّ التخفيف؛ نحو: زيدِ وعمرِو وبكرِ. سلَّمنا أنه أرادَ غير الوقف، لكنَّه يجوز في غير الوقف في الاسم المُعرَّف باللام الداخلة عليه همزةُ الاستفهام كما في التنزيل: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [يونس: ٩١]، و﴿وَٱلۡـَٰٔنَ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿مَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ونحو ذلك، فلا وجهَ للحصر، ويُمكنُ الجواب عنه بأنَّ كلَّ ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ.

فإن قلت: لمَ لمْ يجز التقاءُ السَّاكنين، بل حذف الساكن الأول في ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]، و«قالوا ادَّارأنا»؛ مع أن الأول حرف مدٍّ والثاني مدغَمٌ؟

قلت: جوازه مشروط بذلك، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط.

والثانِي مدغَماً[١]؛ نحوُ: دابَّةٍ[٢].

وتُحذَفُ منَ الفعلِ معهُما[٣] النونُ[٤] في الأمثلةِ الخمسةِ[٥] كما يُحذَفُ معَ الجازمِ.

---

(١) لأنَّ حرف المدِّ بمنزلة الحركة؛ إذ المد في الحرف بمنزلة حركته، والساكنُ الثاني إذا كان مُدغماً يجري مجرى المتحرك للتلفُّظ بالمدغم والمدغم فيه دفعةً، ولهذا لم يتعذر اللسانُ بالتلفظ بهما. «شرح العزي»

(٢) أصلُه: دابِبَةٌ، وكذا ولا الضالين أصله: ضالِلِين؛ خلافاً ليونس وهو يجيزُ أن يدخل النون الخفيفة عليهما ويُجيزُ التقاء الساكنين على غير حدِّه.

فإنَّ الألفَ والباء ساكنان والألف حرف مدٍّ والياء مُدغمٌ، فجازَ لأنَّ اللسان يرتفع عنهما دفعةً واحدةً من غير كُلفةٍ والمُدغمُ فيه متحرِّكٌ، فيصير الثاني من الساكنَين كَلَا ساكن، فلا يتحقق التقاءُ الساكنين الخالصي السكون، وكان الأَولى أن يقول: حرف لِين؛ ليدخل فيه؛ نحو: خويصة؛ لأن حرف اللين أعمُّ من حرف المد لكن المصنفَ لم يفرِّق بينهما، والتقاءُ الساكنين جائزٌ في الوقف مطلقاً؛ لأنه محلٌّ للتخفيف؛ نحو: زيدِ وبكرِ وغيرهما، وقيل: حدُّ التقاء الساكنين أن يكون الأول حرفَ لينٍ والثاني: مُدغَماً ويكونانِ في كلمةٍ واحدةٍ. «شرح العزي»

(٣) أي: مع وجود هاتين النونين؛ أعني: الثقيلة والخفيفة.

(٤) التي هي نون الإعراب؛ لأن النون للإعراب، وقد زال الإعراب مع وجودهما.

(٥) ولقائل أن يقول: إنَّ قول المصنف: من أنه تحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة؛ ليس بصوابٍ من وجهين:

الأول: أن النونين لا يدخلان معاً دفعةً واحدةً في الأمثلة الخمسة حتى يحذف معهما النون فيها، بل يدخل كلُّ واحد منهما عليها منفرداً وحذفُ النون منها مشروطٌ بدخول أحدهما فيها لا بدخولهما معا، وكلامُه حيث قال: وتُحذفُ معهما النون في الأمثلة الخمسة؛ مُشعرٌ بأن حذف النون منها مشروطٌ بدخولهما معاً، ولو قال: ويُحذَف مع كلِّ واحدٍ من الثقيلة والخفيفةِ النون في الأمثلة الخمسة؛ لكانَ أقربَ إلى الصواب.

الثاني: أنه قد ذكر من قبل أن النون الخفيفة لا يدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء، وقال ههنا: ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة، ومن جملة الأمثلة الخمسة فعل الاثنين، فإذا لم يدخل =

وهي: يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ[١].

وتُحذَفُ[٢] واوُ يَفْعَلُونَ،.....

= الخفيفة على فعل الاثنين، فكيف يحذف منه النون.

فحاصلُ كلامه في الموضعين راجعٌ إلى أن النون الخفيفة لا يدخل على فعل الاثنين وأن النون يدخل على فعل الاثنين، وهل هو إلا تناقضٌ بيِّنٌ لا يخفى على المتأمل، ويُمكنُ أن يجاب عن الأول بأنَّ مراده بقوله: وتحُذفَ من الفعل معهما النُّون في الأمثلة الخمسة؛ على سبيلِ البَدلِ والمُعاقبة لا على سبيل الجمع حتى يرد عليه ما ذكرتُم، وعن الثاني: بأن المصنِّف ذكر من قبل أن الخفيفة لا تدخل على فعل الإثنين على مذهب سِيبَوَيه واختار ثمة مذهبَه، وههنا قال: إنَّ النُّون الخفيفة تدخل على الأمثلة الخمسة على مذهب يونس، فإنه جوَّز دخول نون الخفيفة في فعل الاثنين كما ذكرنا، فلا تناقضَ، أو نقول: هذا عامٌّ خُصَّ بقوله: ولا تدخلهما. «شرح العزي»

(١) لِمَا سبقَ من أن النون في هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعلُ مع نون التأكيد يصير مبنياً؛ لما ذكرنا في نون جماعة النساء من عدم المشابهة.

(٢) عطفٌ على قوله: «وتحذف من الفعل معهما النون في الأمثلة الخمسة»؛ أي: ويحذفُ معهما النُّون في الأمثلة الخمسة ويحذف معهما واو يفعلُون وتفعلُون وياءُ تفعلِين.

أي: أنه إذا دخل نون الخفيفة أو الثقيلة على جمع المذكر، أو على الواحدة المخاطبة يحذفُ منهما الواو والياء بشرط أن يكونَ ما قبل الواو مضموماً وما قبل الياء مكسوراً لتدلَّ الضمَّةُ على الواو، والكسرة على الياء المحذوفَينِ، وإن كان القياسُ إبقاء الضمير مع نون الثقيلة؛ لأنَّ الأول حرفُ مدٍّ، والثانيَ مُدغمٌ كما بقي الألفُ في فعل الاثنين؛ نحو: اذهبانِّ لكنْ لمَّا وجبَ حذفه مع الخفيفة حُذفَ مع الثقيلة طرداً للباب.

ولقائل أن يقول: ولِمَ حذفوا الواو والياء من يفعلُونَ وتفعلِينَ إذا دخل عليهما نون الثقيلة ولم يُحذف الألف في التثنية إذا دخلَ عليها نون الثقيلة مع أن الساكن الأولَ حرفُ مدٍّ والثانيَ مُدغَمٌ في الجميع.

ويُمكِنُ أن يُجاب عنه بوجهين؛ الأول: إنَّما لم يحذفوا الألف في التثنية بناءً على أن في الألف زيادةَ مدٍّ دونَ الواو والياء وهما وإن كانا حرفَيْ مدٍّ أيضاً لكنْ مدُّهما لا يبلغُ مبلغَ مدِّ الألف، والثاني أنه لو حُذفَ الألف منها لالتبسَ التثنية بالمفرد بخلاف الواو والياء، فإنَّ حذفهما لا يؤدِّي إلى اللَّبسِ، ولا =

وتَفْعَلُونَ، وياءُ تَفْعَلِينَ[١] إلا[٢] إذا انفتحَ ما قبلَهُما؛ نحوُ: لا تَخْشَوُنَّ، ولا تَخْشَينَّ، و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، و﴿إِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٣].

= تحذف نون التأكيد لفوات التأكيد ولعدم الدليل على حذفها؛ هذا إذا لم يكن الفعلُ ناقصاً؛ نحو: هل يَضْرِبُنَّ في الجمع، وهل تَضْرِبِنَّ في المخاطبة، أو ناقصاً مضمومَ العين في الجمع المذكَّر ومكسورَ العين في المُخاطبة سواءٌ كان الضمُّ والكسرُ أصلياً؛ نحوُ: هلْ تَغْزُنَّ لجمع المخاطب، وهل تَرْمِنَّ للواحدة المخاطبة، أو عارضاً؛ نحو: هل تَرْمُنَّ لجمع المخاطب وهل تَغْزِنَّ للواحدةِ المخاطبة. «شرح العزي»

(١) **اعلم**: أن النون الخفيفة والثقيلة يُؤثِّران في الفعل المضارع إذا أُكِّد بهما تأثيرين:

لفظياً: وهو إخراجُ الفعل المضارع من الإعرابِ إلى البناءِ ويصيرُ الفعلُ بسبب دخولهما عليه مبنياً بعدَ أن كان مُعرباً.

ومعنوياً: وهو تخصيصُ المضارع بالاستقبال بعد أن يصلح للحال والاستقبال، وإنَّما يؤثِّر فيه البناءَ؛ لأن الأصل في الأفعال البناءُ، والفعلُ المضارع إنّما كان مُعرباً بسبب مشابهته الاسم ونونُ التأكيد سواءٌ كانت خفيفةً أو ثقيلةً من خصائص الأفعال، فلمَّا دخلتا على الفعل المضارع ضَعُفَتْ مشابهتُه الاسمَ، فرجع إلى الأصل الذي هو البناءُ، فيصيرُ مبنياً. «شرح العزي»

(٢) استثناء من قوله: «وتحذف واو يفعلون وتفعلون، وياء تفعلين»؛ أي: وتحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين مع نون التأكيد إلا إذا كان ما قبلهما مفتوحاً، فإنَّهما لا يحذفان لعدمِ الدليل، بل يحرَّكان بحركةٍ من جنسهما حذراً عن التقاء الساكنين. «شرح العزي»

(٣) قوله: «فإمَّا تَرَيِنَّ» للمُخاطبةِ؛ أصله تَرْأَيِينَ على وزنِ تَفْعَلِينَ، فنقلتْ حركةُ الهمزة إلى الراء، فحُذفت الهمزة تخفيفاً، فصار تَرَيِين، فقلبت الياءُ الأُولى ألفاً فحذفت الألف للساكنين، فصار تَرَيْنَ فزيدَ (إنْ) للشرط وحذف نونُ الإعراب للجزم فصار (إن تَرَيْ)، ثم زيدت (ما) فصارَ (إنْ ما تَرَيْ)، فقُلبت النون ميماً لقُرب مخرجهما، فصارَ (إمْمَا تريْ) وأُدْغِمَتْ فصار (إمَّا تَرَيْ)، ثُمَّ أُكِّد بنونه، فالتقى ساكنانِ وهما الياء والنون، ثم كُسرت الياءُ للساكنين فصار إمَّا تَرَيِنَّ.

وإنَّما أَوْرَدَ المصنفُ للمخاطبة مِثالَيْنِ لأمرينِ؛ أحدُهما: أن سقوط النون من تَخْشَينَّ بسبب دخول نونِ التأكيد وسقوط نون الإعراب من فإمَّا تَرَيِنَّ بسبب دخول كلمة إمَّا التي هي حرفُ الشرط، =

ويُفتَحُ آخِرُ الفعلِ إذا كان فعلَ الواحدِ والواحدةِ الغائبةِ.

ويُضَمُّ[١] إذا كان فعلَ جماعةِ الذُّكورِ.

ويُكسَرُ إذا كان فعلَ[٢] الواحدةِ المخاطبةِ.

فتقولُ في أمرِ الغائبِ مُؤكَّداً بالنونِ الثقيلةِ[٣]:.....

= والآخرُ أن تخْشَينَّ مُعتلُّ اللام غيرُ المهموز، وتَرِينَّ مُعتلُّ اللام المهموز، فأورد لكلِّ واحدٍ منهما مثالاً لتنبيه المبتدي على أنَّ حكمهما واحدٌ، وقد أخطأ مَن قال: حُذفت النون لأجل نونِ التأكيد؛ لأنه لا يلحقه قبلَ دخولِ (إمَّا) لِما تقدَّم، وكذا لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَينَّ بخلاف لَتُبْلَوُنَّ، فإنه لحِقَه لكونه جواب القسم. «شرح العزي»

(١) لأنه لو لم يُضمَّ، فلا يخلو من أن يُسْكَن، أو يفتح، أو يكسر؛ ولا سبيل إلى الأول لالتقاء الساكنين، ولا إلى الثاني؛ لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ولا إلى الثالث لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحدة المخاطبةِ، أو نقولُ: إنّما يُضَمُّ آخِر الفعل ليدُلَّ على أنَّ المحذوف واو.

(٢) لأنه لو لم يُكسر، فلا يخلو من أن يُسكن، أو يُفتح، أو يُضم؛ ولا سبيل إلى الأول لالتقاء الساكنين، ولا إلى الثاني لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ولا إلى الثالث لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذكور، أو نقولُ: إنَّما كسرَ آخرُ فعل الواحدة المخاطبة لتدل الكسرةُ على الياء المحذوفة؛ إذا عرفتَ كيفيَّة الإلحاق وكيفيَّة الملحق به فتقولُ: في أمر الغائب اهـ. «شرح العزي»

وكان الأولى أن يقول: (ما قبل النون) بدل (آخِر الفعل) ليشمل نحو: لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَينَّ، فإنَّ الواو والياء ليسا آخِرَ الفعل، بل كلٌّ منهما اسمٌ برأسه؛ لأن الفعل تَخْشَى وهما ضميرُ الفاعل والجوابُ: أن هذا الضمير كجزءٍ من الفعل، فكأنَّه آخِر الفعل، وقيل: الغرضُ بيانُ آخر الفعل غير الناقص؛ لأن الناقص قد عُلِمَ حكمه في: لا تَخْشَوُنَّ ولا تَخْشَينَّ. «شرح العزي»

(٣) فإن قيل: ما الفرقُ بين زيدونَ ويضربونَ؟

قلتُ: إن الواو في زَيدونَ علامةُ الرفع والنون علامةُ الجمع، وفي يضربون الواو علامةُ الجمع =

لِيَنْصُرَنَّ[١] لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ، [٢] لِتَنْصُرَنَّ[٣] لِتَنْصُرانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ.

وبالخفيفةِ: لِيَنْصُرَنْ لِيَنْصُرُنْ[٤]، لِتَنْصُرَنْ.

وفي أمرِ الحاضرِ مُؤكَّداً بالنونِ الثقيلةِ: انْصُرَنَّ انْصُرَانِّ انْصُرُنَّ، انْصُرِنَّ انْصُرَانِّ انْصُرْنَانِّ.

وبالخفيفةِ: انْصُرَنْ انْصُرُنْ انْصُرِنْ.

وقس على هذا نَظائرَه[٥].

[اسم الفاعل والمفعول]

وأمَّا اسمُ الفاعلِ[٦] والمفعولِ منَ الثلاثيِّ المجردِ،.....

= والنون علامةُ الرفع فرقاً بين الاسم والفعل، وإن أردت تمييزها فقل: جائَنِي زيدون، ورأيتُ زيدِينَ، ومررتُ بزيدِين، ويضربُ يضربانِ يضربونَ.

أمرُ الغائب هو صيغةٌ يُطلبُ بها الفعلُ عن الفاعل الغائب؛ مثل: لِيَفْعَلْ، ونَهْيُ الغائبِ صيغةٌ يُطلبُ بها تركُ الفعل عن الفاعل الغائب؛ مثل: لا يَفْعَلْ.

(١) بالفتح لكونه فعلَ الواحد؛ أي: مفردٌ مُذكَّرٌ.

والنونُ المُشدَّدة مفتوحةٌ في موضع لم يقع بعد الألف؛ لأنها ثقيلةٌ، فالفتحُ يُناسبها، ولأنه يلزمُ النَّقلُ من الضم إلى الكسر في جمع المُذكر حُملَ عليه المُفرد.

(٢) بالضم جمعٌ مُذكَّرٌ أصلُه: لِيَنْصُرونَّ حذفت الواو لالتقاءِ الساكنين.

(٣) بفتح الراء أيضاً مفردٌ غائبةٌ.

(٤) مفردٌ غائبةٌ، وترك البواقي؛ لأنَّ الخفيفة لا تدخلها لأن نون الخفيفة تدخلُ حيثُ تدخل المشدَّدة إلا في الصورتين؛ التثنية مطلقاً وجمع المؤنث؛ لأنه يلزم إمَّا تحريكُ النون أو حذفها؛ لالتقاء الساكنين على غير حدِّه وهو غيرُ جائز، خلافاً ليونس، فإنه أجاز دخولها فيهما؛ حملاً على أُختها المُشدَّدة.

(٥) من نحو: لِيَضْرِبَنْ واضْرِبَنْ، فالحكم لم يختلف باختلافِ الأبواب.

(٦) والفرقُ بين اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ أنَّ اسمَ الفاعل ما اشتُقَّ من المضارع لمن قام به الفعل =

= على معنى الحدوث، والصفةُ المشبَّهةُ ما اشتق من المضارع لمن قام به الفعلُ على معنى الثبوت، وهي أيضاً يجيء على هذه الأوزان المذكورة في حقِّ اسم الفاعل.

قوله: «اسم الفاعل»؛ أي: حدُّه ما اشتُقَّ من فعل ليدلَّ على منشئ الفعل. قوله: «اشتُقَّ» احترازٌ عن المصدر وأسماء غير مشتقة. قوله: «ليدُلَّ» احترازٌ عن اسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل؛ لأنَّ اسم المفعول يدُلُّ على مَن وقع عليه الفعل والأخيرانِ يدلان على الثبوتِ، وهما يخرجان من قوله: «منشئ الفعل»؛ لأنَّ الإنشاء مُستقِرٌّ بالحدوث، وفي هذا التعريف نظرٌ؛ لأنَّ الأفعال كلَّها دالاتٌ على مُنشئها، فيلزم اسميتها جوابه دلالة اسم الفاعل على مُنشئ الفعل هو دلالة المطابقة بخلاف الأفعال، فإنها تدلُّ عليه بالالتزام.

فإن قلت: أيّاً ما كان تدل على منشئ الفعل، فيلزم السؤال.

قلت: دلالةُ الالتزام خارجةٌ عن المفهوم فعلى الحقيقة لا تدلُّ عليه، والغالبُ أن يكون اسم الفاعل منه على صيغة الفاعلِ؛ كضاربٍ وناصرٍ بغير معنى المُبالغةِ لوجهينِ؛ أحدُهما: أنهم طلبوا المشاكلة بين اسمٍ وصيغته، والثاني: للاستقراء، فإنه يدُلُّ على أن الغالب منه على فاعل، وشذَّ حَرِيصٌ من الحِرْصِ، وَبَيُّوتٌ بفتح الباء وتشديد الياء، ومِسْكينٌ بكسرِ الميمِ؛ من البَيْتُوتةِ والسُّكون، وهو على غير القياس والقياسُ حارصٌ وبايتٌ وساكنٌ، والحريصُ والأشيب والمسكينُ من الصفة المشبَّهة بالاتفاق، ويجيءُ على وزن فُعْلان؛ كعُرْيان، وفَعْلَان كَعَطْشَان، في مبالغة عَطِشٍ غيرُ منصرفٍ للصفةِ والألَفِ والنُّون المزيدَتين كَسَكْران في مُذكَّر سَكْرَى، وشُجَاعٍ وأَحْمَقَ.

وأبنيةُ المبالغة من أسماء الفواعل ستةٌ؛ الأولُ: فعُولٌ كعَجُول، لكثيرِ العَجَلةِ، والثَّانِي ضَرَّابٌ لكثيرِ الضَّربِ، والثَّالثُ: مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتحِ العين كمِحْرَبٌ؛ لكثير الحَرْبِ، والرابعُ: مِفْعالٌ بكسر الميم وسكونِ الفاء كمِطْعَانٍ؛ لكثير الطعنِ، والخامسُ: مِفْعِيل كمِنْطِيقٍ؛ لكثير النُّطق، والسادسُ: فَعِيلٌ؛ كخَطِيبٍ لِكَثيرِ الخَطابة.

وقال بعضُهم: أبنيتُها ثلاثة: فعولٌ كضروبٍ، وفعَّال كضرَّاب، وفعَّالة كعلَّامة، وصحَّ عندي هذه الثلاثة، وأمَّا البواقي من الأمثلة موضوعاتٌ للآلة في الأصل، ومنطيقٌ وخطيبٌ كذلك إلا أنَّهُما وُضِعَا أصلاً للصفةِ المشبَّهة. «نهاية التعريف»

أي: لمَّا فرغَ من بيانِ الأفعال شرعَ في بيان كيفيةِ بناء اسمِ الفاعل والمفعولِ؛ لأنَّ اسم الفاعل صفةٌ =

فالأكثرُ[1] أن يجيءَ اسمُ الفاعلِ منه على وزنِ فَاعِلٍ.

= لمن صدرَ منه الفعلُ واسمُ المفعول صفةٌ لمن وقعَ عليه الفعل، فيحتاجُ إلى بيانهما.
وإنَّما قدَّم اسمَ الفاعل على اسمِ المفعول لأمرين؛ أحدهُما: أن الفاعل أصلٌ بالنسبة إلى المفعول فلذا قدَّم اسمُ الفاعل، الثاني: أنَّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم؛ لأنه يعملُ عمله واسمُ المفعول بمنزلة فعل ما لم يُسمَّ فاعله، فكما أن الفعل المعلوم أصلٌ بالنسبة إلى فعل ما لم يُسمَّ فاعله، فكذا اسم الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول وهو ما اشتُقَّ من فعل لمن قام به الفعل بمعنى الحُدوث.
وهو إمَّا مأخوذٌ من الثلاثي المجرَّد أو غيره، فأمَّا المأخوذُ من الثلاثيِّ المجرَّد؛ فالأكثرُ أن يجيءَ اسمُ الفاعل من المضارع المعلوم على وزن فاعلٍ، وكيفيةُ أخذه منه بأن يحذف حرفُ المضارعة ويُزاد ألفٌ بين الفاء والعين ويُكسر ما قبل الآخر؛ أمَّا حذفُ حرف المضارعة، فلتزولَ صيغتُه وأمَّا الزيادة، فلئلا يلتبسَ بالماضي وأمَّا الألفُ، فإنها يستلزم الثِّقل والألفُ أخفّ، وأمَّا بين الفاء والعين، فلأنَّه لو زِيدَ في الأول لزم الابتداءُ بالساكن ولو حُرِّك لخرج عن حقيقته ووضعِه الأصلي؛ إذ وضعُ الألف على السكون وعلى تقدير كونه متحركاً، فلا يخلو من أن يكون مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً لا سبيل إلى الأولِ؛ لالتباسِه بالمضارع المتكلِّم، ولا إلى الثاني لالتباسه بالأمر، ولا إلى الثالث؛ لأنَّه لو كسر لزم الخروجُ من الكسر الثقيل إلى الضمِّ الأثقل، ولو زِيدَ في الآخر لالتبس بالمثنَّى، ولو زِيدَ قبل الآخر لالتبسَ بالمصدرِ؛ نحوُ: ذَهابٍ، وأمَّا كسرُ ما قبل الآخر، فإنَّه لو لم يُكسر لا يخلو من أن يُفتح، أو يُضمَّ لا سبيل إلى الأول؛ لأنه لو فُتح لالتبس اسمُ الفاعل بماضي المفاعلة، ولا إلى الثاني لأنَّه لو ضُمَّ لكان مُستثقلاً؛ لكنك تقول: فحينئذٍ يلتبسُ بأمرِ المُفاعلة؛ نحوُ: قاتِلْ.
فإذا علمتَ هكذا في ينصُر يحصلُ ناصرٌ على وزن فاعل؛ فتقولُ: ناصرٌ ناصرانِ إلى نواصِر في جمعها جمعَ التكسيرِ على صيغةِ منتهى الجموع؛ إذ الفاعلةُ يُجمَعُ على فواعلَ كضاربةٍ على ضَوَاربَ، ونائمةٍ على نوائمَ، ويجوز أن يكون نواصِر جمعَ ناصرٍ على غير القياس؛ إذ الفاعلُ إذا كان صفةً لمن يَفعَلُ يُجمَعُ على فواعلَ؛ على الشُّذوذ؛ نحوُ: فوارس ونواكس، في جمع فارسٍ وناكسٍ. «شرح العزي»

(١) إنَّما قال: «فالأكثرُ أن يجيء اسم الفاعل اه»؛ لأنه قد يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المُجرَّد على وزن فعَّال وفعُول وفَعِيل وفَعِلٍ للمُبالغة؛ نحوُ: غفَّارٍ وغَفُور ورحِيم وكرِيم وحذِرٍ، وإنَّما قال: «والأكثر أن يجيء اسم المفعول»؛ لأنهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول؛ نحو: ضرّاب =

تقولُ: نَاصِرٌ[١]، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ... إلى آخره.

واسْمُ المفعولِ[٢] منه على وزنِ مَفْعُولٍ.

تقولُ: مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ مَنْصُورُونَ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَاتٌ، ومَنَاصِرُ[٣].

= وضروب ومِضْراب وعليم وحذرٌ في اسم الفاعل، ونحو قَتيل وحَلوب في اسم المفعول، وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصِّناعة. «شرح العزي»

(١) ناصرٌ للواحد، ناصرانِ للاثنينِ حال الرفع، ناصرَيْن حال النصب والجرِّ، ناصرون في الرَّفع، وناصرين في حال النصب، والجرِّ.

وذلك لأنهم لمَّا جعلوا إعرابَ المُثنَّى والمجموع بالحروف وكان الحروف ثلاثة؛ أعني: الواو والياء والألف، جعلوا رفع المثنى بالألف لخفَّتها والمثنى مقدَّمٌ ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة، ثم جعلوا جرَّ المثنى والمجموع بالياء، وفتحوا ما قبل الياء في المثنى وكسروا ما قبل الياء في الجمع؛ فرقاً بينهما، ولمَّا رأوا أنه يُفتح ما قبل الياء في بعض الصُّور في الجمع أيضاً كما في التثنيةِ؛ نحوُ: مُصطفَين؛ فتحوا النون في الجمع وكسروه في المثنَّى، ثم جعلوا النصب تابعاً للجرِّ.

(٢) والأكثرُ أن يجيء اسمُ المفعول من المضارع المجهول على وزن مَفْعولٍ وكيفيَّة أخذِهِ منه أن يحذفَ منه حرفُ المضارعة لتزولَ صيغتُه ويُزاد ميمٌ مفتوحةٌ في موضعه ويُضمَّ ما قبل الآخر، ثم يُشْبَعَ ليتولَّد منه الواو أمَّا الزيادة فلئلا يلزمَ الابتداءُ بالساكن وأمَّا الميمُ، فلِشَبهه بالواو في الشَّفوية مع تعذُّر زيادة حروف المدِّ وأمَّا فتحه، فلِخفَّته وأما ضمُّ ما قبل الآخر، فلئلَّا يلتبسَ باسم المكان كمَقْتلٍ، وأمَّا إشباعه، فلعدم مَفْعُلٍ غيرَ مَكْرُمٍ ومعُونٍ، فإذا فعلتَ هكذا في ينصرُ يحصل منصُور على وزن مفْعُول فتقولُ: منصورٌ اهـ. «شرح العزي»

قوله: «واسمُ المفعول» وهو ما دلَّ على مَن وقع عليه الفعل.

قوله: «ما دلَّ»؛ يشملُ المحدودَ وغيرَه. قوله: على مَنْ وقعَ عليه الفعل؛ خرجَ ما سواه من المُشتقات وهو من الثُّلاثيِّ على وزن مَفْعولٍ.

(٣) ويجيءُ اسم الفاعل للمُبالغة والتكثير على وزن فعَّالة كعلاَّمة لكثير العلمِ، وعلى وزن مِفْعال كمِنْصَار؛لكثير النُّصرة، وهذا البناءُ مُشترَك بين الآلة ومُبالغة الفاعل وعلى وزن مِفْعيل، ويستوي في =

وتقولُ في اللازمِ: مَمْرُورٌ به[١]، مَمْرُورٌ بهما، مَمْرُورٌ بهم، مَمْرُورٌ بها، مَمْرُورٌ بهما، مَمْرُورٌ بهن.

فتُثنِّي، وتَجمَعُ، وتُذكِّرُ، وتُؤنِّثُ الضميرَ[٢] فيما يَتعدَّى بحرفِ الجرِّ لا اسمَ المفعولِ.

وفَعِيلٌ قد[٣] يجيءُ بمعنَى الفاعلِ؛.....

= هذه الأبنية المذكر والمؤنَّث؛ لأنها غير جارية على الفعل وإعمالهما للحَمْل على أخواتها، وعلى فَعُول كنَصُور إلا أنه يُفرق فيه بين المُذكَّر والمؤنث إذا لم يكن جارياً على الموصوف؛ فيُقال: مررتُ بنَصورِكَ للمذكر ونصورتكَ للمؤنث، وأما إذا أجري عليه، فلا يُفرقُ بينهما وإذا بُني للمفعول من مثل: يَعِدُ رُدَّ فاؤه؛ نحو: يُوعدُ يُوعدان يُوعدون اهـ؛ لزوال علة الحذف، وهو وقوع الواو بين الياء والكسرة، وجاء أمرُ الحاضر عِدْ؛ لأنه تابعٌ للمضارع المجزوم، فتقول: من تَعِدُ عِدْ عِدا عِدُوا، وكذا يحذفُ إذا اتصل به نونُ التأكيد.

(١) أي: ولا يجيءُ اسم المفعول من الفعل اللازم؛ لأنه صيغةٌ لمن وقع عليه الفعلُ واللازمُ لا يقع على شيء، فكيف يُوصفُ به، فإذا أردت بناءَ اسم المفعول منه، فطريقُه أن تُعَدِّيَه بحرفِ الجر ثم بنيته منه. «شرح العزي»

(٢) أي: الذي عدَّيتَ الفعلَ إليه، ولا يُثنَّى ولا يجمع ولا يُؤنَّث اسمُ المفعول؛ لأن ما يتعدّى به اسمٌ يصيرُ كالجزء منه، فلو أُلحقَ علامةُ التثنية والجمع قبله يلزمُ توسطها وهو ممتنعٌ، ولو أُلحق بعده لَزم إلحاقُ علامته بغيره وهو أيضاً ممتنعٌ. «شرح العزي»

(٣) واعلم أن (قد) يجيء بأربعةِ معانٍ؛ أولها: بمعنى التحقيق؛ نحو: قد سَمِعَ الله، والثاني بمعنى التقريب؛ نحو: قد قامت الصلاة، والثالث بمعنى للتعليل؛ نحو: إنَّ الكذوب قد يَصْدُق، والرابع بمعنى التوقُّع؛ نحو: المقصود قد يحصلُ.

وإنَّما أدخل الألف واللام على السين دون قد وسوف؛ لأن السين كثيرٌ، والمراد بالتعريف هو سينُ الاستقبال لا غير.

ويقالُ للمضارع مستقبَلٌ لوجود معنى الاستقبال في معناه، والمُستقبلُ بفتحِ الباء مشهورٌ غيرُ فصيح، =

كالرَّحِيمِ[1] وبمعنَى المفعولِ كالقَتِيلِ، بمعنَى المقتولِ.

= وبكسر الباء فصيحٌ غيرُ مشهور والفتح أولى استعمالاً، وتأكيد نَفْي الاستقبال ما يُنكَر به الفعلُ في زمان الحال والاستقبال؛ مثل: لن يفعل؛ كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وهي عندنا للتأكيد لا للتأبيد كما زعم المُعتزلةُ.

(١) بمعنى الراحم مع المبالغة، وأمَّا إذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكَّر والمؤنَّث؛ تقول: رجلٌ رحيمٌ، وأمراةٌ رحيمةٌ، وإذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكَّر والمؤنَّث إذا ذكر الموصوف؛ نحوُ: مررتُ برجلٍ قتيلٍ وامرأةٍ قتيلٍ، وإلا فيُقال: مررتُ بقتيلكم وبقتيلتكم؛ فإنهما لا يستويان لخوفِ اللبْسِ. «شرح العزي»

وصيغةُ المبالغة للفاعل على وزن **فَعولٍ**؛ نحو: جَهول؛ لكثرةِ الجهل، وهذا الوزنُ مُشترَكٌ بين الفاعل والمفعول؛ نحوُ: حَلُوب.

وفعيل؛ نحوُ: صَدِيقٍ لكَثرةِ الصِّدق.

وفعَّال؛ نحوُ: كذَّاب؛ لكثرة الكذِبِ.

وفُعُل بضمِّ الفاء والعين؛ نحوُ: غُفُل؛ لكثرة الغَفْلةِ،

وفَعُل بفتحِ الفاء وضمِّ العين؛ نحو: يَقُظ؛ لكثرة اليقظان.

وفُعَلة بضم الفاء وفتح العين؛ نحو: لُعَنة؛ لكثرة اللعنة.

وفُعْلَة بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام؛ نحو: ضُحْكَة؛ لكثرةِ الضَّحكِ.

وفُعَّال بضم الفاء وتشديد العين؛ نحو: طُوَّال لكثرة الطولِ؛ وهذا الوزنُ مُشترَكٌ بين مبالغة الفاعل وجمع تكسيرٍ؛ نحو: نُصَّار.

وفُعَال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف؛ نحوُ: كُبَار؛ لكثرة الكِبر.

وفَعَّالة بفتح الفاء وتشديد العين وفتحه؛ نحوُ: علَّامةٍ؛ لكثرة العلمِ.

ومِفْعَال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين؛ نحوُ: مِسْقَام؛ لكثرة السَّقَم، وهذا الوزن يصلحُ أيضاً للآلة؛ نحوُ: مِفتاح.

ومِفْعَل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين؛ نحو: مِجْزَم؛ لكثرة الجزمِ.

ومِفْعَالة، بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين؛ نحوُ: مِخْدَامة؛ لكثرة الخِدْمَة.

ومِفْعِيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين؛ نحوُ: مِكْثِير من كثُر يكثُر من الباب الخامس. =

وأمَّا(١) **ما زَادَ على ثلاثةِ أحرفٍ، فالضَّابطُ**(٢) فيه أنْ تَضَعَ في مضارعِه الميمَ المضمومةَ في مَوضِعِ حرفِ المضارَعةِ، وتَكسِرَ ما قبلَ آخِرِه في الفاعلِ، وتَفتَحَه في المفعولِ فَرْقاً بينهُما؛ نحوُ: مُكْرِمٍ، ومُكْرَمٍ؛ ومُدَحْرِجٍ، ومُدَحْرَجٍ؛ ومُسْتَخْرِجٍ، ومُسْتَخْرَجٍ.

ويَختلِفُ التقديرُ(٣).

= **وفاعِلَة** بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ؛ نحو: راوية؛ لكثيرِ الرواية.

وفَعُولة بفتح الفاء وضم العين؛ نحوُ: فَرُوقة. «شرح العزي»

(١) أي: لمَّا فرغَ من بيان اسم الفاعل والمفعول المأخوذينِ من الثلاثي المجرَّد شرعَ في بيان اسم الفاعل والمفعول المأخوذينِ من غيرِ الثلاثي المجرَّد.

(٢) أي: القاعدة؛ القاعدةُ والأصلُ والقانونُ كلُّها ألفاظٌ مُترادفةٌ، ومعناها أمرٌ كليٌّ مُنطبقٌ على جميع جزئياته يُعْرَف به أحكامُها؛ أي: الثلاثي المزيد فيه والرُّباعي المجرَّد والمزيد فيه.

وإنَّما قال: هناك «فالأكثر»، وههنا «فالضابط» لعدم مجيئهما من الثلاثيِّ المجرَّد على طريقٍ واحدٍ لكنَّ الغالبَ عليه أن يجيء اسم الفاعل منه على وزن فاعل واسم المفعول منه على وزن مفعول ولمجيئهما من غيره على نسقٍ واحدٍ. «شرح العزي»

قوله: «فالضابط فيه» أي: إذا أردت أن تبني اسمهما مما زاد على ثلاثة أحرف وما زاد على ثلاثة أحرفٍ هو الثُّلاثي المزيد فيه، والرباعيُّ المجرَّدُ، والمزيد فيه؛ فالضابطُ فيه أن تحذفَ منه حرفَ المضارعة وتضعَ مكانه الميمَ المضمومة وتكسرَ ما قبل آخره في الفاعل وتفتحه في المفعول، أمَّا الحذفُ، فلتزول صيغته وأما الزيادةُ، فلئلا يلزم الابتداءُ بالساكن في نحو: مُكْرم، ويلتبس بالأمر في نحو: مُدَحرِج، وأمَّا الميمُ فلما مرَّ وأما ضمُّه فلئلا يلتبسَ باسم الزمان والمكان وباسم الآلة على تقدير الفتح والكسر؛ وأما الكسر والفتح فللفرق بين اسم الفاعل والمفعول ولم يعكس ليُطابق الفعل، إذا علمتَ هذا في نحو: يُكرم ويُدَحرِج ويَستَخْرِج يحصلُ مُكْرِم ومُكْرَم ومُدَحْرِج ومُدَحْرَج ومُستخْرِج ومُستخْرَج. «شرح العزي»

(٣) لأنَّه يُقدَّر كسرُ ما قبل الآخِر في اسمِ الفاعل وفتحُه في اسمِ المفعول، ويستوي الفاعلُ والمفعولُ من المعتلِّ العين من الانفعال لفظاً، وفي المضاعف من التفاعل يستويان لفظاً.

وقد يَستَوِي لفظُ الفاعلِ والمفعولِ[١] في بعضِ المَواضِعِ؛ كمُحَابٍّ[٢]، ومُتْحَابٍّ، ومُخْتَارٍ، ومُضْطَرٍّ[٣]، ومُعْتَدٍّ، ومُنْصَبٍّ، ومُنْصَبٍّ فيه، ومُنْجَابٍ، ومُنْجَابٍ عنه.

---

(١) وإذا كان فعيل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكَّر والمؤنَّث إذا ذكر الموصوفُ؛ نحو: مررتُ برجلٍ قتيلٍ وأمراةٍ قتيلٍ، وإذا لم يُذكر الموصوفُ يُفرقُ بين المذكَّر والمؤنَّث؛ نحوُ: قتيلٍ وقتيلةٍ. «قواعد التصريف»

وفَعُولٌ إذا كان بمعنى فاعلٍ يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ إذا ذُكرَ الموصوف؛ نحوُ: مررتُ برجلٍ صَبورٍ، وامرأةٍ صبورٍ، ويُفرق بين المذكَّر والمؤنَّث إذا لم يُذكَر الموصوفُ؛ نحو: مررتُ بصبورٍ وصبورةٍ «قواعد التصريف»

(٢) وهو من باب المفاعلةِ أصلُه مُحابِب فأُدغم.

والقياسُ الاختلافُ كما في المجرَّد لكنَّه قد يَستوي لفظ الفاعل والمفعول في بعض المواضعِ بزوال الحركة الفارقة بينهما بالإدغام كمُحابٍّ في مُحابِب، وهو من باب المُفاعلة، ومُتحابٍّ في مُتجابب وهو من باب التفاعل، ومُضْطَرٍّ في مضطرِر، ومُعتَدٍّ في متعدِد وهو من الافتعال، ومُنْصبٍّ في مُنْصبِب وهو من الانفعال، أو الإعلال كمُنْجَابٍ ومُنْجَابٍ عنه في مُنْجَوِبٍ؛ أي: مُنكشِفٍ من انْجابَ السَّحابُ؛ أي: انكشفَ، ومختارٍ في مُختيِر، والتقديرُ فيها مُختلِفٌ لكونِ ما قبل الآخر مُقدَّراً بالكسرة في الفاعل والفتحة في المفعول. «شرح العزي»

أي: فإنَّ لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الأمثلة مستوٍ لسكون ما قبل الآخِر بالإدغام في بعضٍ، وبالقلب في بعضٍ، والفرقُ إنّما كان بحركةما قبل الآخِر فلمَّا زالت الحركةُ استَوَيا.

(٣) أصله: مُضْطرِر اسمُ فاعل، ومُضْطرَر اسمُ مفعول، أصلُه مُضْترر قلبتْ تاؤه طاءً؛ أي: قبلَ الإعلال مختلفٌ وبعد الإعلال مساوٍ، ثُمَّ أُدغم الراء بعد حذف حركته في الراء فهذهِ الثلاثةُ يحتمل أن يكون اسماً فاعلاً إن قُدِّر كسرُ ما قبل آخره واسماً مفعولاً إنْ قُدِّر فتحُ ما قبل الآخر، وإليهما أشار بقوله: «نحو: مختار»؛ أي: يصلح كلُّ واحد منها أن يكون فاعلاً ومفعولاً.

فصلٌ (١)

(١) ويجوزُ أن يكون (فصلُ المُضاعف) على الإضافة، فعلى هذا يكون خبرَ مبتدأ محذوف تقديره؛ أي: هذا فصلُ مُضاعفٍ.

لمَّا فرغَ من تقسيم الفعلِ وبيانِ أقسامه على سبيل العموم سواء كان سالماً، أو غيرَ سالم شرعَ في بيان أحكام غيرِ سالم؛ بقوله: «فصل في المضاعف» وغيرُه ثلاثةُ أقسامٍ؛ لأنَّ أسبابه ثلاثةٌ؛ حرفُ علة، وهمزةٌ، وتضعيفٌ؛ فكذا أقسامُه ولهذا وُضع لكلِّ واحدٍ منها فصلاً. «شرح العزي»

الأولُ: فصلُ المضاعف؛ فقوله: «المضاعفُ» مبتدأٌ و«هو» مبتدأ ثانٍ خبره «ما كان»، والجملة خبرُ المبتدأ الأول وقوله: «من الثلاثي» حالٌ، وقوله: «ويقال له: الأصمّ» جملةٌ مُعترضةٌ، ويجوزُ أن يكون فصلُ المضاعفِ على الإضافة.

المُضاعفُ وهو اسم المفعول من ضاعَفَ قال الخليلُ: التضعيف أن يُزاد شيءٌ على الشيء، فيجعل اثنين، أو أكثر وكذلك الإضعافُ والمُضاعفةُ، والمُرادُ من المُضاعف هو ما تكرَّر فيه حرفٌ واحدٌ، ويقالُ له: الأصمُّ لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما يحتاج الأصمُّ إلى تكرار الصوت ليَفهم ما يُقال له، ويُقال له: الأصمُّ لتحقُّق الشِدَّة فيه بواسطة الإدغام، يقال: حجرٌ أصم؛ أي: صُلبٌ، وكان أهل الجاهلية يُسمُّون رجباً شهر الله الأصمَّ، قال الخليلُ: إنّما سمِّي بذلك؛ لأنه لا يُسمع فيه صوتُ مُستغيثٍ؛ لأنه من الأشهر الحُرُم، ولا يسمعُ فيه أيضاً حركةُ قتالٍ ولا قَعقَعةُ سلاحٍ.

وقوله: «أيضاً» إشارة إلى أن مضاعف الرباعي يسمى الأصم أيضاً؛ لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقق شدته لكنه حُملَ على الثلاثي، ولأن علةَ الإدغام اجتماعُ المثْلَيْن، فإذا كان مرَّتين كان أدعى إلى الإدغام لكنْ لم يُدغم لمانعٍ وهو وقوعُ الفاصلة بين المِثلين؛ فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي، فإنَّه يُسمَّى بذلك حملاً على الأصل.

قدَّم المصنفُ فعلَ المُضاعف على المُعتل والمهموز لمشابهته السَّالم في قِلَّة التغيير وكون حروفِه حروفَ الصَّحيح وهو أصليٌّ إن وقع التضعيف في أصوله؛ كمدَّ، وغيرُ أصليٍّ إنْ وقعَ في غيرها كاحمرَّ واقشعرَّ، والمُضاعفُ الأصليُّ من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينُ فعله ولامُه من جنسٍ واحدٍ؛ كردَّ أصلُه رَدَدَ على وزن فَعَلَ، وأعدَّ أصله أعْدَد. «شرح العزي»

في المضاعف[١]

ويُقالُ له: الأصَمُّ لشدَّتِه، وهو **منَ الثلاثيِّ المجردِ، والمزيدِ فيه**: ما كان عينُه ولامُه من جنسٍ[٢] واحدٍ؛ كـ: رَدَّ، وأَعَدَّ؛ فإنَّ أصلَهما رَدَدَ[٣]، وأَعْدَدَ.

فأُسكِنَتِ[٤] الدالُ الأُولَى[٥]، فأُدرِجَتْ في الثانيةِ.

ومنَ الرباعيِّ المجردِ والمزيدِ فيه: ما كان فاؤُه ولامُه الأُولَى من جنسٍ واحدٍ.

وكذلك عينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ واحدٍ.

---

(١) وإنَّما سُمِّي المضاعفُ مضاعفاً لأنه ضُوعف الحرفُ الواحدُ بمقابلة العين واللام؛ نحو: مرَّ يمُرُّ، وفَرَّ يفِرُّ، وشَمَّ يَشُمُّ، وغيرها.

(٢) يعني: إن كان العين باء كان اللام باء، وإن كان دالًا كان دالًا، وهكذا كردَّ في الثلاثي المجرد وأعدَّ الشيء؛ أي: هَيَّأه في المزيد فيه.

أي: متماثلين في الصورة لا المُتجانسين إذ الحروفُ كلُّها من جنسٍ واحدٍ في كونها مُقطَّعةً بسيطة؛ ولأنَّ التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما، وقد يكون في صفتهما من الإطباق والجهر والهمْسِ والاستعلاء وغيرها والمتجانسان أعمُّ من المُتماثلين، فكلُّ مُتماثِلَين في الصورة مُتجانِسان وليسَ كلُّ مُتجانسين مُتماثلينِ. «شرح العزي»

(٣) فتبيَّن كونُ عينهما أو لامِهما من جنسٍ واحدٍ؛ بقوله: فإن أصلهما رَدَدَ وَأَعْدَدَ على وزن فَعَلَ وأَفْعَلَ.

(٤) والفصلُ بين المثلين أعمُّ من أن يكون بحركة، أو حرف؛ كقولنا: رَدَدْنَ وارْدُدِ القَومَ ورُدَيْد وشُدَيْد، وما أشبهَ ذلك.

(٥) إنَّما أُسْكن الأولى ليتَّصل بالثاني؛ إذ لو حُرِّك لم يتصل به، لحلولِ الفاصلِ وهو حركةٌ، والثاني لا يكونُ إلا متحركاً؛ لأنَّ الساكنَ كالميِّت لا يُظهرُ نفسه، فكيف يُظهِر غيره ويُسمَّى الحرف الأول إذا أدغمتَه مُدغَماً اسمَ مفعول لإدغامك إيَّاهُ، ويُسمَّى الحرف الثاني مُدغماً فيه لإدغامك الأولَ فيه، والغرضُ من الإدغام التخفيفُ، فإن التلفُّظَ بالمثلين في غاية الثقل. «شرح العزي»

ويُقالُ له: المُطابَقُ[١] أيضاً؛ نحوُ: زَلْزَلَ زِلْزَالاً[٢].

وإنَّما أُلحِقَ[٣].....

---

(١) اسمُ المفعول من المُطابقة، وهي الموافقة؛ تقولُ: طابقتُ بين الشَّيئين إذا جعلتَهما على حَدٍّ واحدٍ، وقد طُوبِقَ فيه الفاء واللام الأُولى والعين واللام الثانية.

[هذه التسمية] لكثرة المطابقة فيه؛ لأنه موافقٌ للَّام الأُولى وعينَه مُوافِقٌ للام الثانية ولم يُمكن فيه الإدغام لوجودِ الفاصل بين المِثلينِ وهو مانعٌ من الإدغام. «شرح العزي»

(٢) ويجوُز في مصدره فتحُ الفاء وكسره بخلافِ الصَّحيح، فإنه بالكسرِ لا غير؛ نحوُ: دَحْرَجَ دِحْرَاجاً.

(٣) وإنَّما أُلحق المُضاعفُ بالمُعتلات في كونه غير سالم كالمعتل لاشتراكهما في الإبدال والحذف والإسكانِ.

ولمَّا كان ههنا مظنَّةُ سؤال، وهو أنه لِمَ أُلحقَ المضاعف بالمعتلات وجُعل من غير السالم مع أنَّ حروفه حروف الصحيح أشارَ إلى جوابه بقوله: وإنَّما أُلحِق اهـ. «شرح العزي»

فإذا قيل: لِمَ أُلحق الإبدال بالمضاعف فما فائدته، فإذا أُلحق فلِمَ خُصَّ اللام الثاني فلم خُصَّ بالياء؟

قلنا: أمَّا الإبدالُ فلدفعِ ثِقلِ التَّضعيف وأما تخصيصُ اللام الثاني بالإبدالِ؛ فلأن الثِّقل إنّما نشأ منه، فهو أَحْرَى بالإبدال ولأن الثاني لامُ الفعل وهو محل العوارض والتغييرات، والحذفُ والإبدالُ نوعٌ من التغيير، فاللام الثاني أَوْلى به، وأما تخصيصُ الإبدال بالياء فلأنه أقربُ الحروف إلى اللام في المخرج.

وأمَّا الحذفُ المُلحق بالمضاعف؛ نحو: مِسْتُ وظِلْتُ وأحَسْتُ؛ أصلُها: مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ، فحُذفت منها إحدى حَرْفَي التضعيفِ؛ لأنه اجتمع المِثلان في كلِّ واحدٍ منها ولم يمكن الإدغام لسكونِ المِثلِ الثاني بواسطة اتِّصال الضمير، فحذفت إحديهما للتخفيف؛ لأنَّ الحذف يُفيدُ التخفيف كما أنَّ الإدغام يُفيده أيضاً واختلفوا في المحذوف.

فذهبَ بعضُهم إلى أن المحذوف أول المِثلين لأنَّ الحذفَ للتخفيف كما أن الإدغام له، فكما أنهم يدغمون أولَ المثلين في الثاني، فكذلك يحذفون أول المِثْلَين.

وذهب الآخرون إلى أن المحذوف هو المثل الثاني؛ لأنَّ الحذف مُعلَّلٌ بدفع الثِّقل والثِّقلُ إنّما يحصلُ من المثل الثاني فهو حقيقٌ بالحذف، ثم سُوِّغَ لك فتحُ الفاء وكسرُها في مثل مسْتُ وظلْت؛ =

المضاعَفُ[١] بالمعتلَّاتِ؛ لأنَّ حرفَ التَّضعيفِ يَلحَقُه الإبدالُ؛ كقولِهم: أَمْلَيْتُ بمعنَى أَمْلَلْتُ، والحذفُ[٢].....

= فتقول: مَسْت وظَلْت بفتح الفاء إن حذفته من غير نقل حركتها إلى ما قبلها لأن فاء الفعل مفتوح في الأصل فأبقيت على حالها ومِسْتُ وظلت بكسر الفاء إن حذفته بعد نقل حركته إلى ما قبلها بعد سلبِ حركةِ ما قبلها، وأمَّا أَحَسْتُ فليس فيها إلا فتحُ الفاء لوجوب نقلِ فتحة العين إليها لالتقاءِ السَّاكنين، وذكر في موضعٍ آخرَ.

وأما فتحُ الفاء؛ فلأنه حُذفت السين مع حركتها، فبقِيَت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر؛ فلأنه نُقِل حركةُ السين إلى الميم بعد إسكانها وحذفتْ السِّين؛ فقيل: مِسْتُ بكسر الميم، وكذلك ظِلْتُ، وأصلُ: أَحَسْت أَحْسَسْت نُقلت فتحُة السين إلى الحاء وحُذفت إحدى السينين؛ فقيل: أَحَسْتُ، وأنشد الأخفشُ مَسْننا السَّماء بمعنى أصَبْناها.

وأما الإسكانُ المُلحقُ بالمضاعف، فهو الإدغامُ.

وأمَّا الإبدالُ المُلحقُ بالمُعتل؛ فكقَالَ وباعَ؛ أصلُهما: قَوَل وبَيَع قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالألفُ فيهما بدلٌ من الواو والياء.

وأما الحذف الملحق بالمعتل فكقُلْتُ وبِعْتُ أصلهما: قَوَلْتُ وبَيَعْتُ نقلت الضمة والكسرة إلى ما قبلهما وحذفت لالتقاء الساكنين وأمَّا الإسكانُ المُلحقُ بالمعتل فكيَقُولُ ويَبِيعُ. «شرح العزي»

(١) قوله: «إنّما أُلحق المضاعف بالمعتلات» أي: ألحِق المضاعفُ بالفعل المُعتل؛ لأنَّ التغيُّرَ يلحقُ به كما يلحقُ بحرف العلة؛ يعني: أُبدلت الياء من حروف المضاعف لثقلِ التضعيف على سبيل الشُّذوذ، ولا يُقاسُ عليها قالوا: في تَظَنَّنْتُ تَظَنَّيْتُ.

(٢) وإذا قلت: مِسْتُ بكسرِ الفاء أصله مَسِسْتُ نُقلتْ حركةُ العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، ثم حُذفت العين وإذا قلتَ: مَسْتُ بفتحِ الفاء أصلُه: مَسِسْتُ حُذفت العينُ مع حركتها وكذا حكم ظلَّتْ.

لمَّا ثبتَ أن المُضاعف يلحقُ بالمعتلات، فيلحقُ به الحذف؛ أي: أمَّا الحذفُ الملحقُ بالمعتل فكقُلْتُ وبِعْتُ؛ أصلهما: قَوَلتُ وبَيعتُ نُقلتْ الضمةُ والكسرةُ إلى ما قبلهما وحُذفتا لالتقاءِ السَّاكنينِ. «شرح العزي»

كما قالُوا: مَسْتُ، وظَلْتُ[١] بفتحِ الفاءِ وكسرِها، وأَحَسْتُ[٢]؛ أي: مَسِسْتُ، وظَلِلْتُ، وأَحْسَسْتُ.

[الإدغام]

والمضاعَفُ يَلحَقُه الإدغامُ، وهو: أنْ تُسكِنَ[٣] الأولَ، وتُدرِجَ في الثانِي.

ويسمَّى الأولُ: مُدغَماً، والثانِي: مُدغَماً فيه.

وذلك واجبٌ في نحوِ: مَدَّ يَمُدُّ، وأَعَدَّ يُعِدُّ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ، واسْوَدَّ[٤] يَسْوَدُّ، واسْوَادَّ يَسْوَادُّ، واسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، واطْمَأَنَّ[٥] يَطْمَئِنُّ، وتَمَادَّ يَتَمَادُّ[٦].

---

(١) [ومِسْتُ، وظِلْتُ]

(٢) أصلُه أحسَسْتُ ونقلت فتحة السين إلى الحاء وحُذفت إحدى السِّينين وليس فيها إلا فتح الحاء. وإنما حُذفت إحدى السينين لتعذُّر الإدغام لسكونِ الثانية مع اجتماعِ المثلينِ والتخفيفُ مطلوبٌ.

(٣) **لا يقال:** إنَّ قولَه: «أن تُسكن الأولَ» غيرُ شامل لنحو مَدٍّ مصدراً، فإنَّ أصله مَدْدٌ والأول ساكن، فلا يسكن.

لأنا نقول: إنَّه لمَّا ذكر أن المتحرّك يسكن عند إدغامه عُلِمَ منه إبقاءُ الساكن بحاله بالطريق الأَولى. «شرح العزي»

(٤) ولمَّا كان هنا أفعالٌ يجبُ فيها الإدغام؛ مثل: المضاعف، وإن لم تكن مضاعفاً ذكرها استطراداً بين ذلك وأصلُه اسوَدَدَ؛ نحو: احْمَرَّ.

(٥) أصله: اطمأنَنَ يَطْمَأْنِنُ من الاطمئنان؛ وهو السُّكون، واطْمَأَنَّ؛ أي: سَكَنَ؛ اِطْمِئْناناً وطُمأنِينةً ليس من المُضاعف؛ لأنَّ عينَه الميم ولامَه النون وهو من باب الافعلالِ كالاقشعرار.

(٦) ويجبُ الإدغامُ في جميع هذه الأمثلة المذكورة منْ مدَّ إلى تمَادَّ إذا بنيتها لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه للعلة المذكورة ولاجتماع المِثلينِ مع عدم المانع من الإدغام؛ أي: كما يجبُ الإدغامُ في الأفعال المذكورة إذا بُنيت للفاعل يجبُ فيها الإدغامُ إذا بُينت للمفعول.

وكذلك هذه الأفعالُ إذا بَنَيتَها للمفعولِ؛ نحوُ: مُدَّ[١] يُمَدُّ، وكذا نَظائِرُه، وفي نحوِ: مَدٍّ[٢] مَصدَراً[٣].

وكذلك[٤] إذا اتَّصلَ بالفعلِ ألفُ[٥] الضميرِ، أو واوُه، أو ياؤُه؛ نحوُ: مُدَّا[٦] مُدُّوا مُدِّي.

---

(١) أصله: مُدِدَ، ومُدَّتْ أصله: مُدِدَتْ؛ أي: مُدَّ يُمَدُّ أصلُهما: مُدِد يُمْدَدُ حُذفت حركةُ الدال الأولى وأُدغمت في الثانية في الأول ونُقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأُدغمت في الثانية في الثاني.

(٢) أي: كذا يجبُ الإدغام في كلِّ مصدر على وزن فعْل بفتح الفاء وضمّها وكسرها وسكون العين؛ نحو: مدَّ وعدَّ وردَّ وضدَّ وندَّ أصلها مَدْدٌ وعَدْدٌ ورَدْدٌ وضَدْدٌ ونَدْدٌ؛ أُدغمت الدالُ الأُولى في الثانية لوجود شرائط وجوب الإدغام وانتفاء المانع منه فيها.

(٣) أي: الإدغام واجبٌ في كلِّ مصدر مضاعف لم يقع بين حرفَي التضعيف حرفٌ فاصلٌ ويكون الثاني متحركاً وعقَّب المصنفُ نحو: مَدٍّ بقوله: مصدراً؛ دفعاً لتوهُّم أنه ماض أو أمرٌ.

(٤) أي: كذا يجب الإدغامُ في الفعل المضاعف سواء كان ذلك الفعل ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو نهياً إذا اتصل به اهـ. «شرح العزي»

(٥) لا تاءُ الضمير ونونُه لأنهما إذا اتَّصلا بالفعل المضاعف، أو ما شاكَلَه يكون الإدغام ممتنعاً وتاءُ الضمير يتصل بالماضي؛ نحو: مَدَدْتَ مَدَدْتُما مَدَدتُم مَدَدْتِ مَدَدْتُما مَدَدتُنَّ مَدَدْتُ، ونون الضمير يتصلُ بالماضي والمضارع والأمر والنهي؛ نحو: مَدَدْنَ ومَدَدنا ويَمدُدنَ وتمدُدنَ ولِيَمددنَ ولا يمدُدنَ وامْدُدن ولا تَمدُدنَ.

قولُه: «مُدِّي» وهو فعلُ الأمر للمؤنث من تَمُدِّينَّ، فإنَّ أكثر المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير كألف يَفعلانِ وواو يفعلون، وخالفهُم الأَخفشُ.

وقِسْ على هذا البواقي من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك، والضابطُ أنه يجبُ في كلِّ فعل اجتمعَ فيه متجانسانِ ولم يقع بينهُما فاصلٌ ويكون الثاني متحركاً، وأمَّا قولُهم: قَطِطَ شَعْرُه إذا اشْتَدَّتْ جُعودتُه، وضَبِبَ البلدُ إذا كثُر ضبابُها بفكِّ الإدغام فشاذٌّ جِيءَ به لبيانِ الأصل. «شرح العزي»

(٦) أصله أُمْدُدَا يَمْدُدَان يمُدُّون تمُدِّين لا يَمُدَّا لا يَمُدُّوا لا تَمُدِّي، وذلك لتحقُّق وجدان شرائط وجوب الإدغام وانتفاء المانع منه فيها.

وممتنِعٌ[١] في نحوِ: مَدَدْتُ، ومَدَدْنَا، ومَدَدْنَ... إلى مَدَدْتُنَّ؛ ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ، ولا تَمْدُدْنَ.

وجائزٌ[٢] إذا دَخلَ الجازمُ على الفعلِ[٣] الواحدِ، فإن كان مكسورَ العينِ؛

---

(١) عطف على قوله: «واجب» فلمَّا فرغ من ذكر المواضع التي يجبُ فيها الإدغامُ شرعَ في ذكر المواضع التي يمتنع الإدغامُ فيها وذلك عند سكون الثاني كما ذكر في المتن، وذلك مَدَدْنَ إلى مَدَدْنَا ويَمْدُدْنَ وتَمْدُدْنَ وامْدُدْنَ ولا تَمْدُدْنَ؛ لأن شرطه تحريكُ الثاني، وهو ممتنعٌ ههنا لوجوب سكون ما قبل ضمير الفاعل المتحرك لكونها كالجزء من الفعل؛ لأنه لمَّا كان كالجزء لزم من تحريكه توالي أربع حركات، أو للفرق بينه وبين الضمير المنصوب المتحرك فيكون مواضع الممتنع من الماضي تسعة ومن المضارع اثنين ومن الأمر واحداً، فيكونُ المجموع اثنى عشر ومواضع الوجوب من الماضي خمسة، وهي الأمثلة الساكنة ومن المضارع اثنى عشر ومن الأمر أربعةً، فيكون المجموع واحداً وعشرين. «شرح العزي»

قوله: «وممتنع»؛ أي: الإدغامُ ممتنعٌ في كلِّ فعلٍ اتصل به الضميرُ البارز المرفوع المتحرك؛ كتاء الخطاب وتاء المتكلّم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقاً ماضياً كان، أو غيره مجرداً، أو مزيداً فيه مبنيّاً للفاعل، أو للمفعول؛ لأنَّ هذا الضمير يقتضي أن يكون ما قبله ساكناً لئلا يلزم توالي أربع حركات وهو الثاني من المتجانسين، فلا يُمكنُ الإدغام وعبَّر عن جميع ذلك بقوله نحو: مَدَدْتُ وَمَدَدْنا اهـ. «شرح العزي»

(٢) عطف على قوله: «وممتنع» فلمَّا فرغ من ذكر المواضع التي يجبُ ويمتنعُ فيها الإدغام شَرَعَ في المواضع التي يجوزُ فيها الإدغام فقال: «وجائز اهـ»

والإدغام جائز فيما يكون المثلُ الثاني ساكناً فيه وسكونه عارض وذلك إذا دخل الجازمُ على الفعل الواحد من المفردات الخمسة؛ لأن سكون الثاني لم يجب ههنا لعدم توالي أربع حركات بخلاف مَدَدْتُ، فيجوز تحريكه، فيجوزُ الإدغام نظراً إلى جواز تحريكه وفكُّه نظراً إلى سكونه. «شرح العزي»

(٣) وإنَّما قال: «على الفعل الواحد»؛ لأنَّ الإدغامَ واجب في فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعلِ الواحدة المخاطبة كما مرَّ. =

كـ: يَفِرُّ[١]، أو مفتوحَه؛ كـ: يَعَضُّ[٢] فتقولُ[٣]: لَمْ يَفِرَّ، ولَمْ يَعَضَّ بفتحِ اللامِ وكسرِها[٤]، ولَمْ يَفْرِرْ، ولَمْ يَعْضَضْ بفَكِّ[٥] الإدغامِ.

وهكذا حُكمُ[٦] لَمْ يَقْشَعِرَّ، ولَمْ يَحْمَرَّ[٧]، ولَمْ يَحْمَارَّ.

= و[الإدغام] ممتنعٌ في فعل جماعة النساء، فالجائز في فعل الواحد غائباً كان، أو مخاطباً، أو متكلماً وكذا في الواحدة الغائبة، ولفظُ المصنف لا يُشعر بذلك؛ إذ لا يندرج في لفظ الواحد الواحدة.

ولا يصح أن يقال: المرادُ فِعْلُ الشخصِ الواحد مذكراً كان، أو مؤنثاً؛ لأنه يندرج فيه حينئذٍ فعلُ الواحدة المخاطبة والإدغام فيه واجبٌ لا جائزٌ، اللهم إلا أن يقال: قد عُلِمَ حكمه فهو في حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسُّف. «شرح العزي»

(١) أصله: يَفْرِرُ؛ أي: يهرب. فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين، أو مفتوحه، أو مضمومه.

(٢) فيجوز فيهما الإدغامُ كقولك: لم يَفِرَّ اه، فيجوز في لام فعلِ كلٍّ واحدٍ منهما حركتان الفتح والكسر أيضاً.

(٣) في مكسور العين ومفتوحه إذا دخل عليهما الجازم.

(٤) أمَّا الكسرُ فلأنه أصل في التقاء الساكنين، ولهذا قيل: الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر، وأمَّا الفتحُ فلأنه أخفُّ الحركات.

أمَّا الكسر فلأن الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخِي، ولأن الجزم قد جعل عوضاً عن الجر عند تعذُّر الجرِّ؛ أعني: في الأفعال فكذا جعلَ الكسرُ عوضاً عن السكون عند تعذُّر السكون وأمَّا الفتح، فلكونه أخف، ولك أن تقول: الكسر في لم يَفِرَّ لمتابعة العين وكذا الفتحُ في لم يَعَضَّ. «شرح العزي»

(٥) كما هو لغة الحجازيين.

(٦) أي: حكم المضارع إذا دخل عليه الجازم والأمر من مضاعف باب الافعلال والافعيلال، والافعلال حكمُ لم يَفِرَّ من الإدغام والفكِّ والفتح والكسر.

(٧) وكذ حكم يقشعرّ ويحمرّ ويحمارّ أي: إذا دخل الجازمُ عليها، فإنه يجوز فيها الإدغامُ وفكُّه؛ فتقول: فيها مع الإدغام لم يَقْشَعِرَّ ولم يَحْمَرَّ ولم يَحْمَارَّ بفتح اللام وكسرها، وتقول أيضاً: لم =

وإن كان العينُ مضموماً، فيجوزُ الحركاتُ الثلاثُ[١] معَ الإدغامِ[٢] وفكُّه.

فتقولُ: لمْ يَمُدَّ بحركاتِ[٣] الدالِ، ولَمْ يَمْدُدْ.

وهكذا[٤] حكمُ الأمرِ، فتقولُ[٥]: فِرِّ، وعَضِّ[٦] بكسرِ اللامِ وفتحِها؛ وافْرِرْ، واعْضَضْ، ومُدِّ[٧] بحركاتِ الدالِ، وامْدُدْ[٨].

= يقْشَعِرْ ولم يحمَرِرْ ولم يَحْمَارِرْ بفكِّ الإدغام وكسرِ ما قبل الآخر لأنا نقدِّر الأصل في يَقْشَعِرُّ ويَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ، يَقْشَعْرِرُ ويحْمَرِرُ ويحمارِرُ؛ أي: ما قبل الآخر وفي الماضي مفتوحه؛ حملاً على الأخوات نحوُ: اجتمَعَ يحتمِعُ واستخرَجَ يستخرِجُ، وقولهم: ارْعَوى يَرْعَوي واحْوَاوى يَحْواوي يدل عليه. «شرح العزي»

(١) يعني الفتح والكسر والضم، أمَّا الفتحُ والكسرُ فلِما مرَّ، وأمَّا الضمُّ فللاتباع بحركة عين الفعل فتقول: لم يَمُدّ اهـ.

(٢) فإن قيل: ما الفرقُ بين الإدغام والإعلال؟

قلت: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ؛ لأن الإعلال عامٌّ والإدغامَ خاصٌّ؛ لأن كلَّ إدغام إعلالٌ وكلَّ إعلالٍ ليس بإدغام، بل بعضُ الإعلال إدغامٌ. «قواعد التصريف»

(٣) [لم يمدُّ، لم يمدِّ]. الفتحُ للخفَّة والكسر لأنَّه الأصل في تحريك السَّاكن والضمُّ لإتباع العين.

(٤) يعني: أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم؛ يعني يجوز في الأمر إذا كان للواحد المخاطب ما يجوز في الفعل المضارع المجزوم، ولا تنس ما تقدم أنه يجب الإدغام إذا اتصل بالفعل ألفُ الضمير، أو واوه، أو ياؤه ويمتنع إذا اتصل به نونُ جماعة النساء. «شرح العزي»

(٥) في الأمر المأخوذ من تَفِرُّ وتَعَضُّ.

(٦) [فرَّ، عضَّ]

(٧) [مدَّ، مدُّ]

(٨) ومما جاء بفكِّ الإدغام قوله: واعْدُد من الرَّحمن فضلًا ونعمةً، والمرادُ جواز الإدغام وفكُّه عند الصرفيين، وإلا فالإدغامُ واجبٌ في بني تميم ممتنعٌ في الحجازيين، قال الصرفيون: وإذا اتصل بالمجزوم حالَ الإدغام هاءُ الضمير لزمَ وجهٌ واحدٌ؛ نحو: رُدَّها بالفتح ورُدُّه بالضم على الأفصح، ورُوِيَ رُدِّه بالكسر وهو ضعيف. =

وتقولُ في اسمِ[١] الفاعلِ:[٢] مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ، مُدَّادٌ مُدَّدٌ مَدَدَةٌ؛ مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ، ومَوَادُّ.

والمفعولُ منه[٣]: مَمْدُودٌ[٤] كمَنْصُورٍ.

❁ ❁ ❁

= **واعلم** أن حكم الثلاثيِّ المزيد فيه في جميع ما ذكرنا حكم المجردِ وإن لم يذكره المصنفُ اكتفاءً بالأصل، فليعتبره الناظرُ، ولا يخفي شيءٌ منه على من اطلع على ما ذكرنا. «شرح العزي»

(١) أي: لمَّا فرغ من ذكر أحكام إدغام الماضي والمضارع والأمر والنهي من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز شرعَ في ذكر أحكام إدغام اسم الفاعل والمفعول.

واعلم أنك إذا بنيتَ اسم الفاعل من الفعل المضاعف يجبُ الإدغام في اسم الفاعل سواء كان مفرداً، أو مثنًّى، أو مجموعاً مذكّراً كان، أو مؤنثاً سوى الجمع الذي يكون على وزن فَعَلَةٍ؛ نحو: مَدَدَةٍ، فإن الإدغام فيه ممتنعٌ؛ فتقول: في اسم الفاعل مادٌّ اهـ. «شرح العزي»

(٢) من مَدَّ يمُدُّ بالإدغام وجوباً لاجتماع المِثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حدِّه، أصله مَادِدٌ سكَّنوا الدال الأولى وأدغموا في الثانية.

(٣) أي: مدَّ يَمُدُّ بغير إدغام؛ لأن شرط الإدغام معدومٌ ههنا وهو أن لا يكون بين المتماثلين فاصلةٌ سواءٌ كانت حرفاً، أو حركةً فالإدغام فيه ممتنع لحلول الفاصلة بين حرفي التضعيف وهو الواو، فهو كالصحيحِ بعينه، وأما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابعٌ للمضارع، فإن كان من الأبواب المذكورة يجب وإلَّا يمتنع، وأمَّا الرباعي، فلا مجال للإدغام فيه أصلاً. «شرح العزي»

(٤) بفَكِّ الإدغام لإنتفاء شرطه، وهو عدمُ الفصل بحرفٍ، أو حركةٍ.

فصلٌ في المعتل(١)

(١) وهو اسمُ فاعلٍ من اعْتَلَّ يعتلُّ اعتلالًا، فهو مُعتلٌّ وذاك معتلٌّ أصلُهما مُعتلِل بكسر اللام الأولى في اسم الفاعل وفتحها في اسم المفعول؛ أي: مرض، وسمي هذا القسم معتلّاً لما فيه من الإعلال، هذا في اللغة، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف في المتن وهو ما كان أحد أصوله حرف علة سواء بَقِيَتْ على حالها كقَوْلٍ أو قُلِبَتْ كقَالَ، أو حذفَتْ كقُلْ.

وقَدَّم المعتل على المهموز لِما له من الأقسام والأبحاث مما ليس للمهموز، فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه لكونه أكثر بحثاً، فالضمير في أصوله راجع إلى ما الذي هو عبارة عن المعتل.

والمراد بأصوله الحروف الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام، واحترز بالأصلية عن نحو: اعشوشب وقاتل وتفيهق وأمثالهما ودخل فيه نحو قُلْ وعِدْ وأمثالها، ولا يتوهم من قوله: أحد أصوله خروج اللفيف من هذا التعريف بأنَّ اثنين من أصوله حرفَا علَّة؛ لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علة، يصدق عليه أن احدها حرف علّة ضرورة.

وسُميتِ الحروف الثلاثة بذلك أي: بحروف العلة؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض، وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله إلى حال آخر وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه؛ إذ لا يجرى فيها ما يجرى في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب ولذلك خرج المهموز عن حد المعتل، ويسمَّى كلُّ واحد منها حروف المد واللين لما فيهما من مدِّ الصوت وتطويله عند التلفظ بها.

واعلم أن تسمية حروف العلة بحروف المد واللين ليس على الإطلاق، بل فيه تفضيل وهو أن حروف العلة إذا كانت ساكنةً تسمَّى حروف اللين، ثم إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها تسمَّى حروف المد فكل حرف مدٍّ حرفُ لينٍ ولا ينعكس؛ لأن حروف العلة إذا كانت ساكنةً، ولم تكن حركة ما قبلها من جنسها صدق عليها أنها حروف لينٍ، ولا يصدق عليها أنها حروف مدٍّ، وإذا كان كذلك، فيكون الألف حرف مدٍّ دائماً لدوام سكونه بعد فتحةٍ تناسبه والواو والياء تارة حرفَي لينٍ كما في قَولٍ، وبَيعٍ، وآخرى حرفَي مدٍّ كيقُوم ويبِيع وتارة ليستَا حرفَي لينٍ ولا حرفَي مدٍّ، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا وقعتا في أول الكلمة نحو: وعد ويسر، فإنَّ كل واحدٍ منهما بمنزلة الحرف الصحيح. «شرح العزي»

وهو ما كان أحدُ أصولِه حرفَ علةٍ، وهي[١]: الواوُ، والياءُ، والألفُ.

وتسمَّى[٢]: حروفَ المدِّ، واللِّينِ، والألفُ[٣] حينئذٍ[٤] تكونُ منقلِبةً عنِ الواوِ والياءِ[٥].

---

(١) أي: حروف العلة ثلاثة.

(٢) أي: حروف العلة في الاصطلاح.

(٣) واعلم أن الألف في الأفعال كلها وفي الأسماء المتمكنة إمَّا أن تكون زائدة، أو منقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف؛ نحوُ: متَى ومهْمَا وبلى وعلى وما أشبه ذلك، فإنها فيها أصلية. «شرح العزي»

قوله: «والألف حينئذ» جوابٌ عن سؤال مقدَّر، فكأنه سأل سائلٌ أن حروف العلة كلها أصلية أم لا؟ **فأجيب**: بأن الواو والياء تارةً أصليتان وأخرى زائدتان والألف لا تكون أصلية أبداً لا في الاسم ولا في الفعل، وهي إما زائدة كما في ضارب وإما منقلبة عن واو؛ نحو: قال؛ أو من ياء؛ نحو: باع؛ لأنَّا اسْتَقْرَينا الأسماءَ المتمكنة والأفعال، فلم نجد الألف فيها إلا منقلبةً عن الواو والياء، أو زائدةً وأما الحروف، فالألفُ فيها أصل؛ لأن الحروف غير مُشتقة ولا متصرفة، فلا يُعرف لها أصلٌ غير هذا الظاهر فلا يُعدَل عنه من غير دليل فلا يقال في ألف ما: إنها زائدة لعدم اشتقاق يفقد فيه ألفها، ولا يقال: إنها بدلٌ لأن الإبدال نوعٌ من التصرف ولا تصرُّف للحروف ولا يكون الألف أوَّلاً لأنها لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن مُحالٌ. «شرح العزي»

(٤) أي: إذ كان أحدَ حروف الأصول من المعتل؛ أي: حين كون الفعل معتلًا بها، فأُسقِطت الجملةُ وعوِّضت عنها التنوين، واحترز بقوله: «حينئذ» عن الألف في نحو: قاتَلَ واحمارَّ وتَباعَدَ مما ليس من حروفه الأصول، فإنها ليست منقلبة، بل هي زائدةٌ.

(٥) نحو: قالَ وباعَ؛ لأن الحروف الأصولَ هي حروفُ الماضي من المجرَّد وهي من الثلاثي متحركة أبداً في الأصل والألفُ ساكنة، فلا تكون أصلاً، وأما الرباعيُّ فإنَّ الحروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني ولا يجوز أن يكون الثاني ألفاً لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولأنه امتنع كونه أصلاً في الثلاثي فحمل عليه الرباعيُّ. «شرح العزي»

وأنواعُه سبعةٌ(١):

[المثال]

الأولُ المعتلُّ(٢) الفاءِ، ويُقالُ له: المثَالُ؛ لـمُماثَلتِه الصَّحيحَ في احتِـمالِ(٣) الحـركاتِ.

أمَّا الواوُ(٤)،.....

---

(١) قوله: «وأنواعه سبعة»؛ لأن حرف العلة في المعتل إما أن يكون مُتعدّداً أو لا، فإن لم يكن متعدداً فإما فاءٌ، أو عينٌ، أو لامٌ، فهذه ثلاثةُ أقسام وإن كان مُتعدّداً فإمَّا أن يكون اثنين، أو أكثر فالثاني قسمٌ واحدٌ، والأول إما أن يفترقا، أو يقترنا، فإن افترقا، فهو قسمٌ آخَر وإن اقترنا فإمَّا أن يكونا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً؛ فهذان قسمان آخَران، فالمجموع سبعة أنواعٍ. «شرح العزي»

واعلم أن المعتل جنسٌ تحته أنواعٌ مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والعين وغير ذلك، فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله: «وأنواعه اهـ»

والدليل على انحصاره فيها هو أن حرف العلة في المعتل إما يتعدد، أو لا، فإن لم يتعدد فإما أن يكون فاء، أو عينا أو لاماً، فإنْ تعددَّ فإما أن يكون اثنين، أو ثلاثةً، فإن كانت ثلاثةً فهو كواو وياء، وإن لم يكن ثلاثةً فإما أن يفترقا، أو يقترنا، فإن افترقا يُسمَّى لفيفاً مفروقاً، وإن اقترنا فإمَّا أن يكونا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، فإن كانا فاء وعيناً يُسمَّى معتل الفاء والعين وإن كانا عيناً ولاماً يسمَّى لفيفاً مقروناً.

(٢) بإضافة المعتل إلى الفاءِ إضافةً لفظيةً؛ أي: الذي اعتَلَّ فاؤه قدَّم ما يكونُ حرف العلة فيه غير مُتعدِّد لكثرة أبحاثِه واستعماله، ثم قَدَّم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه حرف علة. «شرح العزي»

(٣) تقـولُ: وعَـدَ وعَدَا وعـدُوا؛ كما تقول: ضـربَ ضَرَبا ضربـوا؛ بخلاف الأجوف والناقص. «شـرح العزي»

(٤) ثم المعتل الفاء قسمان واويٌّ ويائيٌّ؛ أعني: فاءُ فعلِه إما واوٌ، أو ياءٌ، أما الواو اهـ. وقدم بحث الواو لأن له أحكاماً ليست للياء. «شرح العزي»

فتُحذَفُ من الفعلِ المضارعِ الَّذي على يَفْعِلُ بكسرِ[١] العينِ[٢]، ومن مصدرِه الَّذي على فِعْلَةٍ، وتَسلَمُ في سائرِ[٣] تَصارِيفِه.

فتقولُ: وَعَدَ يَعِدُ[٤] عِدَةً[٥] ووَعْداً، فهو وَاعِدٌ، وذاك مَوْعُودٌ.

والأمرُ: عِدْ، والنهيُ: لا تَعِدْ.

---

(١) لأنه لمَّا وقع الواو بين الياء والكسرة ثُقُلَ كالضمة بين الكسرتين، فحُذفت ثم حملت على الياء أخواتُه؛ أعني: التاء والنون والهمزة. «شرح العزي»

(٢) وفتح الياء سواء كان ماضيه على وزن فعَل بفتح العين، أو فَعِل بكسره. «شرح العزي»

(٣) أي: باقي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما. «شرح العزي»

(٤) أصله: يَعِدُ يَوْعِدُ، فحُذفت الواو تخفيفاً لئلا يثقُل على اللسان؛ لأن الواو ثقيلةٌ لوقوعها بين ياء وكسرة، فكأنها بين الكسرتين إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو، والثانية الياء وهي أخت الكسرة؛ فوقُوعها على هذا الوجه يستلزمُ الثقل، فلهذا آثروا الخفَّة بحذف شيء منه، فلم يجزْ حذفُ الياء؛ لأنه علامة المضارع وحذفه إخلالٌ للمقصود مع كراهة الابتداء بالواو ولم يجز حذف الكسرة لأنها معرَّفة المبنيَّة، ولأنه يتوالى ساكنان؛ الفاء والعين فلم يبقَ إلا الواوُ. «شرح العزي»

(٥) قوله: «عِدَةً» بحذف الواو؛ لأنها مصدرٌ على فِعْلة، والأصلُ وِعْدَة نقلت كسرة الواو إلى العين لثقلها عليه مع إعلال فعلها وحذِفَتْ الواوُ، فقيل: عِدَةٌ على وزن عِلة.

وقيل الأصل: وِعْدٌ حذفت الواو لما مرَّ، ثم زيدت التاء عوضاً عنها.

واعلم أنَّ مراد المصنف بقوله: «يكون على فِعْلة» أن يكون المصدر مما حُذِفت الواوُ من مضارعه؛ لأن مصدر المعتلِّ الفاء إذا لم يكن للحالة؛ أي: للنوع ليس على فعلة إلا فيما كان المضارع منه على يَفعِل بالكسر بحكم الاستقراء والوِجهةُ اسمُ المصدر، فالمصدرُ إن لم يكن مكسورَ الفاء لم يحذف الواوُ منه لعدم الثِّقل كما مثل له بقوله: «ووعداً» وإن كان مكسورَ الفاء لكن لم يحذف الواو من فعله لا يحذَف منه أيضاً؛ نحو: الوِصَالِ مصدر واصَلَ يُوَاصِلُ. «شرح العزي»

وكذلك[١] وَمِقَ يَمِقُ[٢] مِقَةً.

فإذا أُزِيلَتْ[٣] كسرةُ ما بعدَها أُعِيدَتِ الواوُ المحذوفةُ؛ نحوُ: لَمْ يُوعَدْ[٤].

وتَثبُتُ في يَفْعَلُ بفتحِ العينِ؛ كوَجِلَ يَوْجَلُ[٥].

والأمرُ: ايجَلْ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، فإنِ انضَمَّ ما قبلَها[٦] عَادَتِ الواوُ[٧]، وتقولُ: يا زيدُ ايجَلْ؛ تُلفَظُ بالواوِ وتُكتَبُ[٨] بالياءِ.

---

(١) أي: كوعَدَ يَعِدُ؛ أي: وحكم ومِقَ يَمِقُ كحكم وَعَدَ يعِدُ في جميع تصاريفه وأصلُ يَمِقُ يَوْمِقُ كيوعدُ. «شرح العزي»

(٢) من بابِ حسِبَ يحسِبُ بإثبات الواو في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر.

(٣) أقول: إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو، أعيدت الواو المحذوفة لزوال كسرةٍ توجب حذفها وذلك إذا كان الفعل مبنياً للمفعول؛ نحو: لم يُوعَدْ، وفي التنزيل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]. «شرح العزي»

(٤) في المبني للمفعول؛ لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً. «شرح العزي»

(٥) وفي يَوْجَل أربعةُ لغات؛ يَوْجَلُ بإثبات الواو وهو الأصل، والثانية يِيْجَل بقلب الواو ياء؛ لأن الياء أخف من الواو، والثالثة: يَاجَلُ بقلب الواو ألفاً؛ لأن الألف أخف من الواو والياء، والرابعة: ييجَلُ بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلاً كالضمة بعد الكسرة؛ فقلبوا الفتحةَ كسرةً ليقلب الواو ياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة، ويقولون: هو يِيجلُ وأنت تيجَلُ وأنا اِيجَل ونحن نِيجَل. «شرح العزي»

(٦) أي: ما قبل الياء المنقلبة عن الواو نحو: ايجَلْ. «شرح العزي»

(٧) المنقلبة إلى أصلها في التلفظ دون الخطِّ. «شرح العزي»

(٨) وتقول: يا زيد ايجلْ تلفظُ بالواو وتُكتب بالياء؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظِها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء؛ نحو: ايجل، فتكتب الياء. «شرح العزي» وإنَّما تلفظ بالواو وتكتب بالياء؛ لأن مبنى التلفظ على الوصل ومبنى الكتابة على الوقف، فإذا وصلت زيداً بايجل في يا زيد ايجل أسقطتَ همزة الوصل من التلفظ، فتكون الياء ساكنة وما قبلها =

وتَثبُتُ[١] في يَفْعُلُ[٢] بضمِّ العينِ؛ كوَجُهَ يَوْجُهُ، اوجُهْ، لا تَوْجُهْ[٣].

وحُذِفَتِ[٤] الواوُ من يَطَأُ، ويَسَعُ، ويَضَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ؛ لأنَّها في الأصلِ يَفْعِلُ

= مضموماً، فتقلب الياء واواً في التلفظ لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا وقفت على زيد في يا زيد ايجل، ثم تلفظتَ بايجل أثبتَّ همزة الوصل مكسورة فتقلب الواو ياءً لوجود موجب قَلْبِها إياها حينئذٍ، وهو سكون الواو وانكسار ما قبلها أما إذا كان قبلها كسرة تلفظ بالياء وتكتب بالياء أيضاً؛ نحو: يا عبد الله ايجَل. «شرح العزي»

وذلك لأن همزة الوصل لما سقط في الدَّرج يبقى الياء ساكنة وما قبلها مضموماً في اللفظ قُلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها في اللفظ، وإنَّما قلنا في اللفظ؛ لأن الهمزة ثابتة في الخط لكن تُكتب بالياء لثبوت همزة الوصل في الخط مكسورة، وهي مانعةٌ لقلب الياء واواً في الخط؛ إذ الياء وإن كانت ساكنة حينئذٍ لكن ما قبلها همزة الوصل في الخط والضمة قبل الهمزة لا قبل الياء حتى تقلب الياء واواً في الخط والهمزة متوسطة في الخط بين الياء والضمة وهي حاجزة حصينة في الخط يمنع الياء من انقلابها إلى الواو في الخط. «شرح العزي»

(١) أي: الواو في المضارع الذي على وزن يفْعُلُ؛ لفقدان ما يُوجبُ حذفها حينئذٍ، وهو وقوعها بين الياء والكسرة؛ إذ الواو ههنا واقعة بين الياء والضمة والمجانسة بينهما ثابتةٌ. «شرح العزي»

(٢) لانتفاءِ مقتضى الحذف. «شرح العزي»

(٣) كحسُن يحسُن اُحْسُن لا تَحسُن، وكذا بواقي الأمثلة من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك. «شرح العزي»

(٤) هذا جوابٌ عن دخل مقدر تقديره: سلَّمنا أن الواو قد حُذفت من يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة، فلِمَ حُذفت من يَطَأُ ويَضَعُ ويَسَعُ وَيَقَعُ ويَدَعُ؛ لأن الواو لم يقع فيها بين الياء والكسرة، بل وقع بين الياء والفتحة، فلم يوجد فيها ما يُوجبُ حذف الواو منها.

أجاب عنه: بأن الواو، إنَّما حُذفت منها لأنَّها في الأصل على يفعِل بكسر العين، فالواو واقعةٌ بين الياء والكسرة، فحُذفت الواو لوقوعها بينهما، ثم فتحت العينُ فيها لِوجْدَان حرف الحلق فيها. «شرح العزي»

بالكسرِ، وفُتِحَتْ[١] لِحرفِ الحلقِ، ومن يَذَرُ[٢]؛ لكونِه بمعنَى يَدَعُ، وأَماتُوا ماضِي يَدَعُ ويَذَرُ.

وحذفُ[٣] الفاءِ في المستقبَلِ دَليلٌ على أنَّه واويٌّ.

وأمَّا الياءُ، فتَثبُتُ[٤] على كلِّ حالٍ[٥]؛.....

---

(١) أي: العين بعد حذف الواو. «شرح العزي»

فإن قلت: كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فلم فتحت؟

قلت: حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرمُ قاعدتهم وإلا فمن أين لهم بهذا ولذا جميع العلل فإنها مُناسباتٌ تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير لتسليم ذلك في يطأ ويضع ويدع يُشكل في مثل يسع، فإن ماضيَه وسِعَ مكسور العين كسَلِم يَسْلَمُ، فلم يُحْكم بأنه في الأصل يفعِلُ مكسور العين وهو شاذٌّ. «شرح العزي»

(٢) وهذا أيضاً جوابٌ عن دَخْلٍ مقدَّرٍ **تقديره:** لو كان حذف الواو لوقوعها بينهما لَمَا حُذِفتْ من يَذَرُ؛ لعدم وقوعها بينهما، ولو كان فتحُ العين لحرف الحلق لما فُتحت في يذر لعدم لحرف الحلق فيه.

قلنا: لا نُسلِّم عدم وقوعه بينهما، فإنَّ أصل يذر يَوْذِر بكسر العين، فالواو واقعةٌ فيه بين الياء والكسرة، فحُذفت لذلك، ثم فتحت وإن لم يوجد فيه حَرْفُ الحلق لكونه بمعنى يدع، وقد تحقق حرف الحلق في يدع. «شرح العزي»

(٣) هذا جواب عن سؤال مُقدَّر؛ **تقديره:** إذا لم يستعملِ العربُ ماضي يدَعُ ويذَرُ، فكيف يُعلمُ أنهما واويّان، أو يائيّان؛ لأن واويَّته تُعرف بالماضي واسم الفاعل وغيره فلما لم يُستعمل هذه، فبأيِّ شيءٍ تُعرف واويَّتُه؟

قلنا: حذف الفاء دليلٌ على أن المحذوف واو لأنَّا قد علمنا أن فاءه لا يُحذف إلا إذا كان واواً فإذا حذف فاؤهما علمنا أنهما واويَّان. «شرح العزي»

(٤) أقول: وأما الياء فتثبت في مُتصرفاته الفعلية والاسمية سواءٌ كان عين فعله مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً كالأمثلة المذكورة في المتن؛ لأنَّ الحذف للتخفيف وهي خفيفةٌ في نفسها، ووقوعها بينهما لا يستلزمُ الثِّقَلَ لِما بينهُما من الجنسية، فلم يحتج إلى التخفيف. «شرح العزي»

(٥) أي: سواءٌ وقعت في الماضي، أو في المضارع، أو في الأمر، أو غيرها وسواءٌ ضُمَّ ما بعدها، أو فتح، =

نحوُ: يَمُنَ يَيْمُنُ[١]، ويَسَرَ يَيْسِرُ[٢]، ويَئِسَ يَيْأَسُ[٣].

تقولُ في أَفْعَلَ منَ اليائيِّ[٤]: أَيْسَرَ يُوسِرُ[٥] إِيسَاراً، فهو مُوسِرٌ، فقُلِبَتِ الياءُ واواً لسكونِها، وانضمامِ[٦] ما قبلَها.

وفي افْتَعَلَ[٧] منهما تُقلَبانِ[٨] تاءً، وتُدغَمانِ في تاءِ افْتَعَلَ؛ نحوُ: اتَّعَدَ[٩] يَتَّعِدُ،

= أو كسر لأنها أخفُّ من الواو. «شرح العزي»

قوله: (وأما الياءُ) أي: إذا كان المعتل الفاء مما كان فاؤه ياءً ووقعت الياءُ بين ياءٍ وكسرةٍ لم تحذف الياء كما حُذفت الواو في يعد؛ لخفَّة الياء لأنها من جنس الكسرة.

(١) كحسُنَ ويحسُنُ، من اليُمنِ، وهو البركةُ؛ يُقال: يمُنَ الرَّجلُ إذا صار ميموناً. «شرح العزي»

(٢) ويسَرَ ييْسِرُ كضرَبَ يضرِبُ من المَيْسِر؛ وهو قمار العربِ بالأزلام، وجاء يَسُرَ ييسُرُ بالضم فيهما لكن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال الضم مذكور. «شرح العزي»

وحكى سيبويه أن بعضهم قال: يَسَرَ يَسِرُ فحَذَفَ الياءَ؛ كما يحذف الواو وذلك لأن الياء وإن كانت أخفَّ من الواو لكنها تُستثقل بالنسبة إلى الألف، فلذلك حذفها. «شرح المفصل»

(٣) أي: قَنِطَ، وقد جاء يئس ييئس بالكسر لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول وجاء يَئَسُ بحذف الياء ويَائَسُ بقلبها ألفاً تخفيفاً وهما من الشواذ. «شرح العزي»

(٤) أي: مما فاؤه ياء؛ أي: في أفعل المأخوذ من اليائي.

(٥) والأصل: يُيْسِر؛ لأنه يائي.

(٦) وذلك قياس مُطَّرِدٌ لتعسُّر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان. «شرح العزي»

(٧) أي: إذا نُقل المعتل الفاء الواويُّ واليائيُّ إلى باب الافتعال يجوز أن تُقلب الواو والياء تاء في الماضي والمضارع واسم الفاعل، وأُدغمت التاء في تاء افتعل؛ فتقول في افتعل المأخوذ من الواوي اتَّعَدَ اهـ. «شرح العزي»

(٨) أي: الواو والياء في الماضي والمضارع واسم الفاعل.

(٩) من الواوي؛ معناه: قَبِلَ الوعد.

فهو مُتَّعِدٌ[١]، وذاك مُتَّعَدٌ؛ واتَّسَرَ[٢] يَتَّسِرُ[٣]، فهو مُتَّسِرٌ.

وقد يُقالُ[٤]: ايتَعَدَ يَاتَعِدُ، فهو مُوتَعِدُ؛ وايتَسَرَ يَاتَسِرُ[٥]، وهذا مكانٌ[٦] مُوتَسَرٌ[٧] فيه.

وحكمُ وَدَّ يَوَدُّ[٨] كحكمِ عَضَّ يَعَضُّ،.....

---

(١) أصلها: اوْتَعَدَ يَوْتَعِدُ؛ فهو مُوتَعِدٌ.

(٢) تقولُ في افتعل المأخوذ من اليائي: اتَّسَر يتَّسِر فهو مُتَّسِرٌ أصلها اِيْتَسَر يَيْتسر مُيْتَسِر؛ قُلبت الواو والياء تاءً لقُرب مخرجهما مخرج التاء وأُدغمت التاء في تاء الافتعال. «شرح العزي»

(٣) هذا في اليائي والأصل: اِيتَسَر يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ قُلبتِ الياءُ تاءً وأُدغمت في التاء لاهتمامهم بالإدغام؛ لأنه يصيِّر الحرفين كحرفٍ واحد.

(٤) أي: في لغة أهل الحجاز في المعتل الفاء الواوي واليائي المنقول إلى باب الافتعال بقلب الواو والياء بجنس حركة ما قبلها. «شرح العزي»

(٥) بقلب الياء ألفاً تخفيفاً لثقل اجتماع اليائين.

فهو مُوتسر بقلب الواو والياء بجنس حركة ما قبلها، فتُقلب الواو ياء إن انكسر ما قبلها والياءُ واواً إن انضم ما قبلها والواو والياء ألفاً إن انفتح ما قبلهما. «شرح العزي»

(٦) والاتسار لازم، فلا يجيء منه اسم المفعول، بل يجيء منه اسم المكان والزمان على وزن اسم المفعول والمصدر الميمي كما أشار إليه المصنف بقوله وهذا مكان موتسر فيه. «شرح السيد علي»

قوله: «وهذا مكَانٌ مَوتسَرٌ فيه» في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعبَّر عنه بهذه العبارة؛ لأن الاتِّسار لازمٌ، فيجب تعديته بحرف الجرِّ ليُبنى منه اسم المفعول فعدَّاه بفِي، ومعنى ذلك؛ أي: هذا مكانٌ يُلعَب فيه بالقمار. «شرح السعد»

(٧) أصله مُيتسر فيه قُلبت الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٨) أي: حكم المثال المضاعف؛ نحو: وَدَّ ويودُّ كحكم المضاعف الصَّحيحِ؛ نحوُ: عضَّ يعضُّ في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه. «شرح العزي»

وَدَّ يَوَدُّ من المضاعف المعتل الفاء الواوي من باب فعِل بالكسر يفعَلُ بالفتح كحكم عضَّ يعَضُّ من المضاعف الصحيح فيما يجبُ ويمتنع من الإدغام وعدمه والفك وسائر أحكامه، وقد علمتَ فيما =

وتقولُ في الأمرِ: ايدَدْ[١]؛ كاعْضَضْ.

[الأجوف]

الثانِي: المعتلُّ العينِ[٢]، ويقالُ له: الأجوفُ[٣]، وذُو الثلاثةِ؛ لكَونِ ماضيه على ثلاثةِ أحرفٍ إذا أخبَرتَ عن نفسِك[٤]، فالمجردُ[٥] تُقلَبُ عينُه في الماضي ألِفاً سَواءٌ كان واواً، أو ياءً لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلَهما؛ نحوُ: صَانَ وبَاعَ[٦].

= سبق؛ يعني: حكمُ معتل الفاء من المضاعف كحكم المضاعف الصحيح. «شرح العزي»

(١) أمر من تَوْدَدُ وحُذف منه حرف المضارعة وزيدت في أوله همزةُ الوصل مكسورةً وحُذفت حركةُ الدال الثانية للجزم فصار اِوْدَدْ قُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اِيدَدْ كاعْضَضْ. «شرح العزي»

(٢) وقدَّمه على المعتل اللام لتقدُّم العين على اللام، وهو ما كان عينُ فعله حرف علة ويقال: له مُعتلُّ العين؛ لكون عين فعله حرف علة. «شرح العزي»

(٣) لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان، وجوفُ الشيء وسطُه. «شرح العزي»

(٤) نحو: قُلْتُ وبِعْتُ أصلهما قَوَلْتُ وبَيَعْتُ؛ كأنهم نزَّلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرفٍ من حروف الكلمة لشدَّة اتصاله وفرط امتزاجه بها. «شرح العزي»

(٥) أقول: المعتلُّ العينِ إمَّا اسمٌ أو فعلٌ، والفعلُ إمَّا مجردٌ، أو مزيدٌ فيه والمجردُ إمَّا ماضٍ أو مضارع، والماضي إمَّا معلوم، أو مجهول، فالمعلومُ تُقلب عينه اهـ. «شرح العزي»

(٦) أصلهما: صَوَنَ وبَيَعَ قُلبتِ الواوُ والياءُ ألفاً؛ لأن كُلاًّ منهما كحركتين؛ لأنَّ الحركات أبعاضُ هذه الحروف، ولمَّا كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك مثْلَ أربعِ حركات متوالية وهو ثقيلٌ، فقلبُوهُما بأخفِّ الحروف وهو الألف وهذا قياسٌ مُطَّردٌ، والعلةُ حاصلُهما دفعُ الثقل بكونه قياساً مطرداً بالاستقراء.

فإن قلت: إنَّ لَيْسَ أصله لَيِسَ بالكسر، فلمَ لم تُقلب الياء ألفاً؟

قلت: لأنه لمَّا لم يكن من الأفعال المتصرفة التي يجيء منها الماضي والمضارع وغيرُها ولم يجيء =

فإنِ اتَّصلَ به[١] ضميرُ المتكلِّمِ، أو المخاطبِ، أو جمعِ المؤنثِ الغائبِ[٢] نُقِلَ (فَعَلَ) منَ الواويِّ إلى (فَعُلَ)، ومنَ اليائيِّ[٣] إلى (فَعِلَ)[٤] دلالةً[٥] عليهما، ولمْ يتغيَّرْ (فَعُلَ)[٦]

= منه إلَّا أربعةَ عشر بناءً للماضي وكان الكسرُ ثقيلاً نقلوها إلى حالٍ لا يكون للأفعال المتصرفة وهو إسْكَانُ العين ليكون على لفظ الحرف؛ نحو: لَيْتَ. «شرح العزي»

أصلهما صَوَنَ وبَيَعَ قُلبت الواو والياء ألفاً لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما وشدة ثقل الحركة عليهما؛ لأن حرف العلة ضعيفٌ لا يحتملُ الحركة، فقُلبت الواو والياءُ ألفاً للتخفيف؛ لأن الألف أخفُّ منهما إذ التلفظُ بالألف أسهلُ من التلفظ بالواو والياء هذا مالم يتصل الضميرُ المرفوعُ المتحركُ بالماضي المعتل العين الواوي واليائي، فإن اتصل به الضمير اهـ. «شرح العزي»

(١) أي: بالماضي المعتل العين الواويّ أو اليائيّ المجرد المبني للفاعل. «شرح العزي»

(٢) فهو إمَّا فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ فإن كان فَعَل فإمَّا واويٌّ، أو ياءيٌّ، فإن كان واويّاً نقل فَعَلَ من الواويِّ إلى فعُل وإن كان يائيّاً نقل فعَل من اليائيِّ إلى فَعِل. «شرح العزي»

(٣) كباعَ؛ أي: ونقل فعَل مفتوح العين من اليائيِّ.

(٤) مكسور العين؛ أي: تنقلُه من فعَلَ بفتح العين إلى فعِل بكسرها، ثم تنقل حركةَ العين إلى الفاء بعدَ إسقاط حركة الفاء وتسقط العين لالتقاء الساكنين.

(٥) منصوب بأنه مفعول له لقوله: نقل اهـ؛ أي: لأجل دلالة الضمة والكسرة على الواو والياء المحذوفتين. «شرح العزي»

(٦) أي: إذا كان المعتلُ العين الواوي واليائي موضوعين بحسب الأصل على وزن فعُل وفعِل بضم العين وكسرها نحو: طوُل وهيِب واتَّصل بهما ضميرُ المتكلم مفرداً، أو مجموعاً، أو ضمير المخاطب، أو المخاطبة مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، أو ضمير جمع المؤنث الغائب لم يتغيَّر كلُّ واحد منهما عن صيغته الأصلية التي وضعت عليها إلا أنه نقلت ضمة العين وكسرتها إلى ما قبلها، وحُذفت العين لالتقاء الساكنين بينهما وبين اللام.

فتقول: في الواوي الذي على وزن فعُل بضم العين طُلتُ طُلْتَا طُلتَ طُلتُما طُلتم طلتِ طلتُما طلتُنَّ وطُلنَ أصلها: طَوَلْتُ طَوَلْنَا طَوَلْتَ طَوَلْتُما طَوَلْتُم طَوَلْتِ طَوَلْتُما طَوَلْتن وطَوَلْنَ، نقلت الضمة إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام. =

ولا (فَعِلَ) إذا كانا أصليَّينِ[١]، ونُقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ إلى الفاءِ وحُذِفَتِ العينُ لالتقاءِ الساكنَينِ.

فتقولُ: صَانَ صَاناَ صَانُوا، صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ، صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ، صُنْتُ صُنَّا.

وتقولُ[٢]: بَاعَ بَاعَا بَاعُوا، بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ... إلى آخره.

وإذا بَنيتَه[٣] للمفعولِ كسَرتَ الفاءَ منَ الجميعِ، فقلتَ: صِينَ[٤]، وإعلالُه

= وتقول في معتل اليائي عند اتصال الضمير به: هِبْتُ هِبْنَا هِبْتَ هِبْتُما هِبْتُم هِبْتِ هِبْتُما هِبْتُنَّ وهِبْن، أصلهما هَيِبْتُ هَيِبْنَا... الخ. فنُقلت الكسرة إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قلبها وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين بين الياء ولام الفعل. «شرح العزي»

(١) لأنه ليس لهما أصلٌ آخر ينقلان إليه وهذا القيد ليس بقيد احترز به عن شيء، لكنه لما ذكر أن فَعَل الأصليَّ يغيّر أراد أن يُبين أنّ فعُل وفعِل الأصليين لا يغيران؛ أي: إذا كان الأجوف الواويُّ من باب فعل بضم العين؛ نحو: طَالَ أصله طَوُلَ، واليائيُّ من باب فعِل بكسر العين نحو: هابَ أصله هَيِبَ، واتَّصل بهما الضمائرُ المذكورة، فلا تُغيّرهُما عن هذين الوزنين اللذين هما عليهما لكن تَنقلُ ضمَّة العين وكسرتها إلى الفاء وتسقط العين لالتقاء الساكنين.

(٢) في المعتل العين اليائي الذي يكونُ على وزن فعَل بفتح العين باعَ باعا باعُوا باعتْ باعتا بقلب الياء ألفاً في المجموع، لما مرَّ فإذا اتصل به ضميرُ المتكلِّم.

قيل: بِعْتُ أصله بَيَعْتُ على وزن فعَلتُ، ثم نُقل من الفتح إلى الكسر، ثم نقلت حركة الياء وهي الكسرة إلى الفاء وهو الباء بعد سلب حركة الفاء، فالتقى الساكنان، فحذفت الياءُ لالتقاءِ الساكنين، فصارَ بِعْتُ وكذلك حكمه إذا اتَّصل به ضميرُ جمع المتكلِّم، أو المخاطب مفرداً، أو مثنًّى، أو مجموعاً، أو ضمير جمع المؤنث في نقل فعَل بفتح العين إلى فعِل بكسرها، ونقل حركة الياء إلى ما قبلها وحذفِ عينِ الفعل لالتقاء الساكنين كما ذكرنا في بِعْتُ. «شرح العزي»

(٣) أي: الماضي المجرد المعتل العين الواوي، أو اليائي.

(٤) وأصل صِينَ صُوِنَ، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار =

بالنقلِ[١] والقلبِ، وبِيعَ، وإعلالُه بالنقلِ[٢] فقط.

وتقولُ في المضارعِ[٣]: يَصُونُ ويَبِيعُ، وإعلالُهما بالنقلِ، ويَخَافُ ويَهابُ،

= ما قبلها، وإنَّما لم يذكر حذف حركة الفاء؛ لأنه لازم لنقل الحركة إليه فعُلِم بالالتزام.

وبِيعَ أصله بُيِعَ على وزن فُعِلَ، استُثقلت الكسرةُ على الياء ونُقلت كسرةُ الياء إلى الباء بعد حذف ضمته، فصار بِيعَ، فهذه هي اللغة المشهورةُ.

وفيه لغتان أُخريان إحداهما صُونَ وبُوعَ بالواو وبحذف حركة العين وقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذه عكس اللغة الأولى، والأخرى الإشمام للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم.

وحقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعلِ نحوَ الضمَّة، فتميل الياءَ الساكنة بعدها نحوَ الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وهذا مراد النُّحاة والقرّاء لا ضمُّ الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسراً خالصاً كما في الوَقْف ولا الإتيانُ بضمةٍ خالصةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ كما قيل؛ لأنه ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء. «شرح العزي»

(١) أي: بنقل كسرة الواو إلى ما قبلها بعد حذف ضمته وقلبها ياءً.

(٢) قوله: بالنقل فقط اى بنقل كسرة إلى ما قبلها بعد حذف ضمته.

(٣) المأخوذِ من صانَ وباعَ والمضارعُ إما معلومٌ، أو مجهولٌ، فالمعلومُ: إعلاله بالنقل، أو به وبالقلب في الأمثلة المتحركة وبالنقل والحذف، أو بالنقل والقلب والحذف في الأمثلة الساكنة. «شرح العزي»

وفي المضارع يَصونُ من الواوي ويبيعُ من اليائي واعتلالهما بالنقل؛ أي: بنقل ضمَّة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما إذ الأصل يَصْوُنُ ويَبْيِعُ كينصر ويضرب ويَخَاف من الواوي ويَهَاب من اليائي.

وإعلالهما بالنقل والقلب، أما النقل فهو نقل حركتي الواو والياء إلى ما قلبهما، فإن الأصل يَخْوَفُ ويَهْيَبُ كيَعلمُ، وأما القلبُ فهو قلبُ الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن حملاً للمضارع على الماضي.

وإنَّما مثَّل بأربعة أمثلة؛ لأنه إمَّا واوي أويائي والواوي إمَّا مفتوح العين أو مضمومه، واليائي إما مفتوح العين أومكسوره واعتلال المبني للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو: يُصانُ ويُباعُ ويُخافُ ويُهابُ. «شرح العزي»

وإعلالُهما بالنقلِ[١] والقلبِ[٢].

ويَدخُلُ الجازمُ[٣] على الفعلِ المضارعِ، فيَسقُطُ العينُ[٤] إذا سَكَنَ[٥] ما بعدَه[٦]، ويَثبُتُ إذا تَحرَّكَ ما بعدَه[٧].

تقولُ[٨]: لَمْ يَصُنْ[٩].....

---

(١) لأنَّ أصلهما يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، فإذا نُقلت الفتحة إلى الفاء وقُلِبَتَا ألفاً لتحركهما حكما وانفتاح ما قبلهما لفظاً صار يَخافُ ويَهابُ، فيكونُ إعلالهما بالنقل والقلب. «شرح العزي»

(٢) والمجهولُ فإعلاله له بالنقل والقلب بالألف في الأمثلة المتحركه، وبهما وبالحذف في الأمثلة الساكنة؛ فتقولُ: تُصانُ تُصانان تُصانُون تُصانِين تُصانَان تُصَنَّ أُصَان نُصان، وتُباع تُباعان تُباعون تُباعين تُباعان تُبَعْنَ. «شرح العزي»

(٣) ولمَّا فرغ من المضارع شرعَ فيما يتفرّع عليه. «شرح العزي»

(٤) أي: عين الفعل، وهو الواو والياء والألف. «شرح العزي»

(٥) وسكون لام الفعل منه بواسطة اتصال النون التي هي نون ضمير جمع المؤنث ولا يحذفُ الجوازمُ نون ضمير جمع المؤنث؛ لأنه ضميرُ الفاعل ومن الحَالِ أن يَحْذِفَ العاملُ الفاعلَ. «شرح العزي»

(٦) أي: ما بعد العين لالتقاء الساكنين كما سيجيء في الأمثلة؛ أي: لُام فعله سواء كان المُعتلُّ العين واوياً، أو يائياً.

(٧) وهو اللام؛ لعدم التقاء الساكنين؛ نحو: لم يَصُونا ولم يَبيعا ولم يخافا؛ أي: ما بعدَ العين حركةً أصليةً، أو مُشابهةً لها لعدم علة الحذف. «شرح العزي»

أي: لامُ فعله لعدم التقاء الساكنين، وهو في الأمثلة البارزة؛ نحوُ: لم يصونا لم يصونُوا ولم يَصُنَّ، أصله يَصْوُنْنَ، فالتقى ساكنان بين العين واللام، فحُذفت العينُ لالتقاء الساكنين، ثم أُدغمت نونُ لام الفعل في نون ضمير جمع المؤنث، ثم دخل عليه لم؛ فصار لم يَصُنَّ. «شرح العزي»

(٨) عند دخوله في يصون. «شرح العزي»

(٩) فلمَّا دخل عليه الجازم حُذفت حركةُ لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنان بين العين واللام، فحُذفت العينُ فصار لم يَصُنْ وكان العين أولى بالسقوط؛ لأنَّه مُعتلٌّ واللامُ صحيح، فهو أقوى من العين. «شرح العزي»

لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا[١]، لَمْ تَصُنْ[٢] لَمْ تَصُونَا لم يَصُنَّ، لم تَصُنْ لم تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا، لَمْ تَصُونِي لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ، لَمْ أَصُنْ لَمْ نَصُنْ.

وهكذا[٣] قِياسُ[٤] لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا لَمْ يَبِيعُوا، لَمْ تَبِعْ لَمْ تَبِيعَا لَمْ يَبِعْنَ... إلى آخره؛ ولَمْ يَخَفْ[٥] لَمْ يَخَافَا[٦] لَمْ يَخَافُوا... إلى آخره.

وقِسْ عليه الأمرَ؛ نحوُ: صُنْ صُونَا صُونُوا، صُونِي صُونَا صُنَّ[٧].

وبالتأكيدِ[٨]: صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ، صُونِنَّ صُونَانِّ[٩] صُنَّانِّ.

---

(١) بالإثبات فيهما لتحرُّك ما بعده.

(٢) بالحذف: لم تصونا لمثناه بالإثبات، لم يَصُنّ لجمعه بالحذف.

(٣) أي: وحكم المعتل العين اليائي مثل يبيع إذا دخل عليه الجازمُ في إسقاط العين وإثباتها كحكم المضارع المعتل العين الواوي إذا دخل عليه الجازم؛ ففي كلِّ موضعٍ سكن لام الفعل في المعتل العين اليائي حذف عين الفعل وفي كل موضع لم يسكن لامُ الفعل لم يحذف العين كما مرَّ في المعتل العين الواوي. «شرح العزي»

(٤) كل ما كان عينه ياءً، أو ألفاً؛ نحو: لم يبع بالحذف لسكون ما بعده لم يبيعا بالإثبات لتحركه ولم يخف بالحذف لم يخافا بالإثبات. «شرح العزي»

(٥) أصلُه يخاف، فلمَّا دخل عليه الجازمُ حذفت حركة لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنانِ بين الألف ولامِ الفعل، فحذفت الألفُ، فصار لم يَخفْ.

(٦) أصلُه: يخافان فلمَّا دخلَ عليه الجازمُ حُذفت النون للجزم، فصار لم يخافا، ولم تحذف الألف لعدم موجب حذفها. «شرح العزي»

(٧) أما جمعُ المؤنث صُنَّ، فقد حُذفت عينه في المضارع.

(٨) وإذا دخل على الفعل المضارع المجزوم، أو ما في حكمه نون التأكيد عاد ما سقط لأجله؛ لزوال موجب حذفها فتقول في المجزوم بالتأكيد: لم يَصُونَنَّ ولم يَبِيعَنَّ ولم يَخَافَنَّ؛ بإعادة العين المحذوفة، وفي الأمر: بِيعَنَّ وخَافَنَّ وصُونَنَّ. «شرح العزي»

(٩) بإعادة العين المحذوفة؛ لزوال علة الحذف بتحرك ما بعده لما تقدَّم من أنه يفتح آخر الفعل المؤكد =

وَبِعْ بِيعَا بِيعُوا، بِيعِي بِيعَا بِعْنَ؛ وخَفْ خَافَا خَافُوا، خَافِي خَافَا خَفْنَ.

وبالتأكيدِ: بِيعَنَّ بِيعَانِّ بِيعُنَّ، بِيعِنَّ بِيعَانِّ بِعْنَانِّ؛ وخَافَنَّ[1] خَافَانِّ خَافُنَّ خَافِنَّ خَافَانِّ خَفْنَانِّ.

والمزيدُ[2] الثلاثيُّ.....

= بالنون ويُضم ويُكسر دفعاً لالتقاء الساكنين، وأما جمعُ المؤنَّث فحَذْفُ عينه لازم قطعاً لاتصال نون النسوة به؛ يعني: سواء دخل عليه نون التأكيد، أو لم يدخل. «شرح العزي»

(١) وقوله: «بِيعَنَّ وخَافَنَّ» كصُونَنَّ بإعادة العين، وكذا تقولُ في الخفيفة صُونَنْ وبِيعنْ وخافَنْ إلى الآخر بلا فرقٍ، ولم تعد العين في نحو: صُنِ الشيءَ، وبِعِ الفَرَسَ، وخَفِ القومَ؛ لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها، فوجودها كعدمها بخلاف الحركة في نحو: صُونا صُونوا صُوني وصُونَنَّ، وأمثالها، فإنها كالأصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصالَ الجزء، أمَّا في نحو: صُونا فلأنَّ ضمير الفاعل المتصل كالجزء وأمَّا في صُونَنَّ؛ فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل.

وتحقيق هذا الكلام أنَّا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناعِ وقوعِ الفاصل بينهما أصلاً، فنُشْبِه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأَنَّ المجموع كلمةٌ واحدةٌ، ثم تَسْتَعِيرُ أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة، فنُثبِتُ معها العينَ مثلَه مع الحركة الأصلية.

فإن قلت: فلِمَ لم يعد المحذوف في نحو: لا تَخْشونَ وارْضَونَ، وأمثال ذلك، ولم يقل: لا تَخْشَاوُنَّ وارْضَاوُنّ، مع أن ههنا أيضاً أي: كما في صُونَنَّ نونَ التأكيد؟

قلت: لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنَّما هو مع غير الضمير البارز والضمير في نحو: لا تَخْشَوُنّ وارْضَوُنَّ بارزٌ، وهو الواو بخلاف نحو: بِيعَنَّ وخَافَنَّ، والسرُّ في ذلك أن الأصل فيها أن يكون كالجزء؛ لأنه حرف التصق به لفظاً ومعنًى؛ فأشبهت ضمير الفاعل المتصل، وهذا إنَّما يتحقَّق في غير البارز؛ إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز، فإنه فاصل بين الفعل والنون التي في اللفظ، ولا يشبه ضمير الفاعل المتصل الذي هو الألف. «شرح العزي»

(٢) اعلم: أنَّ الزيادة جائت متعدية وغيرها؛ يقال: زاد الشيءُ وزاده غيرُه، وما وقع في الاصطلاح غيرُ =

لا يُعَلُّ منه[١] إلَّا أربعةُ أبنيَةٍ.

وهي[٢]: أَجَابَ[٣] يُجِيبُ[٤] إِجَابَةً، والأصلُ إِجْوَاباً[٥]، أُعِلَّ بالنقلِ والقلبِ،

= مُتعد؛ لأنهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد، فالمزيدُ عندهم إذا كان مع (في) فهو اسم المفعول وإلا، فيَحْتَمِلُ أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر؛ أي: المزيد فيه، ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة، فمعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي؛ أي: محلّ الزيادة منه، ويجوزُ أن يكون الإضافة بمعنى اللام؛ فالمرادُ أنَّ الثلاثي المزيد فيه المعتلَّ العين. «شرح العزي»

(١) من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين الواوي واليائي.

(٢) وهي الإفعال والاستفعال والانفعال والافتعال.

(٣) أصله: أَجْوَبَ نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها روماً للاعتلال ولاستثقالها عليها، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها لفظاً.

(٤) أصله يُجْوِبُ نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها حكماً وانفتاح ما قبلها لفظاً، فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو والألف الزائدة للمصدر، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين. فذهبَ سيبَويهِ إلى أن المحذوف هي الألف الثانية بناءً على أن الثِّقل إنَّما نشأ منها، ولأنها زائدة فهى أولى بالحذف بخلاف الأولى، فإنها بدل عن الأصلي.

وذهب الأخفشُ إلى أن المحذوف هي الأُولى؛ لأن من عاداتهم أنهم إذا التقى ساكنان حذفوا الساكن الأول، ولأن الحذف بمنزلة الإدغام؛ إذ الحذف أفاد التخفيف كما أفاده الإدغام، فكما يدغمون الحرف الأول في الثاني يحذفون الحرف الأول من الساكن، ولأن الألف الثانية لما زِيدت لدلالتها على المصدر والحذف ينافيها.

ثم عوض عنها تاء التأنيث في الآخر، وقد تحذف نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]؛ أي: ويجوزُ تركُ التعويض عند الإضافة؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]، فكان ذكرُ المضاف إليه بمنزلة تاء التأنيث والمحذوف ألفُ إفعالٍ لا عينُ الفعل عند الخليل وسيبَويهِ، والوزن إِفْعَلَةٌ وعينُ الفعل عندَ الأخفشِ، والوزنُ إِفَالَةٌ، ولكلٍّ مُناسَباتٌ تَطَّلِعُ عليها في مَصُونٍ ومَبِيعٍ. =

فاجتَمعَ ألفانِ، فحُذِفَتْ إحداهُما[١]، وعُوِّضَ عنها[٢] التاءُ في آخره.

واسْتَقَامَ[٣] يَسْتَقِيمُ[٤] .....

= وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح في أن المحذوف العين، وإنَّما فعلوا هذا الإعلال حملاً له على المجرد، ولهذا لم يُعلُّوا؛ نحو: أعْوَرَ وأسْوَدَ من الألوانِ والعيوبِ كما لم يُعلُّوا عَوِرَ وسَوِدَ؛ لأنهم يقولون: الأصل في الألوان والعيوب إفْعَلَّ وإفْعَالَّ بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات ومختصراتَ منهما، فلا يُعَلُّ كما لا يُعَلُّ الأصل، وهذا عكس سائر الأبواب.

ومنهم من لا يلمحُ الأصل ويُعِلُّ، فيقول أعَارَ وأسَارَ وعارَ وسادَ وهو قليلٌ، قال الشاعرُ: أعَارَتْ عينُه أمْ لمْ تَعَارَا.

فإن قيل: لمَ عوض عنها تاء التأنيث؟

قلنا: لأن عادتهم يُعوِّضون التاء عن حَرْفِ العلة، كالتُّراث والتُّجاه والتُّكْلان؛ أصلها الوُراث والوُجاه والوُكْلان.

فإن قيل: فلمَ لا تُوضع التاء موضعَ الواو المحذوفة من إجْوَابٍ واسْتِقْوَامٍ؟

قلت: طلباً للفرق بين البدلِ والعِوضِ؛ إذ البدلُ هو القائمُ مقامَ الشيء، فكان من حقِّه أن يقع موقع المُبْدَلِ منه والعِوضُ يَجْبُرُ ما نقص من الكلمة، فإذا وقع العِوضُ فقد حصل الجَبْرُ.

فإن قيل: فما فائدةُ تعيين هذه التاء بالآخر؟

قلت: لأنها تاءُ التأنيث ومن حقِّها أن تقع في الآخِر ولأنَّ الآخِرَ هو محلُّ الزيادة والنقصان. «شرح العزي»

(١) أي: من الألف المنقلبة عن الواو أو والألف الزائدة للمصدر.

(٢) أي: عن الألف المحذوفة في إجابة.

(٣) أصله: إسْتَقْوَمَ نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها وهو القاف، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها حكماً وانفتاح ما قبلها لفظاً. «شرح العزي»

ونحو اسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَبَ واسْتَجْوَبَ واسْتَنْوَقَ الجمل من الشواذ تنبيها على الأصل وقال: أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل كذا في الصحاح. «شرح العزي»

(٤) أصله: يَسْتَقْوِمُ نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. «شرح العزي»

اسْتِقَامَةً[١]، واخْتَارَ[٢] يَخْتَارُ اخْتِيَاراً[٣]، وانْقَادَ يَنْقَادُ[٤] انْقِيَاداً[٥].

وإذا بَنَيتَها[٦] للمفعولِ قلتَ: أُجِيبَ[٧] يُجَابُ[٨]، واسْتُقِيمَ[٩] يُسْتَقَامُ[١٠]،

---

(١) أي: أُعلَّ كإعلال إجابة.

أصله: اسْتِقْوَاماً نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، ثُم قُلبت الواو ألفاً لتحركها حكماً وانفتاح ما قبلها لفظاً فالتقى ساكنانِ، وهما الألف المُنقلبةُ عن الواو والألف الزائدة للمصدر، فحُذفت إحداهما، لالتقاء الساكنين ثم عُوضِّت عنها التاءُ في آخرها. «شرح العزي»

(٢) أصلُهما اِخْتيَرَ يَخْتَيِرُ قُلبت الياءُ فيهما ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. «شرح العزي»

(٣) واختياراً على الأصل لعدم موجب الإعلال، وإن كان واوياً تُقلبُ الواو في المصدر ياء كما مَرَّ في انقياداً ولم يُعِلُّوا؛ نحو: اجْتَوَرُوا واحْتَوَشُبوا؛ لأنه بمعنى تفاعلوا، فحمل عليه. «شرح العزي»

(٤) أصلهما: انْقَوَدَ يَنْقَوِدُ قُلبت الواو فيهما ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها لفظا. «شرح العزي»

(٥) وأصل انقياداً انقواداً، قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل، وكذا في كلِّ مصدر أُعِلَّ فعلُه؛ نحوُ: قامَ يقومُ قِياماً؛ أصلُه: قِواماً قُلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وقولهم: حَالَ يَحُولُ حِوَلاً شاذ كذا ذكروه وفيه نظر لأنه اسم مصدر كما مر. «شرح العزي»

(٦) أي: هذه الأمثلة الأربعة.

أي: إذا بنيت هذه الأفعال المذكورة لِمَا لم يُسمَّ فاعله تُقلبُ العين في الماضي ياءً وفي المضارع ألفاً سواء كان واواً أو ياءً؛ نحو: أُجِيبَ اهـ. «شرح العزي»

(٧) أصله: أُجْوِبَ نُقلت الكسرة إلى ما قبلها، ثم قُلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. «شرح العزي»

(٨) أصله: يُجْوَبُ نقلت الفتحة إلى ما قبلها ثم قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن. «شرح العزي»

(٩) أصله: أُسْتُقْوِمَ مثل: استخرج نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها. «شرح العزي»

(١٠) أصله: يُسْتَقْوَم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها حكماً وانفتاح ما قبلها لفظاً. «شرح العزي»

واخْتِيرَ[١] يُخْتَارُ[٢]، وانْقِيدَ[٣] يُنْقَادُ[٤].

والأمرُ[٥] منها[٦]: أَجِبْ[٧] أَجِيبَا أَجِيبُوا، أَجِيبِي أَجِيبَا أَجِبْنَ.

واسْتَقِمْ[٨] اسْتَقِيمَا اسْتَقِيمُوا، اسْتَقِيمِي اسْتَقِيمَا اسْتَقِمْنَ.

---

(١) أصله: اخْتُيِرَ اُستثقِلت الكسرة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها. «شرح العزي»

(٢) أصله: يُخْتَيَر قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. «شرح العزي»

(٣) أصله: انْقُوِد نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها بعدَ سلبِ حركة ما قبلها، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. «شرح العزي»

(٤) أصله: يُنْقَوَد قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها.

ويجوز في فيهما أي: في اِنْقِيدَ واخْتِيرَ الياء والواو والإشمام كما في صِينَ وبِيعَ؛ لأنهما مثلهما في ضمِّ ما قبل حرف العلة في الأصل بخلاف أُجِيبَ واسْتُقِيمَ، فإنه ساكن فلا وجهَ للواو والإشمام والانقيادُ لازمٌ، فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنى منه للمفعول؛ نحو: انْقِيدَ له، فهو محذوف فهذه الأربعة مثل المجرد في الإعلال، فأُجرِي عليها أحكامُه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده ونحو ذلك. «شرح العزي»

(٥) أي: إذا أردتَ أن تَبْنِيَ الأمرَ من الأبنية الأربعة المذكورة **قلت**: أجب اهـ. «شرح العزي»

(٦) أي: من الأبنية الأربعة المذكورة؛ أعني: أَجابَ يُجيبُ، واسْتقامَ يَستقيمُ، وانقاد يَنقادُ، واخْتَار يختار.

(٧) أجِبْ أمر من تُجِيب حُذف منه حرف المضارعة وأُعيدت الهمزةُ المرفوضة، ثم حُذفت حركةُ لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنان هُما الياء والباء، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار أَجِبْ وأَجِيبا من تُجيبان حذف منه حرف المضارعة وأُعيدت الهمزةُ المرفوضة، ثم حُذفت النون للجزم، فصار أَجيبا وقِسْ عليه أجيبوا أجيبي أجيبا أجِبْن، فتسقط العينُ إذا سكن اللام وتثبتُ إذا تحرك. حركة أصلية أو مشابهة لها. «شرح العزي»

(٨) «استقم» أمرٌ من تَستَقِيم حُذف منه حرفُ المضارعة وزِيدت في أوله همزة الوصل مكسورةً، ثم حُذفت حركةُ لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنان هُما الياء والميم، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، =

واخْتَرْ[١] اخْتَارَا اخْتَارُوا، اخْتَارِي اخْتَارَا اخْتَرْنَ.

وانْقَدْ انْقَادَا انْقَادُوا، انْقَادِي انْقَادَا انْقَدْنَ.

ويَصِحُّ نحوُ: [٢] قَوَّلَ وقَاوَلَ، وتَقَوَّلَ وتَقَاوَلَ، وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ، وسَايَرَ[٣] وتَسَايَرَ،

= فصار اسْتَقِمْ واستَقِيما أمرٌ من تَسْتَقِيمان حذف منه حرفُ المضارعة وزِيدت في أوّله همزةُ الوصل مكسورة، ثُم حُذفت النون للجزم، فصار اسْتَقِيما.

وقسْ عليه استقِيموا استقِيمي استَقِيما استَقِمنَ، فتسقطُ العين حيثُ سكن لامُ الفعل وتثبتُ حيثُ تحرك حركةً أصلية، أو مشابهة لها؛ نحو: استقيما واستقيموا، بخلاف أَجِبِ القومَ واستقِمِ الأمرَ، فتذكر لِما تقدَّم؛ إذ لا حاجةَ إلى إعادته فمن لم يَسْتضئْ بمصباح لم يستضئ بإصباح. «شرح العزي»

(١) اخْتَرْ أمرٌ من تختار حُذف منه حرفُ المضارعة وزِيدت في أوله همزةُ الوصل مكسورةً وحُذفت حركة لام الفعل، فالتقى ساكنانِ هُما الألف والراء، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار اخْتَرْ واختارا أمر من تختاران حذف منه حرف المضارعة وزيدت همزةُ الوصل مكسورة في أوله، ثم حُذفت النون للجزم، فصار اختارا.

وقِسْ عليه اخْتارُوا واخْتاري واختارا واختَرنَ، فتحذف العين إذا سكنَ لامُ الفعل وتثبتُ إذا تحرَّك حركة اصلية أو مشابهة لها. «شرح العزي»

(٢) أي: لا يُعلُّ جميعُ ما هو غير هذه الأربعة المذكورة؛ أي: هذه الأمثلة الآتية المذكورة من قوله: قوَّلَ إلى قوله: وابْيَاضَّ مصونةٌ من الإعلال والتغيير. «شرح العزي»

أقول هذه الأمثلة كلُّها مصونةٌ عن الإعلال؛ لأنها لو أُعِلَّتْ لكان إعلالها إما بالقلب أو بالحذفِ أو الإسكان لكنَّه لم يمكن لانتفاء شرطه؛ لأن شرط قلبهما ألفاً تحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما لفظاً أو حكماً، وشرط قلب إحداهما بالآخر كون حركة ما قبلها من جنس الآخر، وهو مُنتفٍ في الأبواب المذكورةِ، وشرط حذفهما في الأجوف التقاءُ الساكنين وشرطُ إسكانهما تحركهما بالضمة والكسرة؛ كيَقُول ويَبيعُ وانتفائها ظاهرٌ، وكذلك يصح سائر تصاريفها من المضارع واسم الفاعل والمفعول والمكان وغيرها لتبعيّتها بالماضي في الإعلال وعدمه. «شرح العزي»

(٣) من السَّيرِ، واعلم: أنَّ المبنيَّ للمفعول من قاولَ قُوِول، ومن تَقاولَ تُقُوِول بلا إدغام لئلا يلتبسَ بالمبني للمفعول من قَوّل وتَقوّل، وكذا سُويرِ وتُسويرِ بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس نحو: زُيِّن =

واسْوَدَّ واسْوَادَّ، وابْيَضَّ وابْيَاضَّ، وكذا سائِرُ[١] تصاريفِها.

واسمُ[٢] الفاعلِ منَ المجردِ يُعَلُّ بالهمزةِ كصَائِنٍ[٣] وبَائِعٍ، ومنَ المزيدِ فيه

= وتُزَيِّن. «شرح العزي»

(١) أي: جميع تصاريف هذه المذكورات، من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك؛ فتصريفُ جميعها كتصريف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفّة لسكون ما قبله.

فإن قلت: ما قبل العين في أفْعَل واسْتَفعل أيضاً ساكن، وقد أُعِلّا حملاً على المجرد فلمَ لم تُعلَّ هذه أيضاً حملاً عليه؟

قلت: لأنه لا مانعَ من الإعلال فيهما؛ لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف هذه، فإنه لا يقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء، فلأنه يؤدي إلى الإلتباس. «شرح العزي»

(٢) لمَّا فرغ من الفعل شرع في اسم الفاعل لتبعيته الفعل في الإعلال وعدمه واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثي المجرد المعتل العين الواوي واليائي. «شرح العزي»

(٣) أصلُهما: صاونٌ وبايعٌ، قلبت الواو والياء همزة؛ لأنَّ الهمزة في هذا المقام أخفُّ منهما، هكذا قال بعضهم، والحقُّ أنهما قلبتا ألفا كما في الفعل، ثم قلبت الألف المنقلبة همزةً ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ إذ الحذف يؤدى إلى الالتباس.

واختصَّ الهمزة به لقربها من الألف؛ وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على فعله، فالمناسب أن يُعلَّ مثلَه ويشهد بذلك صحة عاوِدٍ وصايِدٍ. «شرح العزي»

أصلُهما: صاونَ وبايع قُلبت الواو والياء فيهما همزة.

فإن قيل: الإعلال للتخفيف ولا تخفيف ههنا لِثقل الهمزة.

قلنا: لا نُسلِّم عدمه، ولأنَّ الاسم فرعُ الفعل في الإعلال، فلو لم يُعلَّ الاسم حينئذ إعلال فعله لزم مزية الفرع على الأصل، فوجبَ إعلاله.

وقياسُه: أن يعتلَّ بما اعتلَّ به المضارع؛ لأنَّ إعلاله حملاً على الفعل وحمله على مأخذه أولى لكنَّه لم يمكن؛ لأنَّ إعلاله بالنقل كبَيِيع، أو بالقلب بالألف كيَخَاف، وإعلاله بالنقل لم يمكن لعدم قبول ما قبله الحركة من الألف وكذا بالقلبِ لسكون ما قبله، فوجبَ حملُه على الماضي وإعلاله بالألف =

يُعَلُّ[١] بما أُعِلَّ[٢] به المضارعُ؛ كمُجِيبٍ[٣]، ومُسْتَقِيمٍ، ومُنْقَادٍ، ومُخْتَارٍ[٤].

= وههنا لم يمكن بالألف لذلك، فوجبَ العدول عن قياس الماضي إلى ما هو أقرب إلى الألف وهو الهمزة لقربهما في المخرج، ولاتِّحاد صورتهما في كثير من المواضع في الخطِّ، ء وصورةُ خط الهمزةِ في اسم الفاعل؛ نحو: صائن وبائع صورةُ الياء من غير نقطة؛ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التي هي صورة الهمزة ونقطها لحنٌ، لكنَّك تقولُ: لَمَّا وجبَ العدول، أوجبَ حمله على مأخذه، ثم العدول عن قياسه؛ لأنَّ حمله على الماضي ليس بقياس فلو حُمل عليه وعدل عنه لزم العُدول بدرجتين ولا شكَّ في أولوية العدول بدرجة. «شرح العزي»

وقد جاء في الشواذ حذفُ هذه الألف دون قلبها همزة؛ كقولهم: شَاكٍ والأصل شَاوِكٌ قُلبت الواوُ ألفاً وحُذفت الألف ووزنه فَالٌ، وليس المحذوفُ ألف الفاعل؛ لأنَّ حروف العلة كثيراً ما تُحذف بخلاف العلامة، قال: صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]: ووزنه فَعِلٌ قُصِر عن فاعِلٍ، ونظيره شاكٌ في شاوِكٍ، وألفه ليست بألف فاعل، وإنَّما هي عينه، وأصلُه هَوِرٌ وشَوِكٌ.

قال في «المفصل»: وربما تُحذف العينُ، فيُقال: شاكٌ، والصواب هذا ومنهم من يقلب؛ أي: يضعُ العينَ موضعَ اللام واللامَ موضعَ العين ويقول: شَاكِوٌ، ثم يُعلُّه إعلال غازٍ كما يذكر ويقول شاكى ووزنه فاعل، فعلى هذا تقول: جاءني شاكٍ ومررتُ بشاكٍ بحذف الياء فيهما، ورأيتُ شاكياً بإثبات الياءِ لخفَّة الفتحة وعلى الحذف تقول: جاءني شاكٌ بالضم ورأيت شاكاً بالفتح ومررتُ بشاكٍ بالكسر. «شرح العزي»

(١) أي: اسمُ الفاعل المأخوذ من الثلاثي المزيد فيه من المعتل العين الواوي واليائي.

(٢) قوله: «بما أُعِلَّ به المضارع» يعنى: إن أعلَّ المضارع بالنقل والقلب؛ فاسم الفاعل كذلك يعل بالنقل والقلب كمُجيبٍ ومستقيمٍ، وإن أعلّ بالقلب فقط، فاسمُ الفاعل كذلك يعلُّ بالقلب فقط كمُنقاد ومُختار، وإن أُعِلَّ المضارع بالنقل فقط فاسمُ الفاعل كذلك يعلّ بالنقل فقط كمُبيعٍ من أباع يُبيعُ. «شرح العزي»

(٣) من النقل والقلب كمجيب ومستقيم أصلهما مُجْوِبٌ ومُسْتَقْوِم فنُقلت الكسرةُ من الواو فيهما إلى ما قبلهما، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فيهما، فصارا مُجيباً ومستقِيماً. «شرح العزي»

(٤) أو بالقلب؛ نحو: مُنقاد ومُختار؛ أصلُهما مُنقوِد ومُختيِر قُلبت الواو والياء ألفاً لتحرُّكهما وانفتاح ما =

واسمُ المفعولِ[١] منَ الثلاثيِّ المجردِ يُعَلُّ بالحذفِ والنقلِ؛ كمَصُونٍ، ومَبِيعٍ[٢].

والمحذوفُ واوُ المفعولِ[٣].....

= قبلهما، أو بالنقل كمُقْيِلٍ أصلُه مُقْيِلٌ نُقلت الكسرةُ إلى ما قبلها، فصار مُقِيلاً. «شرح العزي»

(١) من المعتل العين الواويّ واليائيّ.

(٢) أصلُهما مَصْوُون ومَبْيُوع استُثقلت الضمَّة على الواو والياء، فنُقلت ضمَّتهما إلى ما قبلهما، فالتقى الساكنان هُما عينُ الفعل وواوُ المفعول، فحُذفت إحداهُما. «شرح العزي»

(٣) لأنها زائدةٌ والزائدُ بالحذف أولى؛ أي: وإنَّما حُذفت واوُ المفعول دونَ عينِ الفعل؛ لأنَّ واو المفعول زائدةٌ وعينُ الفعل أصليٌّ، والزائدُ أولى بالحذف والأصلي بالإبقاء ولأنَّ العين تَدُلُّ على بنية الكلمة من الواوي واليائي، فالأصلُ مَصْوُون ومَبْيوع، نُقلت حركةُ العين إلى ما قبلها، فحُذفت واو المفعول لالتقاءِ الساكنين، ثم كسر ما قبل الياء في مَبيع لئلا تنقلبَ واواً، فيلتبس بالواوي، فمَصون مَفْعُل، ومَبِيع مَفِعْل عند سيبَويهِ.

ومذهبُ أبي الحسن الأخفش أنَّ المحذوف منهما عينُ الكلمة؛ أعني: الواوَ في مَصون والياء في مَبِيع إلا أنَّه أُبدلت الضمَّة كسرةً في اليائي وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لئلا يلتبسَ اسمُ المفعول من المُعتلِّ العين اليائي باسم المفعول من المعتل العين الواوي على تقديرِ عدم الإبدال والقلب.

وإنَّما اختارَ الأخفشُ حذفَ عين الفعل دون واو المفعول؛ لأنَّ واو المفعول إنَّما زيدت لدلالتهما على بناءِ اسم المفعول، فلو حُذفت الواو لبطلت الدالة بخلاف عين الفعل، فإنَّه إذا حُذفت لم يختلّ بحذفها غرضٌ.

ويُمكنُ أن يجاب عنه بأن الواو والميم تَدُلَّانِ على بناء اسم المفعول، فإذا سقطت الواو بقيت الميمُ لدلالته على بناءِ اسم المفعول مع أن الميمَ أقوى دلالة على بناء اسم المفعول لاستقلالِها بدلالتها عليه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي؛ نحو: مُكرَم ومُستَخرج ومُدحرج، ولأنَّ الواو لو دلَّت على بناء اسم المفعول لَمَا انقلبت ياءً، كما ذهبَ إليه الأخفشُ من إبدال ضمة ما قبل الواو كسرةً وقلبت الواو ياء في مَبيع؛ لأنَّ الواو لمَّا انقلبت فيه ياء لم يبق ما يدل على بناءِ اسم المفعول. «شرح العزي»

فإن قيل: الواو علامةُ اسم المفعول والعلامةُ لا تُحذفُ. =

عند سيبَويهِ(١)، وعينُ الفعلِ عند أبـي الحسنِ الأخفَشِ(٢).

وبنُو تَميمٍ يُثبِتونَ(٣) الياءَ(٤)؛ فيقولونَ: مَبْيُوعٌ(٥).

= قلت: لا نُسلِّم أنها علامة، بل هي إشباعُ للضمة لرفضهم مَفْعُلاً في من غير واو كلامهم إلا مُكْرماً ومَعُوناً والعلامةُ إنَّما هي الميم يدل على أن العلامة الميمُ كونها علامةً للمفعول في المزيد فيه من غير واو؛ مثل: مكرم.

فإن قيل: إذا اجتمع الزائدُ مع الأصلي، فالمحذوف هو الأصلي كالياء في غازٍ مع وجود التنوين، وإذا التقى الساكنان والأول حرف مد يُحذفُ الأول كما في قُلْ وبِعْ وخَفْ.

قلنا: كلٌّ من ذلك إنَّما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً وأما هنا، فليس كذلك، بل هُما حرفا علة، وأمَّا قولهم: مَشيبٌ في الواوي من الشَّوب وهو الخلطُ، ومَهُوب في اليائي من الهَيبة، فمن الشواذِّ، والقياسُ مَشُوب ومَهِيب. «شرح العزي»

(١) [إمام النحاة وأول من بسط علم النحو: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب: سيبَويهِ (ت١٨٠هـ)، صنف كتابه: «كتاب سيبَويهِ» في النحو، وسيبَويهِ بالفارسية رائحة التفاح. «الأعلام» (٥/ ٨١).]

(٢) [أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، أخذ العربية عن سيبَويهِ، وصنف كتباً، منها: «تفسير معاني القرآن»، و«شرح أبيات المعاني» و«القوافي». «الأعلام» (٣/ ١٠٢).]

(٣) لعدمِ ثِقل اجتماعِ الواو مع اليـاءِ؛ كاجتماع الواوينِ؛ قال الشَّاعرُ: كأنَّها تُفَّاحةٌ مَطيُوبة. «شرح العزي»

(٤) دون الواو؛ لأنها أخفُّ من الواو. «شرح العزي»

(٥) كما يقولون: مَضْروبٌ، وهذا قياس مُطَّردٌ عندهم؛ قال الشاعر:

قـدْ كان قومُـكَ يحسَـبونكَ سـيّداً وإخَـالُ أنَّـكَ سـيّدٌ مَعْيُـونُ

أي: مُصابٌ بالعين، ولم يجيء إثبات الواو في الواوي، قال سيبَويهِ: لأنَّ الواوات أثقلُ عليهم من الياءات، وروي: ثوبٌ مَصْوُون، ومسكٌ مَدْوُوف؛ أي: مبلولٌ. «شرح العزي»

ومنَ المزيدِ[١] فيه يُعَلُّ[٢] بالنقلِ والقلبِ[٣] إنْ أُعِلَّ فعلُه[٤]؛ كمُجَابٍ، ومُسْتَقَامٍ، ومُنْقَادٍ، ومُخْتَارٍ.

[الناقص]

والثالثُ المعتلُّ[٥] اللامِ، ويقالُ له: الناقصُ[٦]، وذُو الأربعةِ؛ لكونِ ماضيه على أربعةِ أحرفٍ.

إذا أخبَرْت عن نفسِك[٧].....

---

(١) اسم المفعول المأخوذ من الثلاثي المزيد فيه من المعتل العين الواوي واليائي. «شرح العزي»

(٢) أي: اسم المفعول.

(٣) أي: قلبِ العين ألفاً كما في المبني للمفعول من المضارع.

وإنَّما قال: ههنا بالقلب، وفي اسم الفاعل بما أعلَّ به المضارع؛ لأنَّ القلبَ ههنا لازمٌ كفعله بخلاف اسم الفاعل، فإنه قد يكون فيه، وقد لا يكونُ كمُبِيع من أباع، فإنه لا قلبَ فيه. «شرح العزي»

(٤) أي: فعلُ اسم المفعول وهو المبني للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة. «شرح العزي»

(٥) وهو ما كان لامُ فعله حرفَ علة.

(٦) وإنَّما يُقالُ له: الناقصُ لنقصان حرفِهِ حالة الجزم، وحركته حالةَ الرفع؛ نحوُ: لم يغزُ ولم يرمِ وهو يغزُو ويرمي. «شرح العزي»

(٧) نحو: غزوتُ ورميتُ؛ جعل المصنفُ الضمير المرفوع المتحرّك المتصل بالفعل من نفس الكلمة لشدَّة إتصاله بالفعل فكَأَنَّه يصير جزأً من الفعل والأطرف أي: ويقال له الأطراف لوقوع حرف العلة في طرفه. «شرح العزي»

نحو: غزوتُ ورميتُ.

فإن قيل: هذه العلةُ؛ يعني: كون ماضيه على أربعة أحرف موجودة في كلِّ ما هو غير الأجوف من المجردات.

قلت: هو في غير ذلك أي: الناقص الذي هو غير الأجْوف على الأصل بخلاف الناقص، فإن كونَ =

تُقلَبُ الواوُ والياءُ ألفاً[١] إذا تَحرَّكتا وانفَتحَ ما قبلَهما؛ كغَزَا[٢]، ورَمَى؛ وعَصاً[٣]، ورَحىً.

وكذلك[٤] الفعلُ الزائدُ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ كأَعْطَى، واشْتَرَى، واسْتَقْصَى.

= الماضي المتكلم على ثلاثة أحرف في الناقص أولى من كون الماضي المتكلم على ثلاثة أحرف في الأجوف؛ لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محلُّ التغيير، فلمَّا خالف الناقصُ ذلك وبقي على الأربعة سمِّي بذلك، وأيضاً تسميةُ الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به. «شرح العزي»

(١) تقلب الواو والياء في الثلاثي المجرد المعتل اللام الواوي واليائي ألفاً سواء كان اسماً، أو فعلًا ماضياً، أو مضارعاً معلوماً، أو مجهولاً مجرداً، أو مزيداً فيه. «شرح العزي»

(٢) وإنَّما أوردَ المصنفُ أربعةَ أمثلة؛ لأنَّ اثنين منها للفعل واثنين منها للاسم، لكلِّ واحدٍ اثنان أحدُهما واوي والآخرُ يائيٌّ، غزا ورمى في الفعل المجرد أصلهما غَزَوَ ورَمَيَ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما لفظا وانفتاح ما قبلهما لفظا.

(٣) وعَصاً ورَحىً في الاسم المجرد أصلُهما عَصَوٌ ورَحَيٌ قُلبت الواوُ والياءُ ألفاً لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حُذفت الألف للساكنين بينه وبين التنوين ولم يُحذف التنوين لدلالتها على الصرف. «شرح العزي»

وكان عليه أن يقول إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازا من نحو: غَزَوَا ورَمَيَا وعَصوَانِ ورحَيانِ ويَرْضَيَانِ وارْضَيَا ويُغْزَوان ويرْميَان مبنيين للمفعول، فإن ألفَ التثنية يقتضي فتحَ ما قبله ولا تقلب اللام في هذه الأمثلة لِئلَّا تزول الفتحةُ ولو قلبت ألفاً وتُحذفُ الألف لأدَّى إلى الالتباس ولو في صورة.

وأمَّا نحو: ارْضَينّ واخْشَينّ من الواحد المؤكّد بالنون، فلم تُقلب ياؤه ألفاً؛ لأنه مثل: ارْضَيا واخْشَيا؛ لِما مرَّ من أن النون مع المستتر كألف التثنية. «شرح العزي»

(٤) وكذلك تقلبان ألفاً في الفعل الماضي الزائد على ثلاثة أحرف إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وإنَّما تُكتبُ الألف المُنقلبة عن الواو والياء فيهما ياء مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر؛ لأن كلَّ ألف وقعت رابعةً، فصاعداً سواء كان في الاسم، أو في الفعل وسواء كان منقلبة عن واو، أو ياء تكتب بالياء؛ نحوُ: المَغْزَى والمَرْمَى، ويُغْزِى ويُرْمِي تنبيهاً على أنها تُقلبُ ياء في التثنية إلا إذا كان قبلَ ذلك =

واسمُ المفعولِ[١] منه كالمُعْطَى، والمُشْتَرَى، والمُسْتَقْصَى[٢].

وكذلك[٣] إنْ لم يُسَمَّ الفاعلُ[٤] منَ المضارعِ؛ كقولك: يُعْطَى، ويُغْزَى[٥]، ويُرْمَى.

= الألف ياء فحينئذٍ تُكتب ألفاً حذرَ اجتماع اليائين.

وأمَّا الألفُ التي وقعت ثالثة فإن كانت منقلبة عن واو تُكتبُ ألفاً؛ نحو: غزا، وان كانت منقلبة عن ياء تكتب ياء نحو: رَمَى وقِيلَ: يُكتبُ الجميعُ بالألف، وقيلَ بالياء. «الوافية»

(١) أي وكذلك تقلبان ألفا في الاسمِ الزائد على ثلاثة أحرف إذا تحركتا وانفتح ما قبلها كالمُعطي والمُشتري والمُستقصِي. «شرح العزي»

(٢) وكذلك اسمُ المفعول من المزيد فيه، فإنَّ ما قبل لامه يكون مفتوحاً ألبتة، ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللفِّ والنشر بقوله: كأعطى، والأصلُ أعطو، واشترى والأصل اشترى واستقصى والأصل استقصو، قُلبت الواو من اعطو واستقصو ياءً لما سيجيء، ثم قُلبت الياء ألفاً في الجميع والمُعطى والمُشترى والمُستقصى أيضاً كذلك، ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع مُنقلبةٌ عن الياء يكتبونها بصورة الياء.

ومثَّل بثلاثةِ أمثلةٍ؛ لأنَّ الزائد إمَّا واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ، وذكر اسم المفعول مع اللام ليبقى الألف، فيتحقق ما ذكر؛ إذ لولا اللام لحذفت الألف لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين فكان الأولى فيما تقدم أن يقول: كالعَصَى والرَّحَى. «شرح العزي»

(٣) أي: وكذلك تُقلبان ألفاً في الفعل المضارع المعتل اللام الواوي واليائي المبني للمفعول سواءٌ كان الفعلُ مجرداً، أو مزيداً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ نحو: يُغزَى ويُرمى ويُعطى ويُشترى ويُستقصى أصلها يغزو ويرمى ويعطو ويشترى ويستقصو قلبت الواو والياء فيها ألف لتحركها وانفتاح ما قبلهما. «شرح العزي»

(٤) أي: في المبني للمفعول.

(٥) والأصل: يُعطو ويُغزو قُلبت الواو ياء، فيهما ويرمى أصله يرمى ثم قلبت الياءُ ألفاً؛ في الجميع مثل: يُنصر ويُضرب ويُكرم ولذا تكتب بصورة الياء. «شرح العزي»

وأمَّا الماضي[١]، فتُحذَفُ اللامُ منه في مثالِ فَعَلُوا مطلقاً[٢]، وفي[٣] مثالِ: فَعَلَتْ[٤]، وفَعَلَتَا إذا انفَتحَ العينُ.

---

(١) أي: لمَّا فرغَ من بيان القدر المشترك بين الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة شرعَ في الخاصّ للخاصّ بقوله: وأمَّا الماضي اهـ. فنقولُ: الناقصُ إمَّا فعلٌ، أو اسمٌ فالفعلُ إمَّا مجردٌ، أو مزيدٌ فيه، فالمجردُ إمَّا ماضٍ، أو مضارعٌ، فالماضي إمَّا معلوم، أو مجهول.

فأما المعلوم، فتحذف اللام منه في مثال: فعلوا من الجمع المذكر الغائب مُطلقاً؛ أي: سواءٌ كان واواً، أو ياء وسواء كان عينُ فعله مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، وفي مثال فَعَلَتْ وفعلَتَا، إذا انفتحَ العينُ فيهما؛ لأنه لو كان عينُ فعل كلِّ واحدٍ منهما مكسوراً؛ نحو: رَضِيَتْ ورضيتا، أو مضموماً؛ نحو: سَرُوَتْ وسَرُوَتَا لم تحذف منهما لعدم موجب حذفها، وتثبت لام الفعل في غير الأمثلة التى ذكرنا حذفها منها. «شرح العزي»

(٢) أي: إذا اتصلَّ به واو ضمير جماعة الذكور سواءٌ كان ما قبل اللام مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً واواً كان اللام أو ياءً؛ مجرداً كان الفعل أو مزيداً فيه؛ لأنَّ اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتة، وحركةُ اللام الضمة لأجل الواو كنَصَرُوا وضَربُوا، فحركة ما قبلها إن كانت فتحة تقلبُ اللام ألفاً وتُحذف الألفُ لالتقاء الساكنين وإن كان ضمة، أو كسرة تسقطان، أو تنقلان كما سنذكره مُفصّلاً لِثقلهما على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين، ففي الكل وجب حذفُ اللام. «شرح العزي»

(٣) يُحذفُ أيضاً اللامُ في كلِّ فعل من الناقص إذا كان على زِنةِ: فعلت وفعلتا وصيغة فعَلَتْ للغائبة؛ نحو: غزتْ ورمتْ أي: إذا اتصلت بالماضي تاء التأنيث سواء كان واوياً، أو يائياً مجرداً، أو مزيداً فيه.

(٤) نحو: غَزتْ وغَزَتا ورَمتْ ورمَتَا وأعطَتْ وأعْطَتا واشترت واشتَرتا واسْتَقصتْ واستَقْصا، والأصلُ غزَوَت غزوتا ورمَيَت رميتا إلى الآخر قُلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهو في فعل الاثنين تقديريٌّ؛ لأنَّ التاء ساكنة تقديراً؛لأنَّ المتحركة من خواصِّ الاسم، فعرضت الحركة ههنا لأجل ألف التثنية، فلا عبرةَ بحركته ومنهم من لا يلمحُ هذا، ويقول: غزاتا ورماتا وليس بوجه «شرح العزي»

وتثبُتُ في غيرِها[١]، فتقولُ[٢]: غَزَا غَزَوَا غَزَوْا، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ... إلى آخره.

وَرَمَى[٣] رَمَيَا[٤].....

---

(١) أي: غير تلك المواضع؛ أي: في غير مثال فَعلُوا مطلقاً ومثال فَعلَتْ وفَعَلَتا مفتوحَىْ ما قبل اللام وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة، أو يكون على فَعَلتْ وفعَلَتا لكن لا يكون مفتوح ما قبل الآخر نحو: رضيتْ رضيتا وسروتْ سروتا؛ لعدم موجب الحذف. «شرح العزي»

(٢) غَزَا أصلُه غزوَ، قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وغزوا جارٍ على الأصل، وإنَّما لم تُقلب الواو ألفاً كما تُقلب في غَزَوْا مع أنه مُتحرك وما قبله مفتوح؛ لأنه لو انقلبت الواو فيه ألفاً لأدَّى إلى التقاء الساكنين هُما الألفان أحدهما الألفُ المنقلبةُ عن الواو والآخرُ ألف التثنية، فلا بُدَّ من حذف أحدهما، فإذا حُذفَ أحدهما التبس التثنية بالمفرد ولم يتميَّز أحدهما عن الآخر، وغَزَوْا أصلُه غَزَووا بواوين أحدهما واو لام الفعل والآخر واو جمع المذكر على وزن فعَلُوا قُلبت الواو الأولى ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان هما الألف المُنقلبة عن الواو وواو الضمير حُذفت الألف؛ لأن الواو علامةُ الفاعلين، فحذفُها مُفوت الغرض.

وأصلُ غَزَتْ غَزَوَتْ على وزن فعلت قلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار غزاتْ، فالتقى ساكنان هما الألف المقلوبة وتاء التأنيث ولا يُمكنُ تحريك كل واحد منهما لخروجهما عن وضعهما بسببِ التحريك، فحُذفت الألفُ للساكنينِ ولا يُمكن حذفُ التاء لزوال علامة التأنيث.

وأصلُ غَزَتَا غَزَوَتا على وزن فَعَلَتا قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار غَزَاتا، ثم حُذفت الألفُ لأمرين أحدُهما: أن غزتا تثنيةٌ وهي فرعُ المُفرد، وقد حُذفت من المفرد فلو لم يُحذف منها لزمَ مزيةُ الفرع على الأصل الثاني أن حركةَ تاء التأنيث في غزاتا عارضةٌ بسبب الألف لئلا يلزمَ التقاءُ الساكنين والحركةُ العارضة ليستْ معتدًّا بها.

ومن العرب من يقول: غزاتا بإثبات الألف وتثبت اللام في غَزَون وغَزَوتَ إلى غَزَوتُ غَزَونا؛ لعدمِ مُوجبِ حذفها فيها. «شرح العزي»

(٣) أي: وتقول في ماضي معتل اللام اليائي رمي أصله رَمَىَ قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. «شرح العزي»

(٤) على الأصل، وإنَّما لم تقلب الياء في رميا مع أن مقتضى قلبها موجودٌ فيه وهو تحركها وانفتاح ما =

رَمَوْا، رَمَتْ[١] رَمَتَا رَمَيْنَ... الى آخره.

وَرَضِيَ[٢] رَضِيَا رَضُوا[٣]، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ، رَضِيتَ...[٤] إلى آخره.

وكذلك سَرُوَ سَرُوَا سَرُوا، سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُونَ، سَرُوتَ سَرُوتُمَا سَرُوتُمْ، سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُنَّ، سَرُوتُ سَرُونَا[٥].

وإنَّما[٦].....

= قبلها لِما مرَّ في غزَتَا. «شرح العزي»

(١) وأصلُ رَمَتْ رَميتْ، قُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصار رَماتْ، فالتقى ساكنان وهُما الألفُ المُنقلبةُ عن الياء وتاء التأنيث، فحُذفت الألفُ ولا يجوزُ حذفُ التاء؛ لأنها علامةُ التأنيث ولا يُمكنُ تحريك أحدهما؛ لأنه يلزم الخروج عن وضعه. «شرح العزي»

(٢) في فَعِلَ مكسور العين معتل اللام الواوي.

(٣) وأصل رَضُوا رَضِيُوا، وأصلُه: رَضِيووا بالواوين؛ الأولى واو لام الفعل والثانية واو الضمير قُلبت الواو الأولى ياء لتطرفها وإنكسار ما قبلها، فصار رضيُوا استُثقلت الضمة على الياء، فنُقلت إلى ما قبلها بعد سلبِ حركة ما قبلها، فحُذفت الياء للساكنين هما الياء والواو، فصار رضُوا.

رَضِيَتْ رَضِيَتَا اهـ، أصلُها رَضِوَتْ رَضِوَتا اهـ. قلبت الواو ياء لتطرفها وإنكسار ما قبلها فيها، وتثبت الياء المنقلبة عن الواو فيها لعدم موجب حذفها منها. «شرح العزي»

(٤) وهو سواء كان واوياً، أو يائياً؛ لامُه ياء؛ لأن الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كرَضِيَ أصله رَضِوَ بدليل رِضْوان وهذا صريح في «الصحاح»، واليائي كخَشِيَ ولذا لم يذكر إلا مثالا واحداً. «شرح العزي»

(٥) وإنَّما قال: «وكذلك»؛ لأنه لم يذكر جميعَ تصاريفه، فأشار إلى أن تصاريفه كالمذكور، وذكرَ مثالًا واحداً؛ لأنه لا يكون يائياً. «شرح العزي»

(٦) هذا جواب عن دخل مقدر، **تقديره**: إن واو الضمير كألفه والألف تقتضي فتحة ما قبلها، فتقتضي واوه ضمة ما قبلها أيضاً ومع هذا فُتح ما قبل واو الضمير في غزَوا ورمَوا، وضُمَّ في رضُوا وسرُوا.

أجاب عنه: بأنه لا يلزم من اقتضاء الألف الفتحة اقتضاء الواو الضمة؛ لأنَّ الواو يتحقق بعد الفتحة =

فُتِحَ ما[١] قبلَ واوِ الضميرِ في غَزَوْا[٢] ورَمَوْا، وضُمَّ[٣] في رَضُوا وسَرُوا؛ لأنَّ واوَ الضميرِ إذا اتَّصلتْ بالفعلِ الناقصِ بعدَ حذفِ[٤] اللامِ، فإنْ كان ما قبلَها مفتوحاً أُبقِيَ على الفتحةِ[٥]؛ نحوُ: غَزَوْا ورَمَوْا.

وإنْ كان ما قبلَها مكسوراً، أو مضموماً[٦].....

= كما يتحقَّقُ بعد الضمَّة بخلاف الألف، فإنَّه لم يُتصور إلا بعد الفتحة، ولهذا إنَّ واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص فُتح ما قبله، أو ضُمَّ لأنه إذا اتصل لزمَ إلتقاء الساكنين بينه وبين اللام وسقط اللام. وسَرُوا أصله سَرُوُوا بالواوين إحداهما واو لام الفعل والأخرى واو الضمير استُثقلت الضمة على الواو، فحُذفت منه، فالتقى الساكنان هُما واو لام الفعل وواو الضمير، ثم حذفت واو لام الفعل لالتقاء الساكنين دون واو الضمير؛ لأنه علامة الفاعلين. «شرح العزي»

(١) وهو الزاي في غزَوْا والميم في رمَوْا.

(٢) لأنهم لمَّا قلبوا اللام ألفاً وحذفوا الألف أبقوا الفتحة لتدُلَّ على الألف المحذوفة، وأبقوا ما قبل واو الضمير على الضمة لتدل على الواو المحذوفة في مثل: سَرُوا.

(٣) أي: ما قبل واو الضمير وهو الضاد في رضوا.

(٤) وهذا القول؛ أي: هذا القيْد يستلزم حذفَ اللام قبل إتصاله وليس كذلك؛ لأنه للساكنين ولا ساكنين قبله ولهذا لم يذكر هذا القول في بعض النسخ. «شرح العزي»

(٥) وإن ضُمَّ ما قبلها إذ لا منعَ فيها ما قبلها.
لتحقُّقه بعدَ الفتحة، ولأنَّ الأصل إبقاءُ الشيء على ما كان عليه أو لأنَّ الواو لمَّا قُلبتْ فيهما ألفاً وحذفت الألفُ أبقي ما قبل واو الضمير وفيهما على الفتح لتدُلَّ الفتحة على الألفِ المحذوفة. «شرح العزي»

(٦) أي: أُبقي على الضمِّ؛ لأنَّ الأصلَ إبقاءُ الشيء على ما كان ولأن واو لام الفعل لمَّا حُذفت منه أُبقي ما قبل واو الضمير على الضمَّة ليدل على الواو المحذوفة وإن انكسرَ ما قبل واو الضمير؛ نحو: رضُوا أَصلُه رضيُوا، وأصلُ أصله رضوُوا ضُمَّ؛ لأنه لمَّا استُثقلت الضمَّةُ على الياء نقلت إلى ما قبلها بعد سلبِ حركة ما قبلها وحُذفت الياء ليكون ما قبل واو الضمير مضموماً لعدمِ تحقُّقه بعدَ الكسرة. «شرح العزي»

ضُمَّ[١]؛ نحوُ: رَضُوا وسَرُوا، وأصلُ رَضُوا رَضِيُوا[٢]، فنُقِلتْ ضمةُ الياءِ إلى الضادِ، وحُذِفتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنَينِ[٣].

وأمَّا المضارعُ[٤] منَ الناقصِ، فتُسكَنُ[٥] الواوُ والياءُ والألفُ[٦] في الرفعِ؛ نحوُ: يَغْزُو، ويَرْمِي، ويَخْشَى[٧].

فتُحذَفُ[٨] في الجزمِ، وتُفتَحُ الواوُ والياءُ في النصبِ[٩] لخفةِ الفتحةِ[١٠]، وتَثبُتُ

---

(١) لمناسبةِ الواو الضمة ففتحَ في غزَوا ورمَوا؛ لأنَّ ما قبل الواو بعدَ حذف اللام مفتوحا لأنهما مفتوح العين، فأُبقيَ على الفتحة على الأصل وضُمَّ في سَرُوا؛ لأنه مضموم العين وكذا في رَضُوا؛ لأنَه كان مكسورَ العينِ بعدَ حذف اللام، فقُلبت الكسرةُ ضمَّة لتبقي الواو. «شرح العزي»

(٢) يعني: بعد قلب الواو ياء؛ إذ الأصل رَضِوُوا. «شرح العزي»

(٣) وهما الياء والواو. «شرح العزي»

(٤) أي: لما فرغَ المصنِّفُ من ماضي المعتل اللام الواوي واليائي شرعَ في بحث المضارع المعتل اللام الواوي واليائي، فالمُضارع إمَّا معلومٌ، أو مجهولٌ، فالمعلومُ تُقلبُ واوه وياؤه ألفاً إذا انفتح عينُه كيرضَى ويخشَى، فتكون لامُه واواً، وياء، أو ألفاً فتسكن اهـ. «شرح العزي»

(٥)

(٦) في المفردات الخمسة في حالة الرفع لِثِقَل الضمة عليها، والمُرادُ من إسكانها تقديرُ حركتها الإعرابية وإلا لزمَ تسكينُ الألف الساكن. «شرح العزي»

(٧) والأصل: يغزُوُ ويَرْمِيُ ويَخْشَيُ. «شرح العزي»

(٨) أي: الواو والياء والألف؛ لأنها قائمةٌ مقامَ الإعراب كالحركة، فكما تُحذفُ الحركة فكذا هذه الحروف، وقد شذ مثل ما جاء في بعض الأشعار بإثبات الواو؛ كقوله: لم تهجو وبإثبات الياء؛ كقوله: لم يأتيكَ، وبإثبات الألف كقوله: كأنْ لم تَرى قبلي أسيراً يمانيا. وما قبل هذا الشِّعر:

وتضحكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ. «شرح العزي»

(٩) لأن الفتحة أخفُّ الحركات.

(١٠) مع قبولهما الحركة. «شرح العزي»

الألفُ[١] ساكنةٌ[٢] في حالةِ النصبِ[٣]، كما في حالِ الرفعِ.

ويُسقِطُ الجازمُ والناصبُ النوناتِ[٤] إلَّا نونَ جمعِ المؤنثِ[٥]، فتقولُ: لَمْ يَغْزُ لَمْ يَغْزُوَا لَمْ يَغْزُوا... [٦] إلى آخره.

وكذا لَمْ يَرْمِ[٧] لَمْ يَرْمِيَا[٨] لَمْ يَرْمُوا... إلى آخره.

ولَمْ يَرْضَ[٩] لَمْ يَرْضَيَا[١٠] لَمْ يَرْضَوْا، لَمْ تَرْضَ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ يَرْضَيْنَ، لَمْ تَرْضَ

---

(١) لأن الألف لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف. «شرح العزي»

(٢) بحالها فيه؛ لعدم قبولها الحركة ولو كانت الفتحة أخف. «شرح العزي»

(٣) وقد جاء في فعل الواحد إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع؛ كقوله: أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍّ ولا أبٍ، والقياسُ أن أسموا بالفتح، ويحتمل أن تكون غير عاملة، تشبيهاً لها بـ(ما) المصدرية كما في قراءة مجاهد: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ بالرفع، وفي قول الشاعر: أن تَقرآنِ على أسماء؛ حيثُ أثبت النون في تقرآنِ؛ وكلاهُما من الشواذِّ. «شرح العزي»

(٤) قوله: «النونات» قيل نون إذا أُريد به الحوت، فجمعُه: نينان، وإذا أُريد به الدواة، فجمعُه: أنوان، وإذا أريد به الحرف، فجمعه: نونات.

(٥) وإنَّما لم يَحذف الجازمُ والناصبُ نون جمع المؤنث؛ لأنهما لا يُؤثّران إلا في الأمثلة الخمسة، وجمعُ المؤنَّث ليس منها فتقول: لم يغزُ أصله يغزو فلما دخل عليه الجازم حذفت الواو لأنهما بمنزلة الحركة فكما يحذف الجازم الحركة من الصحيح اللام يحذف ما هو بمنزلتهما من المعتل اللام اهـ. «شرح العزي»

(٦) بحذف النون أصلُهما يغزوانِ ويغزُونَ، فلمَّا دخلَ عليهما الجازمُ حُذفت منهما النون لَأنَّها بمنزلة الحركة الإعرابية في الصَّحيح. «شرح العزي»

(٧) بحذف الياءِ أصلُه يرمِي، فلمَّا دخلَ عليه الجازمُ حُذفَ منه الياء للجزم.

(٨) بحذف النون للجزم؛ لدخول الجازم عليه أصله يَرْمِيَان.

(٩) بحذف الألفِ أصلُه: يَرْضَى، فلمَّا دخلَ عليه الجازمُ حُذفت منه الألف للجزم. «شرح العزي»

(١٠) بحذف النون للجزم؛ لدخول الجازم عليه. أصله يرضيان

لَمْ تَرْضَيَا لَمْ تَرْضَوْا، لَمْ تَرْضَيْ لَمْ تَرْضَيَا لَمْ تَرْضَيْنَ، لَمْ أَرْضَ لَمْ نَرْضَ.

فتقولُ في النصبِ: لَنْ يَغْزُوَ[١] لَنْ يَغْزُوَا لَنْ يَغْزُوا[٢]؛ لَنْ يَرْمِيَ لَنْ يَرْمِيَا لَنْ يَرْمُوا؛ ولَنْ يَرْضَى[٣] لَنْ يَرْضَيَا لَنْ يَرْضَوْا، لَنْ تَرْضَى لَنْ تَرْضَيَا لَنْ يَرْضَيْنَ، لَنْ تَرْضَى لَنْ تَرْضَيَا لَنْ تَرْضَوْا، لَنْ تَرْضَيْ لن تَرْضَيَا لَنْ تَرْضَيْنَ، لَنْ أَرْضَى لَنْ نَرْضَى.

وتَثبُتُ لامُ الفعلِ في فعلِ الاثنينِ[٤].....

---

(١) بفتح الواو؛ والأصل يَغْزُو ويَرْمِي بسكون الواو والياء، فلمَّا دخل عليهما لن فُتحت الواو والياء بعد أن كانتا ساكنتين. «شرح العزي»

(٢) لن تَغزوَ لن تغزُوَا لن يغزُون لن تغزُو لن تَغْزُوا لن تَغْزوا لن تَغْزِي لن تَغزُوا لن تَغْزُون لن أغزوَ لن نغْزو أصلُهما اغْزُوُ تَغْزُوُ.

(٣) لن يرضى بإثبات الألفِ جارٍ على الأصل؛ إذ الألف ثابتةٌ فيه قبلَ دخول لن عليه، ولا يُمكنُ تحريك الألف بالفتح؛ لأنها لا تحتمل الحركة. «شرح العزي»

(٤) متحركة مفتوحة؛ نحو: يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الألف ياء، أما في يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف أما في يرضيان فلأن الألف تقتضي فتحة ما قبلها ولو تقلب الياء ألفا وتحذف لأدى إلى الالتباس حال النصب. «شرح العزي»

واوياً كان أو يائياً؛ لأنه لو أُعِلَّ لكان إعلاله إمَّا بالقلب، أو بالحذف، أو بالإسكان لا سبيلَ إلى الأول؛ لأنَّ الألف يوجبُ فتح ما قبله، فلا يمكنُ القلب ولا إلى الثاني؛ لأنه للساكنين ولا ساكنين ههنا، ولا إلى الثالث؛ لأنه للضمة، أو الكسرة وانتقاؤهما ههنا ظاهرٌ، أو بالجزم وهو أيضاً لم يمكن لعدمِ تأثِير الجازم في الوسط، وكذلك تثبتُ في جماعة النساء لعدم موجب إعلاله؛ لأنه لو أُعِلَّ لكان إعلاله إمَّا بقلب الواو والياء ألفاً، أو بقلبِ أحدهما بالآخر، أو بالحذفِ، أو بالإسكانِ.

لا سبيلَ إلى الأول؛ لأنَّ شرطَ قلبهما ألفا تحركهما وانفتاح ما قبلهما لفظاً، أو حكماً وليسَ ههنا كذلكَ لوجوب سكونِ ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لفظاً ولا إلى الثاني؛ لأن شرطَ قلب أحدهِما بالآخر كون حركة ما قبله من جنسِ الآخر مع سكونه وههنا ليسَ كذلك ولا إلى الثالثِ؛ لأنه للساكنين وانتقاؤه ظاهرٌ ولا إلى الرابع؛ لأنَّه ساكنٌ وتسكينُ الساكن مُحالٌ. «شرح العزي»

وجماعةِ[١] الإناثِ، وتُحذَفُ من فعلِ جماعةِ الذُّكورِ[٢] وفعلِ الواحدةِ المخاطبةِ.

فتقولُ[٣]: يَغْزُو يَغْزُوَانِ[٤] يَغْزُونَ[٥]، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ، أَغْزُو نَغْزُو.

---

(١) أيضاً ساكنة؛ نحو: يغزُون ويرمين ويرضين؛ لعدم مقتضى الحذفِ. «شرح العزي»

(٢) غائبين كانوا أو مخاطبين؛ نحو: يَغزُون وتَغزُون ويَرمُون وترمون ويرضُون وترضُون، والأصلُ: يغزوُون ويرميُون ويرضيُون، فُحذفت حركة اللام، ثم اللام وإن شئتَ قلت في يغزون ويرمون نُقلت وفي يَرضون قُلبت اللام ألفاً، ثم حذفت. أي اللام من الجميع. «شرح العزي»

لأنه مضموم، فيه فإن انفتح ما قبله وجبَ قلبه بالألف، فلزم التقاء الساكنين بينه وبين الضمير وإلا نقلت ضمّته إلى ما قبله لثقلها عليه بعد سلب حركته، فالتقى الساكنان أيضاً، فوجبَ حذفه ومن فعلِ الواحدة المخاطبة؛ لأنه مكسور فيها، فإنِ انفتح ما قبله وجبَ قلبه بالألف، فلزم التقاء الساكنين بينه وبين الضمير وإلا نقلت حركته إلى ما قبله، فالتقى الساكنان فوجب الحذف للساكنين ولا يحذف الضمير؛ لأنه لمعنىً وابقاؤه أولى ولأن اللام محل التغيير. «شرح العزي»

(٣) في المضارع المعتل اللام الواوي. «شرح العزي»

(٤) جارٍ على الأصل.

(٥) أصله: يغْزُوون على مثل: يفعُلُون استُثقلت الضمة على الواو فحُذفت، فالتقى الساكنان: الواو التي هي لام الفعل وواو الضمير، حذفت واو لام الفعل لدلالة الضمة عليها، ولأنَّ اللام محلُّ التغيير دون الضمير لئلا تزول علامة الفاعلين. «شرح العزي»

ويَرضَى يرضَيان يَرضَون تَرضَى تَرضَيان يَرضَين بالياء دون الألف؛ لأنَّ الأصل الياء والألف مُنقلبةٌ عنها وههنا ليست متحركةً، فلا تُقلبُ ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين ارضَى نرضَى.

وتَرْمين وترضين والأصل تَغْزُوين وترميين وترضيين فأُعِلّتْ كما مرَّ آنفا، وقد عرفتَ في بحث نون التأكيد السرفي أن المحذوف لامُ الفعل دون واو الضمير ويائه. «شرح العزي»

ويَستَوِي فيه لفظُ جماعةِ[١] الذُّكورِ والإناثِ في الخطابِ[٢] والغَيبةِ[٣] جميعاً[٤]، لكنَّ التَّقديرَ مختلفٌ، فوزنُ المذكرِ يَفْعُونَ وتَفْعُونَ[٥]، ووزنُ جمعِ المؤنثِ يَفْعُلْنَ وتَفْعُلْنَ.

فتقولُ[٦]: يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ، تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ، أَرْمِي نَرْمِي.

وأصلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ، ففُعِلَ فيه كما فُعِلَ برَضُوا[٧].

وهكذا[٨].....

---

(١)

(٢) أما في الخطاب فلأنك تقول: أنتم تغزُونَ وأنتُن تغزون بالتاء الفَوقانية فيهما.

(٣) وأما في الغيبة فلأنكَ تقولُ: الرجالُ يغزُون والنساء يغزُونَ بالياء التحتانية فيهما. «شرح العزي»

(٤) لأنَّك تقولُ فيهما يغزونَ لكنَّ التقديرَ مختلفٌ لكون لام الذكور محذوفا دون الإناث ولكون الواو ضميرا، والنون إعراباً في الذكور والواو لاماً والنون ضميرا في الإناث. «شرح العزي»

(٥) في الخطاب بحذف اللام فيهما كما ذكره من أن الأصل: تَغزوُوْن حُذفت اللامُ والواو ضمير. «شرح العزي»

(٦) في الخطاب؛ لما تقدَّم من أن اللام تثبتُ في فعل جماعة الإناث. «شرح العزي»
في يفعِل بالكسر؛ أي: إن كان المضارعُ المعتل اللام يائياً؛ نحو: يرمي يرميان... إلخ، فإعلاله في المفردات الخمسة بإلاسكان، وفي الأمثلة الخمسة بحذف الياء في الذكور والمخاطبة. «شرح العزي»

(٧) يعني: نُقلتْ ضمَّةُ الياء إلى الميم وحُذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصَّه بالذكر؛ لأنه خالف يَغزُون ويَرضَون في عدم إبقاء عينه على حركته الأصلية، فنبه على كيفية ضم العين وانتقاء الكسر. «شرح العزي»

(٨) أي: مثل: يرمِي في جميع ما مرَّ أي في الاعلال وعدمه وسائر أحكامه. «شرح العزي»

حكمُ كلِّ ما كان[١] ما قبلَ لامِه مكسوراً؛ كيُهْدِي، ويُنَاجِي[٢]، ويَرْتَجِي، ويَنْبَرِي[٣]، ويَشْتَرِي، ويَسْتَدْعِي، ويرْعَوِي[٤]، ويَعْرَوْرِي.

---

(١) أي: كلُّ فعلٍ من الناقص الواوي واليائي من غير الثلاثي المجرد.

(٢) يُناجُون أصلُه: يُناجِيُون، من المناجاة وهي المُكالمة على سبيل الخفية واوية، وإعلاله كإعلال يرمي بعد قلب الواو ياء، فيكون له أصلٌ قريبٌ وبعيدٌ. «شرح العزي»

(٣) ينبري من الانبراء وهو الاعتراضُ يائيٌّ. «شرح العزي»

(٤) وأصل ارعوى ارعَوَوَ كاحْمَرَرَ، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها فوق أربعة، ولم يكن ما قبلها مضموماً، ثم الياء ألفاً ولم يدغم الواو لتقدُّم الإعلال على الإدغام لكونه يائياً. «شرح العزي»
فأجرِ على هذه الأمثلة أحكام يرمى وصرفها تصريفه، فإن كنت ذكياً كفاك هذا وإلا فالبليدُ لا يُفيده التطويل، ولو تليت عليه التوارة والإنجيل. «شرح العزي»
يَرعوي يَرعويان يَرعوون تَرعوي تَرعويان يَرْعوينَ تَرعوي ترعويان ترعوون ترعَوين ترعويان تَرعوينَ أرعوي نرعوي؛ هذا من باب الإفعلال، والأصلُ ارْعَوِوُ يَرعَو ولم يُدغم للثقل؛ ولأنهم إنَّما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم فلمَّا أعلّوا، فاتَ اجتماع المِثلين، ولِمَا يلزم في المضارع يرعاو مضموم الواو وهو مرفوضٌ؛ لم يقلبوا الواو الأولى ألفاً بل قلبوا الثانية ياءً لوقوعها خامسةً مع عدم انضمام ما قبلها، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في الماضي.
وإنَّما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة يَرعَوون وتَرعوين، ولم تحذف هذه الواو كما في يَرضون وترضَين؛ لأنه قد حذف لام الفعل إذ الأصلُ يَرعَوِوُون وتَرعَوِوين، فلو حُذفت هذه الواو أيضاً لكان إجحافاً بالكلمة والتباساً بالثلاثي المجرد ولم تقلب هذه الواو ياءً مع وقوعها رابعةً وعدم انضمام ما قبلها لما سيُذكر في هذا البحث، وقيل: لئلا يلزم اجتماع الإعلالين؛ أعني: إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوعٍ واحدٍ، وهو مرفوضٌ، ويَعروري يَعروريان يَعرورون، تعرَوري تَعروريان يَعرورين، تَعروري تَعروريان تَعرورون، تَعرورين تَعروريان تَعرورين، أعروري نعروري، وهو افْعَوعَل؛ مثل: اعْشَوْشَب، يُقال: اعروريتُ الفرسَ؛ أي: ركبتُه عُرياناً والأصلُ: اعرورَو ويَعرورو قُلبت الواو ياء وأصل يَعْرَوْرون يَعْرَوْريون، وأصل تَعْرَوْرين تعروريين، أُعلّا إعلالَ يَرْمُونَ =

وتقولُ: يَرضَى يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ، تَرْضَى تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ[١]، أَرْضَى نَرْضَى.

وهكذا[٢] قياسُ كلِّ ما كان ما قبلَ لامِه مفتوحاً[٣]؛ نحوُ: يَتَمَطَّى[٤] يَتَمَطَّيَانِ يَتَمَطَّوْنَ، تَتَمَطَّى تَتَمَطَّيَانِ يَتَمَطَّيْنَ، تَتَمَطَّى تَتَمَطَّيَانِ تَتَمَطَّوْنَ، تَتَمَطَّيْنَ تَتَمَطَّيَانِ تَتَمَطَّيْنَ، أَتَمَطَّى نَتَمَطَّى.

ويَتَصَابَى[٥] يَتَصَابَيَانِ يَتَصَابَوْنَ[٦]، تَتَصَابَى تَتَصَابَيَانِ يَتَصَابَيْنَ، تَتَصَابَى تَتَصَابَيَانِ

= وتَرمِينَ، وذلك بعدَ قلب الواو ياءً.

وقوله: «وقيلَ لئلَّا يلزم اجتماع الإعلالين بنوع واحد... إلخ» فيه نظر؛ لأنه ينتقضُ بنحو: يقونَ ويَقينَ، ونحو: إيقاء والأصل، إوقاي، وما أشبه ذلك مما قلب، أو حذف فيه حرفان، فافهم فإن امتناع اجتماع الاعلالين فإن اشتهد فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم إلا أن يُخصَّص على ما قيل: المراد من اجتماع الإعلالين تقارنهما بأن لا يكون بينهما فاصلٌ، وحينئذٍ لا يلزم الانتقاض بما ذكر. «شرح العزي»

(١) جمع مؤنث مخاطبة تَفْعَلنَ.

(٢) أي: حكم كلِّ مزيد واوي أو يائي كان ما قبلَ لامه مفتوحاً كحكم باب يرضى، وإعلاله كإعلاله؛ نحو: يتمطَى تمطياً تفعل واوي؛ أي: يتبخترُ في المشي، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [الإنسان: ٣٣]. «شرح العزي»

(٣) في غير الثلاثي المجرد.

(٤) والأصل: يتمطو مصدُره التَّمطِّي والأصلُ التمطو؛ لأنه من المطو، وهو المد قُلبت الواو ياءً والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها. «شرح العزي»

(٥) تفاعل واوي من الصَّبْو وهو الميلُ، وسمي الصبيُّ صبياً لميله إلى ما لا يعنيه. «شرح العزي»

(٦) أصله: يتصابو مصدره التصابي أصله التصابُو؛ لأنه من الصَّبوة فأعل الإعلال المذكور. «شرح العزي»

قوله: «ويتصابا»؛ أي: التقديرُ مختلفٌ، فإنك تقول وزن الواحدة المؤنثة في الخطاب من تَرمِينَ =

تَتَصَابَوْنَ، تَتَصَابَيْنَ تَتَصَابَيَانِ تَتَصَابَيْنَ، أَتَصَابَى نَتَصَابَى.

ويَتَقَلْسَى[١] يَتَقَلْسَيَانِ يَتَقَلْسَوْنَ، تَتَقَلْسَى تَتَقَلْسَيَانِ يَتَقَلْسَيْنَ، تَتَقَلْسَى تَتَقَلْسَيَانِ تَتَقَلْسَوْنَ، تَتَقَلْسَيْنَ تَتَقَلْسَيَانِ تَتَقَلْسَيْنَ، أَتَقَلْسَى نَتَقَلْسَى.

ويَتَصَدَّى يَتَصَدَّيَانِ يَتَصَدَّوْنَ، تَتَصَدَّى تَتَصَدَّيَانِ يَتَصَدَّيْنَ، تَتَصَدَّى تَتَصَدَّيَانِ تَتَصَدَّوْنَ، تَتَصَدَّيْنَ تَتَصَدَّيَانِ تَتَصَدَّيْنَ، أَتَصَدَّى نَتَصَدَّى.

ولفظُ الواحدةِ المؤنثةِ في الخطابِ كلفظِ جمعِ المؤنثِ في بابِ يَرْمِي ويَرْضَى[٢].

= تَفْعِينَ ومن تَرْضَينَ تَفْعَينَ؛ لأن لامهما محذوفةٌ ووزنُ الجمع المؤنث من ترمينَ تَفْعلن ومن تَرضين تفعلن؛ لأنَ لامهما باقيةٌ، وكذلك في يتمطى ويتصابا، فإنك قد عاينتَ لفظ تَرمينَ في الواحدة المؤنثة كلفظ تَرْمينَ في الجمع المؤنث وكذلك لفظ تَرْضينَ في الواحدة المؤنثة مع تَرضَينَ في الجمع المؤنث.

(١) أصله: يتَقلسُو تفعلل واوي؛ أي: يلبسُ قَلنسُوة مصدره التَّقلسي أصله التَّقلسو؛ كتدحرجَ وأصلُ يتمطى يتمطو، وأصلُ يتصابَى يتصابَو، وأصلُ يَتَقلسى يَتَقَلسو قُلبت الواو ياءً، ثم الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب، كلفظ الجمعِ المؤنث في بابِ يرمي ويرضَى؛ لأنكَ تقولُ فيهما ترمينَ وترضينَ على هيئة واحدة ولكنَّ التقدير مختلفٌ؛ لأن لام الواحدة محذوفٌ دون الجمع، ولأنَّ الياء ضمير والنون إعرابٌ في الواحدة والياء لام والنون ضمير في الجمع، فيكونُ وزن الواحدة تَفْعِين وتَفْعينَ بحذف اللام منهما ووزن الجمع تفعِلْنَ وتفعلْن بإثبات اللام فيهما. «شرح العزي»

ولا يخفى عليك تصاريفُ هذه الأفعال وأحكامها إذ أحطتَ علماً بيَرضَى، فلا أذكُرها خوفَ الإملال. «شرح العزي»

(٢) أي: في كلِّ ما كان ما قبل لامه مكسور، أو مفتوحاً، فإنه يُقال للواحدة والجمع: تَرْمين وتُهْدِين وتُنَاجين اهـ، وكذا تَرضَين وتتَمَطين وتتَصابين وتتَقلسين فيهما جميعاً. «شرح العزي»

والتقديرُ مختلِفٌ، فوزنُ الواحدةِ المؤنثة تَفْعِينَ وتَفْعَيْنَ، ووزنُ الجمعِ: تَفْعِلْنَ وتَفْعَلْنَ[١].

والأمرُ[٢] منها[٣]: اغْزُ اغْزُوَا اغْزُوا، اغْزِي اغْزُوَا اغْزُونَ؛ وارْمِ ارْمِيَا ارْمُوا، ارْمِي ارْمِيَا ارْمِينَ؛ وارْضَ[٤] ارْضَيَا ارْضَوْ، ارْضَيْ ارْضَيَا ارْضَيْنَ[٥]. فإذا أدخلتَ عليه[٦] نونَ التأكيدِ أُعيدَتِ اللامُ المحذوفةُ، فقلتَ: اغْزُوَنَّ اغْزُوَانِّ اغْزُنَّ، اغْزِنَّ اغْزُوَانِّ اغْزُونَانِّ.

وارْمِيَنَّ[٧] ارْمِيَانِّ ارْمُنَّ، ارْمِنَّ ارْمِيَانِّ ارْمِينَانِّ.

---

(١) بالفتح بإثبات اللام؛ لأنها تثبت في فعل جماعة الإناث، وعلى هذا تُفَاعين وتُفَاعلن تَتَفَعَّيْن وتَتَفَعَّلْنَ إلى الآخر. «شرح العزي»

(٢) أي: تقولُ في الأمر.

حكمُ الأمر المأخوذ من المضارع المعتلّ اللام كحكم المضارع المجزوم من المعتل اللام في الإعلال وعدمه، فتُحذفُ لامُ الفعل من الأمر حيثُ تُحذف في المضارع المجزوم، وتثبتُ لام الفعل في الأمر حيثُ تثبت في المضارع المجزوم؛ أي: فتقولُ في الأمر المأخوذ من الأمثلة المذكورة اغْزُ وارْمِ وارض اهـ. «شرح العزي»

(٣) أي: من هذه الأمثلة الثلاثة المذكورة، وهي يَغزُو ويَرمِي ويَرضَى. «شرح العزي»

(٤) بحذفِ حرف المُضارعة منها وزيادة همزة الوصل في أولها وحذف اللام من المفرد المذكَّر؛ لكونه بمنزلة الحركة والنون من غيره إلا نون جمع المؤنث؛ لأنَّ حذفها يكون في حكم المجزوم وجمعه مبنيٌّ لم يكن في حكمه. «شرح العزي»

(٥) وليس في ذلك أي في الأمر من هذه الثلاثة بحث. «شرح العزي»

(٦) أي على نحو: اغْزُ وارْمِ وارْضَ نون التأكيد خفيفة كانت النونُ، أو ثقيلة. «شرح العزي»

(٧) بإعادةِ الياءِ.

وارْضَيَنَّ[١] ارْضَيَانِّ ارْضَوُنَّ، ارْضَينَّ ارْضَيَانِّ ارْضَيْنَانِّ.

واسمُ[٢] الفاعلِ منها: غَازٍ[٣] غَازِيَانِ غَازُونَ، غُزَّاءٌ وغُزًّى وغُزَاةٌ[٤]، غَازِيَةٌ[٥]

---

(١) بإعادةِ الألف وردّها إلى الأصل، وهو الياء ضرورةَ تحركها؛ لأن هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وأنت تُعيد الحركة ثَمة؛ فكذا هنا تُعيد اللام ولا تُعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة.

أمَّا من ارْضَ فلأنَّ التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقةً لعروضِ حركتي الواو والياء الضميرين، وأمَّا من اغز وارمِ، فلأنَّ سببَ الحذف باقٍ؛ أعني: التقاء الساكنين لو أعيدت اللام، ولغةُ طيء على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لامُ الفعل في الواحد المذكَّر بعد الكسر والفتح نحو: واللهِ لِيرمِنَّ وارمِنَّ يا زيد، ولْيَخشنَّ زيدٌ واخشَنَّ يا زيدُ

(٢) هذا إشارةٌ إلى كيفية بناءِ اسم الفاعل من المعتلِّ اللام الواوي واليائي؛ أي: الناقص، وكيفية إعلاله من الأمثلة المذكورة، فتقول: في بناء اسم الفاعل من غزا يغزو غازٍ؛ أصلُه غازو؛ لأنه من الغَزو. «شرح العزي»

(٣) غازٍ أصله غازوٌ قُلبت الواوُ ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار غازيٌ استُثقلت الضمَّة على الياء، فحُذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوينِ فحذفت الياء دون التنوين؛ لأنها إنَّما زيدت ليدل على صرف الكلمة، فحذفها مُخلٌّ بالغرض.

وأصلُ غازيان غازِوان قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها ولم يُعتدَّ بالألف والنون؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة.

غازونَ أصله: غازُوون بالواوين أحدُهما واو لام الفعل والآخرُ واو جماعة الذكور قُلبت الواو الأولى ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها ولم يُعتدَّ بواو ونون الجمع؛ لأنهما زائدتان على أصل البنية، فصارَ غازيون استُثقلت الضمَّةُ على الياء، فنُقلت إلى ما قبلها بعد سلبِ حركة ما قبلها، فالتقى ساكنان الياء وواو جماعة الذكور، فحُذفت الياء فصار غازُونَ. «شرح العزي»

(٤) أصله: غَزوة قُلبت الواو ألفاً فصار غَزاة، ثم ضُم الفاءُ لئلا يلتبسَ بالمفرد، فصار غُزاة «الجاربردي»، أو اختُصَّ هذا الوزنُ بجمعِ مُكسَّر الناقص كذا قيل.

(٥) أصلها: غازِوة قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، ولم يُعتدَّ بتاء التأنيث؛ لأنها زائدةٌ على =

غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ(١) وغَوَازٍ(٢).

وكذا رَامٍ(٣) رامِيَانِ رَامُونَ، رُمَّاءٌ ورُمًّى ورُمَاةٌ، رَامِيَةٌ رامِيَتَانِ رَامِيَاتٌ ورَوَامٍ، ورَاضٍ(٤).

وأصلُ غَازٍ غَازِوٌ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لتطرُّفِها(٥).....

= أصل الكلمة. غَازِيتان: أصله غازِوتان قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ماقبلها ولم يُعتدَّ بالتاء والألف والنون لأنهنَّ زائداتٌ على أصلِ الكلمة. «شرح العزي»

(١) أصلها: غازِوات قُلبت الواوُ ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها ولم يعتد بالألف والتاء؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة. «شرح العزي»

(٢) وأصلُ غَوازٍ غَوازِي بغير تنوينٍ بعد قلبِ الواو ياءً؛ مثل: نَواصر حُذفت الضمَّة من الياء للثقل، ثم حُذفت الياء؛ لأنه أثقلُ من المُفرد؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، وأُتيَ بالتنوين ليكون إمَّا عوضاً عن الياء المحذوفة، أو عن إعلالِ الياء بالسكون، ولم تقلب الواو في غوازٍ ألفاً مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح بناء على أنها لو قُلبت ألفاً لالتقى الساكنان، فلا بُدَّ من حذف أحدهما بقي غازٍ، فالتبس صيغةُ الجمع التي هي غَوازٍ بالمُفردِ الذي هو غازٍ. «شرح العزي»

(٣) أي: وحكم بناء اسم الفاعل في رَمَى يَرمي ورَضِيَ يَرضَى، وكيفيةِ إعلاله كحكم بناء اسمِ الفاعل من غَزا يغزُو، وكيفيةُ إعلاله فرامٍ اسمُ الفاعل من رَمَى يرمي أصله رامِيٌ على وزن فاعِل، استُثقلت الضمَّة على الياء، فحذفت منها، فالتقى الساكنان هما الياءُ والتنوين، فحُذفت الياء دون التنوين لِما سبقَ. «شرح العزي»

أمَّا راضٍ فاسم الفاعل من رضِيَ يرضَى أصلُه راضي وأصلُه راضِو قُلبت الواوُ ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم استُثقلت الضمة على الياء، فحذفت منها، فالتقى الساكنان الياء والتنوين، فحُذفت الياءُ دون التنوين لِما مرَّ، وقِس عليه راميانِ رامونَ اهـ، وراضيانِ راضُون اهـ. «شرح العزي»

(٤) راضيانِ راضُون رضَّاء ورُضًّى ورُضاة، راضِيةٌ راضيتَانِ راضيات ورواضٍ.

(٥) وذلك قياسٌ مستمرٌ، وكذا راضٍ أصله راضو جعل راضي وأصل رامٍ راميٌ، فحُذفت ضمَّة الياء من الجميع استثقالاً، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين؛ لأنها حرف علة والتنوين حرف صحيح فحذفهما أولى فإن زال التنوين أعيدت الياء نحو الغازي والرامي =

وانكسارِ ما قبلَها[١]، كما قُلبَتْ في غُزِيَ[٢]، ثُمَّ قالُوا[٣]: غَازِيَةٌ؛ لأنَّ المؤنثَ فرعُ المذكرِ[٤] والتاءُ طارِئةٌ[٥].

= والراضي، وإنَّما لم يذكر المصنف هذا الإعلال؛ لأنه قد تقدَّم في كلامه مثله؛ أعني: حذف الضمة ثم اللام، ثم بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء. «شرح العزي»

(١) إذ علةُ قلب الواو ياءً شيئان؛ أحدهما كون الواو متطرفةً والآخر كونُ ما قبلها مكسوراً. «شرح العزي»

(٢) أي: قُلبت الواو ياءً في غازٍ لتطرُّفها وانكسار ما قبلها وكما قُلبت الواو ياء في المبني للمفعول من الماضي، نحو: غزى، والأصل غزو، وقبيلة طيء يَقلبونَ الكسرةَ من المبني للمفعولِ من المعتل اللام فتحة واللام ألفاً، فيقولون: غُزَى ورُمَى ورُضَى ونحو ذلك قال قائلهم:

نستوقدُ النَّبْلَ بالحضيض ونَصْـ ـطَادُ نُفوساً بُنَتْ على الكَرَمِ

والأصلُ بُنيت؛ قُلبت الكسرةُ فتحةً والياء ألفا وحُذفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين. «شرح العزي»

(٣) هذا جوابٌ عن سؤال مقدَّر تقديرُ السؤال: إنَّ الواو في غازٍ قُلبت ياءً لأنها وقعت طرفاً ولا يكونُ بعدها شيءٌ فلمَ قُلبت في غازية؟ فإنها ليست في الطرف؛ لأنَّ ما بعدها التاء؛ الجوابُ: أنَّ التاء في غَازية عارضةٌ؛ أي: زائدةٌ لا يُعتدُّ بها وإنَّ سُلِّم أنها معتبرة، فالقلبُ واجبٌ؛ لأن المؤنث فرع المذكر وفي المذكَّر تُقلب فلو لم تُقلب في المؤنث لزمَ مزيةُ الفرع على الأصل. «شرح العزي»

(٤) لكون بناءِ المؤنَّث غالباً على الزيادة لا سيَّما، فيمن يقول: رجلٌ ورجُلةٌ وغُلامٌ وغُلامةٌ، ونحو ذلك فلمَّا قلبوها في الأصل قلبوها في الفرع، فقالوا: غازيةٌ وراضيةٌ، وفي التنزيل: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. «شرح العزي»

(٥) أي: عارضةٌ على أصل الكلمة، وليست فيها أي من الكلمة، فكأنَّ الواو مُتطرّفةٌ حقيقةً وأصلُها غازٍ بدون التاء والتاءُ طارئةٌ لأجل التأنيث ولا يبعدُ عندي أن يقال في مثلِ ذلك: قُلبت الواو ياءً لكونها رابعةً مع عدم انضمام ما قبلها هذا كلُّه ظاهرٌ، وإنَّما الإشكالُ في إعلال نحو: غَوازٍ ورَوامٍ ورَواضٍ، وليس علينا إلا أن نقولَ: الأصل غوازي بالتنوين أُعِلَّ إعلالَ غازٍ ولا بحثَ لنا في أنه منصرفٌ، أو غيره وأن تنوينه أي تنوين، واعلم أن هذا الإعلالَ إنَّما هو حال الرفع والجرِّ وأمَّا حالَ النصب، فتقول: رأيتُ غازياً ورامياً ووغوازيَ وروامِيَ كالصَّحيحِ. «شرح العزي»

وتقولُ في المفعولِ منَ[١] الواويِّ: مَغْزُوٌّ، ومنَ[٢] اليائيِّ مَرْمِيٌّ.

تُقلَبُ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ في الياءِ الثانِي ويُكسَرُ ما قبلَها؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتَمعَتا في كلمةٍ واحدةٍ والأُولَى منهما ساكنةٌ قُلبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ[٣] الياءُ في الياءِ.

وتقولُ[٤].....

---

(١) أي: إذا أردتَ أن تبني اسمَ المفعولِ من الثُّلاثي المجرد الناقص الواوي، أو اليائي فتقول في اسم المفعول المأخوذ من الواوي: مَغزُوٌّ. «شرح العزي»

(٢) ونقولُ في اسم المفعول المأخوذ من اليائي مَرمِيٌّ أصله مَرموي. «شرح العزي»

(٣) وذلك قياسٌ مُطَّرِدٌ طلباً للخفَّة واشترط سكون الأولى لتُدغم واختيرَ الياء لخفَّتها، وفي كلام المصنف نظرٌ؛ لأنَّه تركَ شرائطَ لا بُدَّ منها وهي أنَّه يجبُ في الواو، إذا كانت أولى أن لا تكون بدلاً عن حرفٍ آخرَ ليحترز به من نحو: سُوِيرَ وتُسُوِيرَ كما تقدم، وأن يكونا في كلمة واحدة أو ما في حكمها كمُسلميّ، والأصلُ مُسلموي ليُحترزَ عما إذا كانتا في كلمتين مُستقلتين؛ نحو: يغزو يوماً، ويقضي وطراً، وأن لا يكونا في صيغة أفعل؛ نحو: أيومَ، ولا في الأعلام؛ نحو: صيوة وحيوة، وأن لا تكون الياءُ إذا كانت الأولى بدلاً من حرف آخر ليُحترز عن نحو: ديوان، والأصل دِووان، فإنَّ الواو لا تُقلبُ في مثل هذه الصور ياءً، وأيضاً يجبُ أن لا تكون الياءُ للتصغير إذا لم تكن الواو طرفاً حتى لا ينتقض بنحو أُسَيْوِد وجُدَيوِلٌ، فإنه لا يجبُ القلبُ، بل يجوزُ.

وأمَّا قولهم: أمرٌ مَمضُوٌّ عليه، فشاذٌّ والقياسُ أمرٌ مَمْضِيٌّ لأنه من اليائي، ومنهم من يقول في الواوي أيضاً؛ مغزِيٌّ ومَعديٌّ ومَرضيٌّ بقلب الواوين ياءً كراهة اجتماع الواوين، وعليه قولُ الشاعر:

أنــا الليــث معديــاً عليــه وعاديــاً

والقياسُ الواو، لكن الياء أيضاً كثيرٌ فصيح وإن كان مخالفاً للقياس تشبيهاً بنحو عِتِيٍّ وجِثِيٍّ، وفي مَرضِيٌّ أمرٌ آخرُ وهو إجراؤه مجرى فعلِه الأصلي؛ أعني: رَضِيَ، فإن أصله رَضِوَ. «شرح العزي»

(٤) أي: إذا أردت أن تبني اسمَ الفاعل للمُبالغة مما كان لامه واواً، أو ياءً على صيغة فَعول، أو فَعيلٍ؛ فتقول في فعول من الواوي عدُوٌّ أصلُه عدُوو بواوينِ؛ الأُولى واوُ فعولٍ والثانيةُ واو لام الفعل؛ =

في فَعُولٍ منَ الواويِّ عَدُوٌّ[١]، ومنَ اليائيِّ بَغِيٌّ، وفي فَعِيلٍ منَ الواويِّ صَبِيٌّ، ومنَ اليائيِّ شَرِيٌّ[٢].

والمزيدُ فيه[٣] تُقلَبُ واوُه ياءً؛ لأنَّ كلَّ واوٍ إذا وَقَعتْ رابعةً[٤] فصاعداً[٥] ولم يكنْ ما قبلَها مضموماً[٦] قُلبَتِ الواوُ ياءً[٧].

فتقولُ[٨]: أَعْطَى[٩] يُعْطِي، واعْتَدَى يَعْتَدِي، واسْتَرْشَى يَسْتَرشِي.

= أُدغمت الواو الأُولى في الثانية. «شرح العزي»

(١) **فإن قُلتَ**: الواو في عدُوٍّ رابعة وما قبلها غيرُ مضموم، فلمَ لم تُقلب الواو ياءً؟

قلتُ: لأن المدَّة؛ أي: الواو الساكنة لا اعتدادَ بها، فكأن ما قبلها مضمومٌ ولأن الواو الساكنة كالضمة، ولأنَّ الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالإدغام وكذا الكلامُ في اسم المفعول الواوي نحو مَغْزو. «شرح العزي»

(٢) مِن شَرَى يَشْرِي يقال: اشتَريتُ الشيءَ إذا بعته، وإذا اشتَريته أيضاً وهو من الأضداد، وفي التنزيل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]؛ أي: باعوه. «شرح العزي»

(٣) أقول والمزيد فيه إما ماض أو مضارع، وكل واحد منهما إما معلوم أ مجهول، والكل كالمجرد في الاعلال بالقلب والحذف والإسكان إلا أنه تقلب واوه ياء إن لم يضم ما قبله؛ لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت الواو ياء. «شرح العزي»

(٤) قوله: «رابعةً» احترازٌ عن نحو: غزو.

(٥) قوله: «فصاعداً» ليدخل فيه نحو اعتدى وغيره.

(٦) وهذا احترازٌ عن نحو: يَغزُو. «شرح العزي»

(٧) لأنَّ الكلمة إذا زادت على ثلاثة تُقلب الواو ياء والواو أثقلُ من الياء، فقلبت ليندفع به ثِقلُه ولم تقلب بالألف، ولو كان أخفَّ من الياء لعدمِ وقوعها قبلَ الضمير المرفوع المتحرك؛ لأنَّ الألف المُبدل مُقدَّر بحركة وما قبله لا يُقدَّر بها. «شرح العزي»

(٨) قلبت الواو تخفيفاً لثِقل الكلمةِ بالطُّول والمزيد فيه كذلك لا محالة. «شرح العزي»

(٩) أعطيا أعطَوا، أعطتْ أعطتا في الأمثلة السَّاكنة بالقلبِ والحذفِ في المفرد المؤنَّث ومثناه والجمع =

وتقولُ معَ الضميرِ: أعْطَيْتُ، واعْتَدَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ، وكذلك[١] تَغَازَيْنَا وتَرَاجَيْنَا[٢].

[اللفيف المقرون]

النوعُ الرابعُ: المعتلُّ[٣] العينِ واللامِ، ويقالُ له: اللفيفُ المقرونُ[٤]، فتقولُ:

= المذكَّر؛ لأنَّ أصلها القريب أعطيت أعطيتا أعطيوا، والبعيدَ أعطوت أعطوتا أعطووا، فقُلبت الواو ياءً والياء ألفاً وحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، وبالقلب في المفرد المذكَّر ومُثنَّاه؛ لأنَّ أصلهما أعطَوَ أعطَوَا؛ فقُلبت الواو ياءً فيهما والياء ألفاً في المفرد.

وتقولُ في مضارعه يُعطى يُعطيان إلى آخره في الأمثلة السَّاكنة المضارعة بالقلبِ والحذفِ والإسكانِ أما القلبُ والإسكانُ في المفرد مذكّراً كان أو مؤنّثاً؛ نحو: يُعطِي أصله القريب يُعطِيُ والبعيد يُعطِوُ، فقُلبت الواو ياء، ثم أسكنت الياء وأما القلبُ والحذفُ، ففي الجمع المذكَّر مطلقاً والمفردِ المؤنث المخاطبة؛ نحو: يُعطون تُعطين أصلُهما القريبُ يُعطيُون تُعطِيين، والبعيد يُعطوُون وتُعطوين، فقُلبت الواو ياء فيهما، ثم نُقلت حركةُ الياء إلى ما قبلها بعد سلبِ حركته، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين الواو الجمع المذكر وحُذفت الكسرةُ، ثم حذفت الياءُ لالتقاء الساكنين بينه وبين ياء الضمير في المُخاطبة وبالقلب في غيره، ياء فيكون إعلاله بأنواعه الثلاثة. «شرح العزي»

(١) تقلب الواو ياء في ماضي معتل اللام الواوي إذا اتصل به ضميُر المتكِّلم؛ نحو: تغازَينا وتَراجينا أصلهما: تغازونا وتراجونا قُلبت الواو فيهما ياء لوقوعها فيهما رابعةً فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً. «شرح العزي»

(٢) من الرجاء؛ هذا آخر الكلام فيما يكونُ حرف العلة فيه واحدا، فلنشرعْ فيما تعدد فيه حرفُ العلة فنقول النوع الرابع اهـ. «شرح العزي»

(٣) من المعتلات، وهو ما يكون عينه ولامه حرفي علة، وقدَّمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه. «شرح العزي»

(٤) لالتقاء حرفي علة على سبيل المُقارنة، واللفيفُ فعيلٌ بمعنى الملفوف، والملفوف: المضمومُ ومنه اللِّفافة وكلٌّ واحد منهما إمَّا واو كقوَّة، أو ياء كحيَّة، أو واو وياء كشيء أوياء وواو وهو مُنتف =

شَوَى[١] يَشْوِي شَيّاً[٢]؛ مثلَ: رَمَى يَرْمِي رَمْياً، وقَوِيَ[٣].....

= وحيَوان أصله حيَيان، فبقيت ثلاثة، ولا يُعَلُّ عينه كما يُعَلُّ لامه؛ لأن الأصل عدمُه، فلو علَّلنا لزم كثرةُ المُخالفة، وإنَّما لم يعكس؛ لأن اللامَ محلُّ التغيير فهو أولى به.

وأمَّا اللفيف، فلاجتماع حرفَي العلة فيه؛ يُقال للمُجتمعين من قبائل شتَّى: لفيف وأما المقرون، فلمقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سيجيءُ بعده.

والقِسمةُ العقلية تقتضي أن يكون هذا النوعُ أربعة أقسام لكن لم يجيءْ ما يكون عينه ياءً ولامُه واواً، فبقي ثلاثةٌ، ولا يكونُ إلا من بابَي ضربَ يضرِبُ وعلمَ يعلمُ، والتزموا فيما يكونُ الحرفان فيه واوينِ كسر العين؛ نحو: قوِي لتُقلبَ الواو الأخيرةُ ياءً دفعاً للثِّقل، وإنَّما جاءَ في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واواً؛ لأنَّ العبرةَ في هذا الباب باللام، ولهذا لا يُعلُّ العينُ مع مقتضى الإعلال. «شرح العزي»

(١) فإعلاله له؛ مثل إعلال رمَى يرمِي رمياً بالقلب والحذف والإسكان.

والأصل شَوَى يشوِي أُعِلَّ اعلال رمى يرمي، وأصل شيّاً شوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، ولا يجوزُ قلبُ الواو ألفاً في الماضي لئلا يلزم حذف إحدى الألفين، فتَختلّ الكلمة.

فإن قيل: إذا كان الأصل شَوَى فلِمَ أُعِلَّ اللام دون العين مع أن العلة موجودةٌ فيهما وهي تحركُهما وانفتاح ما قبلهما؟

قلت: لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرُّف فيه، فلا يُعلُّ العين في صيغة من الصيغ؛ لأنه لم يُعلَّ في الأصل، فلا يُقال في اسم الفاعل شَاءٍ بالهمزة، بل شَاوٍ بالواو ويقال: في اسمِ المفعولِ مَشْوِيٌّ لا مَشيٌّ، فالحاصلُ أنه يُجعل مثلَ الناقص بعينه لا مثل الأجوف. «شرح العزي»

(٢) أصله: شوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياءُ في الياء، فصار شيّاً. «القواعد»

(٣) والأصل: قَوِوَ يَقوَوُ فأعلَّ إعلال رَضِيَ يَرضَى ولم يُدغم؛ لأنَّ الإعلال في مثل هذه الصورة واجبٌ؛ إذ لا يجوزُ أن يُقال رَضِوَ مثلاً بلا إعلال ولا قلب بخلافِ الإدغام؛ إذ يجوزُ أن يُقال: حَيِيَ بلا إدغام، فقُدّم الواجب فلم يبقَ سببُ الإدغام ولأن قَوِيَ أخفُّ من قوَّ بالإدغام واعتُبر اجتماع الواوين في لفظ القوَّة الذي هو مصدر قوي للإدغام، فإنه مُوجبٌ للخفَّة. =

يَقْوَى قُوَّةً[١]، ورَوِيَ يَرْوَى رَيّاً[٢]؛ مثلَ: رَضِيَ يَرْضَى[٣] رَضْياً.

فهو[٤].....

= ونظيره الجوُّ والبوُّ، ولم يُعلَّ العين لئلا يلزم في المضارع يَقايُ بياء مضمومة، وقيل: لئلا يلزم اجتماعُ الإعلالين، ولقائلٍ أن يقول: لما قلبوا الواوَ الثانيةَ في قَويَ ياءً وفي يقْوَى ألفاً ولم تُدغم الواو الأولى في الثانية فيهما كما أدغموا الواوَ الأُولى في الثانية في قُوَّة.

ومقتضي الإدغام فيهما متحقق كما أن مقتضى الاعلال متحقق فيهما، فما وجه ترجيح جانب الإعلال فيهما على جانب الادغام مع أنَّ الإدغام مُفيدٌ للتخفيف كما أنَّ الإعلال مفيدٌ له؟

ويمكنُ أن يجابَ عنه: بأن التخفيفَ الحاصل من الإعلال أزيدُ من التخفيف الحاصل من الإدغام؛ لأنَّ التلفظ بالحرف المقلوب أسهلُ من التلفُّظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهرٌ مُدركٌ بالضرورة، فالمصيرُ إلى ترجيح جانب الإعلال أولى من المصير إلى ترجيح جانبِ الإدغام.

(١) أصله قُوْوَة بواوين ساكن ومتحرك أُدغمت الأُولى في الثانية، فصار قُوَّة. «شرح العزي»

(٢) وأصل ريًّا رَوْياً اجتمعت الواو والياء والأُولى منهما ساكنةٌ قُلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياءُ في الياء فصار رياً، ولم تُقلب العين من رَوِيَ ألفاً وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين؛ لئلا يلزم في المضارع أن يقال يَرَايُ كيخاف؛ بياء مضمومة وهُم رفضوا ذلك؛ ولأنَّ فعِل مكسور العين فرعُ فعَلَ مفتوح العين ولم تُقلب في المفتوح، فلم تُقلب في المكسور.

فقوي يقوى ورَوِيَ يَرْوَى؛ مثل: رَضِيَ يَرضَى في جميع أحكامه بلا مخالفة، وعليك أن لا تُعِلَّ العينَ أصلاً، وتجيىء الصفة المشبهة من روي يروى للمذكر على وزن فَعْلان كريان وهو ضِدُّ العطشان، وأصله رَوْيَان اجتمعت الواو والياء والأُولى منهما ساكنةٌ قُلبت الواو ياء وأُدغمت الياءُ في الياء، فصار ريَّان؛ تقول: ريَّان ريَّانان رِوَاءٌ ريًّا رَيَّيان رِواءٌ أيضاً، وتقول: في تثنية المؤنث حالَ النصب والخفض مضافةً إلى ياء المتكلم ريَّيَّ بخمس ياءات المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن ألف التأنيث وعلامة التثنية وياء المتكلم. «شرح العزي»

(٣) الأَولى أن يقال: قويَ يقْوَى كرَضِيَ يَرضَى؛ لأنه واوي، فيكونُ له أصلان قريبٌ وبعيدٌ، ورَوِيَ يَرْوَى كخَشِيَ يَخشَى؛ لأنه يائيٌّ وبيانه ظاهرٌ. «شرح العزي»

(٤) ولما لم يكن اسمُ الفاعل من رَويَ مثله من شَوَى أشارَ إليه بقوله: فهو ريَّان وأمراةٌ ريَّا؛ مثل: عَطْشَان =

رَيَّانُ، وامرَأةٌ رَيَّا[١]؛ مِثْلَ: عَطْشَان وعَطْشَى، وأَرْوَى كأَعْطَى، وحَيِيَ[٢] كرَضِيَ[٣]، وحَيَّ يَحْيَا حَيَوةً[٤]،.....

= وعَطْشَى؛ يعني: لا يُقال راوٍ وراويةٌ، بل يُبنى منه الصفة المشبهة، إلا عليها لأن المعنى لا يستقيم؛ لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث والصِّفة المشبهة تدل على الثبوت، والمعنى في هذا على الثُّبوت لا الحُدوث. «شرح العزي»

(١) على وزن فعلا للمؤنَّث وهو ضدُّ عَطْشَى.

(٢) أي: وتقولُ في فعل مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان...

(٣) بلا إعلالِ العينِ لما تقدَّم، وجازَ عدمُ الإدغام نظراً إلى أن قياس ما يُدغم في الماضي أن يُدغم في المضارع وههنا لا يجوزُ الإدغام في المضارع لئلا يلزمُ ما تقدم من يَحَيُّى مضموم الياء وهو مرفوضٌ، ويجوز حيَّ بالإدغام لاجتماعِ المثلين، وهذه اللغة هي الكثيرةُ الشائعة؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيٰى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ويجوز في الحاء الفتح على الأصل والكسرُ بنقل حركة الياء إليه، وتقول: في المضارع حَيِيَ وحَيَّ يحيَى بلا إدغام؛ لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفاً لتحرَّكها وانفتاح ما قبلها. «شرح العزي»

(٤) تقول: في المصدر حياة بقلب الياءِ ألفاً وكُتبت بصورة الواو على لغةِ من يُميل الألف إلى الواو، وكذلك الصلوة والزكوة والرِّضو والربو كذا ذكره صاحب «الكشاف» فيه.

والحقُّ أن مثل ذلك تكتب في المصحف بالواو واقتداءً بناقليه، وفي غيره بالألف كحياة؛ لأنها وإن كانت مُنقلبةً عن الياء لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في يَحيى وريى إذا كانا علمين. «شرح العزي»

وأصلُ حياة: حَيَية على وزن فَعَلة نقلت حركة الياء الثانية إلى الأُولى وقُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار حياة، ثم أُبدلت الواو من الألف في الخط كما أُبدلت الواو من الألف في الصلاة والزكاة في الخطِّ لذلك؛ إتباعاً لخط المصحف كما ذكر في علم الخط، ولم يُدغم لئلا يلتبس بالمشبَّهة المؤنَّث؛ نحو: حيّة حيَّتانِ حياة. «شرح العزي»

فهُوَ حَيٌّ[١] وحَيِيَا وحَيًّا[٢] فهما حَيَّانِ وحَيُّوا؛ فهم أَحْيَاءٌ، ويجوزُ حَيُوا بالتخفيفِ؛ كرَضُوا.

والأمرُ منها: احْيَ[٣] كـ: ارْضَ.

وأَحْيَا[٤] يُحْيِي[٥] إِحْيَاءً، وحَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً، واسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي، والأمرُ اسْتَحْيِ.

ومنهم[٦] مَنْ يقولُ: اسْتَحَى يَسْتَحِي اسْتَحِ، وذلك لكَثرةِ[٧] الاستعمالِ كما

---

(١) في النعت، ولم يقل: حايٍ؛ لِما ذكر في رَاو من أنَّ المعنى على الثبوت ولم يجز حَيِيٌّ بلا إدغام حملاً على الفعل؛ لأنَّ اسم الفاعل فرعُ الفعل في الإعلال دونَ الإدغام وعلى تقدير حمله عليه، فالحملُ على ما هو الأكثر أعني: الإدغام أولى. «شرح العزي»

(٢) في فعل الاثنين من حيَّ بالإدغام وحَيِيا في فعل الاثنين من حَيِيَ بلا إدغام فهُما حيَّانِ في تثنية حَيٍّ وحيّوا في فعل جماعة الذكور من حَيَّ بالإدغام، قال الشاعر:

عيُّوا بأمرهم كما عيَّتْ ببيضَتِها الحمامة

فهم أحياءٌ في جمع حي، ويجوزُ في فعل جماعة المذكر حيُوا بالتخفيف كرضَوا من حَيِي بلا إدغامٍ والأصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا. «شرح العزي»

(٣) من تحْيَى تقول احْيَ اِحْيَيَا احيَوا احْيَيْ بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احْيِيا احيينَ وبالتأكيد احْيَيَنَّ اِحيانِّ اِحيونَّ والوزن افعَوُنَّ احْيَينَّ بكسر الياء الثانية والوزن افعِينَّ احْيَيَانِّ احْيَيْنَانِّ. «شرح العزي»

(٤) تقول في أفعل أحيى يحيى إحياء فهو مُحيٍ وذاك مُحيًا لم يُحْي بحذف اللام وإبقاء العين بحاله. «شرح العزي»

(٥) كأعطَى يُعطِي بعينِه، ولا يُدغم حالَ النَّصب أيضاً؛ بل يقال: لن يُحي حملًا على الأصل، وهو المجرد قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [الإنسان: ٤٠]. «شرح العزي»

(٦) قوله: «ومنهم»؛ أي: من العرب من يحذف إحدى اليائين، ويقول: اسْتَحَى يَسْتَحِي استحِ اه بحذف العين بعدَ نقل حركته إلى الفاء وإعلالِ اللام بمقتضى القياس. «شرح العزي»

(٧) ولما تقرر أن هذا النوع لا تُعلُّ عينه ألبتة، وههنا قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله: وذلك اه. «شرح العزي»

قالُوا[١]: لا أَدْرِ[٢] فيما لا أَدْرِي.

[اللفيف المفروق]

والخامسُ: [٣] المعتلُّ الفاءِ واللامِ[٤]، ويقالُ له: اللفيفُ[٥] المفروقُ[٦]، فتقولُ:

---

(١) يعني: ليس الحذف للإعلال، بل على سبيلِ الاعتباط؛ مثله من: لا أدرِ، والأصلُ لا أدري، فحُذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليلُ وسِيبوَيه، ونظيره حذفُ النون من يكون حالَ الجزم؛ نحو: لم أكُ ولم نكُ، ولم تكُ، ولم يكُ، وهذا كثير في الكلام «شرح العزي»

(٢) بحذف اللام، فيكون له أصلٌ قريبٌ وبعيدٌ. «شرح العزي»

(٣) من الأنواع السبعة المعتلات. «شرح العزي»

(٤) أي: وهو الذي فاؤه ولامُه حرفا علة. «شرح العزي»

(٥) واللفيفُ مأخوذٌ من اللَّف بمعنى الخَلْطِ، فسمِّي به؛ لأن فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة، ويقال: من طعام لفيف إذا كان مخلوطاً من جنسينِ.

والقسمة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام، أحدها: أن يكون العين واللام واوين كقوو، وثانيها: أن يكون العين واللام يائين كحيي، وثالثها: أن يكون العين واواً واللام ياء كروى، ورابعها: أن يكون العين ياء واللام واواً وهذا القسم لم يجيء في الكلام.

والقسمةُ تقتضي أن يكون تسعةَ أقسام؛ الأول: أن يكون الفاء والعين واللام واواً مثل: ووَوَ، والثاني: أن يكون ياء؛ مثل: يَ يَ يَ، والثالث: أن يكون ألفاً مثل: اا، والرابع: أن يكون الفاء واواً والعين واللام ياء؛ مثل: وي ي، والخامس: أن يكون الفاء ياء والعين واللام واواً؛ مثل: ي وو، والسادس: أن يكون الفاء واللام ياء والعين واواً؛ مثل: ي وي، والسابع: أن يكون الفاء واللام واواً والعين ياء مثل: وي و، والثامن: أن يكون الفاء والعين واواً واللام ياء؛ مثل: ووي، والتاسع: أن يكون الفاء والعين ياء واللام واواً مثل: ي ي و، والظاهر أنه ان اعتبرت الألف تزيد الأقسام على التسعة وإن لم تُعتبر لا تزيد على الثمانية، وكان حكمه بالتسعة لأجل نظيره إلى ضرب الثلاثة في الثلاثة. «قواعد التصريف»

(٦) لاجتماع حرفَي العلة مع الفارق بينهما؛ أعني: العين.

والقسمةُ تقتضي أن يكون أربعةَ أقسام، وليس في الكلام من هذا النوع ما فاؤه ياء، إلا يديت بمعنى: =

وقَى يَقِي؛ كرَمَى يَرْمِي، يَقِي يَقِيَانِ[١] يَقُونَ... إلى آخره.

والأمرُ منه: قِ[٢]، فيَصيرُ الأمرُ على حرفٍ واحدٍ[٣]، ويَلزَمُه الهاءُ في الوقفِ، فيقالُ: قِهْ[٤] قِيَا قُوا، قِي قِيَا قِينَ.

= أنعمتُ؛ يقال: يَدَى يَيْدِي، فالفاء في غيره واو فقط، واللام لا تكون إلا ياءٌ لأنه ليس في كلامهم مايكون فاؤه واواً ولامه واواً إلا لفظة واو، ولم يجيء إلا من باب ضَربَ يضرِبُ، وعلِمَ يعلَمُ، وحسِب يحسِب، ولم يذكر المصنف مثال الأخير، وهو ولِيَ يَلِي. «شرح العزي»

وكلُّ واحدٍ منهما أي الفاء واللام في اللفيف المفروق إما واوٌ وهو مُنتفٍ وإما ياء كيَدَيتُ؛ أي: أنعمتُ، وإما واو وياء كوقيتُ وأما عكسه، فمُنتفٍ أيضاً، فبقيَ اثنان من أربعة، فيكون باعتبار الفاء من المثال وباعتبار اللام من الناقص، فكان مضارعُه يفعل بكسر العين؛ نحو: وقَي يَقِي، فيكون حكمه باعتبار الفاء كحكم وعَدَ يعِدُ وباعتبار اللام كرَمَي يرمِي، فتقولُ: وقَي يقِي بحذف الواو التي هي الفاء من المضارع؛ لوقوعها بين ياء وكسرة كما حذفوها من يعِد، فهو واقٍ ذاك مَوقِيٌّ كرامٍ ومرميٌّ.

والأمر منه يجيء على حرفٍ واحدٍ؛ نحو: قِ فحينئذ يلزمها الهاءُ في الوقف؛ لأنه لو سُكِّن لزم الابتداءُ بالساكن والإ لزم الوقف بالمتحرك وهو وممتنعٌ، فلزم الهاء ليُبتدئ بـ(ق) ويوقف على الهاء وزيادة الهاء في غير المفرد المذكَّر جائز لإظهار المد. «شرح العزي»

(١) يَقِي يقِيانِ يقُون، تَقِي تَقِيَانِ يَقِينَ، تَقِي تَقِيَانِ تَقُونَ، تَقِينَ تَقِيانِ تَقِينَ، أَقِي نَقِي، ولم يقل: كيَرمِي؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء؛ إذ الأصل يَوْقِي، وأما حكم اللام منه، فهو كحكم اللام من يَرمِي، والأصل في يقُون يَقِيُون وفي تقِين فعلِ المخاطبة تَقِيين كتَعِدينَ، فحذفت اللامُ كما في يرمُون وترمِين، والوزن يَعُون وتَعِين، وأما تَقِينَ في الجمع، فوزنه تَعِلْنَ والياءُ لامُ الفعل. «شرح العزي»

(٢)

(٣) كما ترى؛ لأن الفاء محذوفة، وقد حُذف حرف المضارعة ولام الفعل، فلم يبقَ غيرُ العين وكذا تقولُ في سائر المجزومات: لا يقِ وليقِ ولم يقِ على وزنِ: لا يَعِ وليَعِ ولم يَعِ. «شرح العزي»

(٤) في الوقفِ؛ نحو قه لئلا يلزمَ الابتداءُ بالساكن إن سكَّنت الحرفَ الواحدَ للوقف، أو الوقف على المُتحرّك إن لم تسكن وكلاهما ممتنعٌ، وأما حال الوصل، فتقول: قِ يا رجل قِيا قُوا؛ أصله قِيُوا قِي أصله قِيي قيا قين على وزن عِلْنَ فهو واقٍ؛ والأصلُ واقيٌ، وذاكَ مَوْقِيٌّ، والأصلُ: مَوقُويٌّ، فحكم =

وتقولُ في التأكيدِ[١]: قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ[٢]، قِنَّ[٣] قِيَانِّ قِينَانِّ، وبالخفيفةِ: قِيَنْ قُنْ قِنْ.

وتقولُ: وجِيَ يَوْجَى؛ كرَضِيَ يَرْضَى[٤].

والأمرُ منه: ايجَ[٥] كـ: ارْضَ.

والسادسُ: المعتلُّ الفاءِ[٦] والعينِ؛ كـ: يَيْنَ اسمَ مكانٍ، ويَوْمٍ، ووَيْلٍ[٧]، ولا

= اللام في الجميع حكم لام رمى بلا فرقٍ فقس. «شرح العزي»

(١) أي: بالنون الثقيلة قِيَنَّ بإعادة اللام لِما عرفتَه في اغْزُونَّ؛ أي: إذا أدخلت نون التأكيد على الأمر أُعيدت اللامُ المحذوفة في المفرد المذكَّر للجزم، فتقول: قِينَّ بردِّ المحذوف؛ لأن حذْفَه لكونه في حكم المجزوم، فإذا أُكِّد زال حكمه. «شرح العزي»

(٢) بضمِّ القاف في فعل جماعة الذكور وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمَّة على الواو. «شرح العزي»

(٣) بكسرِ القاف في فعل الواحدة وحذف الياء لالتقاءِ الساكنين ودلالةِ الكسر على الياء. «شرح العزي»

(٤) في جميع الأحكام والتصاريف بلا فرق.

(٥) تقول اِيجَ ايجيا ايجَوْا ايجَيْ ايجيا ايجَيْن، وبالتأكيد ايجَيَنَّ... إلخ، وذكرَ ذلك لفائدة؛ وهي أنَّ الواو تُقلبُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإنَّ الأصلَ اِوْجَ؛ يقال: وجِيَ الفرسُ إذا وجد في حافره وجع. «شرح العزي»

(٦) وهو ما يكونُ فاؤه وعينُه حرفي علة، والقسمةُ تقتضِي أن يكون أربعة أقسام، ولم يجيء ما يكون الفاء والعين منه واوين لكونه في غاية الثِّقل، فبَقِي ثلاثةُ أقسام أشار إلى أمثلتها بقوله: كيَيْنَ في اسمِ مكانٍ ويومٍ ووَيْلٍ، وهو وادٍ في جهنم، وويلٌ أيضاً كلمةُ عذابٍ. «شرح العزي»

ويسمَّى هذا النوع من المعتلات باللفيف المقرون لاقتران حرفي العلة واجتماعهما فيه على سبيلِ الاقتران، وذاك إمَّا ياء كيَيْنَ في اسمِ مكانٍ، أو واو كأُوَل في وُوَلٍ، أو ياء وواو؛ نحو: يومٍ لاسم الزمان، أو عكسه؛ نحو: ويل لاسم وادٍ في جهنم، أو اسم لصوتٍ من أصابته المصيبة. «شرح العزي»

(٧) ولا يُبنى منها فعلٌ قطُّ واليومُ يُطلقُ على ما يُقابلُ الليلةَ، وعلى مُطلق الزمانِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]. =

يُبنَى منه فعلٌ[١].

والسابعُ: المعتلُّ الفاءِ[٢] والعينِ واللامِ، وذلك واوٌ وياءٌ لِاسمَيِ الحرفَينِ.

= ويينَ بلا تنوين؛ لأنه غيرُ منصرفٍ للعلمية والتأنيثِ المعنويِّ؛ قوله: وويلٌ وويحٌ وويس؛ قال سيبَويهِ: ويْحٌ كلمةُ زجر لمن أشرفَ على هلكةٍ، وويلٌ لمن وقع فيها وويسٌ بمعنى ويلٍ، ورُويَ عن عليٍّ رضي الله عنه: ويحٌ بابُ رحمة وويلٌ بابُ عذاب. «من قواعد تصريف»

(١) لأنَّ الفعل أثقلُ من الاسم، وهذا النوع أثقلُ من الأنواع المتقدمة لِما في هذا النوع من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجيء مما هو الأثقلُ ـ أعني: ما يكون فاؤه وعينه واوين ـ اسمٌ ولا فعلٌ، ولا يُبنى من هذه الأمثلة المذكورة فعلٌ؛ لئلا يلزمَ فيه توالي الإعلالين في طرفٍ واحدٍ؛ لأنَّ فاء فعِله وعينَ فعله حرفا علة، فيؤدِّي إلى توالي الإعلالين في طرفٍ واحدٍ في كلمة واحدةٍ واقعٌ في كلامهم نحو: يَرَى ويَرِينَ، والأصوبُ أن يقال: إنّما لم يُبْنِ منها الفعل، وقد جاء الفعل من الويل وأخواته في ضرورةِ الشِّعر كقوله:

فما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبو هند

فما والَ؛ من الويل، ولا واحَ من الويْحِ، ولا واسَ؛ من الوَيْسِ، وكلُّ واحد منها مُعتلُّ الفاء والعين. «شرح العزي»

(٢) وهوَ ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروفَ علة ويقال: له اللفيف المقرون من جهتين من الفاء والعين أو من العين واللام، وذلك نحو واو وياء لاسمي الحرفينِ.

وأصلُ ياءٍ يَيَيٌ، قلبت الياء المتوسطة ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها لئلا يلزم فيه توالي الياءات في كلمة واحدة، والقياسُ قلبُ الياء الأخيرة ألفاً؛ لأنها لامُ الفعل، والتغييرُ بها أنسبُ؛ لأنها محلُّ العوارض والتغييرات لكن القياس ههنا مهجورٌ؛ لأنها لو قُلبت ألفاً، فالياء المتوسطة أيضاً مُتحركة وما قبلها مفتوح، فلا بُدَّ من قلبها ألفا أيضاً فيؤدي إلى اجتماع الألفين بخلاف ما لو قُلبت الياء المتوسطة ألفاً، فإنه لا يلزمُ توالي الإعلالين واجتماع الألفين.

وأصلُ الواو ووَوٌ قُلبت الواو المتوسطة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالي الواوات في كلمة واحدة، والقياسُ قلبُ الواو التي هي لامُ الفعل ألفاً إلا أن القياس مهجورٌ لِما مرَّ في الياء، ولا يُبنى منهما الفعل؛ لأنهما اسمَا حرفين، وليسا بمصدرين حتى يُبنى منهما الفعلُ. =

فصلٌ
في المهموز

حكمُ المهموزِ في تصاريفِ فعلِه كحكمِ الصحيحِ[١]؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ[٢]،

= والقسمةُ تقتضي أن يكونَ هذا النوع تسعة أقسام، ولم يجيء في الكلام من هذا النوع إلا مثالان وذلك واوٌ وياءٌ، لاسمي الحرفين وهما ويَ فإن الهمزة والباء والجيم إلى الآخر أسماء مُسمَّياتها أ ب ج إلى الآخر كالرَّجُل والفرَسِ، قال الخليلُ لأصحابه: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم قال: إنّما نطقتم بالاسمِ ولمْ تنطقوا بالمسؤول عنه وهو المسمى، والجواب: ج؛ لأنه المسمَّى، وتركيبَ الياء من ثلاث ياءات بالاتِّفاق ويجعلون لامه همزةً تخفيفاً، وقال الأخفشُ: إنَّ ألفَ الواو منقلبةٌ عن الواو، وقيل: عن الياء، والأولُ أقربُ؛ لأنَّ الواوي أكثرُ من اليائي، فالحملُ عليه أولى وقُلبت العين هما ألفاً دون اللام كراهةَ اجتماع حرفي علةٍ متحركينِ في الأول. «شرح العزي»

(١) يعلم من تشبيهِ المهموزِ بالصحيح أنه ليسَ بصحيحٍ وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه؛ ومن قوله: «لأنها حرف صحيح» أنه صحيح فيتناقضان. «شرح العزي»

(٢) فيكونُ حكمه حكم الصحيح لكنها قد تُخفَّف بالحذف والقلب بالألف، أو الواو، أو الياء، أو بينَ بينَ وهو جعلها بينَ همزة وبينَ حرف من جنس حركتها إذا وقعتْ غيرَ أوَّلٍ بخلاف الصَّحيح، فإنَّه لا يُخَّفف أصلاً فقوله: «لكنها قد تخفف» فارقٌ بينها وبين الحرف الصحيح بعدَ أن اشتركا في الحكم.

قوله: «لأن الهمزة حرف صحيح» بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة؛ يعني: أن تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف وحروف العلة كتصاريف الصحيح، فإن لفظَ المهموز إذا أُطلق يُفهم منه الخالي عن التضعيف وحروف العلة، وإلا فيقال: المضاعفُ المهموزُ، والمثال المهموز، والأجوفُ المهموز نحو: ونحو ذلك، والأولى أن يقال: حكم المهموز في التصاريف حكمُ مماثله من غير المهموز إن كان مضاعفاً فمضاعفٌ، وإن كان مثالاً، فمثالٌ، إلى غير ذلك. «شرح العزي»

لكنَّها قد تُخفَّفُ إذا وَقَعتْ غيرَ[١] أولٍ[٢]؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ من أقصَى[٣] الحلقِ.

فتقولُ[٤]: أَمَلَ[٥] يَأْمُلُ؛ كنَصَرَ يَنْصُرُ.

والأمرُ منها: اومُلْ[٦]، تُقلَبُ الهمزةُ الثانيةُ واواً؛ لأنَّ الهمزتَينِ إذا التَقتَا[٧]

---

(١) أي: غير مبتدأ بها، فإنها قد تخفَّف إذا وقعت في أول الكلمة إن لم تكن مبتدأ بها؛ نحو: وامُرْ بالألف، والأصلُ وأْمُرْ بالهمزةِ، فالمرادُ بغير الأول أن لا تكون في أوَّل الكلام.

(٢) بل يتقدَّم عليها شيء وإلا لم تخفَّف، حينئذ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب، ألا ترى أنك تحتاجُ إلى زيادتها عند الوصل، وأما حذفُ الهمزة من نحو وأمُلْ، والأصل: أُومُلْ فليسَ من هذا الباب، فإن همزة الوصل حذفُها لازمٌ عندَ فقْدِ الاحتياجِ إليها، وقد فقد عند حذفِ الألف لكثرةِ الاستعمال. «شرح العزي»

(٣) فتُخفَّفُ دفعاً لشدتها، وتخفيفُها يكونُ بالقلب والحذف وغيرهما؛ واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فإنه باب طويل الذيل ممتد السيل «شرح العزي»

(٤) أي: وإذا تقرَّر أن حكم المهموزِ حكم الصَّحيح فتقولُ. «شرح العزي»

(٥) قوله: أَمَلَ يَأْمُلُ؛ أي: إذا ثبتَ أن حكم المهموز حكم الصحيح، فحكم أَمَلَ يأمُلُ في الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول حكم نَصرَ ينصُر، اومل أمرٌ من تَأْمُل أصله اُءْمُلُ قُلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصارا اومل. «شرح العزي»

(٦) بقلب الهمزة التي هي فاء الفعل واوا فإن الأصلَ: اُءْمُلْ بهمزتين الأولى للوصل والثانية الفاء الوصل، فقُلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة. «شرح العزي»

(٧) و إنما قال: «إذا التقتا»؛ لأنَّ الهمزةَ السَّاكنة التي قبلَها حرفٌ غيرُ همزة لا يجبُ قلبها بجنس حركةِ ما قبلها، بل يجوزُ؛ نحو: رأسٍ وبؤسٍ ورئمٍ.

وقال: «في كلمة واحدة»؛ لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجبُ أيضاً ذلك، بل يجوزُ نحو: يا حادئُ ائزر بالهمزة، ويجوز بالواو، وكذا قياس الفتح والكسر؛ لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة؛ لجواز انفكاكها.

وقال: «ثانيتهما ساكنة»؛ لأنهما لو التقتا في الكلمة ولم تُسكن الثانية؛ فله أحكامٌ أُخر لا تليق بهذا الكتاب، وفيه نظرٌ؛ لأنه ينتقضُ بنحو أيمَّة، والأصل أَأْمِمة كأَحْمِرَة، فإنه لم تقلب الثانية ألفاً كما في =

في كلمةٍ واحدةٍ، وثانيتُهما[١] ساكنةٌ وَجَبَ قلبُها بجنسِ[٢] حركةِ ما قبلَها[٣]؛ كآمَنَ

= آمن، بل نُقلت حركة الميم إليها وقُلبت ياء، فقيل: أيمَّةٌ، ويُمكنُ الجواب بأنه شاذٌّ. «شرح العزي»
وبنو تميم لا يُخفِّفون الهمزةَ؛ قياساً على سائر الحروف الحَلْقِية. «شرح العزي»

(١) وقوله: «ثانيتهما» ساكنة جملةٌ حاليةٌ، وجازَ خُلوُّها عن الواو لكونها عَقيب حالٍ غير جملة؛ كقوله:

والله يُبقيكَ لنا سالماً ... بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ

«شرح العزي»

(٢) وإنَّما قال: وجبَ قلبُ الهمزة الثانية بجنس حركة ما قبلها؛ لأن الهمزة ثقيلةٌ، فكيف إذا اجتمعتا، فوجب قلبُ الثانية بجنس حركة ما قبلها دفعاً للثقل.

وإنَّما قيَّد وجوب التخفيف بكون اجتماعهما في كلمة واحدة؛ لأنه لو اجتمعتا في كلمتين لم يجب التخفيفُ المذكور، بل يجوزُ تخفيفها وتخفيف ثانيتهما بقلبها بجنس حركة ما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، وذلك اجتماعُهما في كلمتين، وإن كان يستلزمُ الثِّقل أيضاً إلا أنَّ الثِّقل الحاصل باجتماعهما في كلمتين لم يبلغ مبلغَ الثِّقل الحاصل باجتماعهما في كلمةٍ واحدةٍ، فلا يجبُ التَّخفيفُ. «شرح العزي»

وإنَّما قيَّد وجوبَ التخفيف بكون ثانيهما ساكنةً؛ لأنه لو كانت متحركة لم يجب التخفيف؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بإثبات الهمزتينِ المُتحركتينِ.

فإن قيل: العلةُ لِتخفيفِ الهمزةِ الثانيةِ في الهمزتينِ المُجتمعتين في كلمةٍ واحدةٍ دفعَ الثِّقل، وإذا كانت الهمزةُ الساكنة ثقيلةً، فالهمزةُ إذا كانت متحركةً أولى بأن تكون ثقيلة؛ إذ الحرفُ مع الحركة أثقلُ من الحرف بدونها، فهي أولى بالتخفيف فما وجه اشتراط المصنف بكون الهمزة الثانية ساكنةً في وجوب تخفيفها؟

قلنا: وجه اشتراط المصنف هو أن تغييرَ الحرف بدونِ الحركة أسهلُ من تغييره معها، فلهذا المعنى قيد وجوب التخفيف بكونِ الهمزة الثانية ساكنة. «شرح العزي»

(٣) أي: بجنس حركةِ الهمزة التي قبلها روماً للخفَّة؛ إذ لا يخفى ثقلُ ذلك.

أي: فإن كان حركة ما قبلها فتحةً تُقلب بحرف الفتحة وهو الألف كآمِنَ أصله أأمن بهمزتين قلبت الثانية ألفاً، وإن كانت ضمةً تُقلب بحرف الضمة وهو الواو؛ نحو: أُومن مجهولُ آمن؛ أصله: أُؤْمن =

وأُومِنَ وإِيمَاناً؛ فإنْ كانتِ[١] الأُولَى همزةَ وصلٍ تَعُودُ الثانيةُ[٢] همزةً عند الوصلِ[٣] إذا انفَتَحَ[٤] ما قبلَها[٥]؛ مثلُ: وأْمُلْ.

= بهمزتين وإن كانت كسرة تُقلب بحرفِ الكسرة وهي الياء؛ نحو: إيماناً مصدر آمنَ، والأصل إئماناً. «شرح العزي»

(١) أقولُ: متى اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة والأُولى منهما همزةُ الوصل والثانية همزةٌ أصليةٌ وقُلبت الهمزة الثانية إمَّا ألفاً، أو واواً، أو ياءً وأُسقطت همزةُ الوصل في الدَّرْج تعود الهمزة الثانية الأصلية إلى أصلها إذا كان ما قبلها مفتوحاً؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الانعام: ٧١]، وأصله: ائتنا، فقُلبت الثانيةُ ياءً، ثم وصلت إلى الهدى، فسقطت الوصليةُ ورجعت الأصليةُ؛ لأنَّ العلة الموجبة لقلبها اجتماعهما في كلمة فلمَّا أسقطت همزة الوصل في الدَّرج فقد زالت العلةُ، فتعود الهمزة إلى أصلها كما كانت.

وإنَّما قُيِّد عودُ الهمزة بكون ما قبلها مفتوحاً لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات والهمزةَ ثقيلةٌ ليكون خفَّةُ ما قبلها في مقابلة ثقلها ليحصُلَ الاعتدال. «شرح العزي»

(٢) قوله: «الثانيةُ» المراد بها الواو والياء لكنْ أُطلق عليهما الهمزة لكونهما في الأصل همزة أو لصيرورتهما همزة، ولأن قوله: «الأولى» يقتضي الثانية، فلذا قال في مقابلته هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله: «همزة» قلنا إنّ عاد من الأفعال الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالا وهذا أسهل من جعلها خبرا وتعود بمعنى تصير. «شرح العزي»

(٣) أي: وصل تلك الكلمة بكلمةٍ قبلها؛ يعني: عند سقوط همزة الوصل في الدَّرْجِ؛ لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين، فلا يبقي علةُ القلب، فتعودُ المنقلبة. «شرح العزي»

(٤) بخلاف ما لو ما كان قبل الهمزة مضموماً، أو مكسوراً لم تعُد الهمزةُ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان والهمزة أيضاً ثقيلةٌ، فلو أُعيدت الهمزةُ إلى ما كانت قبل القلب لأدَّى إلى الثِّقل.

فإن قيل: هذا منقوضٌ بقوله: يا زيدُ ايْجَلْ لعدمِ عود الأصلية إلى أصلها في الوصل؟

قلنا: عادت، ثم قُلبت جوازاً. «شرح العزي»

(٥) قوله: «إذا انفتح ما قبلها» أي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظرٌ، بل هو وهَمٌ محضٌ؛ لأنَّ =

وحَذَفُوا[1] الهمزةَ في خُذْ وكُلْ ومُرْ على غيرِ القياسِ لكثرةِ الاستعمالِ.

= الهمزة الثانية تعودُ همزة عند سقوط همزة الوصل سواءٌ انفتح ماقبلها أو انضمَّ، أو انكسرَ؛ لزوال العلة؛ أعني: اجتماعَ الهمزتين.

مثال ما انفتحَ ما قبلها قولُه تعالى: ﴿اِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، والأصلُ: اِيتنا بياء؛ فلمَّا سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبةُ.

ومثالُ ما انضمَّ ما قبلها؛ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِى﴾ [الأنعام: ٤٩]، والأصلُ: اِيذَن بياءٍ فلمَّا سقطت الهمزة الأولى عادت الثانيةُ.

ومثالُ ما انكسرَ ما قبلها قولُه تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِى اؤْتُمِنَ اَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، والأصلُ: اُوتمن بالواو، فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية وكذا في المنقلبة واواً؛ تقول في أُمُلْ: يا زيد ائْمُل، ويا قَطامِ ائْمُلِي بإعادة الهمزة، ولم يجيء ما يكون الأولى همزةَ وصل قلبت الثانية ألفاً؛ لأنَّ همزَةَ الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة مُعيَّنة. «شرح العزي»

(١) يعني: أن القياس يقتضي أن يكون الأمرُ من تأخذُ وتأكلُ وتأمرُ، أُوخُذْ، وأُوكُلْ، وأُومُر كأُومُل من تأمل، لكنهم لمَّا استثقلوا الأمر حذفوا الهمزةَ الأصليةَ لكثرةِ الاستعمال، ثم همزةَ الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن، وهذا حذفٌ غيرُ قياسي، وفي نظم هذه الثلاثة في سِلكٍ واحدٍ تسامحٌ؛ لأنَّ هذا الحذف واجبٌ في خُذْ، وكُلْ بخلاف مُرْ؛ لأنهما أكثرُ استعمالاً، ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّ المرادَ بالحذف أعمُّ من الواجب والجائز ويدل عليه قوله: وقد يجيء وأُمُر... إلى آخره. «شرح العزي»

فإن قيل: لو وجب قلب الثانية بحركة ما قبلها عند اجتماعهما في كلمة لقُلبت في الأمر المأخوذ من تأخذُ وتأكلُ وتأمرُ؛ لاجتماعهما لأنه إذا أُخذَ الأمرُ منها صار اءخُذْ اءكُلْ اءمُرْ، وكان القياس أن يقال: أُوخُذْ، أُوكُلْ، أُومُرْ بقلب الهمزة الثانية فيها واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، فلمَّا لم يتقلب عُلم أنه لم يجب.

قلت: القياسُ هو القلبُ لكنه لمَّا كثر الأمرُ منها استعمالاً حذفُوا الهمزةَ الأصلية تخفيفاً، ثم حذفوا الوصليةَ لعدم الحاجة إليها لتحرُّك أول الكلمة.

وفي التنزيل: ﴿خُذْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وفي =

وقد يَجيءُ وأْمُرْ على الأصلِ عند الوصلِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَأْمُرْ[١] اَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ﴾ [طه: ١٣٢].

وأَزَرَ[٢] يَأْزِرُ، وهَنَأَ يَهْنِئُ؛ كضَرَبَ يَضْرِبُ، والأمرُ[٣] منها: ايزَرْ[٤].

الحديث: «مرُوا أولادكم بالصلاة»، وهذا الحذف شاذٌ لا يُقاس عليه، فلا يُقال: في الأمر من أمل يأمُل ملْ، بل يقال: فيه أُومل أقول وقد يجيئ وأمر على الأصل خاصة عند الوصل؛ كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ اَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ﴾ [طه: ١٣٢]، بردِّ الهمزة الأصلية دون خذْ وكُلْ؛ فإنَّ الهمزة الأصلية فيهما لم تعد عند سقوط همزة الوصل في الدَّرْجِ؛ إذ حذف الهمزتين من خُذْ وكُلْ لازم، سواء كانا في حال الوصل، أو في حال الابتداء وحذفهما من مر غير لازم سواء كان في حال الوصل، أو في حال الابتداء، فيجوز فيه ردُّ الهمزة المحذوفة في حال الوصل دون ردِّ همزة الأصلية خُذ كُلْ فيهما.

ولقائل أن يقول: لِمَ حكموا بوجوب حذف الهمزتين من خُذْ وكُلْ في حال الوصل والابتداء معاً ولم يحكموا بحذفهما من مُرْ مع أنها من بابٍ واحدٍ؟

ويُمكنُ أن يُجاب عنه: بأن خُذْ وكُلْ أكثر استعمالاً من مُرْ في كلامهم بدليل الاستقراء بخلاف مُرْ، فإنه وإن كان كثير الاستعمال أيضاً لكنْ لا يبلغ في كثرة الاستعمال مبلغَ خُذْ وكُلْ، فحكموا بوجوب حذف الهمزتين منهما دون مُرْ روماً للتخفيف. «شرح العزي»

(١) أصله: أومر حُذفت همزةُ الوصل وأُعيدت الثانية، وقيل: وأْمُر وهذا أفصحُ من ومر؛ لزوال الثِّقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث: «فمُرْ برأس التِّمثال»، «ومُرْ بالسِّتر»، «ومُرْ برأس الكلب». «شرح العزي»

(٢) وحكم مهموز الفاءنحو أزر يأزر وحكم مهموز اللام مثل هنأ يهنئ كحكم صحيح الفاء واللام من غير المهموز؛ نحو: ضَربَ يضرِبُ في جميع مُتصرّفاته الفعلية والاسمية. «شرح العزي»

(٣) وخص هذا الأمر بالذكر لِما فيه من قلبٍ ليسَ في اهنئ. «شرح العزي»

(٤) أصلُه: اءزر قُلبت الهمزةُ الثانية ياءً كما في إيمان؛ أي: لسكونِها وانكسارِ ما قبلها. «شرح العزي»

وأَدُبَ يَأْدُبُ؛ ككَرُمَ يَكْرُمُ[١]، والأمرُ منها: اودُبْ.

وسَأَلَ يَسْأَلُ كمَنَعَ يَمْنَعُ[٢]، والأمرُ: اسْأَلْ، ويَجُوزُ سَالَ يَسَالُ سَلْ بالتخفيفِ، أصلهُ: اسْأَلْ.

وآبَ يَؤُوبُ وسَاءَ يَسُوءُ كصَانَ يَصُونُ، وجَاءَ يَجيءُ[٣] ككَالَ[٤] يَكِيلُ، فهو سَاءٍ[٥] وجَاءٍ.

---

(١) أي: وحكم مهموزِ الفاء مثل: أدُب يأدُب كحكم صحيح الفاءِ من غير المهموز؛ نحو: كرُمَ يكْرُمُ في جميع متصرّفاته الفعلية والاسمية. «شرح العزي»

(٢) أي: وحكم مهموز العين نحو سئل يسئل كحكم غير مهموز العينِ من الصَّحيح؛ نحو: منَع يمنَعُ. «شرح العزي»

(٣) أي: وحكم الأجوف اليائي مهموز اللام نحو جاءَ يجيءُ كحكم الأجوف اليائي الصحيحِ اللام غيرِ مهموزها؛ نحو: كالَ يكيل. «شرح العزي»

(٤) أي: كما تقدَّم في باعَ يبيعُ؛ يقال: كالَ الزَّند إذا لم يتخرجْ نارُه. «شرح العزي»

(٥) قوله: «فهو ساءٍ» في اسم الفاعل منْ ساءَ وجاء فيه من جاءَ، وذكر ذلك لأنه ليس مثلَ: صائن وبائع؛ ولأن في إعلاله بحثاً وهو أن الأصل: ساوئ وجايِئ، قُلبت الواو والياء همزة كما في صائن وبائع، فقيل: ساءِءٌ وجاءِءٌ بهمزتين، ثم قُلبت الثانيةُ ياء لانكسار ما قبلها كما في أيمَّة، فقيلَ: سائي وجائي، ثم أُعلّا إعلال غازٍ ورامٍ، فقيلَ: ساءٍ وجاءٍ والوزن: فاعٍ هذا قولُ سيبَويهِ.

وقال الخليل: أصلُهما ساوِئ وجايِئ نُقلت العينُ إلى موضع اللام، واللام إلى موضع العين، فقيل: ساءٌ وجاءيٌ، والوزنُ فالع، ثم أُعلا إعلال غازٍ ورامٍ، فقيل ساءٍ وجاءٍ والوزن فالٍ ورُجِح قولُ الخليل بقلة التغيير لما في قول سيبَويهِ من إعلالين ليسا فيه؛ وهما قلبُ العين همزة وقلبُ اللام ياء، والقلبُ قد ثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه كشاك وناء يناء والأصل نأى ينأى أيس ييئس، والأصل يأيس ونحو ذلك، وههنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبَويهِ أقيس، وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل، وهو جارٍ على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس. «شرح العزي»

وأَسَا[١] يَأْسُو كدَعَا يَدْعُو، وأَتَى يَأْتِي كرَمَى يَرْمِي، والأمرُ منه: ايتِ، ومنهم مَنْ يقولُ: تِهْ[٢] تشبيهاً بخُذْ[٣].

ووَأَى[٤] يَئِي كوَقَى يَقِي، وأَوَى يَأْوِي أَيّاً[٥]؛ كشَوَى يَشْوِي شَيّاً، والأمرُ: ايوِ[٦] كـ: اشْوِ.

ونَأَى يَنْأَى كرَعَى يَرْعَى[٧]، وكذلك قياسُ رَأَى يَرْأَى[٨]، لكنَّ العَربَ قدِ اجتَمعَتْ على حذفِ الهمزةِ من مضارعِهِ[٩]، فقالُوا: يَرَى[١٠] يَرَيَانِ يَرَوْنَ، تَرَى تَرَيَانِ

---

(١) أي: وحكم مهموز الفاء من الناقص الواوي؛ نحو: أَسَا يأسُو كحكم صحيحِ الفاء الواوي غيرِ المهموز من الناقص الواوي نحو: دَعَا يَدْعُو.

وأصلُ أَسَا: أسوَ قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وأصلُ يأسُو: يأسُو استُثقلت الضمَّةُ على الواو، فحُذفت منها. «شرح العزي»

(٢) ومنهم أي من العرب من يحذف الهمزة الثانية، ثم يستغنى عن همزة الوصل ويقولُ: تِ يا رجلُ كتِقِ، وفي الوقفِ تِهْ كقِهْ. «شرح العزي»

(٣) وكُلْ في حذف الهمزة الأصلية على غير القياس لكثرة الاستعمال لا في كونه على حرفٍ واحدٍ.

(٤) أي: حكم مهموز العين الذي هو مُعتلُّ الفاء الواوي والناقص اليائي؛ مثلُ: وأى يئي من الوأي، وهو الوعد؛ كحكم مُعتلِّ الفاء الواوي، والناقص اليائي من غير مهموز العين؛ كوقى يقي. «شرح العزي»

(٥) أصله: أَويا قُلبت الواو ياء وأُدغمتفصار أياً. «شرح العزي».

(٦)

(٧) وحكم مهموز العين من الناقص اليائي من باب الثالث؛ نحو: نأى يَنأى من النأي؛ وهو الابعادُ كحكم الناقص غير المهموز من ذلك الباب؛ مثل: رَعَى يَرعَى وإعلالُه كإعلالِهِ. «شرح العزي»

(٨) أي: قياسُ يرى أن يكون كينأى ويَرعَى؛ لأن يَرى من باب يَرعَى وينأى. «شرح العزي»

(٩) لكثرة الاستعمال دون مضارع نأى، فقالوا: يَرى أصله يَرْأَى، فنُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثم حُذفت للتخفيف، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار يرى.

(١٠) أصله: يرْأَى؛ نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثم حُذفت الهمزة، فقيل: يَرَى، وهذا الحذف مُلتزمٌ =

يَرَيْنَ، تَرَى تَرَيَانِ تَرَوْن، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ، أَرَى نَرَى.

واتَّفقَ في خطابِ المؤنثِ لفظُ الواحدةِ(١) والجمعِ المؤنثِ، لكنَّ الواحدةَ تَفَيْنَ، والجمعَ تَفَلْنَ(٢).

فإذا أمَرْتَ منه(٣) قُلتَ(٤)،.....

= تخفيفاً؛ لأنه كثر استعمال، ذلك فلا يُقال: يَرْأَى أصلاً إلا في ضرورة الشِّعر كقوله:

ألم تر مالاقَيْتَ والدهرُ أعصرُ ومَنْ يَتَمَلَّ العيشَ يرأى ويسمع

القياس يرى وقد حذفَ الشَّاعرُ الهمزةُ من ماضيه أيضاً، فقال في شعره:

صاحِ هَلْ رَيْتَ أو سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّفي الضَّرْعِ ماقَرَى في الحِلَابِ

والقياسُ: رأيتَ، ولم يلزم الحذف في نحو: ينأَى لأنَّه لم يكثر مثل يرى، وأصلُ ترونَ ترأيون، فنُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثم حُذفت الهمزةُ لما مرَّ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان هما الألفُ المنقلبةُ عن الياء وواو الضمير، فحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، فصار ترون وأصل ترين ترأيين، وقد سبقَ بيانُ كيفية إعلاله في بحثِ نون التأكيد، والأمثلةُ الباقيةُ ظاهرةٌ. «شرح العزي»

(١) لأنَّك تقول: تَرَيْنَ يا امرأة، وتَرَيْنَ يا نسوة. «شرح العزي»

(٢) لأنَّ عينه محذوف وفاؤه ولامه مُثبتانِ. «شرح العزي»

(٣) أقول إن بنيت الأمر من رأى يرى، فلا يخلو من أن تبني قبل حذف الهمزة منه، أو بعدَ حذفها فإن بنيتها منه قبل حذفها قلت: ارْءَ على وزن افْعَ بإثبات عينه كارْعَ.

وإن بنيتها منه بعد حذف الهمزة قلتَ: رَ؛ بحرف واحد فَرَ أمرٌ من تَرى حُذف منه حرفُ المضارعة وحُذفت الألف للجزم، فصار رَ على حرفٍ واحدٍ. «شرح العزي»

(٤) وفي قول المصنف: «فقلت» حزازة؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير قد لم يجز دخولُ الفاء فيه فحقُّها أن يقول: إذا أمرت منه قُلتَ، كما في بعض النسخ فكأن هذا سهوٌ من الكاتب فحينئذٍ لا بُدَّ من تقدير قد ليصحَّ. «شرح العزي»

على الأصلِ: اِرْءَ[١] كـ: ارْعَ، وعلى الحذفِ[٢]: رَ، ويَلزَمُهُ[٣] الهاءُ في الوقفِ، فتقولُ: رَهْ رَيَا رَوْا، رَيْ رَيَا رَيْنَ[٤].

وبالتأكيدِ[٥]: رَيَنَّ[٦] رَيَانِّ رَوُنَّ[٧]، رَينَّ[٨] رَيَانِّ رَيْنَانِّ.

وبالخفيفةِ: رَيَنْ رَوُنْ رَينْ؛ فهُوَ رَاءٍ كرَاعٍ، رَائِيَانِ رَاؤُونَ[٩] كـ: رَاعِيَانِ رَاعُونَ، وذاك مَرْئِيٌّ[١٠] كمَرْعِيٍّ.

---

(١) لأنه من ترأى حذفت حرف المضارعة ولام الفعل وأتي بهمزة وصل مكسورة فقيل اِرْءَ على وزن افع. «شرح العزي»

(٢) وقلت: على تقدير الحذف أي حذف العين من المضارع المشتق منه ذلك الأمر «رَ»؛ لأنه من ترى حذف حرف المضارعة ولام الفعل فقيل رَ على وزن فَ. «شرح العزي»

(٣) فحينئذٍ يلزمُ إلحاق هاء السكت عند الوقف؛ لأن «ر» لو سكن لزم الإبتداء بالساكن وإلا لزم الوقف على المتحرك، فيلزم الهاء لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرفٍ واحدٍ. «شرح العزي»

(٤) والراءُ في الجميع مفتوحة؛ إذ لا داعي إلى للعدول عنه. «شرح العزي»

(٥) أي: وإذا أدخلت نون التأكيد على الأمر المأخوذ من ترى أُعيدت اللام المحذوفة في المفرد المُذكَّر، فتقول: رَيَنَّ بإعادة اللام المحذوفة. «شرح العزي»

(٦) بإعادة اللام المحذوفة؛ لما مرَّ في اغْزونَّ. «شرح العزي»

(٧) بضم الواو دون الحذف كما في اغْزُنَّ؛ لأنه لا ضمَّة ههنا تدل عليه؛ لأن ما قبله مفتوح. «شرح العزي»

(٨) أي: بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك أي لنظير التعليل المذكور وهو أنه لا كسرة ههنا تدل عليه لأن ماقبله مفتوح. «شرح العزي»

(٩) أصله: رائيُون استُثقلت الضمة على الياء، فنُقلت إلى ما قبلها، ثم حُذفت لاجتماع الساكنين. «شرح العزي»

(١٠) في اسم المفعول؛ أصله: مَرْؤُويٌ؛ قُلبت الواو ياء، وأُدغمت وكُسر ما قبلها كما في مَرْمِيّ. «شرح العزي»

وبناءُ أَفْعَلَ منه[١] مُخالِفٌ[٢] لأخواتِه أيضاً، فتقولُ: أَرَى[٣] يُرِي إِرَاءً وإِرَاءَةً[٤]، فهو[٥] مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ، مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ.

---

(١) أي: وإذا بنيت أفعل من رأى حُذفت عينُه من مضارعه كما يتحذف من مجرده؛ لكثرة الاستعمال أيضاً، وكذا تحذف من ماضيه؛ لأنه أثقل من المجرد لكثرة حروفه، فناسب فيه زيادةُ تخفيف، وإذا بنيتَه من نأى لا تحذفُ عينه كما لا تحذف من مجرده؛ لعدم كثرته، فيكون بناء أفعلَ المأخوذ من مهموز العين أيضاً كما في المجرد، فتقول: في المذكر أَرَى يُرِي. «شرح العزي»

(٢) يعني: كما كان (يرى) مخالفاً لأخواته من نحو ينأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات؛ كذلك بناءُ باب الإفعال منه مطلقاً سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو غير ذلك مخالفٌ لأخواته الإفعال في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات، وذلك لكثرة الاستعمال. «شرح العزي»

(٣) قوله: «أَرَى» في الماضي؛ أصلُه: أَرْأَى كأَعْطَى نُقلت حركةُ الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة، وكذلك أَرَيا أصلُه: أَرْيَا أَرَوْا أصله: أرأيوا أَرَتْ أصله أرءيتْ: أَرَتا أصله: أَرأيتا أَرَيْن أصله: أَرَاين إلى آخره يُري؛ في المضارع أصله: يُرْئِي كيُعطي نُقلت حركةُ الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزةُ وكذا يُريان يُرُون، والأصلُ: يُرْئِيُونَ؛ فوزنُه يُفُونَ تُرِي تُرِيان يُرِينَ، والأصل يُرئِينَ كيكرمن والوزنُ: يُفْلِنَ «شرح العزي»

(٤) في المصدر، والأصلُ: إِرآيآ كإفعالًا؛ قُلبت الياءُ همزةً لوقوعها بعد ألفٍ زائدةٍ، فصار: إِرْآء نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى الراء، وحُذفت الهمزةُ كما في الفعل، وعُوِّضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو في إقامة، فقيل: إِراءة، وتقول: إِراءً بلا تعويض؛ لأن ذلك ليس مثل إقامة؛ لأنها لما لم تُحذف من فعل التُزِمَ التعويض في الأكثر، وههنا حذف ما حذف من فعله، فلم يحتج إلى لزوم التعويض، فجواز إراءٍ كثيرٌ شائعٌ، وتقول: إرايةً بالياء أيضاً؛ لأن الياء إنَّما تُقلبُ همزةً إذا وقعت طرفاً، ومن قلب نظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى، فكأنها متطرفةٌ. «شرح العزي»

(٥) إذا أردت أن تبني اسم الفاعل من أَرَى يُري، فتقول: في اسم الفاعل منه للمذكر مُرٍ أصله: مُرئِيٌ على وزن مُفْعل نُقلت حركةُ الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة، ثم أُعلَّ كقاضٍ، وصار مُرٍ على وزن مُفٍ، مُرِيانِ أصله مرئيان مُرُونَ؛ أصله مُرْئِيُونَ على وزن مفعلون نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فبقي مريون استُثقلت الضمةُ على الياء، فنُقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته، =

= فالتقى السَّاكنان هما الياءُ والواو، فحُذفت الياء دون الواو؛ لأنَّ الواو ضمير الفاعل، فحذفُها مُفوتٌ للمقصود، فبقي مُرُون.

وأَرَتْ فعلٌ ماضٍ للغائبةِ المفردة أصلها: أَرْأَيَتْ على وزن أفعَلتْ كأعطَيتْ نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها وحُذفت الهمزةُ تخفيفاً، فصار أريَتْ قُلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارَ أرات، فالتقى الساكنانِ الألف والتاء فحُذفت الألفُ فصار أَرَتْ على وزن أَفَتْ، وللمؤنَّث مُرِيَةٌ أصلها مُرْئِيَةٌ نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها وحُذفت الهمزةُ فصارَ مُرِيَة مُرِيَتَان مُرِيَاتٌ أصلهما مرئيتان مُرْئِياتٌ.

وتقول في اسمِ المفعول منه للمذكر مُرىً أصله مُرأيٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى السكنان هما الألف والتنوين، وحذفت الألف فصار مرىً.

وفي تثنية المذكر مُرَيان أصلُه مُرئيانِ نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحُذفت الهمزة تخفيفا، فصار مُرَيان ولم تقلب الياءُ ألفاً؛ لأنَّ الألفَ في التثنية تقتضي فتحَ ما قبلَها ألبتةَ، ولو قَلبتَ الياءَ وحذفت، فقلتَ: مُرانِ لَزِمَ الالتباسُ عندَ الإضافة؛ نحو: مُرَا زيدٍ، فلم يُعلم أنه مُفردٌ، أو مُثنى.

وفي جمع المذكر مُرَوْنَ: أصله: مرئيون على وزنِ مُفْعلون نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها وحُذفت الهمزةُ تخفيفاً، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى السَّاكنان هُما الألف وواو الضَّمير، فحُذفت الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين، فصارَ مُرَوْنَ.

وفي المؤنَّث مُراة أصلُها مُرأَيَة نُقلت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها وحُذفت الهمزة تخفيفا، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت مُرَاة.

وفي تثنية المؤنث مُرَاتانِ؛ أصلها: مُرأيتان نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى ما قبلها وحُذفت الهمزةُ تخفيفا، فبقِيَ مُرَيَتَان قُلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها؛ فصار مُرَاتان.

وفي جمع المؤنث مُرَيَات أصلها مُرأيات، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحُذفت الهمزة تخفيفا فبَقِي مرَيَات ولم تقلب الياءُ ألفاً لئلا يلتبس بلفظ الواحدة؛ أي: وإنَّما لم تُقلب الياء فيها ألفاً مع أن علة قلبها متحقِّقة فيه وهو تحرُّكها وانفتاحُ ما قبلها؛ لئلا يلتبس الجمعُ بالمفرد المؤنث.

وتقولُ في الأمر منه أرِ بناءً على الأصل المرفوض، وهو تُؤرِي حُذف حرفُ المضارعة واللام، فبقي =

وذاك مُرَى مُرَيَانِ مُرَوْنَ، مُرَيَةٌ مُرَيَتَانِ مُرَيَاتٌ[١].

وتقولُ في الأمرِ: أَرِ أَرِيَا أَرُوا، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ.

وبالتأكيدِ: أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ.

وتقولُ في النهيِ: لا تُرِ لا تُرِيَا لا تُرُوا، لا تُرِي لا تُرِيَا لا تُرِينَ.

وبالتأكيدِ: لا تُرِيَنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ لا تُرِيَانِّ لا تُرِينَانِّ[٢].

وتقولُ في افْتَعَلَ منَ المهموزِ الفاءِ: ايتَالَ[٣] كاخْتَارَ، وايتَلَى كاقْتَضَى.

= أرِ، أريا أروا أصله: أَرِيُوا نُقلت ضمَّةُ الياء، وحُذفت لالتقاءِ السَّاكنينِ أري أصله أَرِيِى نُقلت كسرةُ الياء، وحُذفت لالتقاء الساكنين والوزنُ لهما: أَفُوا، وأَفِي أرِيا أَرِين على وزن أَفِلْنَ فالياء هو اللام بخلاف الياء في الواحدة المخاطبة فإنه فيها ضمير. «شرح العزي»

(١) وتقولُ في اسم الفاعل: جاءني مُرٍ، ومررتُ بمُرٍ بالحذف، ورأيتُ مُرِياً بالإثبات لخفَّة الفتحة، وفي اسم المفعول: جاءني مُرىً ورأيت مرىً ومررتُ بمُرىً بالحذف في الجميع لبقاء العلة أعني التحرُّك وانفتاح ما قبلها. «شرح العزي»

(٢) وكلُّ ذلك ظاهرٌ كما عرفتَ فيما مرَّ من حذف اللام في: لا تُرِ، لا تُرُوا، لا تُرِي، والإثباتِ في البواقي والإعادةِ في الواحد، وحذف واو الضمير ويائه عند التأكيد فتأمَّل، فإني ذكرتُ كثيراً مما يُستغنى عنه تسهيلاً على المستفيدين، واعلم أن ماترك المصنف من المجردات والمنشعبات حكمها أيضا كحكم غيرِ المهموز إلا أن الهمزة قد تخفَّف على حسب المُقتضِي وفيما ذكرنا إرشاد. «شرح العزي»

(٣) وهو الرجوع، أصله: ائتول قُلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قُلبت الياء في اختار ألفاً، وايتلى من الألو وهو التقصير أصله اءتلو قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو في اقتضى ألفاً. «شرح العزي»

وخُص هذا بالذكر لئلا يتوهم أنه لما قُلبت الهمزة ياء صار مثل: ايتسر، فيجوز قلبُ الياء في التاء وإدغام التاء في التاء، فيقال: وتقول: ايتال كاخْتَار وايتلى كاقتضى من غير إدغامٍ، لاكاتَّعد واتَّسر =

فصلٌ(١)

بناءُ اسميِ الزمانِ والمكانِ(٢)؛ من يَفْعِلُ بالكسرِ على مَفْعِلٍ(٣) بكسرِ العينِ؛

= بالإدغام؛ لأن الياءَ ههنا عارضةٌ غيرُ مستمرة وتُحذفُ في أكثر المواضع؛ أعني: عند حذفِ همزةِ الوصل في الدَّرْجِ، وقولُ مَنْ قال: اتَّزرَ من ايتزر خطأ، وأمَّا اتَّخذ فليسَ من أخذ، بل تَخِذَ بمعنى أخذ، فلذلك أدغم وإلا لوجب أن يُقال: ايتخذ؛ هذا آخر الكلام في المهموز. «شرح العزي»

(١) هذا الفصلُ في بيان كيفية بناءِ اسم الزمان والمكان من الفعل.

اعلم: أن المصنف لم يذكر تعريفَ كلِّ واحدٍ من اسم الزمان والمكان، وشرعَ في بيان كيفية بنائهما، ينبغي أن يذكر تعريف كل واحد من اسمي الزمان والمكان أولا ليعثر المبتدئ على حقيقتهما، ثم يذكر كيفية بنائهما.

وأنا أذكر تعريفَ كلِّ واحد منهما أولاً، ثم أشرع في بيان كيفية بنائهما.

فأقولُ: اعلم أن اسم الزمان والمكان هما موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً؛ أي من غير تقييد بشخصٍ، أو زمان، وهو من الألفاظ المشتركة، مثلاً المجلسُ يصلحُ لمكان الجلوس وزمانه، فإذا قلتَ: مخرج، فمعناه موضعُ الخروج المطلق أو زمانُ الخروج المُطلق. «شرح العزي»

(٢) فإن قيل: اشتقاقُ المكان من كان يكون أم لا؟

قلنا: المكان فعال من مكَنَ، ومنه إذا أتيت في المكان، وليس مفعلاً من كان يكونُ، فالميمُ إذاً أصلٌ، ولذلك يقال: في جمعه أمكنة. «قواعد التصريف»

(٣) **اعلم**: أن الفعل الذي تريد أن تبني منه الزمان والمكان، لا يخلومن أن يكون ثلاثياً مجرداً، أو غيره، فإن كان ثلاثياً مجرداً، فلا يخلو من أن يكون مُعتلَّ الفاء، أو اللام أولا، فإنْ كان ثلاثياً مجرداً ولم يكن معتل الفاء، أو اللام سواء كان معتلَّ العين أولا، فلا يخلو من أن يكون عينُ فعل مضارع ذلك الفعل مكسوراً، أو مفتوحاً، أو مضموماً، فإن كان مكسوراً؛ نحو: جَلسَ يجلسُ، وباتَ يبيتُ؛ فاسم الزمان والمكان منه على وزن مَفْعِل، بزيادة الميم في موضع حرف المضارعة، وكسر العين، كالمجلس وهو موضع الجلوس، المبيت وهو موضع البيتوتة، وأصلُ المبيت مبيِتٌ على وزن مَفْعِل نُقلت الكسرة لثقلها عليها إلى لما قبلها، فصار مَبِيت. =

كالمَجْلِسِ والمَبِيتِ؛ ومنْ يَفْعَلُ، ويَفْعُلُ بفتحِ العينِ وضمِّها على مَفْعَلٍ بالفتحِ كالمَذْهَبِ، والمَشْرَبِ، والمَقَامِ[١].

وشذَّ[٢] المَسْجِدُ[٣]، والمَشْرِقُ[٤]، والمَغْرِبُ[٥]،.....

= وإنَّما أوردهما ليُعلم أنه يُبنى من الصَّحيح والأجوف، وإنَّما اختصت الميمُ لاسم الزمان والمكان من بين سائرِ الحروف الزوائد لاختصاصها باسمِ المفعولِ؛ نحو: مُكْرَم، وكلُّ اسم الزمان والمكان مفعولٌ فيهما؛ لوقوع الفعل فيهما، ولهذا المعنى خُصَّ الميمُ بالزيادة لاسم الزمان والمكان.

وإنَّما حركت الميم بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعها، فناسبَ أن تُحرَّك بحركتها، وإنَّما كُسِرت العينُ فيهما ليوافق حركةُ عين اسم الزمان والمكان حركةَ عين الفعل المضارع، وان كان مفتوحاً أو مضموماً فاسم الزمان والمكان منهما على وزن مفعل كالمذهب وهو موضع الذهاب من ذهب يذهب، والمقتل وهو موضع القتل من قتل يقتل، والمشرب وهو موضع الشرب من شرب يشرب، والمقام وهو موضع القيام من قام يقوم.

وإنَّما فتحَ فيما يكون عين فعل مضارعه مفتوحاً للموافقة بين الحركتين، وإنَّما اختير الفتحُ فيما يكون عين فعل مضارعه مضموماً ولم يختر فيه الموافقة؛ لعدم مجيء المَفعُل بضم العين في كلامهم إلا بالهاء؛ نحو: مكرُمة ومقبُرة ومشرُقة على الشُّذوذ، فعدلوا عن المفعُل بضم العين إلى المفعَل بفتحها لخفَّة الفتحة. «شرح العزي»

(١) وهو موضع القيام؛ من قام يقومُ، وأصل المقام مَقْوَم نُقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها وقُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار مقاماً. «شرح العزي»

(٢) ولمَّا كان هنا مظنةُ اعتراض بأنَّا نجدُ أسماء من يفعل؛ بالفتح والضم على مفعِل بالكسر أشارَ إلى جوابه بقوله: وشذَّ المسجدُ... إلى آخره.

(٣) وهو بيتٌ مبنيٌّ للعبادةِ سواء سُجد فيه، أو لم يُسجد. «شرح العزي»

(٤) موضع الشروق. «شرح العزي»

(٥) موضع الغروب. «شرح العزي»

والمَطْلِعُ[١]، والمَجْزِرُ[٢]، والمَفْرِقُ[٣]، والمَسْكِنُ[٤]، والمَنْبِتُ[٥]، والمَسْقِطُ[٦]، والمَنْسِكُ[٧]، والمَرْفِقُ[٨].

وحُكِيَ الفتحُ في بعضِها[٩]، وأُجِيزَ في كلِّها؛ هذا[١٠] إذا كان الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللامِ، ومنَ المعتلِّ[١١] الفاءِ مكسورٌ أبداً؛ كالمَوْعِدِ[١٢]، والمَوْضِعِ، والمَوْسِمِ؛ ومنَ المعتلِّ اللامِ مفتوحٌ أبداً[١٣]؛ كالمَرْعَى، والمَأْوَى، والمَرْمَى[١٤]، والمَرْضَى، والمَغْزَى.

---

(١) موضع الطلوع. «شرح العزي»

(٢) لموضع تجزر فيه الإبل؛ أي: مكان نحر الإبل. «شرح العزي»

(٣) لموضع تيفرق فيه الشعر؛ أي: وسط الرأس. «شرح العزي»

(٤) لموضع يُسكن فيه؛ أي: مكان السكون. «شرح العزي»

(٥) لموضع ينبت فيه النبات؛ أي مكان النبات. «شرح العزي»

(٦) لموضع يسقط فيه شيء من شيء ومنه مَسقِط الرأس. «شرح العزي»

(٧) لموضع يُعبدُ فيه؛ أي: مكان العبادة. «شرح العزي»

(٨) لموضع يحصل فيه الرِّفقُ والألفة. «شرح العزي»

(٩) وهو: المسجَد والمنسَك والمطلَع والمرفق والمسكَن، وهذه المذكورات التي حكى الفتح فيها على ما هو القياس. «شرح العزي»

(١٠) أي: الذي ذكرنا إنّما يكونُ على تقدير أن يكون الفعل غيرَ المعتل الفاء أو اللام.

(١١) أي: وإذا كان الفعلُ مُعتلَّ الفاء سواء كان مكسور العين، أو مفتوحها، أو مضمومها؛ فاسم الزمان والمكان منه على مفْعِل بكسر العين كالمَوعِد والموضع «شرح العزي»

(١٢) لأنَّ الكسرَ ههُنا أسهلُ بشهادة الوجدان.

(١٣) أي: سواء كان الفعل مفتوح العين، أو مضمومه، أو مكسوره واويّاً، أو يائيا لتقلب اللام ألفاً. «شرح العزي»

(١٤) ومثَّل بهذه الأمثلة تنبيهاً على أن الحكم واحدٌ فيما عينُه أيضاً حرف علة وفيما ليس كذلك، وروي مأوِي الإبل، ومأقِي العين بالكسر فيهما، ولي ههنا نظرٌ؛ لأنهم يقولون: معتلُّ الفاء يُكسر أبداً، =

وقد تَدخُلُ على بعضِها تاءُ[١] التأنيثِ؛ كالمَظَنَّةِ[٢]، والمَقْبَرَةِ، والمَشْرَقَةِ، وشذَّ المَقْبُرَةُ، والمَشْرُقَةُ بالضمِّ فيهما[٣].

وممَّا زادَ على الثلاثةِ[٤]؛.....

= ومُعتلُّ اللام يُفتحُ أبداً فلم يُعلم أن معتلَّ الفاء واللام كيف حكمه أيفتحُ أم يُكسر، وكثيراً ما ترددتُ في ذلك حتى وجدتُ في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص، نحو: موقَى بفتح القاف، وفي كلام صاحب «المفتاح» أيضا إيماء إلى ذلك. «شرح العزي»

(١) إمَّا للمبالغة، أو لإرادة البُقعة وذلك مقصورٌ على السماع. «شرح العزي»

(٢) للمكان الذي أن الشيء فيه. «شرح العزي»

(٣) بالضم فيهما ـ أي: ضم الباء والراء ـ؛ لأن القياس هو الفتحُ لكون مأخذهما يقبُر ويشرُق بضم العين، فيكون فيهما شاذان التاء والضم، وكذا في المظنة بالتاء والكسر؛ إذ القياسُ هو الفتحُ لكون مأخذة يظن بالضم.

قال ابنُ الحاجب: وأمَّا ما جاء على مفعُلة بالضم، فأسماءٌ غير جارية على الفعل؛ لكنها بمنزلة قارورة وشبهها، والقارورة اسم لشيء من الزجاج ضيقُ الفم يجعل فيه بولُ المريض، ثم نقل إلى كُلِّ شيء من الزجاج ضيق الفم ولو لم يجعل فيه شيء.

وقال بعضُ المحققين: إنَّ ما جاء على مفعُلة بالضم يُراد بها أنها موضوعة لذلك ومُتخذة له، فالمقبرَةُ بالفتح مكانُ الفعل وبالضم البُقعة التي من شأنها أن يقبر فيها؛ أي: هي التي المتخذةُ لذلك، وكذلك المشرُقة الموضعُ الذي تُشرقُ فيه الشمس المهيأ لذلك ونحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه، وكان ينبغي أن ينبه على أنَّ المظنة أيضاً شاذٌّ لأنها بالكسر، والقياسُ الفتحُ؛ لأنها من يظُنُّ بالضم. «شرح العزي»

(٤) وإن لم يكن الفعل الذي بُنى منه اسمُ الزمان والمكان ثلاثياً مجرداً، سواء كان ثلاثياً مزيداً، أو رباعياً مجرداً، أو رباعيا مزيداً فاسمُ الزمان والمكان على زِنةِ اسم المفعول؛ فزنةُ اسم المفعول مُشتركةٌ بين اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول، والفارقُ لكلِّ واحد منها عن الآخر القرينةُ الحالية، أو المقاليةُ؛ كالمدخَل من أدخل يُدخل، والمقام من أقام يقيمُ، والأصلُ مُقْوَم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. =

كاسمِ المفعول كالمُدْخَلِ[١]، والمُقَامِ.

وإذا كثُرَ الشيءُ[٢] بالمكانِ قيلَ فيه: مَفْعَلَةٌ بالفتحِ منَ الثلاثيِّ المجردِ[٣]، فيقالُ له: أرْضٌ مَسْبَعَةٌ[٤] ومَأْسَدَةٌ[٥] ومَذْأَبَةٌ[٦] ومَبْطَخَةٌ[٧]،.....

= وإنَّما استعملوا صيغةَ اسم المفعول في اسم الزمان والمكان لكون كلِّ واحدٍ منهما محلاً للفعل كالمفعول فشُبِّه كلُّ واحد منهما المفعول به؛ أعني: زيداً في قولك: ضربتُ زيداً؛ لكونهما محلاً لذلك الفعل الصادر منك، كما أن المفعول به محلٌّ للفعل الصادر عنك، وإنَّما استعملوا صيغةَ اسم المفعول في المصدر؛ لأنَّ المصدرَ مفعول، فإذا قلتَ: ضربتُ ضرباً كان بمنزلة قولِكَ: أحدثتُ ضرباً. «شرح العزي»

(١) ؛ لأنَّ لفظ اسم المفعول أخفُّ بفتح ما قبل الآخر، ولأنه مفعول فيه في المعنى، فيكون لفظ المفعول له أقيسُ كالمدخل والمقام والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم. «شرح العزي»

(٢) ولمَّا كان هنا بحثٌ يُناسب اسم المكان أشارَ إليه بقوله: وإذا كثُر الشيء اهـ.

أي: إذا حصلَ الشيء الكثير بالمكان، فإنْ كان اسم ذلك الشيء من الثلاثي المجرد بُنيَ منه مفعَلةٌ بالفتح والتاء، فيقال: مَسبعةٌ اهـ. «شرح العزي»

(٣) أي: إن كان الاسم مجرداً بُنيَ، وإن كان مزيداً فيه رُدَّ إلى المجرد وبُنيَ.

وإنَّما قال: «من الثلاثي المجرد»؛ لأنَّ المفعَلةَ لم يُبن مما جاوزعلى ثلاثة أحرف؛ من نحو: الضِّفدع والثَّعلب كراهةَ أن يثقل عليهم التلفُّظ بها التكثير حروف الكلمة بخلاف الثلاثي لتقليلِ حروفه، فلا يُقالُ: مُضفدعةٌ ومُثعلبةٌ؛ لأرض كثيرة الضفادع والثعالب، بل يقال: أرض كثير الضِّفدعِ والثعلبِ. «شرح العزي»

(٤) أي: كثيرةُ السَّبُع. «شرح العزي»

(٥) أي: كثيرةُ الأسدِ. «شرح العزي»

(٦) أي: كثيرةُ الذئب من المجرد. «شرح العزي»

(٧) أي: كثيرة البطيخ، قال في ديوان الأدب الطبيخ لغةٌ في البِطيخ وهي لغة أهل الحجاز: وفي حديثِ: عائشةَ رضي الله عنها: «أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكلُ الطبيخ بالرُّطبِ». [رواه أبو داود «٣٨٣٦»، والترمذي «١٨٤٣»]. «شرح العزي»

ومَقْثَأَةٌ[١].

[اسم الآلة]

وأمَّا اسمُ الآلةِ[٢] ـ وهو ما يُعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثرِ إليه ـ،

---

(١) أي: كثيرة القِثَّاء من المزيد فيه، وإن كان غير الثلاثي سواء كان رباعياً مجرداً كثعلب، أو مزيداً فيه كعُصفور، أو خماسياً كجَحْمَرش وعَضْرفوط، فلا يُبنى منه ذلك للثقل، بل يقال: كثيرةُ الثعلبِ والعقرب والعصفور إلى غير ذلك.

فيقال مسبعة ومأسدة ومذأبة ومبطخة ومقتأة للأرض التي كثر فيها السباع والأسد والذئاب والبطيخ والقثاء، ولا بُدَّ من إلحاق تاءِ التأنيث بهذا النوع لأنه صفة الأرض وهي مؤنثة. «شرح العزي»

(٢) واعلم: أن اسم الآلة يجيءُ من الفعل على ثلاثة أوزان: مِفعل كمِحلب، وهو اسمٌ لِما يُحلب باستعانته في ذلك الفعل؛ أي: لِما يُستعانُ به في الحلْبِ.

ومِفْعال، كمفتاح فإنه اسمٌ لِما يُفتح به؛ أي: آلة الفتحِ.

ومِفْعلة كمِكْسحةٍ، وهي اسمٌ لِما يُكسح به؛ يقال: كسحَ البيتَ إذا كسه.

وإنَّما كُسرت الميم في الأوزان الثلاثة لاسم الآلة، ولم يفتح ولم يضمَّ فيها فرقاً بين اسم الآلة والمصدر واسم المفعول واسم الزمان والمكان. «شرح العزي»

وتعريفُ اسم الآلة التي اشتُقَّ من يفعل من الثلاثي المجرد للآلة؛ أي: ليدل على وصول أثرِ الفاعل على المفعولِ؛ يعني: واسطة بين الفاعل والمفعول لوصول أثره إليه، فقولنا: هو يشتمل جميعَ الأسماء. قوله: «اشتق» احترازٌ من المصدر وأسماء الذوات. قوله: «ليدل... إلخ» احترازٌ عن اسم المفعول ونحوه.

وقيل: الآلةُ هي اسمٌ اشتُقَّ من فعل اسماً لِما يُستعان به في ذلك الفعل، وإنَّما يكون الآلةُ للأفعال العلاجية ولا تكونُ للأفعال اللازمة؛ إذ لا مفعولَ لها مثلاً. المِنحتُ: الذي يُعالج به النجار الخشبَ.

وقوله: «هو» راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثاً؛ لأنَّ ما يُعالج به إهـ. عبارةٌ عنها وهو مذكَّر.

فيجوز أن يقال: الآلةُ هي ما، أو هو ما، ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى اسم الآلة؛ لأن التعريف إنّما يصدق على الآلة لا على اسمها إلا على تقدير مضاف محذوف؛ أي: اسمُ الآلة هو اسم ما يُعالج وليس بصحيح أيضاً؛ لأنه يدخل القدومُ وأمثاله، وليست باسم الآلة في الاصطلاح. =

فيَجيءُ على مثالِ: مِحْلَبٍ ومِكْسَحَةٍ(١)، ومِفْتَاح، ومِصْفَاةٍ(٢)، وقالُوا: مِرْقَاة(٣) على هذه(٤)، ومنفتح الميم(٥).....

= وقد عُلِمَ من تعريف الآلة أنها إنَّما تكونُ للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللازمة، إذ لا مفعولَ لها كما مرَّ، وقيل: يمكنُ أن يُجابَ عنه بأن لفظ (هو) راجع إلى اسم الآلة باعتبار مدلوله ومُسمَّاهُ؛ أي: اسم الآلة هو ما يُعالج بمسماه الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه، فمُسمَّاه مُضمرٌ، وفيه نظرٌ؛ لأنه يلزم منه الإضمار في الحدِّ وهو مجتنب في الحدود والتعريفات.

ولو قال المصنفُ: اسم الآلة ما اشتُقَّ من فعل اسماً لما يُعالج به الفاعلُ المفعول لوصول الأثر إليه لكان أصوب واندفع النظرُ. «شرح العزي»

(١) أي: على مِفْعَلة بإلحاق التاء وبقصر، ذلك على السَّماع ومعنى المِكسحة المِكنسةُ. «شرح العزي»

(٢) وهي أيضاً على مثال مِكْسحة؛ لأن أصلها مصفوةٌ؛ قلبت الواو ألفاً لكنْ ذكرها لئلاَّ يتوهم خُروجها حيثُ لم تكن على وزن مِكسحةٍ ظاهراً. «شرح العزي»

(٣) أي: على أنها اسم الآلة؛ كالمصفاة لأنَّه اسمٌ لِما يُرقى به؛ أي: يصعد به وهو السُّلم، بالتركية: نردبان. «شرح العزي»

(٤) قوله: «وقالوا مرقاة»؛ أي: ومن العرب من يقول: مرقاةٌ بكسر الميم على وزن مِفعالٍ لآلة الرُّقي والصعود، وهو السُّلمُ، وأصلها، مِرقيَةٌ على وزن مِفعلةٌ قلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت مِرقاةً، ومن العرب من فتحَ ميمَ المرقاة، وأراد بها اسم المكان الذي يرقى ويصعد فيه لا اسم الآلة التي هي مفعلة.

قال ابن السِّكيت: قالوا: مِطهرة ومَطهرة، ومِرقاة ومَرقاة، ومَسقاة ومُسقاة؛ فمن كسرها شبَّهها بالآلة التي يُعملُ بها، ومن فتحها قال: هذا موضعٌ يجعل فيه فجعله مخالفاً لفتح الميم.

وتحقيق هذا الكلام: أنَّ المِرقاة والمِسقاة والمِطهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة، فإن السُّلم مكانُ الرقي من حيث إنَّ الرُّقيَّ فيه، والآخر أنها آلاتٌ؛ لأن السُّلم آلةُ الرُّقي، فمن نظر إلى الأول فتحَ الميم ومن نظر إلى الثاني كسرها، فالمكسورُ والمفتوحُ إنّما يقالان لشيءٍ واحد لكنَّ النظر مختلفٌ. «شرح العزي»

(٥) وإنَّما ذكر المرقاة؛ لأنَّ فيها بحثاً، وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناهما واحدٌ. «شرح العزي»

رادَ المكا[١].

وشذَّ[٢] مُدْهُنٌ، ومُسْعُطٌ، ومُدُقٌّ، ومُنْخُلٌ، ومُكْحُلَةٌ، ومُحْرُضَةٌ، مضمومةَ الميمِ والعينِ[٣]، وجاءَ مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياسِ.

[بناء المرة]

تنبيهٌ:[٤].....

---

(١) أي: مكان الرُّقي دون الآلة. «شرح العزي»

(٢) قوله: «وشذَّ»؛ أي: ولما قال بيَّن المصنِّف إن صيغ الآلة هذه المذكورات، وقد جاءت أسماء الآلات مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله: «وشذَّ مُدْهُنٌ ومُسْعط ومدق ومنخل ومكحلة ومحرضة مضمومة الميم والعين»، والقياسُ كسرُ الميم وفتحُ العين كما؛، وفيه نظر؛ لأنها ليست من اسم الآلة الذي يُبحثُ عنه، بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة.

وقال سيبَويهِ: لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الأوعية إلا المنخل والمدق، فإنهما اسما آلة، فيصح أن يقال: إنهما من الشواذ. «شرح العزي»

قال: بعض النحويين أن الأصل في تلك الأمثلة الأول أن الألف للاشباع في مفعال ودخول التاء غير قياسية فيه هذا كله في الثلاثي المجرد، وأما في الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه فقد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: إنه يشتق من معناه اسم الآلة وأضيف إليها وقال بعضهم: هو مستعمل صيغة اسم المفعول وفيه بحث عسير تركنا ذكره لئلا يطول الكلام، من أراد التفصيل فليطلب من المفصلات.

(٣) أي: جاءت ألفاظ اسم الآلة مضمومة الميم والعين، وهي خارجة عن القياس، والقياسُ فيها كلِّها كسرُ الميم وفتحُ العين، وهوالمُدْهُنُ إلى آخره. «شرح العزي»

(٤) هذا تنبيهٌ وإشارةٌ على كيفية بناء المرَّة، وهي المصدر الذي قُصد به الواحدة من مرَّات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة.

والتنبيهُ ما يدلُّ على المباحث الآتية بطريق الإجمال، وهو مصدرٌ من نبَّه يُنبِّه لكنه بمعنى الأمر؛ أي: تنبه، يجوزُ ذكر المصدر ويُراد به الأمر وغيره، وإنَّما بُني المرة منه على فعلة؛ لأنَّ الأصل في مصادر الأفعال الثلاثيات: فَعْل؛ بفتح الفاء وسكون العين، فيُبنى منها على الزِّنة التي هي أصل، وإنَّما زيدت =

المرَّةُ[١] من مصدرِ الثلاثيِّ المجردِ على فَعْلَةٍ[٢] بالفتحِ.

تقولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً[٣]، وقُمْتُ قَوْمَةً، وممَّا[٤] زادَ على الثلاثةِ بزيادةِ الهاءِ؛ كالإِعْطَاءَةِ[٥]، والإِطْلَاقَ إلَّا ما فيه تاءُ التأنيثِ[٦] منهما[٧]، فالوصفُ[٨] له بالواحدةِ واجبٌ؛ كقولك: رَحِمْتُه رَحْمَةً واحدةً، ودَحْرَجْتُه دَحْرَجَةً واحدةً[٩].

= التاءُ في آخره ليدل على المرَّة الواحدة، وإنَّما خصَّ الآخر لزيادة التاء؛ لأنه محلُّ الزيادة والنقصان.

(١) أي: هذا تنبيه على كيفية بناء المرَّة وهو المصدر الذي يدلُّ على المرَّة، ولا يتجيءُ من الثلاثي المجرد بزيادة التاء على مصدره المستعملِ؛ نحوُ: قُمتُ قَومةً، وقعدتُ قعدةً لا قُعودةً، وشربتُ شربةً لا شُربةً وغيرها.

(٢) بفتح الفاء وسكون العين وزيادة التاء في آخره.

(٣) كما قيل: الفَعلةُ للمرَّة، والفِعلةُ للحالة، والمَفْعلُ للموضع والمِفعلُ للآلة. «شرح العزي»

(٤) وإن كان غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثيُّ المزيد فيه والرباعيُّ المجرد والمزيد فيه، ولم يكن فيه التاء، فالمرَّة على مصدره المستعمل بزيادة التاء. كالاعطائة والانطلاقة. «شرح العزي»

(٥) والإستخراجة. أي: أعطيت إعطاءةً، وانطلقتُ انطلاقةً، واستخرجتُ استخراجةً، وهذه التاء للمرَّة والكَرَّة.

(٦) وإذا كانت التاءُ للوزن من الأصل؛ أي: من المصدر؛ مثل: فَعلة، فالمرَّةُ حينئذٍ تكونُ بالوصف بالواحد؛ نحوُ: رحمتُه رحمةً واحدةً، وأقمتُه إقامةً واحدةً، واستعنتُه استعانةً واحدةً، وترجمته ترجمةً واحدةً؛ أي: فسَّرته بلسان آخر، ومنه التَّرجُمان. «القواعد»

(٧) «منها» نسخة؛ أي: من الثلاثي، أو المزيد.

(٨) أي: إن كان فيه تاء التأنيث فالوصف اهـ.

(٩) وقاتلتُه مُقاتلةً واحدةً، واطمأننت طمأنينة واحدة، والمصادر التي فيها تاء التأنيث قياسيٌّ وسماعيٌّ.

فالقياسي مصدر فعلل وفاعل مطلقا ومصدر فعَّل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل أجوفين والسماعي نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك بالسماع. «شرح العزي»

[بناء النوع]

والفِعْلَةُ[١] بالكسرِ للنوعِ[٢] منَ الفعلِ؛ تقولُ: حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ.

❁❁❁

(١) والتاء في فِعْلةٍ تاءُ النَّوعية؛ أي: يجيءُ النوع من مصدر الثلاثي الذي لا تاءَ فيه على وزن فِعْلة. بكسر الفاء «شرح العزي»

(٢) وبناءُ النَّوع من الثلاثيِّ المجرد على وزن فِعلة، والمرادُ من بناء النوع المصدرُ الذي يدل على النوع، وفي الحديثِ: «فإذَا قتلتُمْ فأَحْسِنُوا القِتْلَةَ» [رواه مسلم «٣٦١٥»].

ومنه: ماتَ مِيتةً جاهليةً، وماتَ يموت من باب الأول، والأمرُ منه مُتْ، على وزن قُلْ، وإذا جاء من الباب الثاني؛ مثلُ: باعَ يبيعُ فالأمرُ منه مِتْ على وزن بِعْ، وقيل: الفِكرةُ تُذهبُ الغَفلةَ، وتحدث في القلب الخشية.

واعلم: أن بناءَ المرَّة والنوع يُجمعان ويُثنَّيان على المقام بخلاف أصلِ المصدر، فإنَّه معنًى شامل يُفيدُ المقصود بدون الجمع والتثنية إلَّا أنه قد تُقصدُ به الأنواع فيُثنَّى ويُجمع. «قواعد التصريف»

فهرس الموضوعات

الأمثلة

الموضوع	الصفحة

مقدمة الناشر ٥

دراسةٌ عن كتاب «الأمثلة» ٩

الأمثلة ٢٠

الأمثلة المطردة من الماضي المعلوم ٢١

الأمثلة المطردة من الماضي المجهول ٢٢

الأمثلة المطردة من المضارع المعلوم ٢٤

الأمثلة المطردة من المضارع المجهول ٢٥

الأمثلة المطردة من المصدر الغير الميمي ٢٧

الأمثلة المطردة من اسم الفاعل ٢٧

الأمثلة المطردة من اسم المفعول ٢٨

الأمثلة المطردة من معلوم جحد المطلق ٢٨

الأمثلة المطردة من مجهول جحد المطلق ٣٠

الأمثلة المطردة من معلوم جحد المستغرق ٣١

الموضوع	الصفحة

الأمثلة المطردة من مجهول جحد المستغرق ٣٢
الأمثلة المطردة من معلوم نفي الحال..... ٣٤
الأمثلة المطردة من مجهول نفي الحال ٣٥
الأمثلة المطردة من معلوم نفي الاستقبال ٣٦
الأمثلة المطردة من مجهول نفي الاستقبال ٣٨
الأمثلة المطردة من معلوم تأكيد نفي الاستقبال ٣٩
الأمثلة المطردة من مجهول تأكيد نفي الاستقبال..... ٤٠
الأمثلة المطردة من معلوم أمر الغائب ٤٢
الأمثلة المطردة من مجهول أمر الغائب..... ٤٢
الأمثلة المطردة من معلوم نهي الغائب..... ٤٣
الأمثلة المطردة من مجهول نهي الغائب ٤٣
الأمثلة المطردة من معلوم أمر الحاضر ٤٤
الأمثلة المطردة من مجهول أمر الحاضر..... ٤٤
الأمثلة المطردة من معلوم نهي الحاضر..... ٤٥
الأمثلة المطردة من مجهول نهي الحاضر ٤٦
الأمثلة المطردة من اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي ٤٦
الأمثلة المطردة من اسم الآلة..... ٤٧
الأمثلة المطردة من بناء المرة..... ٤٧
الأمثلة المطردة من بناء النوع..... ٤٧

الموضوع	الصفحة

الأمثلة المطردة من اسم التصغير ٤٧
الأمثلة المطردة من اسم المنسوب..... ٤٨
الأمثلة المطردة من مبالغة اسم الفاعل..... ٤٨
الأمثلة المطردة من اسم التفضيل..... ٤٩
الأمثلة المطردة من فعل التعجب الأول ٤٩
الأمثلة المطردة من فعل التعجب الثاني..... ٥٠
شرح الأمثلة للشيخ السروري ٥٣
شرح الأمثلة ٧٠



فهرس الموضوعات

البِنَاءُ

الموضوع	الصفحة

دراسة عن كتاب «البناء» ٨٣

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٩١

أَبْوَابُ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ ٩٢

البَابُ الأَوَّلُ: فَعَلَ يَفْعُلُ ٩٢

البَابُ الثَّانِي: فَعَلَ يَفْعِلُ ٩٥

البَابُ الثَّالِثُ: فَعَلَ يَفْعَلُ ٩٧

البَابُ الرَّابِعُ: فَعِلَ يَفْعَلُ ٩٩

البَابُ الخَامِسُ: فَعُلَ يَفْعُلُ ١٠٠

البَابُ السَّادِسُ: فَعِلَ يَفْعِلُ ١٠١

أَبْوَابُ الثُّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ ١٠٢

النَّوْعُ الأَوَّلُ ١٠٢

البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً ١٠٣

البَابُ الثَّانِي: فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلاً ١٠٥

البَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً وَفِيعَالاً ١٠٨

الموضوع	الصفحة

النَّوْعُ الثَّانِي ١١٠
البَابُ الأَوَّلُ: انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً ١١٠
البَابُ الثَّانِي: افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالاً ١١٣
البَابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالاً ١١٥
البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً ١١٧
البَابُ الخَامِسُ: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً ١١٩
النَّوْعُ الثَّالِثُ ١٢٠
البَابُ الأَوَّلُ: اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالاً ١٢١
البَابُ الثَّانِي: افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيعَالاً ١٢٣
البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً ١٢٤
البَابُ الرَّابِعُ: افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيلَالاً ١٢٥
بَابُ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ ١٢٧
مُلْحَقَاتُ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ ١٢٨
البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا: فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيعَالاً ١٢٩
البَابُ الثَّانِي: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيعَالاً ١٣٠
البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً ١٣١
البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً ١٣٢
البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالاً ١٣٣
البَابُ السَّادِسُ: فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلَاءً ١٣٤

الموضوع	الصفحة

أَبْوَابُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ ١٣٥
النَّوْعُ الأَوَّلُ ١٣٥
النَّوعُ الثَّانِي ١٣٧
البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالاً ١٣٧
البَابُ الثَّانِي: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالاً ١٣٨
مُلْحَقَاتُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ ١٣٩
البَابُ الْأَوَّلُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً ١٣٩
البَابُ الثَّانِي: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً ١٤٠
(البَابُ الثَّالِثُ: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً) ١٤١
البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً ١٤٢
البَابُ الخَامِسُ: تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِياً ١٤٣
تَنْبِيهٌ ١٤٣
مُلْحَقَاتُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفَانِ ١٤٤
(البَابُ الْأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالاً) ١٤٤
البَابُ الثَّانِي: افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلَاءً ١٤٦
الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ ١٤٧
الْأَقْسَامُ السَّبْعَةُ ١٤٩
الصَّحِيحُ ١٤٩
الْمِثَالُ ١٤٩

الموضوع	الصفحة
الْأَجْوَفُ	١٥٠
النَّاقِصُ	١٥١
اللَّفِيفُ	١٥١
الْمُضَاعَفُ	١٥٢
الْإِدْغَامُ	١٥٣
النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ	١٥٤
النَّوْعُ الثَّانِي: جَائِزٌ	١٥٤
النَّوْعُ الثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ	١٥٥
الْمَهْمُوزُ	١٥٦



فهرس الموضوعات

المقصود

الموضوع	الصفحة

دراسةٌ عن كتاب «المقصود» ١٥٩

ترجمة المؤلف..... ١٦٥

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ..... ١٧٣

خُطبةُ الكتابِ ١٧٣

أضرُبُ الأفعالِ..... ١٧٥

الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ..... ١٧٦

أَبْوَابُ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ..... ١٧٦

الفعلُ الرُّباعيُّ وملحَقاتُه..... ١٧٩

المَزِيدُ فيه وأنواعُهُ..... ١٨٠

أبوابُ الرُّباعيِّ المزيدِ فيه..... ١٨٢

فصلٌ..... ١٨٣

في الوُجوهِ التي اشتدَّتِ الحَاجةُ إلى إخراجِها مِنَ المصدرِ ١٨٣

مصدرُ الثلاثيِّ المجرَّدِ..... ١٨٣

مصدرُ الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه ١٨٧

الموضوع	الصفحة

الفعلُ الماضِي ١٨٧
الفعلُ المضارعُ ١٩١
الأمرُ والنهي ١٩٣
اسمُ الفاعلِ ١٩٥
اسمُ المفعولِ ١٩٨
أوزَانُ المُبالَغةِ ١٩٨
فصلٌ ٢٠٠
نونَا التأكيدِ ٢٠٢
أمثلةُ الماضِي والمستقبَلِ والأمرِ والنَّهيِ ٢٠٤
أمثلةُ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ ٢٠٦
أمثلةُ الرُّباعيِّ المجرَّدِ ٢٠٧
أمْثلةُ الرُّباعيِّ المزيدِ فيه ٢٠٧
أمثلةُ الخماسيِّ ٢١٠
أمثلةُ السُّداسيِّ ٢١٤
فصلٌ في الفَوائدِ ٢١٨
أسبابُ تعدِّي الفعلِ ولُزومِهِ ٢١٨
قَلْبُ تَاءِ افْتَعَلَ طَاءً ٢٢١
قَلْبُ تَاءِ افْتَعَلَ دَالاً ٢٢١
قلبُ وَاوِ افْتَعَلَ ويَائِهِ تَاءً ٢٢٢

الموضوع	الصفحة
حُروفُ الزِّيادةِ	٢٢٢
المتعدِّي واللَّازمُ مِنَ الأبوابِ	٢٢٣
همزةُ (أَفْعَلَ) ومَعانِيها	٢٢٤
سِينُ (اسْتَفْعَلَ) ومَعانِيها	٢٢٦
المعتل وأنواعُهُ	٢٢٨
تعريفُ المضاعَفِ والمهموزِ	٢٣١
بابُ المعتلَّاتِ والمضاعَفِ والمهموزِ	٢٣٣
أحكامٌ متعلِّقةٌ باليَاءِ والوَاوِ	٢٣٧
المثالُ	٢٤٧
اللَّفيفُ ونَوْعَاهُ	٢٤٨
المضاعَفُ والإدغامُ	٢٥٠
المهموزُ	٢٥٤



فهرس الموضوعات

العزي

الموضوع	الصفحة

دراسةٌ عن كتاب «العزِّي» ٢٦١

ترجمة المؤلف..... ٢٦٥

بِسمِ اللهِ الرَّحْمن الرَّحِيمِ ٢٦٧

خطبة الكتاب ٢٦٧

تعريف التصريف..... ٢٦٧

أقسام الفعل..... ٢٦٩

الباب الأول والثاني ٢٧٢

الباب الثالث ٢٧٢

الباب الرابع ٢٧٤

الباب الخامس ٢٧٥

الرباعي المجرد..... ٢٧٥

أقسام الثلاثي المزيد فيه..... ٢٧٦

أقسام الرباعي المزيد فيه ٢٨١

المتعدي واللازم..... ٢٨٢

الموضوع	الصفحة

فصلٌ ٢٨٥
في أمثلة تصريف هذه الأفعال ٢٨٥
الفعل الماضي ٢٨٥
الفعل المضارع ٢٨٩
أقسام الفعل المضارع ٢٩٤
(ما) و(لا) النافيتان ٢٩٧
عمل الجوازم والنواصب إذا دخلا على المضارع ٢٩٧
فعل الأمر ٣٠٢
اجتماع تاءين في أول المضارع ٣٠٧
قلب تاء (افتعل) طاءً ٣٠٨
قلب تاء (افتعل) دالاً ٣٠٩
قلب الواو والياء والثاء في فاء (افتعل) تاءً ٣١٠
نون التأكيد ٣١١
اسم الفاعل والمفعول ٣١٨
فصلٌ ٣٢٦
في المضاعف ٣٢٧
الإدغام ٣٣٠
فصلٌ في المعتل ٣٣٦
المثال ٣٣٨

الموضوع	الصفحة

الأجوف ٣٤٥
الناقص ٣٦١
اللفيف المقرون..... ٣٨٢
اللفيف المفروق ٣٨٧
فصلٌ..... ٣٩١
في المهموز..... ٣٩١
فصلٌ..... ٤٠٤
اسم الآلة..... ٤٠٩
بناء المرة..... ٤١١
بناءالنوع ٤١٣

